١٧ صفحات من تاريخ مصر

مذكراتي

بقلم
إسماعيل صدقي باشا
تحقيق
دكتور سامي أبو النور



الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة

هـذه السلسلة تضـم :

١ - فتح العرب لمصر
٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
٣ - الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
٤ - تاريخ مصـر من أقدم العصـور إلى الفتح الفارسي
٥ - تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
٦ - تاريخ مصر من الفتح العثمـاني إلى قبيل الوقت الحاضر
٧ - ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
٨ - تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد أول)
٩ - تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد ثاني)
١٠ - فتوح مصر وأخبارها
١١ - تاريخ مصر الحديث مع فزلكة في تاريخ مصر القديم
١٢ - قوانين الدواوين
١٣ - تاريخ مصر من محمد علي إلى العصـر الحديث
١٤ - الحكم المصري في الشام
١٥ - تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
١٦ - آثار الزعيم سعد زغلول
١٧ - مذكراتي
١٨ - الجيش المصـري في الحرب الـروسية المعروفة بحرب القرم
١٩ - وادي النطرون ورهبانه وأديرته ومختصر البطاركة
٢٠ - الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية
٢١ - الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع ال الأبيض (النيل الأبيض)
٢٢ - السلطان قلاوون (تاريخه - أحوال في عهده - منشآته المعمارية
٢٣ - صفوة العصر
٢٤ - المماليك في مصر
٢٥ - تاريخ دولة المماليك في مصر
٢٦ - سلاطين بني عثمان

مكتبة مدبولي
MADBOULI BOOKSHOP

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٥٧٥٦٤٢١
6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421

مذكراتي

الطبعة الثانية

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

الناشر

مكتبة مدبولى

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع

تليفون ٥٧٥٦٤٢١

صفحات من تاريخ مصر

(١٧)

مذكراتي

بقلم

إسماعيل صدقي باشا

تحقيق

دكتور سامي أبو النور

مكتبة لسان العرب

مكتبة مدبولي

القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تحتل المذكرات السياسية للزعماء والساسة مكانة هامة بين المصادر التاريخية ، وتكمن قيمتها فيما تحتويه من وقائع وتفصيلات الأحداث ، وفيما تعكسه أيضاً من رؤية صاحبها في فهم وتحليل هذه الأحداث سواء كان أحد محاوروها أو معاصراً لها ولو لم يشارك فيها . بيد أن تناول هذه المذكرات بما تضمه بين دفتيها لن يفيد الحقيقة التاريخية ، بل وقد يفضي إلى كثير من مواضع الزلل والقصور ما لم يتم تجقيقها وفقاً لقواعد وأصول البحث العلمي .

وقد كان من الضروري قبل البدء في تحقيق المذكرات أن يقوم المحقق بدراسة دقيقة لشخصية صاحب المذكرات باعتبارها مدخلاً طبيعياً وحيوياً لتحقيق مذكراته ، وذلك بهدف تحديد مكانته ودوره على ساحة الأحداث ومواقفه المختلفة ، فضلاً عن اتجاهاته وميوله السياسية . وهي خلفية هامة لا بدّ أن تتوافر لدى المحقق تعينه على العمل الذي سيضطلع به دون أن تنال من حيرته .

ولقد سلخ إسماعيل صدقي باشا ما يربو على خمسين عاماً على ساحة السياسة المصرية ، تقلد خلالها العديد من المناصب الوزارية ، فضلاً عن توليه رئاسة الوزارة غير مرة ، وهذا بلا ريب يلقي جانباً من الأهمية على المذكرات ، باعتبار أن صاحبها كان قريباً بل ومشاركاً في صنع « القرار السياسي » خلال عهدي فؤاد وفاروق فضلاً عن اقتران اسمه بالعديد من الأحداث التي أثارت جدلاً واسعاً بين المؤرخين . مما يدعونا إلى التأكيد بداءة بأن الهدف من تحقيق

هذه المذكرات ليس تعصباً لصدقي باشا أو تحزباً عليه بقدر ما يبقى الهدف الرئيسي من ذلك وهو توضيح الأحداث وتفسيرها فضلاً عن نقدها بموضوعية .

أما عن « المذكرات » التي بين أيدينا ، فهي في الواقع « ذكريات سياسية » ، أقرب منها للمفهوم العلمي للمذكرات . فهي لم تسجل في يوميات تضم الأحداث وتفاصيلها بتسلسل زمني طبقاً لوقوعها ، وهذا بدوره انعكس على تماسك « البناء التاريخي » لها ، كأثر لاتساع الهوة الزمنية ليس فقط بين أحداثها ، بل وبين توقيتات وقوعها وتسجيلها بعد ذلك بعدة سنوات .

ومن الملاحظ أن صدقي باشا قد اعتمد على « وحدة الموضوع » بشكل أساسي دون الاهتمام بإبراز تفصيلات الأحداث ، مما نلمسه في غير موضع من هذه الذكريات ، وذلك على الرغم من أهمية تلك الأحداث ، فضلاً عن أن صدقي باشا كان أحد محاورها الرئيسية . من ذلك عندما أشار إلى خلافه مع الوفد المصري في باريس وانفصاله عنه في يوليو ١٩١٩ ، فإنه قد أجمل الأسباب في قوله « وجدت أن آرائي في تصريف الأمور تخالف آراء بعض أعضائه . . . . » ، وراح يضرب صفحاً عن الخوض في مقدمات الخلاف وبواعثه الحقيقية مكتفياً بإبراز النتائج . ورغم أهمية الحدث ليس باعتبار أن صدقي باشا كان طرفاً رئيسياً فيه فحسب ، بل ولأنه كان يؤرخ أيضاً لانضمامه إلى « فريق المعتدلين » بزعامة عدلي يكن وعبد الخالق ثروت ، وهو ما كان يمثل منعطفاً هاماً في حياته السياسية . ومن ثم فقد عالجنا هذه التفاصيل في هوامش الذكريات .

وعلى الرغم من أنه غير معروف على وجه التحديد ذلك التوقيت الذي بدأ فيه صدقي باشا تسجيل ذكرياته أو إملائها ، إلاَّ أنه من الراجح أنه قد شرع في ذلك في أوائل عام ١٩٤٨ مما يستدل عليه بوضوح من كلمة الافتتاحية « إلى القارىء » وهذا يعني أنه قد سجل تلك الذكريات أو أملاها وعمره ثلاثة وسبعون عاماً ، أي قبل وفاته بعامين في ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ . ومن ثم فقد أغفل صاحب الذكريات ـ سهواً أو عمداً ـ أحداثاً هامة بذاتها شارك فيها . فمن الثابت أن

إسماعيل صدقي باشا كان من الساسة الذين عاصروا حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بكل وقائعه ، بل انه كان أحد الموقعين على الاحتجاج الذي وقعه زعماء البلاد أثناء اجتماعهم بقصر عابدين ظهر يوم ٤ فبراير ، وحمله أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي إلى السفير البريطاني . إلاَّ أن صدقي باشا لم يشر تلميحاً أو تصريحاً إلى أسباب الحادث أو حتى دوره فيه . وليس ثمة تفسير لذلك سوى أن صدقي أراد أن يجنب نفسه مغبة هجوم حزب الوفد عليه ، خاصة وأن زعامته كان لصيقة الصلة بالحادث وكانت على الإجمال الأكثر غُنماً لا غُرماً .

وغني عن البيان أن عملية تحقيق المذكرات أو الذكريات السياسية ، يخرج عن إطارها إضافة وقائع بعينها يكون صاحبها قد أغفلها لاعتبار أو لآخر ، وإنما تنصرف إلى تدقيق الأحداث الواردة بها وتفصيلها فضلاً عن التعليق عليها ونقدها .

ولقد كتب إسماعيل صدقي باشا هذه الذكريات لتنشر ، ولم يكتبها لذاته أو لتفريغ شحناته وانفعالاته النفسية مما يتضح جلياً في عبارات ساقها يخاطب بها القارىء مثل « تحدثت في المقال الماضي . . » ، « انتهينا في الكلمة السابقة . . . » ، و« يرى القارىء . . » ، ومن ثم فإنه لم يكن يعترف صراحة بأخطائه السياسية بقدر ما يعنيه من وراء نشر هذه الذكريات تبريراً لمواقفه بل ودفاعاً عنها .

ومع تسليمنا بأن المذكرات تعكس دائماً رؤية صاحبها في فهم وتفسير الأحداث ، إلاَّ أنه لا يسع المحقق قبول هذه الرؤية دون تحليلها في إطار موضوعي ، في مواجهة نوازع النفس البشرية والتي تغلب دائماً على صاحب المذكرات عند تسجيلها ، من ذلك يرى صدقي باشا أن قيام وزارة زيور ـ وكان صدقي وزيراً للداخلية فيها ـ بحل مجلس النواب سنة ١٩٢٥ بعد انتخاب سعد زغلول رئيساً له ، كان « رعاية للمصلحة الوطنية العليا » . وحقيقة الأمر أن البرلمان الوفدي الجديد بدا أنه سوف يكون عقبة تعرقل مسيرة القصر نحو الانفراد بالحكم . وكان الأمر مبيتاً بين الملك فؤاد والحكومة ، فرفعت استقالتها

إلاّ أن الملك رفضها وأصدر مرسوماً بحل المجلس الجديد والذي لم يعش سوى تسع ساعات . وكانت تلك المناورة تحمل معنى إصرار القصر على رفض فكرة عودة الوفد إلى السلطة مرة أخرى بأي صورة ، لأن ذلك كان يعني عودة إلى الصراع الدستوري مع الوفد من جديد . ولعلّ منطق الأحداث يؤيد ذلك التوجه من جانب القصر والوزارة على السواء ، إذ استصدرت الوزارة في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ مرسوماً بقانون سمي « قانون الجمعيات والهيئات السياسية » ، فرض القيود على الأحزاب السياسية وأعطى لمجلس الوزراء الحق في حل كل جمعية أو هيئة سياسية لا تتبع الإجراءات التي رسمها هذا القانون ، على أن يصادق على نظام هذه الجمعيات بمرسوم ملكي . وغني عن البيان أن حزب الوفد كان مستهدفاً وبشكل أساسي من وراء تلك الإجراءات .

وفي موضع آخر من الذكريات يشير صدقي باشا إلى أنه « كان وما يزال أخص ما يعاب على الأنظمة النيابية أنها جعلت السياسة صناعة يحترفها ويحذقها عدد غير قليل » ، وهكذا تتضح رؤيته للعمل السياسي ومفهومه للحياة النيابية . ولعلّ ما كان من اشتراكه في الانقلاب الدستوري الأول سنة ١٩٢٥ عندما كان وزيراً للداخلية في وزارة زيور الثانية ، ثم الانقلاب الدستوري الثالث الذي جرى في سنة ١٩٣٠ عندما كان رئيساً للوزارة ، مما كان ينبيء أيضاً عن اتجاهاته في الحكم . ويتأيد من سياق هذه الذكريات أيضاً عدم إيمانه بقيمة العمل الحزبي وجدواه . فمنذ انفصاله عن الوفد المصري في باريس ، لم ينتسب صدقي باشا إلى أي حزب سياسي ، وإن ظل بعد ذلك مؤيداً لحزب الأحرار الدستوريين لفترة ، إلاّ أنه لم يكن محسوباً عليهم .

وفي سنة ١٩٣٠ قام صدقي باشا بتأليف « حزب الشعب » ، وعلى الرغم من أنه كان « حزباً سلطوياً » بكل ما تعنيه الكلمة ، لم يكن له أي رصيد جماهيري يذكر ، فضلاً عن ضآلة أثره وتأثيره في السياسة المصرية ، إلاّ أن صدقي باشا قد استهدف منه إضفاء الطابع الديمقراطي على حكمه الذي أقامه على مقتضى دستور ١٩٣٠ . بيد أنه ما أن غادر صدقي باشا الحكم حتى انفصل عن الحزب في نوفمبر ١٩٣٣ ، ورغم عودته إليه في أواخر عام ١٩٣٤

إلاّ أن علاقته بالحزب ظلت واهية إلى أن انتهى الكيان السياسي لهذا الحزب بإدماجه مع حزب الإتحاد عام ١٩٣٨ فيما عرف باسم حزب « الإتحاد الشعبي » .

أما في مجال الإصلاح الاقتصادي والإداري ، فقد أثبت صدقي باشا كفاءة عالية فيه . ففي عام ١٩٣١ أنشأ بنك التسليف الزراعي وعهد إليه بالتدخل لدى بعض الدائنين لوقف إجراءات نزع ملكية أراضي مدينيهم مقابل سداد بعض ما عليهم من متأخرات . كما عهد إلى الشركة العقارية المصرية بشراء بعض الأراضي المعروضة للبيع الجبري لكي ترد إلى أصحابها وخصص لذلك ثلاثة ملايين جنيهاً .

وبصدد التخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد (١٩٣٠ - ١٩٣٤) ، أصدر قانوناً بتخفيض إيجار الأرض الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمقدار الخمس من القيمة المتعاقد عليها . كما أصدر قانوناً آخر بتخفيض إيجار الأرض الزراعية لسنة ١٩٣١ بمقدار ثلاثة أعشار قيمتها . كما قام بتأجيل تحصيل مبلغ ٨٥٠ ألف جنيهاً من قروض الحكومة لصغار المزارعين .

وفي مجال الإصلاح التشريعي أصدر في عام ١٩٤٦ قانون مجلس الدولة ، ومن أهم أحكامه إنشاء « محكمة القضاء الإداري » ، وهي محكمة تملك إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقوانين واللوائح ، إذ كانت المحاكم العادية لا تملك بموجب لائحة ترتيبها القضاء بإلغاء الأوامر الإدارية التي تصدرها الجهات الحكومية بالمخالفة للقوانين واللوائح .

ولقد نشرت مجلة « المصور » هذه الذكريات في ٢٩ حلقة ، منها ١٤ حلقة تم نشرها بدءاً من العدد ١٢٢١ في ٥ مارس سنة ١٩٤٨ حتى العدد ١٢٣٤ في ٤ يونيه من نفس العام ، وتوقف النشر بعد ذلك بسبب أحداث حرب فلسطين ، وجرى استكمال نشرها في ١١ حلقة بدءاً من العدد ١٢٥٨ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ حتى العدد ١٢٦٨ في يناير سنة ١٩٤٩ بالإضافة إلى ٤

حلقات بالأعداد ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ في ١٨ فبراير ، ٢٥ فبراير ، ١٨ مارس ، ٢٥ مارس ١٩٤٩ على التوالي .

ويمكن تقسيم هذه الذكريات إلى مراحل ثلاثة :

المرحلة الأولى : وتتضمن نشأة إسماعيل صدقي باشا وتعليمه ثم تدرجه في الوظائف الحكومية وتوليه أول منصب وزاري له كوزير للزراعة في وزارة حسين رشدي في ٥ أبريل سنة ١٩١٤ ثم اشتراكه في الجهاد الوطني حتى انفصاله عن الوفد المصري في باريس في سبتمبر ١٩١٩ أثناء وجوده هناك لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح .

أما المرحلة الثانية فيتناول فيها صدقي نشاطه السياسي بعد انفصاله عن الوفد المصري واشتراكه مع عدلي وثروت في المباحثات التي جرت مع اللورد أللنبي ـ المندوب السامي البريطاني في مصر ـ والتي أفضت إلى قيام إنجلترا بإصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من جانب واحد ، ثم اشتراكه في وزارتي ثروت الأولى وزيور الثانية وقيامه بعد ذلك بتأليف وزارته الأولى عام ١٩٣٠ والتي ظلت في الحكم حتى ٤ يناير سنة ١٩٣٣ .

أما المرحلة الثالثة ، فيتناول فيها صدقي باشا سير المفاوضات التي أجراها مع الجانب البريطاني أثناء وزارته الثالثة (١٦ فبراير ـ ٩ ديسمبر ١٩٤٦) ، فيما عُرف بمفاوضات صدقي ـ بيفن والتي استغرقت نحو سبعة شهور من عمر الوزارة . وعلى الرغم من ذلك فقد استحوذت تلك المفاوضات على ما يزيد عن نصف حجم تلك الذكريات ، عرض فيها لسير هذه المفاوضات تفصيلاً . وليس هناك تفسير لذلك سوى اعتقاد صدقي بأن هذه المفاوضات ـ رغم نتائجها ـ كانت من أفضل أعماله السياسية على الإطلاق .

تبقى بعد ذلك الإشارة إلى أن ما أضفته في هوامش هذه الذكريات لا يشكل بالضرورة رؤية نقدية لما ورد بها فحسب بقدر ما يعني أيضاً تفصيلاً

وتصويباً لها ، مما تقتضيه أمانة التحقيق والبحث التاريخي ، وذلك بطبيعة الحال لا ينال من شأن هذه الذكريات أو وطنية صاحبها .

والله من وراء القصد

دكتور سامي أبو النور

القاهرة : غرة رمضان المعظم سنة ١٤١٠ هـ
٢٨ مارس سنة ١٩٩٠ م

إلى القارئ

عندما طلب مني « المصور » نشر هذه المذكرات لم أكن دونت منها شيئاً ، لأني لم أهتم بنفسي طول حياتي ، ولم أفكر في أن أدوّن مذكرات لي ، أو ـ على الأصح ـ لم يكن لديّ من الوقت فسحة لأن أكتب عن نفسي ، أو أجمع صوراً لصباي وشبابي وكهولتي وما اشتركت فيه من أحداث على نحو ما يفعل البعض ، إلاّ ما سجلته لي الصحف ، لأن هدفي في الحياة أن أعمل في الميادين العامة ، وأن أؤدي واجبي ، وأصرف نشاطي فيما ينفع وفيما يعود بالخير على المجموع ، ولهذا طويت خمسين عاماً في هذه الميادين دون أن أجلس إلى مكتبي لأكتب عن حياتي ، وأشغل الناس بشخصي .

لكن حياتي العامة هي مادة من حياة الأمة التي خدمتها طيلة هذه السنين . . وقد يكون في تدوين حوادثها ما يساعد المؤرخ الذي يريد تحقيق تاريخ مصر الحديث ، ويكشف اللثام عن أسرارها ، لأني اشتركت في الكثير من الأحداث الكبرى ، وفي مراحل التطور المصري منذ فجر القرن العشرين إلى اليوم . . وقد اعتاد رجال الغرب أن يدونوا مذكراتهم ، واعتبروها فرضاً على الجيل الحاضر للأجيال المقبلة ، وجزءاً متمماً لتاريخ الأمة . . ولذلك استجبت لدعوة « المصور » وبدأت أملي هذه المذكرات بقدر ما تسمح به الذاكرة ، وأنا جد حريص على تدوين الحقائق .

إسماعيل صدقي

نشأتي الأولى

ولدت في ١٥ يونيه سنة ١٨٧٥ بالإسكندرية في عهد الخديو إسماعيل(١) ، فأنا الآن في الخامسة والسبعين من عمري . وقد مرّت هذه السنون بحوادثها الكثيرة ، سريعة شأن كل زمان ، على نحو ما قال المرحوم أحمد شوقي بك :

إن سبعين انقضت   لم تكن غير ثواني
هي كاللحظة إن قيـ   ـست إلى عمر الزمان !

(١) إسماعيل باشا (١٨٣٠ - ١٨٩٥) - خديو مصر (١٨٦٣ - ١٨٧٩) . الابن الأكبر لإبراهيم باشا ، تعلم في مصر وفرنسا ، خلف عمه سعيد باشا ، جنى أرباحاً طائلة لارتفاع ثمن القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية ، ولكنه بدأ في الاستدانة من المصارف الأوروبية ليحقق مشروعاته الكبيرة . قام بتشييد العديد من القصور ودار الأوبرا وعدة خطوط سكك حديدية ، ووسع أملاك مصر في أواسط إفريقيا وأكمل حفر قناة السويس وافتتحها عام ١٨٦٩ في احتفال كبير . وقع في ضائقة مالية واضطر إلى الاستدانة في عام ١٨٧٥ وبيع أسهم الحكومة المصرية في شركة قناة السويس « نحو ٤٤٪ من أسهم القناة » بثمن بخس للحكومة البريطانية . وتمّ عزله بضغط من الحكومتين الفرنسية والإنجليزية على يد السلطان عبد الحميد الثاني في يونيه ١٨٧٩ ، وذهب إلى إسطنبول وأقام بها حتى وفاته ودفن بالقاهرة .

الموسوعة العربية الميسرة ، الجزء الأول ، دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٥ : ص ١٥٩ .

وكان إسماعيل صديق باشا المفتش(١) ، ووزير الخديـو إسمـاعيل وقت ولادتي في أوج مجده وسلطانه ، فسماني والدي باسمه ، كما هي عادة الناس حين يسمون أبناءهم بأسماء العظماء والوزراء والمشهورين . وهـو اسم يجمع بين اسمي الخديو ، ووزيره المعروف . . .

وحـدث بعد قليـل أن غضب ولي الأمر على وزيـره كما غضب هـارون الرشيد على جعفر البرمكي ، وعبثت به الأيام ، ووقعت الـواقعة ، وذهب ولم يعرف إلى أين ذهب ، فخشي والدي أن يكون في اسمي وقتئذٍ ما يشعر بولائه للوزير المنكوب ، فـأسرع بتحـويره من « إسمـاعيل صـديق » إلى « إسماعيـل صدقي » !

ومن ذلك العهد عرفت بهذا الاسم .

(١) إسماعيل صديق باشا المشهور بالمفتش ، أخ في الرضاعة للخديـو إسماعيل ، بدأ حياته موظفاً بالدائرة السنية ، ورقي إلى الباشوية وعُيِّن في منصب مفتش عموم الأقاليم ومن هنا جاء لقبه « المفتش » . في عام ١٨٦٨ أسند الخديو إسماعيل إليه منصب وزارة المالية ، واستطاع المفتش أن يحقق لنفسه ثروة طائلة من خلال منصبه وظلّ حائزاً لثقة الخديو ، وأسهمت سياسته المالية ـ بصدد مسايرته للخـديو ـ إلى تـردي الأوضاع المـالية للبـلاد مما كان الأثر المباشر في فرض الرقابة الثنائية على ميزانية البلاد حيث تم تعيـين مستر جوشن Goshen ـ عضو البرلمان البريطاني ـ ممثلاً لإنجلترا ومسيو جوبير Jouber ممثلاً لفرنسا ، وقد طلب الأول إقصاء إسماعيل المفتش كشرط جوهـري لإصلاح وزارة المـالية ، بـل واعتزم مقاضـاته أمـام المحاكم المختلطة عن العجـز الواقـع في الميزانيـة ـ ٣٢ مليون جنيهاً ـ متهماً إياه بالإضرار بحقوق حملة الأسهم ، فما كان من إسماعيل المفتش إلاّ أن ألمح للخديو إسماعيـل بأنـه إذا قدم للمحـاكمة فـإنه سـوف يشركـه معه ـ أي الخـديو إسماعيل ـ في تبديد تلك الأموال ، بل ربما ألقى المسؤولية عليه . فما كان من الخديو إسماعيل إلاّ أن قرر التخلص منه فاستدعـاه إلى سراي عـابدين واصـطحبه إلى سـراي الجـزيرة حيث أصـدر أمره بـالقبض عليه وقتله وألقيت جثتـه في النيل في نـوفمبر سنـة ١٨٧٦ .

عبد الرحمن الرافعي : عهد إسماعيل ـ الجزء الثاني ـ الطبعة الثالثة ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٨٩٢ : ص ٤٠ ـ ٤١ ، ص ٧٢ ـ ٧٣ ، لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ـ الجزء الثاني ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهـرة ١٩٨٣ : ص ٤٨ وما بعدها .

والـدي . . ووالدتي

نشـأت في بيت مصـري ، بـل في بيت من صميم الـريف المصـري ، اشتغل منذ أواسط القرن التاسع عشر بالحكم وسياسة الدولة ، وكان أفراده على خط من العلم والتعليم والثروة والجاه ، فكان والدي « أحمد شكري باشا » من كبار رجال الحكومة في عهد الخديـو إسماعيل والخديـو توفيق ، وكانت والدتي « فاطمة هانم » كريمة محمد سيد أحمد باشا رئيس ديـوان الأمير محمـد سعيد باشا ابن الأمير محمد علي باشا الكبير .

وقد درس والدي في مـدرسة القلعـة ، وتلقى فيها علم الإدارة الملكيـة « الحقوق » ثم انتخب للسفر إلى فرنسا في أول بعثة أرسلها الأمير سعيد بـاشا للتخصص في العلوم السياسية . وكان عدد أعضاء هذه البعثة واحداً وعشـرين تلميذاً ، ومن زملائه فيها محمد راتب باشا سردار الجيش المصري المشهور في عهد الخديو إسماعيـل ، والقائـد أحمد راشـد حسني باشـا ويوسف النبـراوي باشا .

وهو من بلدة الغريب التابعة لمركز زفتى . ولمّا أتمّ دروسه في فرنسا عاد إلى مصـر سنة ١٨٦١ والتحق بخـدمة الحكـومة ، وتقلب في وظـائفها إلى أن أصبح محافظاً للقاهرة فوكيلاً لوزارة الداخلية . ومن الوظائف التي تقلّدها مدير إدارة عموم السودان وملحقاته « أيـام الثورة المهـدية » . وكـانت هذه الـوظيفة مـوجودة حتى ذلـك الحين . . وقـد تقلد منصب مـديـر أسيـوط ، وأحيـل إلى المعاش وهو وكيل للداخلية ، وظـلّ بـه عشـر سنوات ، ثم أدركتـه الوفـاة سنة ١٨٩٥ .

سعيد باشا يعتقل جدي

كـان جدي محمـد سيد أحمـد بـاشـا « أبـو والـدتي » وابن عم أبي من أصحاب المكانة والحظوة عند الأمير سعيد باشا ، وكان يجيد اللغة العربية إلى جانب إجادته التركيـة ، ويعتمد عليـه سعيد بـاشا في تحـرير رسـائله الرسميـة والخاصة وكان يسكن قصراً فخماً بشبرا ، وعنده من الخدم والحشم الكثيرون .

وأذكر أني رأيت في طفولتي بهذا القصر ثلاثين جارية سوداء ، وثلاثين جارية بيضاء ، عدا الطهاة والخدم الآخرين ، بعضهم ممن يسمونهم المماليك وهم من أصل شركسي .

وكان الأمير سعيد باشا يؤثر جدي بالكثير من عطفه ورعايته ، فأثار ذلك كوامن الحقد والحسد في نفوس بعض رجال الحاشية . وكان الأمير مع طيبة قلبه وميله للخير ضعيف الإرادة ، كثير التردد والتقلب ، ينصاع إلى آراء مخالطيه ، سريع التأثر بما يسمعه ، سريع الغضب ، قريب الرضا . . وحدث أن وشى عنده أحدهم بجدي ، فغضب عليه ذات يوم ، وهو لم يعرف لماذا غضب ، ولكنه يعرف أنه فوجىء بالقبض عليه واعتقاله في قلعة أبي قير بلا تحقيق ، فمكث معتقلاً بها تسعة أشهر ، حتى أشفق عليه أحد أصدقاؤه ومريدوه ، وظنوا أن الأمير لكثرة مشاغله قد نسيه في معتقله ، فأوعزوا إلى نجليه الصغيرين : أمين (والد عباس سيد أحمد باشا) ، ومحمود ، بأن ينتظرا سمو الأمير عند خروجه من القصر ، ويرتميا على قدميه ضارعين له بأن يفرج عن أبيهما .

وذات يوم خرج سموه من قصر رأس التين ، وحوله رجال الحاشية ، فتقدم الصبيان ، وارتميا على قدميه يقبلانهما ، ويلتمسان العفو عن أبيهما المعتقل ، فسأل سعيد باشا عن أمرهما فقيل له : إنهما نجلا محمد سيد أحمد بك « باشا » ، فاستدرت حالة الصبيين عطفه ، فأمر تواً بالإفراج عنه !

بركة غطاس

كان جدي جالساً في القلعة لا يدري شيئاً مما حدث وقد بلغ به اليأس مبلغه . وإنه لكذلك إذا برسل الأمير يأتون إليه ويطرقون معتقله ، فأوجس منهم خيفة ، ولكنهم ما لبثوا أن بشروه بعفو الأمير ، وأمروه بأن يذهب لمقابلته بقصر رأس التين .

خرج سيد أحمد باشا مغتبطاً بهذا العطف الكريم ، وذهب لتقديم الشكر

لسمو الأمير ، فقابله سموه مقابلة حسنة ، وشمله برعايته . ومنحه « حجة » تتضمن تبرع سموه له بضيعة من أملاكه الخاصة بمديرية البحيرة مساحتها تسعمائة فدان في « بركة غطاس » أي عن كل شهر قضاه في المعتقل « مائة فدان » . . ! وهذه الضيعة هي التي أقضي فيها بعض أوقات راحتي إلى الآن . . !

وبمناسبة « بركة غطاس » أذكر أنني قرأت في مذكرات نابليون أنه عند مغادرته لمصر في نهاية الحملة الفرنسية بات فيها تلك الليلة التي سبقت يوم إقلاعه من البلاد المصرية إلى فرنسا .

دخولي مدرسة الحقوق

كانت الثقافة الفرنسية هي أولى الثقافات الأجنبية التي يقبل عليها الناس في ذلك الحين ، ولما كان والدي قد أتمّ دراسته في فرنسا وتثقف بثقافتها ، فكان طبيعياً أن يختار لنجله هذه الثقافة ، فأرسلني في السادسة من عمري إلى مدرسة الفرير ، فكان لها الفضل في إتقاني اللغة الفرنسية ، وقد مكثت بها حتى حصلت منها على (البكالوريا) سنة ١٨٨٩ .

ولمّا لم تكن المدارس الأجنبية تعنى بدراسة العربية يومئذٍ عنايتها بها في الوقت الحاضر ، فقد كنت أشعر بقصوري في هذه اللغة أثناء وجودي بها ، حتى إذا انتقلت منها إلى مدرسة الحقوق بدأت عنايتي بإتقان اللغة العربية ، خصوصاً وقد كان من أساتذتي بعض فطاحل هذه اللغة وآدابها أمثال المرحومين حنفي بك ناصف ، وسلطان محمد بك .

وعلى ذكر التحاقي بمدرسة الحقوق أذكر هنا فضلاً للمرحوم علي مبارك باشا ناظر المعارف . فقد كانت سني وقت حصولي على (البكالوريا) لا تتجاوز الرابعة عشرة ، وكانت السن القانونية للملتحقين بالسنة الأولى في هذه المدرسة لا تقل عن الخامسة عشرة ، فكان القانون يقضي بحرماني من دخولها حتى أبلغ هذه السن ، فلمّا اتصل ذلك بناظر المعارف أذن باستثنائي من هذه القاعدة وأصدر أمراً خاصاً بقبولي في هذه المدرسة .

مع مصطفى كامل[1]

دخلت مدرسة الحقوق ، وكان من زملائي في « الفصل » محمد توفيق نسيم[2] ، وأحمد لطفي السيد[3] ، ومن زملائي في المدرسة مصطفى كامل ،

(١) مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٠٨) : سياسي وثائر مصري ، ولد بحي الخليفة بالقاهرة في ١٤ أغسطس وتخرّج من مدرسة الحقوق ، ثم انصرف إلى الدعوة للحركة الوطنية بالخطابة وتنظيم المؤتمرات والعمل بالصحافة . سافر إلى أوروبا وفرنسا خاصة للدعوة والمطالبة بجلاء قوات الاحتلال البريطاني عن مصر وأنشأ صحيفة « اللواء » عام ١٩٠٠ ثم « اللواء » الفرنسية والإنجليزية .

في عام ١٩٠٧ قام بتشكيل الحزب الوطني واختير رئيساً له ، وبذلك في سبيل الدفاع عن قضية مصر ما أثر في صحته تأثراً شديداً ، وتوفي في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ .

الموسوعة العربية الميسرة : ج ٢ : ص ١٧٠٩ .

(٢) محمد توفيق نسيم : تلقى تعليمه بمدرسة الجزويت بالقاهرة ، ثم نال إجازة القانون من مدرسة الحقوق ، وانخرط في سلك النيابة إلى أن عين وزيراً للأوقاف في وزارة محمد سعيد باشا (مايو - نوفمبر ١٩١٩) ، ثم وزيراً للداخلية في وزارة يوسف وهبه باشا (نوفمبر ١٩١٩ - مايو ١٩٢٠) ثم تولى رئاسة الوزارة (مايو ١٩٢٠ - مارس ١٩٢١) ، وعمل بعد ذلك رئيساً للديوان الملكي وكان موزع الولاء بين الملك وحزب الوفد بزعامة سعد زغلول ، وكان من أثر ذلك أن عُيِّن وزيراً للمالية في عهد وزارة سعد زغلول (يناير - نوفمبر ١٩٢٤) . عمل بعد ذلك رئيساً للديوان الملكي إلى أن تخلى عن منصبه في ٣ أغسطس ١٩٣١ نتيجة ضغط من الابراشي - ناظر الخاصة الملكية وإسماعيل صدقي - رئيس الوزراء وقتذاك - وفي ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ قام بتشكيل وزارته الثانية حيث ألغى دستور ١٩٣٠ وأعاد العمل بدستور ١٩٢٣ .

FO: 407/218 (I): No: 21: Leading Personalities in Egypt, Feb, 16, 1935, No: 153.

(٣) أحمد لطفي السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) : من رواد الفكر المصري المعاصر من مواليد قرية « برقين » من أعمال الدقهلية . حصل على ليسانس الحقوق عام ١٨٩٤ وانخرط في سلك القضاء إذ عُيِّن وكيلاً للنيابة بالفيوم ، واتصل بمصطفى كامل وشارك في الكفاح الوطني . سافر إلى سويسرا للحصول على جنسيتها - بتكليف من الخديو إسماعيل حلمي - لكي يتولى الدعوة للقضية المصرية هناك ، إلا أنه أخفق في مهمته وعاد إلى مصر عام ١٩٠٠ ، حيث عمل وكيلاً للنيابة بالفيوم مرة أخرى ثم انتقل إلى ميت غمر ومنها إلى المنيا حتى استقال من وظيفته عام ١٩٠٥ لخلاف في الرأي بينه وبين النائب =

وعبد الخالق ثروت[1] ، وكنت وتوفيق نسيم طول سني الدراسة نتناوب الأولية في الامتحان ، فسنة أكون الأول وهو الثاني ، وأخرى بالعكس ، حتى كان امتحان ليسانس الحقوق سنة ١٨٩٤ فظفرت بالأولية وكان ترتيبه الثاني .

وقد اشتغلت بالصحافة أثناء دراستي بهذه المدرسة ، فحررت مع مصطفى كامل في مجلة « المدرسة » التي أنشأناها ثم أنشأت مع لطفي السيد مجلة (الشرائع) وهي مجلة قانونية ، فكنت أحرر فيها فصولاً في القانون والاقتصاد وكنت ميالاً بطبعي إلى المسائل الاقتصادية .

= العمومي « كوربت بك » حول تكييف بعض الوقائع . شارك في تأسيس حزب الأمة ورأس تحرير جريدته « الجريدة » من ٩ مارس ١٩٠٧ - ٢٠ نوفمبر ١٩١٤ ، ثم استقال منها لخلاف مع بعض زعماء الحزب، عُيِّن مديراً لدار الكتب المصرية (١٩١٥ - ١٩١٨) تولى وزارة المعارف في وزارة محمد محمود الأول (٢٠ يونيه ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) . وتقلد منصب مدير الجامعة عدة مرات إلى أن استقال منه نهائياً في أكتوبر سنة ١٩٣٧ لخلافه مع وزارة النحاس الرابعة . عُيِّن وزيراً للدولة في وزارتي محمد محمود الثانية والثالثة (٣١ ديسمبر ١٩٣٧ - ٢٤ يونيه ١٩٣٨)، ثم رئيساً لمجمع اللغة العربية في سنة ١٩٤٥ . ورغم تعيينه وزيراً للخارجية في وزارة إسماعيل صدقي (١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٦) إلَّا أنه ظل محتفظاً برئاسة المجمع اللغوي طيلة ثمانية عشر عاماً حتى توفي عام ١٩٦٣ .

حسين فوزي النجار : أحمد لطفي السيد - سلسلة الأعلام (٤) - الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٧٥ . ص ١٧ وما بعدها .

(١) عبد الخالق ثروت باشا (١٨٧٣ - ١٩٣٢) : سياسي مصري، تخرج من مدرسة الحقوق في ١٨٨٩ وانخرط في سلك القضاء حتى خلف النائب العمومي (كوربت بك) عام ١٩٠٨ ، ثم تولى بعده وزارة الحقانية في وزارة حسين رشدي (١٦ مارس - ٢٤ ديسمبر ١٩٢١) وقام بتشكيل وزارته الأولى (أول مارس - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) وعُيِّن وزيراً للخارجية في وزارة عدلي يكن في ٧ يونيه ١٩٢٦ ، ثم قام بتشكيل وزارته الثانية (٢٥ أبريل ١٩٢٧ - ١٦ مارس ١٩٢٨) وكان له دور بارز في إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

الموسوعة العربية الميسرة ج ٢ بتصرف ، ص ١١٨١ .

الهتاف بالدستور

وأذكر أنني وأنا بالسنة الثالثة بالحقوق ، اشتركت مع مصطفى كامل في تنظيم مظاهرة للطلبة بمنح البلاد الدستور ، فاجتمعنا أثناء مرور الخديو عباس حلمي[1] أمام المدرسة وكانت وقتئذٍ في بنائها بشارع عبد العزيز ، فحييناه ، وهتفنا منادين بالدستور فلم يغضب الخديو لهذه المظاهرة ، ولا لهذا الهتاف ، بل ابتسم ورد التحية ، واعتبر ذلك تشجيعاً خفياً من سموه للطلبة ، وللحركة الوطنية التي كان يرعاها .

وقد كان الخديو عباس في ذلك الحين شاباً ميالاً لتشجيع الشباب . وقد طبع على تشجيع الحركة الوطنية . ولذلك لم يكن غريباً أن يبتسم ، وألَّا يغضب ، بل على العكس كان يرى في تقوية الحركة الوطنية تقوية لعرشه ، وتدعيماً لسلطته الشرعية ، إذ كان الهدف هو جلاء المحتلين عن مصر ، وحصولها على حريتها واستقلالها .

وكذلك نشأنا ونحن طلبة نشعر بأن واجبنا الأول حب وطننا وخدمة بلادنا . وحب الوطن يكون بشيئين :

١ ـ أن نتمسك بحقوقه ونسعى للحصول عليه .

٢ ـ أن نعمل لتحصيل العلم لنكون جديرين بالاستقلال ، بل لنصل بالعلم إلى الاستقلال الحقيقي .

---

(١) الخديو عباس حلمي الثاني (١٨٧٤ ـ ١٩٤٤) : خديو مصر (١٨٩٢ ـ ١٩١٤) . الابن الأكبر للخديو توفيق ، تقلّد منصبه وهو في الثامنة عشرة وكان طموحاً ، حاول عبثاً أن يقاوم الاحتلال البريطاني ، وكانت مصر تخضع له منذ عام ١٨٨٢ وإن كانت اسمياً ولاية عثمانية . كان الحكم في يد المعتمد البريطاني اللورد كرومر (١٨٨٣ ـ ١٩٠٧) ثم الدن غورست (١٩٠٧ ـ ١٩١١) والذي خلفه عند وفاته لورد كتشنر (١٩١١ ـ ١٩١٤) ، فسلب من عباس كل سلطة فعلية . وعند نشوب الحرب العالمية الأولى انتهز الإنجليز فرصة وجود عباس بالأستانة وخلعوه في ديسمبر ١٩١٤ وأعلنوا الحماية على مصر . وقضى عباساً الجانب الأكبر من سنيه بالمنفى في سويسرا وبعد وفاته عام ١٩٤٤ نقل جثمانه إلى مصر . المصدر السابق : ص ١١٧٥ ـ ١١٧٦ .

في الوظـائف الحكومية

تخرجت في مدرسة الحقوق سنة ١٨٩٤ . ومع أني كنت أول فرقتي فقد عينت في وظيفة كاتب بالنيابة بمرتب خمسة جنيهات !

وكان النائب العمومي في ذلك العهد مسيو لوجريل ، وكان وكيله مصرياً معروفاً بوطنيته وسمـو أخلاقـه يدعى حسن عـاصم بك « بـاشا » فمكثت بهـذه الوظيفة زمن التمرين ، ولم أستنكف من ممارستي لوظيفة صغيرة يمارسهـا من هم أقل مني تعليماً وثقافة ، بل كانت لي تجربة من تجارب الحياة التي لا بـدّ منها .

وكـان صديقي وزميلي عبـد الخالق ثـروت الذي يسبقني بسنـة قـد عُيِّن سكرتيراً للجنة المراقبة القضائية ، وسكرتيراً للمستشار القضائي ، وكان مـرتبه ١٥ جنيهـاً ، فنقلت بمساعـدته إلى هـذه اللجنة بمـرتب (ثمانيـة جنيهات) ، فقضيت في هذه الوظيفة سنتين لم يزد مرتبي فيهما شيئاً ، ولم أتبرم بالحياة على الرغم من أن هذا المرتب لم يكن يكفيني . ثم عُيِّنت في بلدة ايتاي البارود في وظيفة مساعد نيابة بعشرة جنيهات ، وكنت أسكن منزلاً بسيطاً أعيش فيه عيشة متواضعة . مع ثلاثة غيري من خريجي الحقوق أحدهم صديقي الأستاذ عزيـز خانكي ، ونقلت منها إلى طنطا ، ثم إلى المحلة ، ثم عدت إلى طنطا .

كانت هذه التنقلات في هذه البلاد الريفية بلا ترقية ، وبمرتب لم يزد عن

عشرة جنيهات خلال أربع سنوات . ومع ذلك لم أضق بنفسي معتمداً على الله وعلى انتهاز الفرص !

من ١٠ جنيهات إلى ٣٠ جنيهاً

وذات يوم كنت واقفاً في محطة طنطا ، فسمعت صوت محمد سعيد بك (دولة سعيد باشا رئيس الوزارة فيما بعد)[١] ، يناديني وكان وقتئذٍ رئيس نيابة الإسكندرية ، وعضواً في مجلس البلدية بهذه المدينة بحكم وظيفته ، فعرض عليّ أن أنقل معه بالإسكندرية في وظيفتي التي أشغلها بطنطا ، فوافقت ، ونقلت في وظيفة (مساعد نيابة) وبمرتبي وهو عشرة جنيهات .

وبينما كنت أقوم بعملي يوماً قرأت إعلاناً في الجرائد أن وظيفة سكرتير إداري مجلس بلدية الإسكندرية ورئيس قسم القضايا فيها معروضة لمسابقة بعد عشرة أيام . ومرتب هذه الوظيفة ثلاثون جنيهاً في الشهر ، فتقدمت إلى هذه المسابقة ، وكانت سني وقتئذٍ ٢٣ عاماً . وقد تقدم فيها أكثر من خمسين شخصاً أكثرهم من المحامين الأجانب . وكان موضوع المسابقة الكتابة باللغة الفرنسية فيما يأتي : (هل الأفضل أن تكون مواصلات المدينة في يد الحكومة أم في يد شركة أهلية ؟) .

---

(١) محمد سعيد باشا : سياسي مصري ولد بالإسكندرية عام ١٨٦٣ ونال شهادة القانون وعُيِّن وكيلاً للنيابة في محكمة الاستئناف المختلطة عام ١٨٨٢ ، وتولى رئاسة محكمة الإسكندرية الكلية ، وفي عام ١٨٩٥ عُيِّن مفتشاً في لجنة المراقبة القضائية ، وفي عام ١٩٠٥ عُيِّن مستشاراً في محكمة الاستئناف . اختير وزيراً للداخلية عام ١٩٠٨ في وزارة بطرس غالي ، ثم قام بتشكيل وزارته الأولى (٢٣ فبراير ١٩١٠ - ٥ أبريل ١٩١٤) ، وقام بتشكيل وزارته الثانية في (٢٠ مايو ١٩١٩ - ٢٠ نوفمبر ١٩١٩) ، إلا أنه إزاء ما ظهر من نوايا سلطات الاحتلال من إيفاد لجنة ملنر إلى البلاد ، قدم محمد سعيد استقالة وزارته تحسباً لمزيد من الاضطرابات في البلاد . وفي عهد وزارة سعد زغلول - وزارة الشعب - (٢٨ يناير ١٩٢٤ - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) تولى محمد سعيد وزارة المعارف العمومية وكانت هذه آخر عهده بالحكم ، إذ توفي في عام ١٩٢٨ .
(الموسوعة العربية الميسرة ج ٢ بتصرف) : ص ١٦٦٠ .

فكتبت في هذا الموضوع بإسهاب ، ورجحت أفضلية الإدارة الأهلية لأنها تؤدي إلى إتقان العمل والشعور بالمسؤولية ، وبينت أيضاً وجهة النظر الخاصة بإدارة الحكومة كما فصلت كلتا النظريتين .

وفي اليوم التالي لهذه المسابقة سمعت أن اللجنة أعجبت بكتابتي ، وأوصت بتعييني في الوظيفة . وبذلك ارتفع مرتبي من عشرة جنيهات إلى ثلاثين جنيهاً . . !

مقتل بطرس غالي باشا[1]

مكثت في هذه الوظيفة عشر سنوات عُيِّنت خلالها سكرتيراً عاماً للبلدية يحل محل المدير عند غيابه ، وقد كانت مدة وظيفتي كسكرتير لمجلس البلدية مدة أفادتني الشيء الكثير وساعدتني على شق طريقي بعد ذلك ، فما البلدية إلاَّ حكومة مصغرة تشمل كل فروع الإدارة التي لها نظائر في الحكومة . وكانت سنة ١٩٠٨ فاختير محمد سعيد باشا وزيراً للداخلية في وزارة بطرس غالي باشا . . وكان سعد زغلول[2] ، وزيراً للمعارف في هذه الوزارة وحسين

(١) بطرس غالي باشا (١٨٤٦ ـ ١٩١٠) : سياسي مصري ولد ببلدة الميمون (محافظة بني سويف) وتعلم بمدرسة الأقباط الكبرى بالقاهرة . أرسله والده إلى أوروبا لإتمام تعليمه ودراسته ، ولما عاد عُيِّن كاتباً بمجلس التجارة ، فموظفاً بوزارة العدل فوكيلاً لهذه الوزارة عام ١٨٨١ ، فسكرتيراً لمجلس الوزراء علاوة على وظيفته . وفي أواخر ١٨٩٣ عين وزيراً للمالية ، فوزيراً للخارجية عام ١٨٩٤ . تولى رئاسة الوزارة عام ١٩٠٨ ، واشتدت في أيامه حركة المطالبة بعدم مد امتياز قناة السويس وزيادة سلطات مجلس شورى القوانين . اغتاله الشاب المصري إبراهيم الورداني عام ١٩١٠ .
الموسوعة العربية الميسرة ج ١ : ص ٣٧٨ .

(٢) سعد زغلول باشا (١٨٥٩ ـ ١٩٢٧) : زعيم سياسي مصري ، ولد في قرية إبيانة بمركز فوة ، تعلم في كتاب القرية والجامع الأزهر . نال الليسانس بتفوق حين كان مستشاراً بالاستئناف . عين عام ١٨٨٠ محرراً للوقائع المصرية ، ثم معاوناً بوزارة الداخلية ، ثم في قلم قضايا الجيزة . اشترك في ثورة عرابي عام ١٨٨٢ وسجن بضعة شهور عقب احتلال بريطانيا لمصر . مارس مهنة المحاماة عام ١٨٨٤ . تزوج وهو قاض من السيدة صفية ابنة مصطفى فهمي باشا رئيس الوزراء . اعتقل في مارس ١٩١٩ مع فريق من =

رشدي[1] ، وزيراً للحقانية ، وإسماعيل سري باشا وزيراً للأشغال والحربية[2] ، وفخري باشا للمالية[3] ، وبطرس باشا للرياسة والخارجية .

كانت سني وقتئذٍ ٣٣ عاماً ، وكان محمد سعيد باشا يوليني ثقته وصداقته ، فأنشأ في الداخلية منصب سكرتير عام الوزارة ، ونقلني إليه ، وأسند إليّ اختصاصات الوكيل ، وبذلك أصبحت رئيساً لكبار الإنجليز التابعين

= الوفد المصري وتم نفيهم إلى جزيرة مالطة ، مما كان سبباً في اندلاع الثورة . ألف وزارته الأولى في عام ١٩٢٤ واضطر إلى الاستقالة في نوفمبر ١٩٢٤ إثر مصرع السردار لي ستاك حاكم عام السودان وسردار الجيش المصري . انتخب رئيساً لمجلس النواب الجديد في مارس ١٩٢٥ . المصدر السابق : ص ٩٨١ .

(١) حسين رشدي باشا (١٨٦٣ - ١٩٢٨) : سياسي مصري ، درس القانون بباريس وعين مفتشاً بوزارة المعارف ، فقاضياً ، فمديراً للأوقاف ! فوزيراً للعدل عام ١٨٩٠ . تولى رئاسة الوزارة للمرة الأولى عام ١٩١٤ حينما أعلنت الحماية البريطانية على مصر . تضامن مع زعماء ثورة ١٩١٩ فاستقال مرتين من الوزارة . عين رئيساً للجنة الدستور ١٩٢٢ ، فرئيساً لمجلس الشيوخ عام ١٩٢٦ .
المصدر السابق : ص ٧٢٠ .

(٢) إسماعيل سري باشا : ولد في يناير عام ١٨٦١ بمدينة المنيا . التحق بمدرسة المهندسخانة في أوائل عام ١٨٧٨ ، وسافر إلى فرنسا في نفس العام في بعثة تعليمية ، والتحق بالمدرسة الهندسية المركزية ، ثم أرسل إلى إنجلترا لدراسة هندسة المرافىء التجارية ، ثم عاد إلى باريس ليحصل على شهادة الهندسة ، ثم عاد إلى مصر حيث عُيِّن مهندساً بقسم الأشغال وتدرج في وظائف الري حتى عُيِّن وزيراً للأشغال في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ في وزارة بطرس غالي وشغل عدة مناصب وزارية بعد ذلك وتوفي سنة ١٩٣٧ .

(٣) حسين فخري باشا : ولد عام ١٢٦٢ هـ ، عمل في وزارة الخارجية ، وأثناء وجوده في فرنسا حصل على ليسانس الحقوق وعاد إلى القاهرة عام ١٨٧٤ وتولى نظارة الحقانية « العدل » عدة مرات ، ثم تولى رئاسة مجلس النظار في الفترة من ١٥ - ١٨ يناير سنة ١٨٩٣ أثناء الأزمة التي نشبت بين الخديو عباس واللورد كرومر بسبب إصرار الأخير على تعيين مصطفى فهمي رئيساً للنظارة ، وشغل بعد ذلك منصب ناظر الأشغال والمعارف في نظارة نوبار في أبريل ١٨٩٤ ، ثم شغل منصب ناظر الأشغال في نظارة مصطفى فهمي في نوفمبر ١٨٩٥ .

للداخلية كمدير السجون ومدير مصلحة الصحة والبلديات . وكان لهذه الوزارة مجالس منها المجلس الأعلى للبلديات ، وكان ينعقد تحت رياستي فكبر على هؤلاء الإنجليز أن يحضروا جلسات المجلس على هذا الوضع بعد أن كنت مرؤوساً لبعضهم . فلمّا حان موعد الجلسة الأولى بعثوا بوكلائهم لحضورها . وأدركت ما يرمون إليه ، فأجلت الجلسة لهذا السبب ، وحددت موعداً آخر وبعثت إلى كل منهم بخطاب لحضور الجلسة القادمة .

وكان مستشار الداخلية وقتئذٍ رجلاً يدعى « مستر شتى » وكان من عقلاء الإنجليز ، يحب صداقة المصريين ، ويميل إلى تشجيعهم ، ويرى في هذه السياسة مصلحة لإنجلترا ، فاجتمعت به ، وأخبرته بما حدث وهددت بالاستقالة إن لم يحضر هؤلاء الموظفون جلسة المجلس القادمة التي حددتها ، فاهتم الرجل بالأمر ، وبعث إليهم ولامهم على ما فعلوا . ومن ذلك اليوم لم يتخلفوا عن حضور الجلسات .

قضيت سنتين في هذه الوظيفة ، وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ كنت جالساً ظهراً بمكتبي فأخطرت بمقتل رئيس الوزارة بطرس غالي باشا على سلم وزارة الخارجية بمبنى وزارة الحقانية . أشفقت من خطر هذا النبأ ، ووقع عندي موقعاً سيئاً . وأسرعت إلى مكان الحادث فوجدت الرئيس منطرحاً في فناء الوزارة ، وحوله حسين رشدي باشا وعبد الخالق ثروت باشا النائب العام ، وأحمد فتحي زغلول(١) وكيل وزارة الحقانية . ووجدت إبراهيم الورداني وقد قبض عليه .

---

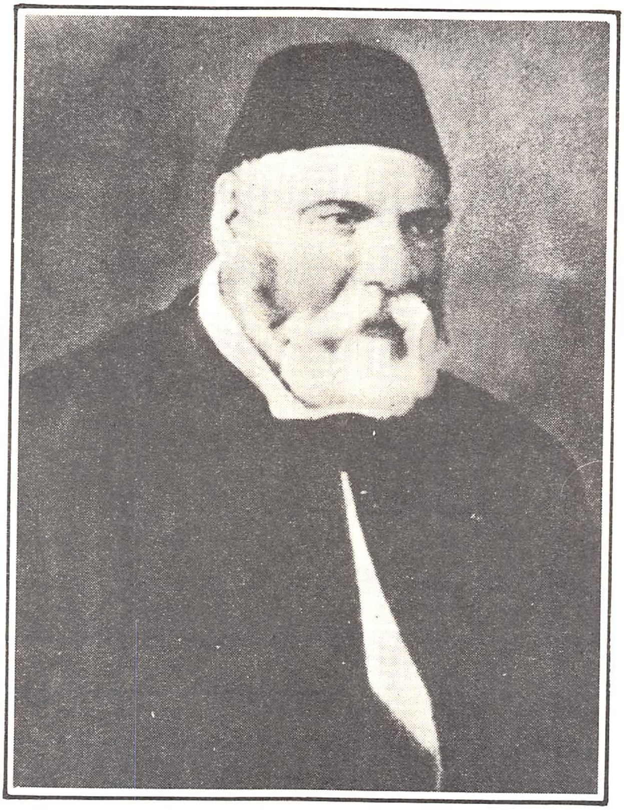
(١) أحمد فتحي زغلول (باشا) : (١٨٦٣ - ١٩١٤) ، قانوني مصري وعالِم تلقى دروسه بالقاهرة وأوفدته الحكومة عام ١٨٨٥ إلى أوروبا لدراسة الحقوق . لما عاد عليه بقلم قضايا الداخلية ثم عمل بالمحاكم ووصل إلى رياسة محكمة مصر الأهلية ، عين وكيلاً لنظارة الحقانية عام ١٩٠٧ وبقي بمنصبه حتى وفاته . ترجم كتاب (أصول الشرائع) للفيلسوف الإنجليزي بنتام وكتاب (الإسلام) لهنري دي كاستري ، وكتاب (سر تقدم الإنجليز) لديمولين الفرنسي ، « سر الاجتماع » ، « سر تطور الأمم » وكلاهما لجوستاف لوبون وسنّ عدة قوانين ولوائح .
الموسوعة العربية الميسرة ج ١ : ص ٦١ - ٦٢ .



أحمد شكري باشا والد إسماعيل صدقي باشا . .
كان وكيلاً لوزارة الداخلية في عهدي إسماعيل وتوفيق

واستدعي الدكتور سعد الخادم ، فأخذ يسعف الجريح وكان في النزع الأخير ، فحمل إلى مستشفى الدكتور ملتون .

ويُلخص الحادث في أن بطرس باشا اعتاد أن يخرج من النظارة في الساعة الواحدة بعد الظهر . فخرج في ذلك اليوم ، وكان يصحبه حسين رشدي باشا ، وثروت باشا وفتحي زغلول باشا . ثم فارقهم عند السلم الخارجي . وعندما همّ بركوب العربة دنا منه الورداني متظاهراً بأنه يريد أن يرفع إليه عريضة وأطلق عليه رصاصتين ، وما كاد يلتفت حتى أطلق عليه أربع رصاصات ،



محمد سيد أحمد باشا جد إسماعيل صدقي باشا لوالدته ،
ورئيس ديوان الأمير محمد سعيد

فسقط جريحاً مضرجاً بدمائه بجوار عربته ، وحمل إلى داخل الوزارة .

وكان محمد سعيد ناظر الداخلية (وزير الداخلية) قد ركب قطار الظهر إلى الإسكندرية ليقضي راحته الأسبوعية ، فاتصلت تواً بمحمد محب باشا مدير الغربية إذ ذاك ، وطلبت إليه أن يبلغه بالحادث عند وصوله إلى طنطا ليعود إلى القاهرة فوراً . . ففعل . وقد عزّ على الخديو عباس أن يقتل رئيس وزرائه ، لما كان يتمتع به من ثقته ومحبته . وذهب إلى المستشفى يستفسر عن حالته ، ودخل عليه في غرفته وقبله في وجهه والدموع تملأ عينيه . وكان المصاب قد تنبه قليلاً ، فجعل يقول :

ــ العفو يا أفندينا . . متشكر . . العفو يا أفندينا . . متشكر . . !

وأجريت له عملية جراحية ، ولكن لم تأتِ الساعة الثامنة مساءً حتى قضى نحبه . .

وزارة محمد سعيد

جلست في تلك الليلة ـ ليلة وفاة رئيس النظار ـ مع محمد سعيد باشا في منزله ، فقال لي :

ــ والله طارت الوزارة يا إسماعيل . . !

فقلت له :

ــ بالعكس . . فإني أتنبأ بأنك رئيس النظار المقبل . .

وقد حدث في اليوم التالي ما تنبأت به ، فعهد إليه الخديو عباس تأليف الوزارة الجديدة ، فكان هو للرياسة والخارجية والداخلية ، وأحمد حشمت باشا للحقانية ، ويوسف سابا باشا للمالية ، وإسماعيل سري باشا للأشغال والحربية ، وخرج سعد زغلول باشا وفخري باشا من الوزارة وعُيِّن نجيب غالي نجل بطرس باشا وكيلاً للخارجية ، وأنعم عليه بالباشوية ، وعُيِّنت أنا وكيلاً للداخلية ، وأنعم عليَّ بالباشوية أيضاً ، وألغيت وظيفة السكرتير العام لهذه النظارة .

كتشنر وخطابه أمام الخديو

كان السير الدون غورست[1] في ذلك الحين معتمداً لبريطانيا في مصر ، وقد ساءت صحته في أواخر عهده فتوفي يوم ١٣ يوليه سنة ١٩١١ ، وجاءتنا

---

(١) سير الدون جورست (Sir Eldon Gorst) عُيِّن في مصر سنة ١٨٩٢ في منصب السكرتير المالي لوزارة المالية . وعام ١٨٩٤ عُيِّن مستشاراً للداخلية وظل يشغله حتى عام ١٨٩٨ إذ عُيِّن مستشاراً مالياً حتى عام ١٩٠٤ . وفي عام ١٩٠٧ تولى منصب المعتمد البريطاني في مصر خلفاً للورد كرومر حتى عام ١٩١١ .

الأنباء على أثر وفاته بتعيين اللورد كتشنر[1] ، في مصر خلفاً له ، وكان وقتئذٍ في لندن ، فأثار تعيينه قلقاً في الدوائر السياسية والوطنية لأنه كان رجلاً عسكرياً ، جاف الطبع ، ويميل إلى التدخل في شؤون مصر الداخلية .

وقبل حضوره إلى مصر في سفينة حربية أرسلت الوكالة البريطانية صورة من الخطاب الذي كان ينوي إلقاءه أمام الخديو ، وإذا به يشمل على معانٍ تفيد رغبته في التدخل في صميم شؤون مصر .

كان هذا الخطاب غريباً ومحرجاً للخديو وللوزارة ، فدعا محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حسين رشدي باشا وسعد زغلول باشا في منزله برمل الإسكندرية للتشاور فيما يكتب للرد على المعتمد البريطاني ، ثم استدعاني سعيد باشا فذهبت إليه ، وأخذنا نتشاور في الأمر لمعالجة الموقف بطريقة لا تضر مصلحة البلاد ، ولا تحملها فوق ما حملت من أعباء الاحتلال وسياسة المحتلين . . وكلفني سعيد باشا بكتابة الرد ، فوضعته بالفرنسية وكان هذا الرد هو الذي ألقاه الخديو ، واشتمل على كل ما قضته الحال من بيان لموقف مصر فيما يختص بمحافظتها على كيانها الداخلي . .

كتشنر يهدد الخديو بالعزل

على الرغم من رفضنا لتدخل اللورد كتشنر ، وخطابه الذي ألقاه أمام الخديو ، فإنه كان لا يأبه بذلك ، وكان يتدخل في شؤون مصر الداخلية . وقد كان تدخله مقصوداً لمحاربة الخديو وتوطيد سياسة الاحتلال . وأذكر أنه على أثر تعيينه كتبت جريدة المورننج بوست تقول :

« إن اللورد كتشنر قد عُيِّن في هذا المنصب ، لأنه من أعظم الذين وضعوا

---

(١) اللورد كتشنر Kitchener : تولى منصب المعتمد البريطاني في مصر في ٢٣ سبتمبر ١٩١١ خلفاً لجورست بعد وفاته . كان يعمل سردار الجيش المصري أثناء الأزمة الحدود الشهيرة التي ثارت بين الخديو عباس واللورد كرومر ـ المعتمد البريطاني وقتذاك ـ في يناير ١٨٩٤ . غادر مصر في أغسطس ١٩١٤ وقبل إعلان الحماية عليها حيث التحق بخدمة وزارة الحربية البريطانية .



إسماعيل صدقي باشا في سن العشرين . .
حينما كان في وظيفة مساعد نيابة في بلدة إيتاي البارود

أساس مركزنا في مصر ، واشتغل في عمل عظماء رجال الإدارة الذين كانوا قبله . . إن مهمة اللورد كتشنر أن يعيد النظام ، وأن ينشر التمدن مع محو الارتباك ، وإيجاد حكومة جديدة . . » .

والحقيقة أن الرجل كان ينزع إلى الإصلاح ، ولكنه يتخذ الإصلاح وسيلة لتدعيم الاحتلال ، ونشر النفوذ البريطاني في البلاد .

وكانت الأوقاف الأهلية وقتئذٍ تابعة لديوان يدعى « ديوان الأوقاف » . ولم



صدقي باشا بين طلبة السنة الثانية من مدرسة الحقوق ،
الجالسون من اليسار : محمد توفيق نسيم، فمحمد زكي، فأحمد لطفي السيد، فمحمد بيومي، فمحمد عبد الهادي الجندي . .
والواقفون من اليسار: محمود الطوير، محمد فهمي، إسماعيل صدقي، بيومي محمد، توفيق حقي، إسماعيل الحكيم

تكن (نظارة) لها ناظر مسؤول ، بل كانت تابعة للخديو رأساً[1] . وكان كتشنر قد علم بشراء الأوقاف أرض المطاعنة من ملك الخديو بمبلغ ستين ألف جنيه .

---

(١) ساءت سمعة « إدارة الأوقاف » إلى حد كبير أثناء خضوعها لإشراف الخديو ، حتى أن جورست ذاته تدخل في عام ١٩١١ مطالباً بفصل اثنين من موظفيها هما « أحمد بك ديلاور » الذي كان مسؤولاً عن هذه الإدارة ، و« محمد بك أباظة » الذي كان مسؤولاً عن مصروفاتها ، ومن جهة أخرى ترددت الأقاويل عن استخدام أموالها في أعمال الإثارة ضد الوجود الإحتلالي . وأراد كتشنر تحويل ديوان الأوقاف إلى « نظارة » تخضع لإشراف هيئة النظارة وعارض الخديو ذلك ، إلا أنه عاد وأذعن لضغط المعتمد البريطاني . يونان =

وقيل إذ ذاك إن هذه الصفقة فيها غبن ، وفيها محاباة للخديو ، فاهتم بـالأمر ، ولما كانت المسألة دينية شرعية ، فقد سعى كتشنر لدى الباب العالي بمساعدة الأمير سعيد حليم ، الصدر الأعظم في ذلك الحين ، حتى حصل على موافقته وموافقة شيخ الإسلام وكان هذا الأمير معروفاً بعدائه للخديـو . . وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد تركت لكتشنر حرية التصرف في الموقف ، فبعث بـرأيه إلى رئيس النظار في تحويل ديوان الأوقاف إلى نظارة ، فلمّا بلغ الخديو ما بعث به المعتمد البريطاني ، قال :

ـ هذه مسألة دينية ، لا يحق لكتشنر ولا لحكومته التدخل فيها .

فكان رد كتشنر :

ـ إذا كان الخديو لا يريد الموافقة ، فأنا أسلم العرش للأمير سعيد حليم الصدر الأعظم . . !

واستدعاني اللورد كتشنر لمقابلته في دار الوكالة البريطانيـة بسبب غياب محمد سعيد باشا في ذلك اليوم بالإسكندرية ، فذهبت إليه ، فما كدت أدخل غرفته ، حتى وجدت القائد العام لجيوش الاحتلال في مصر خارجاً من عنده ، فقال لي كتشنر :

« هل تدري لماذا كان القائد عندي ؟! ». فسكت وأدركت ما يعنيه من أن ذلك من أجل توقف الخديو في الأمر ومعارضته لإنشاء النظارة المطلوبة . .

ولما عدت من عنده أخبرت سعيد باشا بما حدث ، ودارت المخاطبـات بين مصر واستانبول بوساطة سعيد باشا ، وحسين رشدي بـاشا ، وانتهى الأمـر بتحويلها إلى (نظارة أوقاف) في نوفمبر سنـة ١٩١٣ ، واختير أحمـد حشمت أول ناظر للأوقاف ، ومحمد شفيق باشا وكيلاً لهـا ، وألّف لها مجلس أعلى .

= لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة ١٩٧٥ : ص ١٦٨ .

وعـدلت الوزارة فـاختير أحمـد حلمي للمعارف ، وسعيـد ذو الفقار للمـالية ، ومحمد محب باشا للزراعة .

كيف عُيِّنت وزيراً لأول مرة

كانت السياسة البريـطانية تـرمي إلى فصل مصـر عن تركيـا ، لا حباً في المصريـين ، بل خدمة للسياسة الاستعمارية وتدعيماً لسياسة الاحتلال .

لذلك عمل اللورد كتشنر على توسيع اختصاص مجلس شورى القـوانين وإعداد قانون نظامي جديد يحل محل النظام القديم الذي وُضع سنة ١٨٨٣ .

وقد صدر القانون الجديد سنة ١٩١٣ وهو يقضي بإنشاء جمعية تشريعية تحل محل مجلس الشورى ، وتأليف مجلس في كل مديـرية ، واختيـر مظلوم باشا رئيساً لهذه الجمعية ، وعدلي يكن باشا وكيلاً معيناً[١] ، وسعد زغلول باشا وكيـلاً منتخباً وفي ٢٢ ديسمبـر من تلك السنة افتتـح الخديـو عبـاس الجمعيـة بخطاب ألقاه بنفسه ! وفي ٥ فبراير سنة ١٩١٤ سقطت وزارة سعيد باشا ، وكان الخديو قد غضب عليه بسبب سكة حديد مريوط التي كانت ملكاً لسموه ، والتي باعها سعيد باشا للحكومة المصريـة بمبلغ (٣٩٠ ألف جنيهاً) فقط . . وكـان الخديو يعتبر هذه الصفقة غير مربحة ، وقد اتهمه بـأنه كـان يسير تبعـاً لمشورة كتشنر ، ولا يحفل برأيـه . وكانت الحكومة الإيطالية قد عرضت على سموه أن تشتريها بمبلغ أكبر من هذا المبلغ لولا موقف سعيد باشا واللورد كتشنر .

---

(١) عدلي يكن باشا (١٨٦٦ ـ ١٩٣٣) : سياسي مصري ، اشتغل بوظائف الإدارة ، حتى عُيِّن وكيلاً للمنوفية ، فمديراً للفيوم ، فمحافظاً للقاهرة ، فمديراً لـلأوقاف . عُيِّن عـام ١٩١٤ وزيراً للخارجية فوزيراً للمعارف والداخلية . ألّف الوزارة عام ١٩٢١ ورأس الوفد الرسمي للمفاوضات مع بريطانيا ، ألّف حزب الأحـرار الدستـوريـين عام ١٩٢٢ ، ثم ألّف وزارتـه الائتلافيـة عام ١٩٢٦ ، ووزارتـه الثالثة ١٩٢٩ . تـوفي في بـاريس عـام ١٩٣٣ .

الموسوعة العربية الميسرة ج ٢ : ص ١١٩١ .



إسماعيل صدقي باشا في سنة ١٨٩٤ حين نال ليسانس الحقوق، وقد وقف بين بعض زملائه ،
وهم الواقفون من اليسار إلى اليمين: محمود عبد الغفار، إسماعيل صدقي، محمد عبد الهادي الجندي، محمود الطوير، محمد بيومي . .
والجالسون من اليسار: أحمد لطفي السيد، محمد زكي، توفيق حقي

وقد تولى النظارة بعده حسين رشدي باشا ، فاختارني ناظراً للزراعة ، فأنشأت بها المجلس الفني الأعلى . وكان الخلاف بين الخديو عباس ، واللورد كتشنر قد بلغ مداه ، وهدده عدة مرات بإقصائه عن العرش ، وضيق الخناق عليه ، حتى كانت الحرب العالمية الأولى فكانت الفرصة سانحة للحكومة الإيطالية لإعلان عزله ، وأرسلت إليه في استانبول تمنعه من الحضور إلى مصر .

السودان بين الإنجليز والخديو عباس

تحدثت عن مقتل بطرس غالي باشا رئيس النظار سنة ١٩١٠ وكيف كانت مكانته عند الخديو عباس حتى أنه بكى لمصرعه ، وذهب بنفسه إلى المستشفى لزيارته وقبّله في وجهه وهو يعاني سكرات الموت .

والحق أن بطرس باشا لم يكن خائناً لبلاده ، كما يصوره حادث مقتله ، أو على الأقل في اعتقاد قاتله ، فقد كان رحمه الله مخلصاً لوطنه محباً لحرية بلاده ، وكانت له مواقف في الوزارة تدل على مبلغ إيمانه بحقوق أمته ، ورغبته في خلاصها من الأجنبي .

ولو لم يكن بهذه الصفة لما حاز ثقة الخديو عباس الذي كان يشجع الحركة الوطنية والعاملين لها ، ويتمنى أن يكون على رأس أمة حرة مستقلة لا يسومها الاحتلال والهوان ، ولا يهدده المحتلون بالخلع على أريكة البلاد بين حين وآخر . . !

كانت السياسة الإنجليزية تهدف من زمن بعيد إلى التدخل في شؤون السودان والاشتراك في حكمه ، أو على الأصح التفرد بحكمه دون مصر . فعلى أثر انتهاء الحملة السودانية التي أقحم الإنجليز أنفسهم فيها مع الجيش المصري ، وكان على المصريين العبء الأعظم من تضحيات في الأنفس والأموال كما كان الحال دائماً ، إذ لا يمكن أن ننسى أن الجيش المصري قد أبيد في حوادث الدراويش ، وهو تحت إمرة قواد من البريطانيين لم يحسنوا تصريف الأمور . وعلى أثر انتهاء تلك الحملة سافر اللورد كرومر سنة ١٨٩٨ إلى السودان ، وخطب في (أم درمان) وفي (الخرطوم) خطبتين وُضّحت فيهما أغراض الحكومة البريطانية ـ تلك الأغراض التي تضمنتها فيما بعد (اتفاقية السودان) ـ فقد قال اللورد كرومر :

ـ إني أعد نفسي سعيداً بمقابلتي لكم لأهنئكم على الخلاص من استبداد حكومة الدراويش بفضل ما أظهره السردار كتشنر وضباطه من الحذق في

تـدبير القتـال ، وما بـرهنت عليه الجنـود البريـطانية والمصـريـة من الشهـامـة والثبات .

« وقد شاهدتم العلمين الإنجليزي والمصري يخفقان على هذا المكان . وفي هذا إشارة إلى أنكم ستحكموه في المستقبل بملكة إنجلترا أو خديو مصر .

« والنائب الوحيد في السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون سعادة السردار الذي أودعت فيه جلالة الملكة ، وسمو الخديو تمام ثقتهما .

« واعلموا أن البلاد السودانية لا تستمد أحكامها من القاهرة ولا من لندن ، بل إن السردار وحده هو الذي سيقوم بالعدل بينكم ، فـلا يجب التعويـل على أحد غيره ، ولست أشك في أنه يحقق أمانيكم ، ويحقق لكم كل ما ترجون » !

هـذا ما قـاله اللورد كـرومر قبـل اتفـاقيـة السـودان بعـام ، وكـان لهـذه التصريحات الخطيرة وقع شديد في جميع الأوساط المصرية ، وأحدثت دهشة عند الخديو وسائر الوطنيـين والمسؤولين عن مصير مصر والسودان .

اتفاقية السـودان

ظهـرت آثار تلك التصـريحات في مشـروع اتفاقيـة السودان فيمـا بعد ، وكانت إنجلترا في ذلك الحين أقوى دولة في العالم ، وهي الدولة الوحيدة وقتئذٍ في توجيه السيـاسة العـالمية ، والتحكم في مصيـر الأمم . ولم تكن المبادىء الحديثة التي نسمعها الآن قد خرجت إلى الوجود ، وكان احتلالها لمصر ما زال له سلطانه وخطره ، وكان المعتمد البريطاني له السلطة الفعلية في البلاد ، وكان يتدخل في الكثير من الشؤون ، كما كان المستشار المـالي الإنجليزي يحضـر جلسات مجلس النظار .

وكانت تركيا صاحبة السيادة في ذلك الزمان في دور الاحتضار ، وكـانت سيادتها إسمية وكان نفـوذ إنجلترا على ضفـاف البوسفـور يماثـل نفوذهـا على ضفاف النيل فكان من الطبيعي أن تطمع بـريطانيـا في مصر ، وأن تجـرؤ على التصرف في أقدارها إن طوعاً وإن كرهاً . . ولذلك كانت إتفاقية السودان بمثابة

إمـلاء من الغاصب القـاهر على المغصـوب العاجـز ومن القـوي الجبـار على الضعيف المكبل .

وحدث أن زار اللورد كرومر الخديو عباس بعد رحلته في السودان ، وبعد تلك التصريحات الخطيرة التي ألقاها على أهاليه ، فأشار في حديثه معه إلى أن اللورد سالسبوري وزير الخارجية البريطانية بعث إليـه بمشروع إتفـاق إنجليزي مصري يختص بالسودان ، وأنه سلم نسخة منه لوزير الخارجية المصرية بطرس غالي باشا .

ومع أن عقد اتفاق سياسي مع مصر على هذا الوجه كان فيه اعتداء على السيادة التركية إلاَّ أن الإنجليز لم يأبهوا بها ، لأنها كانت إسمية ، وكانت صاحبة هذه السيادة واهنة القوى ضعيفة الشأن أمام الإنجليز الأقوياء .

وكـان مشروع هـذه الإتفاقيـة قد جـاء من لندن مكتـوبـاً مهيـأ للتنفيـذ . واستطاعت بريطانيا في هذه الظروف أن تجبـر مصر على قبـوله بحـذافيره وأن يضطر مجلس النظار إلى قبوله سنة ١٨٩٩ .

ومن الغريب أن الإنجليز بعد عقب هذه الإتفاقية التي حصلوا فيهـا على إقحـامهم في حكم السودان ، قـد طالبـوا مصر بـأن تدفـع لهم نفقات الجنـود الإنجليزية في الحملة السودانية . وقد دفعتها مصر مرغمة . . !

ذكـرت كل مـا تقدم للتـاريـخ ، لأني لم أكن إذ ذاك قـد بـدأت حيـاتي العامة ، ولكني إذا ما ذكرت ذلك ، وذكرت إتفاقية السودان ، أشعر بأن سعيـي الأخيـر لبعث سيادة مصـر على الســودان ، وجعلهـا وحـدة كـاملة تحت التـاج المصري ـ مما كان قاب قوسين أو أدنى ـ هو سعي يشرفني إذا ما قارن القارىء ما كنا فيه في ذلك الحين بما كنا سنفوز به في مفاوضاتي الأخيرة . . !

إتصـالي بالملك فـؤاد[1]

كانت سياسـة الإنجليز في مصـر ترمي إلى محـاربة التعليم ، وبخـاصة

(١) أحمـد فؤاد (١٦ مـارس ١٨٦٨ ـ ٢٨ أبـريـل ١٩٣٦) : هـو الأبن الأصغـر للخـديـو=

التعليم العالي لأنه ينير البصائر ، ويدفع المصريين إلى محاربة الاحتلال والتمسك بالحرية والاستقلال .

ولهذا عندما نجح مشروع إنشاء الجامعة المصرية الأهلية سنة ١٩٠٦ لم يصادف هوى في نفوسهم ، وقام اللورد كرومر يحاربه ، ويدعو إلى إنشاء الكتاتيب ، وينادي بأن الأمير في حاجة إلى التعليم الأولى قبل التعليم العالي ، ولكن القائمين بهذا المشروع لم يعبأوا بذلك، وساروا في طريقهم ، بل إنهم استفادوا من الدعوة إلى نشر التعليم الأولي .

وقد تألف مجلس إدارة الجامعة الأهلية ، وكنت أحد أعضائه ، وكان من زملائي فيه المرحومون عبد الخالق ثروت باشا ، ومحمد علوي باشا ، وإسماعيل حسنين باشا ومرقس حنا باشا ، وعلي بهجت بك وغيرهم .

وأجمع اختيارنا لرياسة الجامعة على (الأمير) أحمد فؤاد (الملك فؤاد الأول) . وقد صادف ذلك ارتياحاً عاماً ، لما عرف به من تشجيع المشروعات العلمية والعمرانية . وكان له الفضل في نجاح الجامعة المصرية قبل أن تضم إلى الحكومة ، ثم بعد أن ضمت وأصبحت بجهوده المشكورة من أكبر

= إسماعيل ، التحق في عام ١٨٧٥ بالمدرسة الخاصة التي أنشأها والده ، والتحق بعد ذلك بمدرسة « توديكوم » بجنيف . وفي عام ١٨٨٠ التحق بالمدرسة الملكية بتورينو ، ثم واصل بعد ذلك تعليمه العسكري في مدرسة المدفعية الملكية والهندسة الحربية بإيطاليا ومنحه الملك عمانويل رتبة الملازم والتحق بالفرقة الثالثة عشرة من مدفعية الميدان . وفي عام ١٨٩٠ عُيِّن باوراً فخرياً للسلطان عبد الحميد في تركيا . وفي عام ١٨٩٢ عينه الخديو عباس ياوراً خاصاً له ، وتولى رئاسة لجنة تأسيس الجامعة المصرية التي تم افتتاحها عام ١٩٠٨ . واعتلى عرش مصر في أكتوبر سنة ١٩١٧ إثر وفاة السلطان حسين كامل . وفي ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ بلغت بريطانيا السلطان فؤاد قرارها في نظام وراثة العرش واعترفت بموجبه بالأمير فاروق ولياً للعهد . وفي ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ أصدر فؤاد أمراً ملكياً ينظم وراثة عرش مصر في أسرة محمد علي وتلى ذلك أن أصدر قانوناً في ١٠ يونيه سنة ١٩٢٢ بشأن نظام الأسرة المالكة .

الموسوعة العربية الميسرة ، ج ٢ بتصرف ؛ ص ١٣٢٨ .

الجامعات . ومن جهتي الشخصية يسرني أن أقول إنه كان أول اتصال بالمرحوم الملك فؤاد ، هذا الاتصال الذي نما ، وكان له أثره العظيم فيما بعد .

سياسة الخديو عباس

تولى الخديو عباس أريكة مصر وهو شاب ، وكان لا شك وطنياً حميم . ولكن بعض نواحي سياسته وتصرفاته قد أتاحت للإنجليز زيادة التدخل في شؤون مصر .

وقد رأيت كيف أنه مكن اللورد كتشنر من التدخل في الأوقاف حتى تحولت من ديوان إلى وزارة ، وكيف أدى به السعي وراء المادة في مسألة سكة حديد مريوط إلى أزمة بينه وبين الإنجليز . . وقد كانت الإشاعات عن تقرب الخديو من الألمان ومساعدته للطليان وتشجيعه للحركات المعادية للإنجليز ، وجمع الطوائف حوله ، مما أخافهم منه ، وكان له أثره بعد ذلك في إقصائه عن العرش .

وكان مما نبّه الإنجليز إلى الخديو عباس ، وزاد في حذرهم منه تلك الرحلة التي قام بها في الوجه البحري سنة ١٩١٤ ، وكنت وقتئذٍ ناظراً « وزيراً » للزراعة في وزارة رشدي باشا . فقد أعدت هذه الرحلة إعداداً ضخماً ، ووضع لها برنامج حافل بالاستقبالات والمظاهرات في كثير من المدن ، وتقرر أن يتناوب النظار (الوزراء) ورئيسهم مرافقة الخديو ، وقسمت الرحلة إلى مناطق ، وكان من نصيبي أن أكون في معيته من ايتاي البارود إلى الإسكندرية وكنت وقتئذٍ أتمتع بثقته ، بل بعطفه .

وحدث قبيل هذه الرحلة أن عرض مشروع قانون الجمعيات التعاونية الزراعية على الجمعية التشريعية . وكان فريق من الأعضاء على رأسهم المرحوم سعد زغلول باشا معارضين في هذا المشروع . وكانت وجهة الخلاف في تقرير رقابة الحكومة على الجمعيات التعاونية ، فذهبت للدفاع عن رأي الحكومة في وجوب رقابتها على هذه الجمعيات كما هو الشأن في البلاد الأخرى ، واستطعت أن أفوز بموافقة الأغلبية .

كان هذا الفوز مما اغتبطت به كثيراً لاعتقادي بفائدته للمصلحة العامة ولأن الرأي العام كان قد اهتم الاهتمام كله للموضوع ، وقد ظهرت آثار هذا الاغتباط على وجهي عند مقابلتي للخديو في إيتاي البارود فسألني سموه عن سبب انشراحي واغتباطي فأجبت :

ــ ذلك يا أفندينا لأن حكومتكم قد فازت اليوم بمطلبها فيما يتعلق برقابتها على الجمعيات التعاونية .

وكنت أنتظر من سموه أن يبتهج بهذا الفوز ، وأن يهنىء وزيره على نجاحه ، ولكنه كان على العكس من ذلك ، ما كدت أتم عبارتي حتى عبس في وجهي وقال :

ــ وماذا فعل سعد زغلول ؟!

وسكت . . وأدركت من ذلك أنه كان عالماً بما بيتته المعارضة في هذا الموضوع ، وقد بقي عابساً فترة من الزمان . . !

آغا خان وعرش مصر

سافر الخديو عباس إلى استانبول في صيف ذلك العام ، وقبل أن تقوم الحرب العالمية بقليل . وسافرت إلى فيشي . وصادف أن كان معي سعد زغلول باشا ومصطفى فهمي باشا وكثيرون غيرهما . وأعلنت الحرب الكبرى وقتئذٍ ، فبعث الخديو يستدعيني إلى إستانبول فلم أستطع السفر إليه في هذه الظروف . وتوقعت أن الإنجليز سوف ينتهزون فرصة قيام الحرب لإقصائه عن عرش مصر . وقد صحّ بعد ذلك ما توقعته ، فمنعوه من العودة ثم أعلنوا خلعه ، وكان آغا خان قد حضر إلى مصر في ذلك الحين ، فأشيع أنه هو المرشح لعرش البلاد ، وأن الإنجليز سيختارونه ملكاً عليها ولكن هذه الإشاعة لم يكن لها نصيب من الصحة ، واختير السلطان حسين كامل ، وأعلنت الحماية على مصر ، على نحو ما هو معروف .

الرقي الصناعي

وكان المرحوم حسين رشدي باشا صديقاً لي ، وقد زاملته في الوزارة في المدة التي توليت فيها وزارة الزراعة ، ثم وزارة الأوقاف . فلما استقلت منها أثناء الحرب وصرت بعيداً عن قيود الحكومة أراد أن يستفيد من تجاربي ، فاختارني رئيساً للجنة التجارة والصناعة ، وكان الغرض منها ترقية الشؤون الاقتصادية وفي مقدمتها الصناعة ، لأن مصر في ذلك الحين كانت مكتفية بثروتها الزراعية ، وقد قامت هذه اللجنة بمهمتها على الرغم من أن الإنجليز كانوا يضعون في سبيلها العقبات ، وقد وضعت تقريراً هاماً عن الصناعة والتجارة في مصر والنظام الذي يجب أن يقوم لإحياء الصناعات المصرية وترقيتها ، وكان هذا التقريرهو الدستور الذي قامت عليه مصلحة التجارة والصناعة[1] ، ثم وزارة التجارة والصناعة فيما بعد . وقد تضمن نظاماً جديداً للضريبة الجمركية جعلها على صورة تحمي الصناعات المصرية من المنافسة الأجنبية . وكانت هذه الحماية هي أساس الرقي الباهر الذي وصلت إليه هذه الصناعات حتى أصبحت الثروة الصناعية في مصر ذات مكانة لا تقل في أهميتها عن مكانة الثروة الزراعية ، وقد كانت مصر إلى ذلك الحين بلداً زراعياً فقط .

اشتراك في الجهاد الوطني

وقفت رحى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ ، وخمدت نيرانها بعد أن اشتعلت أربع سنوات دكت فيها عامر المدن والقرى ، وأهلكت ملايين

---

(١) أنشئت مصلحة التجارة والصناعة في أوائل سنة ١٩١٥ في عهد وزارة حسين رشدي الثالثة (١٩ ديسمبر ١٩١٤ ـ ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧) . وفي عهد وزارة علي ماهر الأولى التي تألفت في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ أضيفت مصلحة التجارة والصناعة إلى وزارة المواصلات لتدخل ضمن الهيكل الوزاري ، وكان حسين بك صبري يتولى الوزارة المذكورة . وفي عهد وزارة النحاس الثالثة التي تألفت في ٩ مايو سنة ١٩٣٦ أنشئت وزارة مستقلة للتجارة والصناعة تولاها عبد السلام فهمي جمعة .

الوقائع المصرية العدد ٥٩ لسنة ١٩٣٦ (نص مرسوم التشكيل الوزاري) .

الأنفس ، وأذيعت مبادىء ولسن الأربعة عشر ، تلك المبادىء الحرة التي تنص على أن كل أمة مهما صغرت لها الحق في اختيار مصيرها ، وتقرير الحكم الذي ترضاه بمحض إرادتها وحريتها .

لبثت مصر في انتظار تطبيق هذه المبادىء عليها بعد أن زالت غمة الحرب ، ورفرف السلام على العالم . وكانت قد قامت بمساعداتها العظيمة للحلفاء في خلال الحرب . ومنيت بسببهم بمتاعب شتى . وعلى الرغم من اعتراف الإنجليز بهذه المساعدات ، فإنهم لم يفوا بوعودهم لها ، ولم تتغير الحال .

كنت وقتئذٍ خارج الحكم أشتغل بالإقتصاد العام ، فوجدت من واجبي نحو وطني في هذه الظروف أن أتقدم لخدمته ، وأسعى مع الساعين للحصول على حقوقه ، فبدأت بوضع مذكرة ضافية باللغة الفرنسية بلغت ستين صفحة ، ضمنتها مطالب مصر من إنجلترا ، وعززتها بالوثائق والمستندات . . وكان الوفد المصري وقتئذٍ في دور التأليف . وحدث أنني كنت في الإسكندرية مع دولة محمد سعيد باشا ، فاجتمعنا بالأمير عمر طوسون ، وفكرنا فيما يجب أن يعمل ، ورأينا من جهتنا أن نقوم بواجب الجهاد . فاتصل بالمرحوم سعد زغلول باشا ما اعتزمناه ، فبعث إلينا ، واجتمعنا به في فندق شبرد بالقاهرة ، وتم الإتفاق على أن نتعاون معاً في الوفد المصري[1] .

أصبحت منذ ذلك الحين عضواً في الوفد ، فقدمت إليه المذكرة

---

(١) مما يجدر ذكره أن الصلة قد توثقت وقتذاك بالفعل بين سعد زغلول وإسماعيل صدقي ، لدى محاولة الأخير توطيد صلات سعد زغلول بالسلطان فؤاد بعد توليه الحكم . وكانت سياسة فؤاد متجهة في ذلك الوقت إلى الاستفادة بمكانة سعد زغلول وجهوده في صراعه - أي فؤاد - ضد سلطات الاحتلال . وكان من أثر توثق هذه الصلات أن أنعم فؤاد على سعد زغلول بالنيشان العالي في ٢٥ مارس سنة ١٩١٨ . انظر مذكرات سعد زغلول كراس ٢٨ : ص ١٥٥٢ - ١٥٥٣ (مقابلة سعد زغلول لإسماعيل صدقي يوم ١٩١٨/٣/١٩ وكذلك نفس المصدر : ص ١٥٥٨) .

الفرنسية ، فناقشها ووافق عليها ، وكانت هذه المذكرة بعد شيء من التنقيح في بعض نواحيها وتلخيصها هي التي قدمها الوفد المصري بعدئذٍ إلى مؤتمر الصلح بفرساي .

لا بـدّ من قـارعة

كانت أعمالنا في مبدأ الحركة الوطنية مقصورة على تحرير الاحتجاجات والبيانات وكان الشعور الوطني متحفزاً ، ولكن لم تكن هناك أية حركة منّا تلفت أنظار العالم ، ففي إحدى جلسات الوفد قلت لإخواني :

ــ إني أشعر أن مساعينا الحالية لا نتيجة لهـا ما لم يصحبهـا شيء يلفت الأنظار . . فقال سعد باشا :

ــ وماذا تعني . . ؟

قال لطفي السيد :

ــ يعني أن تقوم في البلاد قارعة !

فقال سعد بلهجته المعهودة التي كان يقلب فيها القاف كافاً :

ــ كارعة . . ماذا ؟

قلت : أعتقد يا باشا أننا لا نصل إلى حقوقنا بالكلام . . .

فسكت رحمه الله . . وحدث في نفس اليوم أننا كنـا مدعـوين إلى حفلة خيرية بالأوبرا الملكية وكنا سائر أعضاء الوفـد في تلك الأيام نتغـدى معه على مائدته يومياً ، وكان معاشراً أنيساً لطيفاً ، وكان عطفه علينا كبيراً . وفي المساء ذهبنا معه إلى الأوبرا ، وما كدنا نهل عليها ، وندخل بابها حتى دوت أرجـاؤها بالهتاف والتصفيق ، واستقبلنا استقبالاً باهراً دهش منه سعد باشا ، وقال لي في المقصورة التي كنت فيها معه :

ــ بارك الله في هذه الأمة . . حقاً يا إسماعيل . . لا بدّ من قارعة . . !

ومن هذه الليلة بدأت الثورة الوطنية .

إنـذار بـريطاني

كانت وزارة دولة حسين رشدي باشا في الحكم وقد طلبت التصريح لنـا بـالسفر لمؤتمـر الصلح فلم يوافق الإنجليـز ، ورأت الوزارة أن تستقيـل لهـذا السبب ، وظل الوفد يحاول السماح له بالسفر ، فلم يظفر بنتيجة ، وتضامن مع الـوفد المصـري جميع الـوزراء السابقين وسـائر الـرجال ذوي الكفـالـة لإدارة البلاد ، وامتنعوا عن الاشتراك في تأليف أية وزارة ، وبقيت البلاد بـلا حكومـة مدة من الزمان[1] ، وكان لثروت باشا في ذلك موقف رائع ، وإن لم يكن موقفه الأوحد .

وقد كانت مصر وقتئذٍ تحت الأحكام العسكرية فاستـدعانـا ـ نحن رجال الوفد المصري ـ القائد العام للقوات البريطانية بفندق سافوي يوم ٦ مارس سنة

---

(١) كان حسين رشدي رئيس الوزراء قد ألح على السلطات البريطانية للسمـاح له ولعـدلي وكذا الوفد المصري للسفر إلى إنجلترا ، إلَّا أن السلطات البريطانية ردت بأنـه لا محل للترخيص لسعد وصحبه بالسفر إلى لندن ، ورأت بتأجيل زيارة رشدي وعدلي بدعوى أن المستـر «بلفور» وزيـر الخارجيـة مشغول بمفـاوضات الصلح وطُلب من الـوزيرين تـأجيـل زيارتهما ، مما دفع رشدي إلى الإصرار على استقالته فقبلها السلطان فؤاد في أول مارس سنة ١٩١٩ ، ورداً على ذلك طلب سعد زغلول مقابلة السلطان في ٣ مارس ، ولمّا لم يتمكن من مقابلته ترك له عريضة غاية في العنف وقع عليها سائر أعضـاء الوفـد وحوت تقريعاً شـديداً للسلطان لمـوقفه الـذي وصفه سعـد بأنـه لا يتفق مع حب الخيـر للبلاد والاعتداد بمشيئة شعبها ، وأنه متابعة لـلإنجليز في إذلال هـذا الشعب وإيذانـاً بالـرضا بحكم الأجنبي إلى الأبد ، ومما جاء فيها : « إن الناس كانوا يظنون أن لوقفة الوزيـرين الشريفة ـ إشارة إلى عدلي ورشدي ـ دفاعاً عن الحرية عضد قوي من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد ، قبول استقالة الوزيرين لأن ذلك متابعة للطامعين في إذلالنا وتمكيننا للعقبة التي ألقيت في سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر » ، وطالبوا السلطان بتعضيدهم بالوقـوف إلى جانب الأمـة في هبتها للمطالبة بحقوقها المشروعة في الحرية والاستقلال وحـرص سعد زغلول على أن يرفق بالعريضة ترجمة فرنسية لهـا ، حتى لا يفوت السلطان معنًى من المعـاني الدقيقـة الواردة فيها .

مؤسسة الأهرام : ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ـ القاهرة ١٩٦٩ : ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

١٩١٩ ، وكان هذا الفندق في المكان الذي تقوم فيه عمارة بهلر في شارع قصر النيل ، وألقى علينا البلاغ التالي بالإنكليزية :

« علمت أنكم تضعون مسألة الحماية موضع المناقشة ، وأنكم تقيمون العقبات في سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعي في منع تأليف الوزارة .

« وحيث أن البلاد تحت الأحكام العسكرية ، لهذا يلزمني أن أنذركم أن أي عمل منكم يرمي إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب هذه الأحكام » .

وبعد أن أتم جنابه تلاوة هذا البلاغ همّ سعد زغلول باشا بمناقشته ، فصاح :

ـ لا مناقشة No discussion .

وتركنا ، وانصرف . . .

انصرفنا من « سافوي » وعدنا مع سعد إلى منزله ، وحررنا برقية إلى « رئيس الحكومة البريطانية » رداً على هذا الإنذار جاء فيها :

« تعلمون أن وزارة رشدي باشا لما علقت سحب استقالتها على سفر الوفد قبلت استقالتها نهائياً ، وليس لذلك معنى إلاَّ الحيلولة بيننا وبين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام ، وقد نتج من هذه السياسة أن أعظم رجال مصر أهلية لإدارة البلاد في هذه الأيام قد رفضوا تأليف وزارة تعارض مشيئة الأمة التي أجمعت على طلب الإستقلال . فالنتيجة الطبيعية لذلك أن تقع مسؤولية البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا هؤلاء في مركز حرج أمام ضمائرهم وأمتهم . غير أن السلطة العسكرية عمدت إلى تحميلنا مسؤولية امتناع المرشحين للوزارة عن قبولها . وقد أنذرتنا السلطة اليوم ، وتوعدتنا بأشد العقاب العسكري ، وهي لا تجهل أننا نطلب لبلادنا الاستقلال التام ونرى الحماية غير مشروعة ، كما تعلم

بالضرورة أننـا قد أخـذنا على عـاتقنا واجبـاً وطنياً لا نتـأخر عن أدائـه بالـطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك !

« وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف الجائـر الذي يجلب سخط العـالم المتمدين حتى تفكروا في حل هذه الأزمة بسفر الوفد ، فيرتاح بال الشعب » !

الاعتقال في مـالطة

اتخذت السلطة العسكرية البريطانية في مصـر من رفع هـذه البرقيـة إلى رئيس حكومة لندن مبرراً لاستعمال القوة ، وظنت أنها بذلك ترهب المصريـين وتزعزع عقيدتهم في عدالة قضيتهم . .

وفي يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ كنت أجلس إلى مكتبي في غرفـة مجاورة لمكتب سعد زغلول بمنزله ، وكنت مشغولاً بالكتابة ، فجاءني خادم الدار ينبئني بحضور ضابط إنجليزي ، فأبلغت سعد باشا ، ثم قابلت الضـابط فسألني عن اسمي ، ثم سأل عن سعد باشا فأوصلته إليه . ثم سرت إلى مكتبي ، وأسررت إلى جورج أفندي دوماني بجمع الأوراق وإخفائها .

وكان الضابط قد طلب من سعد باشا أن يركب عربة عسكرية ، ثم دعاني إلى ركوب عربة أخرى ، وذهب بنا إلى ثكنة قصر النيل . وفي الوقت نفسه كانوا قد قبضوا على محمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا ، وخصصـوا لكل منـا غرفة .

أمضينـا ليلتنا في هـذه الثكنة . وفي الصبـاح طلبوا منـا أن نستحضر من منازلنا ما يلزمنا لبضعة أشهر من أمتعة وملابس ، وسمحوا لكل منا باصـطحاب خادم . . وأركبونا سيارات عسكرية نقلتنا إلى المحطة حيث كانت عربة خاصة في انتظارنا ، فسار بنا القطار إلى الناحية الشرقية .

التدريب على الغرق

لم نكن نعلم أين يكون منفانا ، فلمّا وصلنا إلى الإسماعيليـة واتجه بنـا القطار نحو بور سعيد تنفسنا الصعداء لأننا كنا نخشى أن يذهبوا بنا إلى الهند أو

جزر الأوقيانوس أو جنوب إفريقيا . ثم أركبونا الباخرة « كاليدونيا » فسارت بنا حتى اجتازت تمثال ديلسبس ، ودخلت البحر الأبيض . . وفي هذه الأثناء صعد إلينا الضابط المكلف بحراستنا ، وأفهمنا أن وجهتنا « مالطة » . سارت بنا الباخرة . وفي الساعة التي اجتزنا فيها المياه المصرية قيل لنا إن البحر الأبيض المتوسط مملوء بالألغام التي بثها الألمان لبواخر الحلفاء ، كما قيل لنا إنه يجب أن نكون على استعداد لكي ننجو بأنفسنا في حالة حدوث انفجار ، وأخذوا يدربوننا مع الجنود على طرق النجاة ، فكانوا يعطون كلاً منا طوق من الفلين ، ويرشدونه إلى مكانه في قارب النجاة المعين لنزوله في حالة حدوث انفجار في الباخرة ، ثم يمثلون لنا رواية الغرق بجميع أدوارها .

مرت رحلة البحر في أمان . . ووصلنا إلى مالطة ، فنقلنا إلى حصن عسكري . . وقد كانت حياتنا في هذه الجزيرة محوطة بالاحترام والتكريم ، وقد سمحوا لنا بالرياضة والقراءة ، وأعطونا نوعاً من الحرية لم تكن لغيرنا من المعتقلين ، واخترنا لنا طاهياً ألمانياً يدعى « ماربورج » كان له مطعم معروف بالقاهرة ، واعتقل خلال الحرب مع غيره من الألمان ، ولم نكن ندري ما حدث في مصر بعد خروجنا منها . ولكن في آخر الأمر وبعد اشتداد الحال علمنا بها من بعض التلغرافات التي كانت تنتشر في مالطة فتفاءلنا بما سيكون إليه المصير .

الإفراج عنّا

رأت بريطانيا أن لا سبيل إلى الاستمرار في هذه السياسة التي نتج عنها قيام ثورة خطيرة في البلاد ، فعدلت عنها ، وأعلنت الإفراج عنا يوم ٧ أبريل سنة ١٩١٩ . . وكنا وقتئذٍ جالسين نحن الأربعة في معتقلنا نتجاذب أطراف الحديث ، فدخل علينا ضابط بريطاني ، وقال لنا :

ــ استعدوا للسفر غداً فقد أطلق سراحكم . وسمح لكم بالذهاب إلى باريس .

اغتبطنا بهذه البشرى أيما اغتباط ، وحزمنا أمتعتنا . . وكم كانت دهشتنا

حينما صعدنا الباخرة ، فوجدنا إخواننا من أعضاء الوفد المصري الذين خلفناهم وراءنا في مصر موجودين على ظهر الباخرة ، ومتأهبين لاصطحابنا إلى باريس فتعانقنا وسافرنا لعرض قضيتنا على مؤتمر الصلح[1] .

لماذا اختلفت مع الوفد في باريس

ذهبنا إلى باريس بعد الإفراج عنّا من معتقلنا في مالطة في ٧ أبريل سنة ١٩١٩ ، لنشترك في مؤتمر السلام ، وقد قدمنا طلباً إليه فرفضه . وقد استقبلنا هذا المؤتمر بنشر بيان جاء فيه أنه ضمن ما سيفرض على ألمانيا اعترافها بالحماية البريطانية على مصر . وكان استقبالاً غير كريم أشعرنا لأول وهلة بنذير الفشل[2] .

ومن غريب ما يذكر هنا أن سعد باشا رئيس الوفد المصري ذهب عند وصولنا بنفسه إلى مقر كل عضو من أعضاء هذا المؤتمر ، وترك له بطاقة باسمه ، فلم يجيبوا على هذه المجاملة ما عدا واحداً منهم هو السنيور أورلاندو رئيس الحكومة الإيطالية وقتئذٍ .

---

(١) وكانت السفينة « كاليدونيا » قد وصلت إلى مالطة صباح الاثنين ١٤ أبريل مقلة لأعضاء الوفد المصري وكان عددهم ثمانية عشر مصرياً حيث انضم إليهم هناك باقي أعضاء الوفد المنفيين واتجهت بهم السفينة إلى مرسيليا فوصلتها في ١٩ أبريل سنة ١٩١٩ .
محمد علي علوبة ـ ذكريات سياسية واجتماعية ـ إشراف دكتور عاصم الدسوقي ـ الهيئة العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٨٨ ـ ص ١١٦ .

(٢) ومما يجدر ذكره أنه عند ذهاب الوفد إلى باريس رأى أن ينظم أعماله فألف من بين أعضائه ثلاث لجان هي لجنة المالية وأعضاؤها سعد زغلول وعلي شعراوي (أميناً للصندوق) وعبد اللطيف المكباتي ، لجنة النشر وأعضاؤها : إسماعيل صدقي وعبد العزيز فهمي ، والدكتور حافظ عفيفي وويصا واصف ، لجنة الحفلات وأعضاؤها : إسماعيل صدقي وحسين واصف وجورج خياط . مذكرات عبد الرحمن فهمي الجزء الأول ـ إشراف دكتور يونان لبيب رزق ـ مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ـ الهيئة العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٨٨ : ص ٢٨٥ .

ومع أن خطة هؤلاء المؤتمرين كانت تجاهلنا ، فإن ذلك لم يمنعنا من تقديم المذكرة الفرنسية التي تحدثت عنها في المقال السابق ، والتي تتضمن عدالة مطالبنا .

وقد اتجهت خطتنا على إثر ذلكَ إلى نشر الدعاية الواسعة النطاق سواء أكان ذلك عن طريق الصحف أم عن طريق التعرف إلى رجال السياسة حتى من غير أعضاء المؤتمر .

وكان لي في ذلك دور ذو شأن رشحتني له معرفتي بباريس وإجادتي للغة الفرنسية ، وكثرة اتصالي بالغربيين ومعرفتي لكثير منهم .

وفي ذلك الحين كانت الصحافة الفرنسية مقيدة بتعليمات وزارة الخارجية الفرنسية أو ـ بعبارة أصح ـ بتعليمات وزارة الخارجية البريطانية .

وقد تذكرت هذا الوضع بمناسبة ما صادفه دولة محمود فهمي النقراشي باشا ووفده في نيويورك !

ولذلك لما كتبت وقتئذٍ مقالاً في جريدة الكان الفرنسية التي هي لسان حال وزارة الخارجية الفرنسية اعتبر ذلك فوزاً عظيماً ، وعلمت من بعض الفرنسيين الذين هنأوني على المقال أنه أحدث أثراً بالغاً في أروقة مؤتمر السلام .

ومكثت في باريس أعمل في الوفد المصري برياسة سعد باشا إلى أن وجدت آرائي في تصريف الأمور تخالف آراء بعض أعضائه لأني كنت وما زلت لا أميل إلى تحكيم العواطف بل ان خطتي على الدوام تتجه نحو الواقع المفيد ، وترمي إلى الوصول إلى النتائج ، فانفصلت عن الوفد وعدت إلى مصر وتبعني بعض أعضائه(١) .

---

(١) بعد أن أقرت الدول الأعضاء في مؤتمر الصلح الحماية البريطانية على مصر اقترح حسين واصف باشا على زملائه السفر إلى إنجلترا لموالاة العمل السياسي هناك ، وعرض أن يقوم بالوساطة مع بعض الساسة الإنجليز ـ بالإتفاق مع إسماعيل صدقي ـ الأمر الذي =

قيل وقتئذٍ إنني فصلت من الوفد ولم أستقل ، ونسبوا إلى أنني ذهبت إلى لندن واتفقت مع بعض الساسة الإنجليز والواقع أن ذلك لم يحصل بدليل أنه على إثر عودتي إلى القاهرة ، واشتراكي بلا تردد في الحركة الوطنية ، بعث إليّ القائد العام لجيش الاحتلال ، وألزمني بأن أسافر إلى إحدى ضياعي بعيداً عن القاهرة بحيث تكون إقامتي في إحدى القرى التي تبعد عن أية مدينة بما لا يقل عن ستة كيلومترات ، فاخترت الإقامة في بلدي « الغريب » وبقيت معتقلاً بها إلى أن طلب عدلي باشا من اللورد ملنر حينما جاء في لجنة التحقيق ، الإفراج عني . . وقد أذعت في هذه الأثناء تكذيباً لما نسبه البعض قلت فيه :

= رفضه الوفد . وكان صدقي وحسين واصف قد اتفقا أيضاً مع رجل يدعى « صباغ » كان موظفاً لدى البرنس حسين على أن يعرض وساطته أيضاً بين المستر بلفور وسعد زغلول ، الأمر الذي رفضه الأخير ، وكان محمود بك أبو النصر منضماً إلى حسين واصف وصدقي فيمّا ذهبا إليه .

ومن جانب آخر تفجر الخلاف بين صدقي باشا ومحمود أبو النصر من جهة وبين سعد زغلول وأعضاء الوفد من جهة أخرى عندما وصلت إلى الوفد معلومات عن فظائع القوات العسكرية البريطانية بمصر في حوادث نزلة الشوبك والعزيزية ، وكانت وصلت إلى الوفد من عبد الرحمن فهمي مدعمة بالصور والمستندات وقد أراد الوفد نشرها هناك ، بينما رأى إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر أن ذلك لا يتفق مع مصلحة الأمة المصرية ولا مع مهمة الوفد خاصة وأن مؤتمر الصلح قد أقر الحماية البريطانية على مصر ، وأن نشر هذه الفظائع لن يغير من الموقف شيئاً . وفي خلال شهر يونيه ١٩١٩ عقد الوفد جلسة لمناقشة الأمر أوضح فيها صدقي أن مسألة النشر يجب ألا تكون عامة ، بل خاصة ، من خلال طبع بيانات الدعاية في مجلدات ترسل إلى مَنْ بيدهم أمر تقرير المصير أو التحدث مع أعضاء مجلس العموم واللوردات ، وكان الوفد قد أعد مذكرة بالفعل لنشرها إلّا أن ستة من الأعضاء على رأسهم صدقي رفضوا التوقيع عليها . وإزاء ذلك الخلاف سافر صدقي ومحمود أبو النصر إلى فيشي ، فصدر قرار من الوفد في يوليو سنة ١٩١٩ ، باعتبارهما منفصلين عن الوفد ، وبنى قراره على ما نسبه إليهما من مخالفتهما لمبدأ الوفد وخطته ، كما فصل أيضاً حسين واصف باشا . انظر الدكتور عبد العظيم رمضان ـ تطور الحركة الوطنية في مصر سنة ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ : ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥ ، وكذلك سنية قراعة ـ نمر السياسة المصرية ـ المكتب الدولي للصحافة ـ القاهرة ١٩٥١ : ص ١٣٠ ـ ١٣٤ .

« إن الخبر الذي من مقتضاه أنني ذهبت إلى لندن ، وقابلت فيه السير رونالد جراهام مكذوب ، فضلاً عن كونيْ لم أكن عضواً في اللجنة الفرعية التي كان الوفد قد رأى إيفادها إلى لندن بناء على طلب الرئيس .

« وما الخبر القائل بأنني طلبت المفاوضة على أساس الاستقلال الداخلي ، وطرقت أبواباً كان الوفد يرى طرقها ، وأن لدى معالي الرئيس مستندات تثبت ذلك فقول غير صحيح . وإني أنتظر نشر هذه المستندات بطمأنينة » .

مفاوضات عدلي - كيرزون

في ١٦ مارس سنة ١٩٢١ تألفت وزارة عدلي يكن باشا الأولى . وكانت أول وزارة سياسية منذ استقالة وزارة رشدي الرابعة سنة ١٩١٩ ، وقد اختير عدلي باشا رئيساً ، وحسين رشدي باشا نائباً للرئيس ، وعبد الخالق ثروت باشا وزيراً للداخلية ، واخترت أنا وزيراً للمالية ، وجعفر ولي باشا وزيراً للمعارف، وأحمد مدحت يكن باشا وزيراً للأوقاف ، ومحمد شفيق باشا وزيراً للأشغال الحربية والبحرية ، وأحمد زيور باشا وزيراً للمواصلات ، وعبد الفتاح يحيى باشا وزيراً للحقانية ، ونجيب بطرس غالي باشا وزيراً للزراعة .

وأهم ما جاء في برنامج هذه الوزارة أنها « ستقوم بتحديد العلاقات الجديدة بين مصر وبريطانيا للوصول إلى اتفاق يحقق استقلال مصر » .

قوبل تأليف هذه الوزارة من سعد باشا وأعضاء الوفد وسائر أفراد الأمة بالتأكيد وعاد اتحاد الأمة إلى ما كان عليه ، وعاد سعد وإخوانه من باريس ، واستقبل استقبالاً وطنياً حافلاً لا نظير له . وأخذت الوزارة في الاستعداد لمفاوضة الإنجليز ، وذلك بتأليف وفد رسمي برياسة رئيس الحكومة وعضوية زعماء الأمة .

الخلاف على الرياسة

وهنا كان الخلاف بين الوزارة وسعد باشا ، فقد طلب سعد أولاً - أن تكون رياسة الوفد المفاوض له ، وأن تكون أغلبية هذا الوفد من فريقه .

وكان ردنا على سعد باشا وقتئذٍ في هاتين المسألتين ، إن التقاليد السياسية في جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يكون رئيس الحكومة مرؤوساً في هيئة تتفاوض مع حكومة أخرى ، فضلاً عن أن التصرف في المفاوضات ليس من حق الرئيس بل من حق الهيئة .

وأما من جهة أغلبية الوفد ، فإن المسألة ليست تحقيق أغلبية لجانب على جانب آخر ، لأننا نمضي في المفاوضات لتقرير مستقبل مصر متفقين على خطة واحدة متشجعين بمبدأ واحد . وما دام الأمر كذلك فمن السهل الاتفاق على الأشخاص الذين تتألف منهم هيئة المفاوضات . ولكن سعد باشا لم يقتنع بهذا الرأي ، واختلفنا معاً ، وانقسمت الأمة بعد اتحادها وقد كانت تكسب من هذا الاتحاد الكثير ، والكثير جداً(١) . .

---

(١) وكان الدكتور حافظ عفيفي قد قام بمقابلة عدلي يكن غداة تشكيله للوزارة ونقل إلى سعد ـ الذي كان في لندن وقتذاك ـ في برقية سرية في نفس اليوم ١٧ مارس ، أن عدلي مصر على اشتراك سعد وفد المفاوضات ، وأن عدلي لم يعرض بعد على السلطان فؤاد أسماء المتفاوضين انتظاراً لمعرفة رأي سعد الذي اشترط لقبول الاشتراك في الوفد أن تكون له الرياسة ، وإزاء رفض عدلي يكن لذلك فما كان من سعد إلَّا أن هاجمه في خطبته الشهيرة في شبرا في ٢٥ أبريل ، واعتبر أن قيام وزارة عدلي يكن بالتفاوض مع الإنجليز يعني أن « جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » . وبدا سعد متمسكاً بموقفه عندما عُرض أمر الاشتراك في المفاوضات على هيئة الوفد يوم ٢٨ أبريل إذ رأت أغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد في المفاوضات مع عدم معارضة الوزارة فيها . إلَّا أن سعد صمم على رأيه وعلى إعلان عدم الثقة بالوزارة ، فاستقال علي شعراوي ، ونشر خمسة من أعضاء الوفد بياناً اعترضوا فيه على عدم اكتراث سعد لرأي الأغلبية ، فما كان منه إلَّا أن نشر بياناً للأمة في ٢٩ أبريل باعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد وهم حمد الباسل ، عبد اللطيف المكباتي ، أحمد لطفي السيد ومحمد علي علوبة .

وفي ١٩ مايو استصدرت الوزارة مرسوماً من السلطان بتأليف وفد المفاوضات الرسمي برئاسة عدلي يكن وكان إسماعيل صدقي عضواً فيه .

دكتور عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية : ص ٣٣٠ .

محمد علي علوبة : المصدر السابق : ص ١٧٨ ـ ١٨٠ .

مضت الوزارة في خطتها ، وتألف وفد المفاوضة مع اللورد كيرزون ، وكان مقسماً إلى عدة لجان :

١ ـ اللجنة السياسية برياسة عدلي باشا وعضوية حسين رشدي باشا ، وإسماعيل صدقي ، ومحمد شفيق باشا ، وطلعت باشا ، ويوسف سليمان باشا .

٢ ـ اللجنة المالية برياسة إسماعيل صدقي ، وعضوية محمد أبو الفتوح باشا ، وفؤاد سلطان بك ، ويوسف نحاس بك .

٣ ـ اللجنة القضائية برياسة حسين رشدي باشا ، وعضوية طلعت باشا ، ويوسف سليمان باشا ، وعبد الحميد بدوي بك ، وعبد الحميد مصطفى بك ، وأحمد أمين بك ، ومحمد محمود خليل بك ، وتوفيق دوس بك .

٤ ـ اللجنة الحربية ، وقوامها محمود عزمي باشا ، ومحمود حلمي بك .

٥ ـ اللجنة الهندسية برياسة محمد شفيق باشا ، وأعضاؤها عبد المجيد عمر بك ، ومحمود سامي بك ، ومحمود فايد بك ، وسكرتيرها عبد القوي أفندي أحمد .

لماذا قطعنا المفاوضة ؟

سافر هذا الوفد الرسمي المصري إلى لندن ، وجرت المفاوضات بينه وبين اللورد كرزون أربعة أشهر . . وبعد هذه المفاوضات الطويلة خرج علينا الإنجليز بمشروع لا يحقق مطالب مصر ، ولا يحل المسألة المصرية ، فرفضناه وقطعنا المفاوضة[١] . وكان ردنا عليهم في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ بما يتلخص في الوثيقةالمشرقة الآتية :

---

(١) تضمن مشروع كيرزون الذي تقدم به الأسس التالية :

أ ـ إلغاء الحماية البريطانية على مصر مقابل إبرام معاهدة سلام بين الطرفين .

ب ـ تخويل إنجلترا الحق في إبقاء قوات عسكرية بمصر مع منحها الحرية الكاملة استخدام وسائل المواصلات والثكنات والمطارات . وذلك بهدف الدفاع عن مصالح مصر وسلامة أراضيها وحماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية .

جـ ـ أوجب على الحكومة المصرية ألا تعقد أي اتفاق سياسي مع دولة أخرى دون الرجوع للحكومة البريطانية .

اطلع الوفد الرسمي المصري على المشروع الذي سلمه اللورد كرزون إلى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ولقد رأى أن هذا المشروع تضمن فيما يتعلق بأكثر المسائل التي تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التي تبادلناها منذ أربعة أشهر نفس النصوص والصيغ التي عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذٍ .

« فعن المسألة العسكرية ، وهي ذات أهمية كبرى ، استبقى المشروع الحل الذي قاومناه أشد المقاومة . ولم يقتصر على ذلك بل توسع في مرماه بما جعله أشد وطأة .

« أما مسألة العلاقات الخارجية ، وهي المسألة الوحيدة التي عدلت فيها الصيغة الأولى التي كانت وزارة الخارجية البريطانية قد وضعتها ، وذلك بقبول مبدأ التمثيل ، فإن المشروع قد أحاط الحق الذي اعترف لنا به بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمي . إذ لا يتصور أن تتوافر الحرية لوزير الخارجية المصرية إذا كان ملزماً بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب

= د ـ تتولى الحكومة البريطانية وحدها المفاوضة في إلغاء الامتيازات الأجنبية مع الدولة المعنية وتتولى حماية مصالح الأجانب في مصر .

هـ ـ يحظر على الحكومة المصرية تعيين ضباط أجانب في الجيش المصري أو موظفين أجانب دون موافقة المندوب السامي .

و ـ تعين الحكومة المصرية بالإتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً تكون له اختصاصات صندوق الدين يكون مسؤولاً عن ترتيبات دفع المبالغ المستحقات المالية المخصصة للأجانب سواء كانوا أشخاص أو هيئات ، ويحظر على الحكومة المصرية عقد قروض خارجية أو تخصيص إيرادات لوفاء دين دون موافقته ، كما يتم تعيين مستشار قضائي له حق مراقبة تنفيذ القوانين المتصلة بالأجانب .

ز ـ تؤدي مصر لحكومة السودان الإغاثة المقررة بالإتفاق مع الحكومة البريطانية وتكون القوات المصرية في السودان تحت قيادة الحاكم العام هناك . انظر مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ والخاص بمعاهدة ١٩٣٦ والمحادثات المصرية ـ البريطانية من سنة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٢ ـ القاهرة ـ المطبعة الأميرية ـ القاهرة ١٩٣٧ .

السامي ، فإن ذلك معناه أن يكون خاضعاً لمراقبة مباشرة في إدارة الأمور الخارجية . . ومن جهة أخرى ، فإن تأجيل مسألة الامتيازات دعانا إلى الاعتقاد بأنه لم تبقَ حاجة إلى النص عليها في المعاهدة .

وأما فيما يتعلق بالمندوبين (القومسيرين) المالي والقضائي ، وبتدخلهما في إدارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الأجنبية تدخلاً قد يصل إلى شل سلطة الحكومة والبرلمان ، فإننا لا نريد هنا أن نكرر ما سبق لنا إبداؤه من الاعتراضات في مذكرتنا .

« أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث ، فلا بدّ من توجيه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا بتاتاً ، فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه ، وحق السيطرة على مياه النيل .

« . . . وإن روح المسالمة التي سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنا بالتفاؤل بنجاح المفاوضات ، ولكن المشروع الذي أمامنا لم يحقق الأمل في الوصول إلى اتفاق يحقق أماني مصر الوطنية » .

هذا هو ملخص الوثيقة التي رددنا بها على مشروع كرزون ، وهي إحدى الوثائق المشرفة التي تترجم عن موقفنا في هذه المفاوضات ، وتنفي كل ما يقال عنا من أننا كنا نمالىء الإنجليز . . ! وربما يكون من الطريف أن أذكر هنا المقارنة بين نوعين من الاستقبال الوطني : أحدهما خصصنا به من جانب طلبة البعثات المصرية في لندن أثناء هذه المفاوضات ، والثاني استقبال الجالية الإيرلندية للوفد الإيرلندي الذي كان يتفاوض في نفس الوقت مع لويد جورج على مصير إيرلندا ، فقد كان استقبال هؤلاء الطلبة المصريين لنا استقبالاً سيئاً[1] بينما كان استقبال الإيرلنديين لديفاليرا وصحبه الذي رأيناه بعد أيام في

---

(١) وينبغي الإشارة إلى أن سعد زغلول بعث بمندوبين ورجاله ليعبروا للرأي العام الأوروبي عامة والإنجليزي خاصة عن عدم ثقة الأمة بعدلي يكن وتمسكها بقيادته لها مما انعكس أثره بالسلب على قوة وفد المفاوضة المصري وأفقده احترام الجانب البريطاني وبدا =

شارع هوايت هول ، استقبالاً وطنياً مشجعاً . فقد اكتظ هذا الشارع والشوارع المجاورة له بجماهير من الجالية الإيرلندية نساءً ورجالاً ، كانوا راكعين على ركبهم في خشوع يتلون الدعوات والصلوات بنغمات عالية لنجاح ديفاليرا ، ولإفهام لويد جورج ما يعلق الإيرلنديون على مطالب إيرلندا . ولم تكن مطالبنا نحن إلاّ تلك التي اتفق عليها في مصر ، ولكن هؤلاء الإيرلنديين كانوا ـ على خلاف ما في مصر ـ يعنون بالمبادىء لا بالأشخاص !

كيف وضعنا تصريح ٢٨ فبراير ؟

استقالت وزارة عدلي باشا بعد عودتنا من لندن على إثر فشل المفاوضات مع كرزون ، وبقيت البلاد مدة بلا وزارة ، ورأى اللورد أللنبي المندوب[١] ، وقتئذٍ أن لا بدّ من تغيير السياسة البريطانية في مصر التي تقوم على أعمال العنف واغتصاب حقوق البلاد ، ونزع إلى سياسة المسالمة والتفاهم ، واتصل بعدلي باشا وثروت باشا وبي هذا الاتجاه الجديد ، واجتمعنا نحن الثلاثة

= متشدداً في مطالبه . فضلاً عن ذلك فقد دعا سعد زغلول وفداً من حزب العمال البريطاني راح يطوف في بعض المدن المصرية بغية إحراج مركز الوزارة . ولا شك أن سعد زغلول قد تمتع من وراء ذلك بمزيد من التأييد الأدبي مما كان باعثاً له على تشديد الهجوم على الوزارة إلاّ أنه ينبغي الإشارة إلى أن هذا الموقف قد أثار موجة استياء شديدة في جانب من قطاعات الرأي العام المصري الذين رأوا في مسلك سعد هذا إقحاماً للجانب البريطاني في شؤون مصر الداخلية . انظر : الدكتور عبد الخالق لاشين : المصدر السابق ، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩ .

(١) شغل اللورد أللنبي منصب المندوب السامي البريطاني في مصر خلال الفترة من مارس ١٩١٩ حتى مايو ١٩٢٥ ، وكان الهدف من تعيينه في ذلك الوقت هو محاولة بريطانيا للسيطرة على الأوضاع الداخلية المضطربة في مصر أثناء ثورة ١٩١٩ ، وذلك بالنظر إلى ماضيه العسكري فهو من أبرز القواد البريطانيين الذين حققوا النصر للحلفاء في فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى واقترن اسمه من خلال عمله كمندوب سام بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . كما اتصل اسمه بالعديد من الأزمات السياسية والدستورية التي شهدتها البلاد في ذلك الوقت منها ما اتصل بالتدخل في صناعة دستور ١٩٢٣ وكذا موقفه المتشدد من الحكومة الدستورية الأولى إثر حادثة مصرع السردار .

وتشاورنا في الأمـر ، ثم حدثت مقـابلات بيننـا وبين اللورد أللنبي ووجدنـا منه استعداداً طيباً لوضع مشروع يمكن أن يكون أساساً للمفاوضات المقبلة ولاتفاق مقبل بيننا وبين الإنجليز دون أن يقيد مصر بشيء .

وأخفى سعادته عن الموظفين الإنجليز في مصر ما يدور بيننا وبينه لعلمه أنهم يعارضون في كل سياسة ترمي إلى إضعاف النفوذ البـريطاني في مصـر ، لأنها خطر على وظائفهم . ولكنه وجد ضالته في ثلاثة منهم كانوا محل ثقتـه ، واستـطاع أن يستعين بمشورتهم وهم : السيـر موريس شلدن ايمـوس مستشـار الحقانية ، والسير رجنلـد باترسون مستشار الماليـة ، والجنرال كـلاتين مستشار الداخلية .

وبعدما كفل سعادته مساعدة هؤلاء الثلاثة اتجه إلى البحث عن عقلاء كبار الأوروبيـين الذين يستطيع أن يعتمد عليهم في تأييد سياسته ، لأنه كان موقناً أن كـل عمـل يعمله في مصـر لا يكلل بـالنجـاح الـذي يبغيـه إلاَّ إذا رضي عنـه الأوروبيون من أصحاب المصالح ، فبدأ جنابه بالبارون (فرمن فـان دي بوش) الذي كان نائباً عمومياً بالمحاكم المختلطة يومئذ ، فدعاه إلى زيارته ، وأفضى إليه برغبته في السياسة الجديدة التي يود انتهـاجها في مصـر ، فوافقـه البارون فرمن ، وارتاح اللورد إلى هذه الموافقة وكان البارون فرمن يتمتع بثقة (السلطان فؤاد) وصداقته .

ودارت المحادثات بيننا نحن الاثنين : « ثروت ، وصـدقي » من جهة ، وبين اللورد أللنبي ، وإذا ما قلت (ثروت وصـدقي) فإني أقـول إننا كنـا على اتصال بعدلي باشا وإرشاد منه في كل الأدوار وقد وضعنـا مشروع تصـريح ٢٨ فبراير وتوليت تحرير هذا المشروع باللغة الفرنسية .

وقد اتفقنا مع اللورد أللنبي على أن يقدمه إلى حكومته ، وأن تصرح بـه على أن يكون هذا التصريح من جانب إنجلترا وحدها حتى إذا ما تفاهمنـا بعد ذلـك على أوضاع جـديدة تحقق أهـداف البلد تمامـاً دخلنا عليهـا أحرار غيـر مقيدين .

وأهم ما جاء في هذا المشروع :

١ ـ إعلان رفع الحماية عن مصر ، والاعتراف باستقلالها وما يترتب على ذلك من نتائج دولية وداخلية .

٢ ـ إلغاء الأحكام العرفية التي أعلنت في نوفمبر سنة ١٩١٤ .

كل هذا مع احتفاظ إنجلترا بتأمين المواصلات البريطانية والدفاع عن مصر من كل اعتداء خارجي ، وحماية الأجانب ، ومسألة السودان ، وذلك إلى حين يتسنى إبرام إتفاقية بين مصر وإنجلترا . .

وفي أوائل يناير سنة ١٩٢٢ سافر اللورد أللنبي إلى لندن ويرفقته المستشارون الإنجليز الثلاثة لإقناع حكومتهم بهذه الخطوة ، وقد صادف سعي أللنبي مقاومة في أروقة رياسة الحكومة البريطانية ووزارة الخارجية ، وبعد تباطؤ وتردد وافقت الحكومة البريطانية على إعلانه في ٢٨ فبراير من تلك السنة ، ثم قدمته إلى مجلس العموم ، فناقشه . وفي يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر الذي ترتب عليه أن أصبح السلطان فؤاد ملكاً .

التآمر على حياة ثروت

لما سافر اللورد اللنبي إلى لندن مع المستشارين الإنجليز لعرض مشروع تصريح ٢٨ فبراير كنا نترقب أخبار لندن لنطمئن على هذا المشروع ، الذي نود له النجاح ، وذات ليلة ، كنت جالساً في نادي محمد علي ليلاً ، فخاطبني بالتليفون ثروت باشا وطلب مني أن أحضر إليه ، فقلت له ليس عندي عربة ، فإما أن تحضر أنت أو تُرسل إليَّ بعربتك ، فقال : إن عربتي غير موجودة معي . ولا بدّ من حضورك لأمر هام . فخرجت من النادي ، وركبت عربة أجرة ، ووصلت إليه فأنبأني بأن الوزير المفوض وهو وكيل أللنبي جاءه بآخر الأنباء وهي تتلخص في أن اللورد أللنبي انتهى تقريباً إلى اليأس من النجاح في مهمته وأنه حتى هذه الساعة لم يستطع مقابلة لويد جورج . . وطلب مني أن أذهب إلى سراي عابدين لإبلاغ ذلك لعظمة السلطان فؤاد فقلت له : « بل اذهب أنت لأنك أقدم مني وأنت المقدم » . فرفض ، فأصررت ، وأصرّ هو على ذهابي

إلى عابدين . ولم أكن أعلم شيئاً ، وقال : سأخبرك فيما بعد بشيء من التفصيل يتعلق بما نحن فيه ، وأخبرني أن العربة التي وصلت بها ستحملني إلى عابدين لأنه أمر ببقائها .

وصلت إلى عابدين ، والتمست مقابلة عظمة (السلطان) فؤاد فسمح لي بها حالاً ، وأخبرته ما أبلغني به ثروت باشا . فقال لي : « لعلّ الحكومة البريطانية استكثرت المطالب التي تطلبونها . . ! » .

وخرجت من عنده ، وعدت إلى ثروت باشا . فعلمت أنه في الوقت الذي كنت أقابل فيه السلطان قبض البوليس على جماعة كانت تريد اغتيال ثروت باشا عند كوبري قصر النيل حينما يمر بعربته ، وقد اتصل به نبأ هذه المؤامرة . ولذلك طلبني إليه ، ولم يرسل عربته ، وبعثني إلى « عابدين » دون أن يذهب هو لهذا السبب مطمئناً إلى أن الجناة لا يرشدهم إلى القيام بتنفيذ موامرتهم إلا معرفتهم لشكل عربة ثروت باشا . . !

اشتراكي في وزارة ثروت

كان لي الشرف أن أكون أحد واضعي تصريح ٢٨ فبراير . ثم كان لي الشرف أن أكون عضواً في وزارة ثروت باشا التي أعلنت استقلال مصر ، بعد إعلان هذا التصريح بخمسة عشر يوماً .

فقد صدر أمر عظمة السلطان إلى المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بتأليف الوزارة في أول مارس من تلك السنة ، فتألفت برياسته ، ومن حضرات الآتية أسماؤهم :

إسماعيل صدقي باشا (وزيراً للمالية) ، وإبراهيم فتحي باشا (وزيراً للحربية والبحرية) وجعفر ولي باشا (وزيراً للأوقاف)، ومصطفى ماهر باشا (وزيراً للمعارف) ، ومحمد شكري باشا (وزيراً للزراعة) ومصطفى فتحي باشا (وزيراً للحقانية) وحسين واصف باشا (وزيراً للأشغال) وواصف سميكة باشا (وزيراً للمواصلات) . . وكان الأساس الذي قبلنا عليه الوزارة في ذلك

الحين هو تصريح ٢٨ فبراير الذي أحدث في الحالة السياسية تغيراً كلياً .

ومما يجب أن يسجل للتاريخ أن جميع المحبين لمصلحة البلاد قد وقع منهم هذا التصريح موقعاً حسناً إذ اجتازت مصر بمقتضاه طوراً جديداً من أطوار حياتها السياسية ، وقطعت مرحلة من مراحل جهادها الوطني كان لها أثرها ، ودلت الحوادث فيما بعد على أن هذا التصريح ساعد مصر على دخول المفاوضات ، وأتاح للوزارة أن تبدأ عهداً جديداً ، وأن تضع لنفسها دستوراً على أحدث المبادىء الدستورية ، وأن تتصرف في شؤونها كدولة مستقلة ذات سيادة .

لجنـــة الـدستور

ومع أننا قمنا بما قمنا به في هذا السبيل من خدمة وطنية دفعت المسألة المصرية مرحلة إلى الأمام ، فإن وزارة ثروت باشا لقيت نقداً من خصومها السياسيين ، على أنها لم تكترث بنقد الناقدين ، ولا معارضة المعارضين ، فسارت في طريقها ، وأخذت تدعو ذوي الكفايات من جميع الهيئات للاشتراك في وضع الدستور ، فأبى فريق المعارضة تلبية الدعوة ، فمضت الوزارة في خطتها ، واختارت لجنة من الوزراء السابقين ومن رجال العلم والقانون ، والرؤساء الروحانيين والأعيان . وكان رئيس هذه اللجنة حسين رشدي ونائب الرئيس أحمد حشمت باشا .

وعلى الرغم من مكانة أعضاء هذه اللجنة ، فقد سمتها المعارضة (لجنة الأشقياء) وكانوا يرون أن يتولى وضع الدستور (جمعية وطنية تنتخب لهذا الغرض) .

وهنا أحب أن أقول إن فكرة الجمعية الوطنية لم نأخذ بها لأن البلاد التي وضعت دساتيرها جمعية مثل هذه الجمعية كانت في ظروف استثنائية زالت فيها السلطة الشرعية ، وحلت محلها سلطة مؤقتة على نحو ما حدث في الثورة الفرنسية . وقد جرى العرف في مصر على أن تصدر القوانين من ولي الأمر وحده سواء أكان ذلك في إنشاء مجلس الوزراء ، وهو أول حجر في وضع النظام

الـديمقراطي في مصـر أم فيمـا تـلا ذلـك من الـنظم . . على أن بـلاداً كثيـرة كاليابان ، وإيطاليا ، والبرتغال ، والنمسا وضعت دساتيرها بالطرق العادية ، ولم تضعها جمعيات وطنية[1] .

أعمـال وزارة ثـروت

بقيت وزارة ثروت باشـا حتى انتهت لجنة الـدستور من وضعـه . وكانت هذه اللجنة قد وضعت في نص الدستور مادة بتلقيب جلالة الملك (ملك مصر والسـودان) ، فقامت قيـامة الإنجليـز وقالت صحفهم بـأن مسألـة السودان من

---

(١) والواقع أن ما ذهب إليه صدقي باشا لا يخلو من أوجه للنقد . فإذا كانت صياغة الدستور قد تمت على يد جمعية وطنية منتخبة في بلاد زالت فيها السلطة التشريعية ـ كما حدث إبان الثورة الفرنسية ـ فكان من الأحرى أن تضطلع مثل هذه الجمعية بصياغة الدستور في مصر ، خاصة وأنها قد أصبحت دولة مستقلة ـ ولو نظرياً في إطار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ـ وفي ظـل وجود مؤسسـات الحكم الأخرى كـالقصر والـوزارة ، فضـلاً عن أن الجمعية التشريعية المنتخبة سنة ١٩١٣ لم يكن قد صدر بعد قرار بحلها وإن كان نشاطها قد توقف إثر إعلان الحماية البريطانية على مصر في سنة ١٩١٤ واندلاع الحرب العالمية الأولى . يضاف إلى ذلك بأن هناك سابقة لمصرفي ذلك حينما وضع دستور ١٨٨٢ في عهد الخديـو توفيق ، إذ تـولت إعداده « اللجنـة الدستـورية » التي تشكلت من أعضـاء مجلس النواب المنتخب في ديسمبر سنة ١٨٨١ . ولقد جاء اتجاه صدقي متفقاً تماماً مع ما ذهب إليه ثروت في خطبته أمام لجنة الدستور في ١١ أبريل وأشار إلى أن دستور سنة ١٨٨٢ قد ـ شذ عن هذا القياس ـ إشارة إلى صياغته على يد لجنـة منتخبة ، « إذ كـان العهـد ثورة على العـرش دعت إلى اغتصاب وضـع الـدستـور من صـاحب السلطة في وضعه » ، إشارة إلى حق العرش في ذلك .

ورغم رفض الأحزاب السياسيـة الأخرى كـالوفـد والحزب الـوطني بشكل أساسي الاشتراك في أعمال هذه اللجنة ، فلا ريب أن غيابها قد أضعف أعمال اللجنة وتعرض الدستور لمحاولات المسخ والتشويه من جانب القصر ، وصدر في صيغته النهائية وكأنه منحة من صاحب العرش ، وحاد بذلك عن النموذج النيابي الصحيح الذي يفتـرض أن الملك يملك ولا يحكم . انـظر أحمد شفيق : حـوليـات مصـر السيـاسيـة : ج ٣ من التمهيد : ص ١٥١ ـ ١٥٨ ، عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العرابية والاحتلال البريطاني ـ دار المعارف ـ الطبعة الرابعة ـ القاهرة ١٩٨٣ : ص ١٧٥ ـ ١٧٦ .

المسائل المحتفظ بها للمفاوضة المقبلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولكننا كنا نرى رأي اللجنة ، وأرسلت الوزارة مشروع الدستور كما هو إلى اللجنةالتشريعية ولما تعبأ بأية معارضة ، واستمرت في حمل أعبائها بشجاعة . وتتلخص أعمالها في ما يأتي :

١ ـ ألغت الحماية ، وأعلنت أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة .
٢ ـ ألفت لجنة الدستور وتم في عهدها وضعه وإحالته إلى اللجنة التشريعية .
٣ ـ نجحت في وضع أساس إدارة البلاد بوساطة حكومتها الوطنية دون غيرها .
٤ ـ ألغت وظائف المستشارين الإنجليز في وزارات الحكومة ، ولم تستبق منهم إلاَّ مستشاري المالية والحقانية ، مع قصر مهمتهما على إبداء الرأي والمشورة .
٥ ـ أبطلت ما جرى عليه العمل من حضور المستشار المالي جلسات مجلس الوزراء .
٦ ـ أخذت في إحلال المصريين محل الأجانب في وظائف الحكومة ، وأرسلت بعثات لأوروبا للتخصص .
٧ ـ أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصري دون سواه .
٨ ـ وضعت قانون الإجراءات العسكرية الذي اشترط إلغاء الأحكام العسكرية .

ولو أن وزارة ثروت باشا أتيح لها أن تبقى مدة أطول في الحكم لأنتجت أكثر من هذا الإنتاج مع جلاله وعظمته في تلك الظروف العصيبة .

ومما يؤسف له أن البلاد في ذلك الحين قد سمحت بدعايات ضد تصريح ٢٨ فبراير كانت من أهم ما سبّب استقالتها . وتذكرني هذه الدعايات بمثلها مما جرى بعد إمضاء المشروع الأخير المسمى (مشروع صدقي ـ بيغين) .

وقد استقالت وزارة ثروت في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وتركت لخلفها تراثاً سياسياً مجيداً . .

لماذا حللنا مجلس النواب سنة ١٩٢٥؟

استقالت وزارة عبد الخالق ثروت باشا التي كنت أحد أعضائها في نوفمبر سنة ١٩٢٢ . وكانت هذه الوزارة هي التي ألغت الحماية ، وأعلنت استقلال مصر ، وألفت لجنة الدستور ، وتمّ في عهدها وضعه ، وإحالته إلى اللجنة التشريعية ، ونجحت في صيانته أثناء وجودها من أن تعبث به العناصر الرجعية التي كانت ممثلة في بعض رجال السياسة والمستوزرين . . !

وكان همنا نحن الثلاثة ـ عدلي ، وثروت ، وأنا ـ بعد استقالة هذه الوزارة أن يصان الدستور من أي عبث ، وأن يصدر سريعاً ، وألا تنجح تلك العناصر في الحيلولة دون إصداره ، أو تعمل لتأخيره أو تعديله ، بحيث تضعف فيه الصبغة الديمقراطية . . وكان الإنجليز وقتئذٍ متفاهمين معنا على الدستور . إذ كان كل خوفهم من الطابع الاستبدادي للحكم . . ولم يكن بيننا وبينهم خلاف إلاّ على المادة الخاصة بلقب (ملك مصر والسودان) لأنهم كانوا يرون أن مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير .

وفي هذا الوقت بذلت جهود في سبيل جمع كلمة الأمة للقضاء على المساعي الرجعية التي كانت ترمي إلى تأخير إصدار الدستور ، وعلى الرغم من أن هذه الجهود لم تصل إلى تحقيق جميع أغراضها إلاّ أنها أوجدت تفاهماً عاماً بين جميع الهيئات على محاربة الرجعيين والقضاء على محاولاتهم .

كيف سقطت في الانتخابات

وقد نجحت مساعينا في الوصول إلى إصدار الدستور سنة ١٩٢٣ ، ثم أعلنت الإنتخابات لبرلمان سنة ١٩٢٤ فرشحت نفسي لمجلس النواب في دائرة سندا بسط التي تتبعها بلدتي « الغريب » . . وإذ ذاك نشأت فكرة الأغلبية الساحقة برياسة سعد زغلول باشا ، فرشح الوفد أمامي الأستاذ نجيب الغرابلي باشا ، وعلى الرغم من كونه رجلاً فاضلاً إلاَّ أنه لم يكن ابن الدائرة ، ولم يكن معروفاً بها .

وكنت أعتقد أنني سأنجح في دائرتي لأن جهودي في خدمة بلادي ، وماضيَّ في الجهاد واشتراكي في الفوز باستقلال مصر بتصريح ٢٨ فبراير ، كان كل ذلك مما يضمن النجاح . . ولكن شخصية سعد زغلول في ذلك الحين كانت شخصية جبارة وفي الوقت نفسه جذابة غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها ، واجتاحت أمامها كل شيء ، وأصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد بالأنبياء ، فلم أفز في الإنتخابات إلاَّ بأقل من ثلث الأصوات ، وسقطت أمام منافسي الوفدي غير المعروف إذ ذاك لأهل الدائرة . . !

ومن هنا أستطيع أن أقول : إن الإنتخابات لم تكن حرة . . ولا أقصد من ذلك أنه كان هناك ضغط إداري استُعمل ضدي، بل أعني أنه كان هناك ضغط نفساني أوجدته شخصية سعد زغلول القوية . وهو والضغط الإداري سواء ، في بلد لم تصل بعد إلى درجة النضوج السياسي ولم تتكون فيها الروح الدستورية[١] .

---

(١) كانت هذه الانتخابات أول انتخابات تجرى على مقتضى دستور ١٩٢٣ ، وكانت نتيجتها انعكاساً حقيقياً لشعبية الوفد بزعامة سعد زغلول ، إذ حصل الوفد فيها على ١٧٩ مقعداً من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٢١١ بنسبة ٨٤,٩٪ . ومما يؤكد نزاهة هذه الانتخابات وحيدتها أن يحيى باشا إبراهيم رئيس الوزارة التي أجرت الانتخابات قد سقط في دائرية « منيا القمح » أمام مرشح الوفد . فضلاً عن فوز نجيب الغرابلي ـ وهو محامي من الغربية ـ أمام إسماعيل صدقي . ولقد تمسك سعد زغلول بترشيح الغرابلي =

وربما يسأل سائل هذا السؤال : لماذا لم أعين في مجلس الشيوخ ما دمت قد سقطت في انتخابات النواب ؟ وجوابي عن هذا السؤال هو : إنه لو حدث ذلك وعينت في الشيوخ بعد سقوطي في النواب لحمل هذا التعيين على أنه تحدٍ للرأي العام . . ثم لا تنسَ أنه كان هناك فريق رجعي ذو نفوذ لا يحب أولئك الذين كانوا السبب في قيام الدستور . . !

في وزارة زيور باشا

على الرغم من سقوطي في الانتخابات ، وعدم اشتراكي في البرلمان أنا والذين حصلوا على الاستقلال والدستور ، فإنني كنت مرتاحاً لهذه المرحلة الأولى التي فازت بها البلاد . . وقد لزمت وقتئذٍ الحياد ، فلم أشترك في أي نشاط سياسي طوال مدة قيام وزارة المغفور له سعد زغلول باشا في الحكم ، حتى وقعت كارثة مقتل السردار[1] ـ وأقول « كارثة » ـ لأنها كادت تعصف

= وزيراً للحقانية ضمن وزارته باعتباره « قاهر صدقي » وعينه بالفعل رغم اعتراض الملك فؤاد عليه لضعف مكانته وضخامة المنصب الوزاري على مثله .

يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية : ص ٢٦٧ .

(١) في ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ جرى اغتيال سير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان على يد مجموعة من العناصر الوطنية تزعمها « عبد الفتاح عنايت » الطالب بمدرسة المعلمين العليا ، وترتب على الحادث أن تقدمت بريطانيا بعدة مطالب منها أن تدفع الحكومة المصرية غرامة قدرها نصف مليون جنيهاً للحكومة البريطانية وعودة جميع وحدات الجيش المصري من السودان ، وإطلاق يد حكومة السودان في زراعة مساحة غير محددة من أرض الجزيرة بعد أن كانت محددة بثلاثمائة ألف فدان إلّا أن الحكومة لم تستجب سوى للمطلب الخاص بسداد الفدية بدفعها بالفعل وقدمت استقالتها للملك في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بعد أن تأزمت العلاقة بينها وبين الجانب البريطاني على حد وصفه أحد المعاصرين وهو الجنرال ويفل بقوله : « إن جثة السردار كانت تهيئة من الأقدار لحل موقف لم يكن يطاق » .

أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ـ الحولية الأولى (عام ١٩٢٤) ـ مطبعة شفيق باشا ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٢٨ ـ ص ٣٦٣ وما بعدها . كذلك المارشال ويفل : اللنبي في مصر ، ترجمة علي إبراهيم الأقطش ومصطفى كامل فوده ـ مكتبة مدبولي ـ القاهرة ـ د . ت ـ ص ١٢٦ .

باستقلال البلاد ، وتضيع علينا ما كسبناه ، ولهذا حين دعيت إلى الاشتراك في وزارة زيور باشا التي خلفت وزارة سعد زغلول لم أتردد في القبول لأني شعرت أن من واجبي في هذه الظروف أن أساهم في إنقاذ البلاد من ورطتها وأن أعمل على صيانة استقلالها[1] .

وقد توليت في تلك الوزارة شؤون وزارة الداخلية ، وكانت مسؤوليتها عظيمة بعد تلك الكارثة وفي إبان الاضطرابات الشديدة ، وكان همي أن يعود الأمن إلى نصابه ، كما كان من أول واجباتي أن أعنى بالقبض على قتلة السردار ، لأنه لو لم نفعل ، أو لو قصّرنا في ذلك ، لازدادت الحالة سوءاً بيننا وبين الإنجليز . . خصوصاً وقد نصّ عليه الإنذار البريطاني الموجه لسعد باشا ، فضلاً عن أنه كانت هناك يد أجنبية تعمل لهدم الاستقلال ، وضياع حقوق مصر والسودان .

حفظت لمصر سودانها !

وقد كان الإنجليز يريدون أن يتخذوا من مقتل السردار ذريعة لفصل السودان عن مصر فصلاً تاماً . . وقد تضمن إنذارهم لحكومة سعد باشا « صدور الأمر في خلال ٢٤ ساعة بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر البراءات للضباط ! » .

---

(١) قام زيور بتشكيل وزارته الأولى في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ولم يكن للوزارة من برنامج سوى التسليم على طول الخط للمطالب البريطانية ، ولم يكن إسماعيل صدقي في هذه الوزارة ، إلاّ أنه في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، أدخل زيور تعديلاً في الوزارة تم تعيين إسماعيل صدقي بمقتضاه وزيراً للداخلية وهو المنصب الذي كان يشغله زيور إلى جانب رئاسته للوزارة ، وكان ذلك التعيين بهدف تقوية الوزارة عندما اعتزمت إجراء الانتخابات .

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ٢٠٨ .

ورأى زيور باشا أن يوكل إليّ وقتئذ بعض المهام خصوصاً « السودان » . وكان الإنجليز يريدون أن يتمادوا في فصله عن مصر ، علاوة على ما فعلوا من طرد الجيش المصري ، وقطع علاقاتنا العسكرية به ، والاستقلال بإدارة شؤونه ، فلم يبقَ لنا من العلاقات معه إلّا تلك العلاقات المالية الخاصة بمبلغ العجز في ميزانية السودان الذي تدفعه مصر سنوياً ، ومفروض أن ميزانية السودان شيء مقرر لمصلحة إخواننا السودانيين فأراد الإنجليز قطع هذه العلاقة أيضاً حتى لا تصبح لمصر أية صلة به ولا أية حجة لها للتدخل في شؤونه .

خفت من عاقبة هذا العمل الذي ينظر إليه من ظاهره كأنه لمصلحة مصر ، وهو في الواقع حجة عليها ، ومضر بمستقبل مصالحها وحقوقها في هذا القطر ، فعملت على بقاء هذا المبلغ الذي تدفعه مصر للسودان ، والذي لا يؤثر في ميزانيتها تأثيراً يذكر . وقد نجحت في ذلك ، واعتبرته فوزاً لمصر ولو أنه نظر إلى هذه المسألة ، من الآخرين بالنظرة الحزبية التي تقلب الحق باطلاً ، والباطل حقاً . . !

مصر والري في السودان

وكان الإنجليز في إنذارهم البريطاني قد طلبوا فيما يختص بالسودان توسيع مساحة الأطيان التي تزرع في الجزيرة من ثلثمائة ألف فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة . . ! فردت وزارة سعد باشا قبل استقالتها على هذا الطلب بأنه سابق لأوانه لأنه طبقاً للتصريحات المتكررة يجب أن تحل هذه المسألة باتفاق الطرفين ، وقد بعث المندوب السامي اللورد اللنبي إلى الوزارة في نفس اليوم بمذكرة ينبئها بأنه قد أرسل إلى حكومة السودان بأنها قد أصبحت مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة إلى مقدار غير محدود . . !

وقد كانت مهمتي التي وكلها إلي زيور باشا صعبة ، وكانت مسألة السودان شائكة ، وكلما خرجنا من صعوبات وضعوا أمامنا صعوبات أخرى . ولكنني استطعت في تلك الظروف العصيبة أن أحصل على تأكيد من الحكومة

البريطانية بأنها لا تنوي مطلقاً الافتئات على ما لمصر من حقوق تاريخية وطبيعية في مياه النيل . وبعث اللورد اللنبي إلى الوزارة بخطاب رسمي يعترف بهذه الحقوق ، ويقول فيه :

« على أن الحكومة البريطانية إثباتاً لحسن نيتها ، مستعدة لإصدار تعليمات إلى حكومة السودان بألا تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق ري الجزيرة توسعاً لا حد له . على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كريمر رئيساً ، وقد وقع الاختيار عليه باتفاق الحكومتين ، والمستر ر. م. ماك جريجور مندوب بريطانيا المعين من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة ، ومن عبد الحميد سليمان باشا مندوب مصر المعين من الحكومة المصرية » . . وقد اجتمعت اللجنة باتفاق الحكومتين في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ للدرس واقتراح القواعد التي يمكن إجراء الري بمقتضاها . .

والنتيجة من ذلك أن حقوق مصر في مياه النيل تم بشأنها إتفاق حفظ لمصر كل هذه الحقوق ووقع في ذلك معاهدة هي القائمة حتى الآن .

لماذا حللنا مجلس النواب سنة ١٩٢٥ ؟

لا أنكر أننا في وزارة زيور باشا قد أقدمنا على إجراءات جريئة أملتها علينا الظروف العصيبة في ذلك الحين ، وشجعنا عليها خوفنا على استقلال البلاد من أن يعصف به عاصف ، أو تنتهز الفرصة ـ فرصة الاضطرابات ـ لهدمه . وكنا نرغب بكل إخلاص أن ندخل في دور من الهدوء وتحسين العلاقات بيننا وبين الدولة المحتلة .

وكان الوفد يعتبر في ذلك الحين عدواً متحدياً لهذه الدولة خصوصاً بعد مقتل السردار الذي اتهم فيه بعض المنتسبين إلى الوفد ، لذلك أقدمنا على تعديل قانون الانتخابات[1] . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت شخصية سعد

---

(١) في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب وهو أول قانون للانتخاب في ظل دستور ١٩٢٣ ، تقرر بمقتضاه أن تكون الانتخابات لمجلس النواب على درجتين ولمجلس =

كما قلت شخصية جبارة غمرت البلاد ، ففاز الوفد في هذه الانتخابات بالأغلبية ، ولو أنها لم تكن ذات خطر ، ولمّا انعقد مجلس النواب وأجريت انتخابات الرياسة فاز سعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرين صوتاً ضد عبد الخالق ثروت باشا الذي فاز بخمسة وثمانين صوتاً ، فرأينا أن هذه النتيجة في المجلس ستدفعنا إلى سياسة بعيدة عن أن تحقق الهدوء الذي كنا ننشده في ذلك الحين .

لهذا أقدمنا على حل هذا المجلس رعاية للمصلحة الوطنية العليا ، ولكي نعيد العلاقات الحسنة إلى نصابها حتى نصل بالبلاد إلى ما ننشده لها من خير في جو هادىء يسوده التفاهم وعدم العنف[1] .

ومن ذلك تبين لنا أن هذا الإجراء لم يكن إنجليزياً ، بل كان إجراء من الجانب المصري فقط .

= الشيوخ على ثلاث درجات ، إلاَّ أن وزارة سعد زغلول ألغت هذا القانون واستبدلته بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الصادر في ٢٩ يوليه من تلك السنة والذي تقرر بمقتضاه أن تكون الانتخابات لمجلس الشيوخ والنواب على درجة واحدة أي بالانتخاب المباشر . إلاَّ أن وزارة زيور أعادت العمل بقانون الانتخاب القديم رغم إلغائه .

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ١١٧ ، ص ١٥٧ .

(١) في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ استصدرت وزارة زيور مرسوماً بتأجيل إنعقاد البرلمان لمدة شهر وفي نهاية المدة استصدرت مرسوماً بحل مجلس النواب وتحديد يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ لانعقاده . وقد تضمن المرسوم إجراء الانتخابات على درجتين طبقاً لأحكام قانون الانتخابات القديم الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ ، رغم إلغاء هذا القانون واستبداله بقانون الانتخاب المباشر ـ على نحو ما سبق الإشارة إليه ـ ورغم تلاعب الحكومة في تعديل دوائر الانتخابات والتدخل الإداري لإنجاح مرشحيها ، إلاَّ أن النتائج جاءت مخيبة لآمالها إذ نال الوفد ١١٦ مقعداً في حين نالت الأحزاب غير الوفدية والمستقلون ٨٧ مقعداً . ورغم ذلك فقد أذاعت الحكومة بياناً كاذباً ادّعت فيه أن الأحزاب غير الوفدية قد نالت الأغلبية في الانتخابات . وعندما انعقد المجلس الجديد في ٢٣ مارس ظهر كذب الوزارة وزيف ادعائها حيث تم انتخاب سعد زغلول رئيساً للمجلس ، مما دعا زيور إلى رفع استقالته للملك مبرراً إياها بأنه « قد ظهرت في المجلس روح عدائية تدل على الإصرار على تلك السياسة التي كانت سبباً لتلك النكبات التي لم تنته البلاد من =

واحـــة جغبـوب

في أواخر سنة ١٩٢٥ جـرت بيننا وبين الـطليان مفـاوضة لإنهـاء مسألـة الحدود الغربية والبت في أمر واحة جغبوب ، فتألفت من الجانب المصري لجنة برياستي ، وتألفت لجنة من الجانب الإيطالي برياسة المركيز نجروتو كامبيازو . وقد توقفت المفاوضات غير مرة بسبب اختلاف وجهتي نظر الفـريقين . . وبعد خروجي بالاستقالة من وزارة زيور باشا رأت الحكومة أن أمضي في مفاوضاتي الخاصة بالحدود ما بين إيطاليا ومصر ، لأني كنت قـد ألممت بأطـرافها ، بـل ذهبت إلى إيطاليا لمقابلة موسوليني بشأنها ، فكانت النتيجـة في آخر الأمـر أن جرى الاتفاق الذي صورته السياسة الحزبية بصورة سوداء كعادتها .

كان هم مصر في هذا الاتفاق أن تحصل على خليج السلوم وعلى الهضبة التي تعلو السلوم والمنطقة التي حولها إلى بلدة بردية غرباً . وكان الإيطاليون قد احتلوا هـذا المكان الـذي يشرف على هـذه المدينـة المصريـة ، فكانت هـذه المنطقة هي التي تهم مصر ، لأنها تشـرف على أراضيها ، ولأنهـا هي الطريق الذي يستطيع أي غاصب أن يدخل منه البلاد المصرية من جهـة الغرب ، أمـا الطليان فقد كان يهمهم أن يحتفظوا بواحة جغبوب التي بها ضريح للسنوسيين تنبعث منه حسب اعتقادهم تعـاليم ضد سيـاستهم وحكمهم في طرابلس تخلق لهم المشكلات . وهذه الواحة لا تزيد مسـاحتها عن عشـرة أفدنـة ، وكان من حججنا في ملكية مصر لها أن إنجلترا نفسها اعترفت في مدة الحرب العالميـة الأولى بملكيتها لمصر في معاهدة شاليوت التي عقدتها مع السنوسيـين .

أما حجة الطليان فهي أنهم ورثة الأتراك في ولاية طرابلس وواحة جغبوب

= معالجتها » . إلاّ أن الملك فؤاد لم يقبل الاستقالة ، وفي نفس يوم ٢٣ مـارس استأنف المجلس اجتماعه لانتخاب الوكيلين ، فدخل زيـور باشـا وتلى المرسـوم الملكي بحل المجلس الجديد ولم يمض على انعقاده ما يزيد على تسع ساعات .

أحمد شفيق باشـا : حوليـات مصر السيـاسية ـ الحـولية الثـانية (عـام ١٩٢٥) : ص ٢٩٩ وما بعدها .

داخلة ضمن هذه الولاية ، وأنه بينما كان السنوسيين يدينون بالولاء للدولة العلية كـان الـولاة الأتـراك يعـدونهـا ضمن أعمـال طـرابلس ، بـل ان بعض الكتب الجغـرافية المقـررة في مدارس وزارة المعـارف المصريـة وضعت جغبوب في خريطة طرابلس ، وتلك الكتب راجعتها لجنـة من هذه الـوزارة واعتمدتهـا . . ولست أريد الخوض في تفاصيل هذه المفاوضات لطولهـا واحتدام مناقشاتها ، ولكن المهم في النتيجة ، فقد كانت هذه الـواحة غير ذات أهمية من الـوجهة العسكـرية ، ولكن الأهميـة كلها في الشمـال ، وفي المنطقـة المشـرفـة على السلوم .



الخديو عباس خارجاً من سراي الحاكم العام للسودان ، حين زيارته للسودان عام ١٩٠٢

وقد نجحنا في الحصول عليها من الطليان الذين كانوا يحتفظون بها حتى ذلك الحين . وقد برهنت الحرب العالمية الأخيرة على أهميتها العسكرية وعلى صدق نظريتنا في هذا الاتفاق ، ولو أنه نظر إليه في حينه بالنظرة الحزبية التي تعكس الأوضاع .



أعضاء الوفد المصري أثناء وجودهم في باريس ، ويرى سعد زغلول باشا ، وقد جلس إلى يساره محمد علي علوبة باشا ، فمحمد الباسل باشا ، فسينوت حنا بك . .
والواقفون - في الصف الأول - من اليمين : مصطفى النحاس باشا ، فإسماعيل صدقي باشا ، فحافظ عفيفي باشا ، فعلي رمضان بك ، فمحمد محمود .

صداقتي لسعد باشا

لم تستمر وزارة زيور باشا طويلاً ، فقد استقالت في يونيه سنة ١٩٢٦ ، وكنت قد بعثت باستقالتي منها قبل ذلك وأنا من مصيفي بفيشي على أثر الخلاف الذي وقع بين نائب رئيسها يحيى إبراهيم باشا ، وعبد العزيز فهمي باشا بسبب

كتاب (الإسلام وأصول الحكم)[1] . وكان من أهم العوامل في استقالتها قيام الائتلاف بين الوفد برياسة سعد زغلول ، والأحرار الدستوريين برياسة عدلي باشا . وقد أسفر هذا الائتلاف عن قيام برلمان سنة ١٩٢٦ . وكنت أحد أعضائه . وعهد إليّ برياسة اللجنة المالية فيه . فبذلت مجهوداً نال تقدير رئيس المجلس سعد زغلول باشا وأعضائه ، حتى أنه رحمه الله شرفني بأن نزل من كرسي الرئاسة إلى منصة الخطابة ووقف يمتدح هذا المجهود طويلاً .

والواقع أن زمالتي بالمرحوم سعد باشا في مجلس النواب وفي فجر الحركة الوطنية وأثناء اعتقالنا في مالطة كانت تمتاز بالصداقة وحسن التقدير ، وكما كنت أعترف بشخصيته العظيمة ، وكان يشرفني دائماً بعطفه وتقديره . ولما سافر للاصطياف في مسجد وصيف ، وكانت (محادثات ثروت باشا ـ تشمبرلن) قائمة ، كان يبعث إليّ دائماً للتشاور فيما يصله من أنباء هذه المحادثات ، وإذا ما انقطعت عنه الأنباء سألني عنها نظراً لعلاقاتي الخاصة بثروت باشا . وكنت وقتئذٍ في بلدي (الغريب) المتاخمة لمسجد وصيف ،

---

(١) في عام ١٩٢٥ صدر كتاب « الإسلام وأصول الحكم » للشيخ علي عبد الرازق ، وكانت أسرته من زعامات الأحرار الدستوريين ـ وكانوا ممثلين في وزارة زيور ـ وعرض المؤلف لمفهوم الخلافة شرعاً واعتبر أن الخليفة مقيداً في سلطانه بحدود الشرع لا يتخطاها ، وأنه إذا جار أو فجر انعزل من الخلافة ، وذهب إلى أن مبدأ فصل الدين عن الدولة يتطابق مع تعاليم القرآن والسنة . وترتب على صدور هذا الكتاب أن ثار سخط القصر الذي كان يتبنى وقتذاك فكرة الخلافة ويسعى للترويج لها بغية توطيد مكانته السياسية داخلياً وخارجياً . ومن ثم أوعزت الحكومة إلى هيئة كبار العلماء بمحاكمة المؤلف بوصفه من العلماء ، وقضت الهيئة بإخراج الشيخ علي عبد الرازق من زمرتها . وطلب يحيى باشا إبراهيم ـ رئيس الوزراء بالإنابة ـ من عبد العزيز فهمي وزير الحقانية ـ وزعيم حزب الأحرار الدستوريين ـ تنفيذ الحكم إلاَّ أنه أحال الأمر إلى أقسام القضايا بالوزارة ، مما أحنق القصر عليه ، فطلب رئيس الوزراء إليه أن يقدم استقالته وإزاء رفضه تمت إقالته وتعيين علي ماهر للقيام بأعمال وزير الحقانية وتلا ذلك استقالة توفيق دوس ومحمد علي علوبة ـ وهما من حزب الأحرار ـ من الوزارة .

دكتور سامي أبو النور ـ دور القصر في الحياة السياسية في مصر (١٩٢٢ ـ ١٩٣٦) ـ الهيئة العامة لكتاب القاهرة ١٩٨٥ : ص ١٨٣ ـ ١٨٥ .

فكان يصر على أن أزوره يومياً . وإذا ما تأخرت عنه دعاني بالتليفون . وقد توفي رحمه الله ونحن أصدقاء ، يغمرني بتقديره ، وأضمر له كل حب وإعجاب ، وأحتفظ له حتى الآن بأجمل الذكريات .

سعد .. عدلي .. ثروت .. كما عرفتهم

انتهيت في الكلمة السابقة إلى سنة ١٩٢٧ ، وأهم حادث فيها كان فقد



صورة تاريخية تجمع بين الزعماء الأربعة : سعد زغلول باشا ، وإلى يساره إسماعيل صدقي باشا ، فمحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا ..
وهم معتقلون في جزيرة مالطة في فجر الحركة الوطنية

البلاد لزعيمها العظيم سعد زغلول ، وقد مرّ بك كيف كان اتصالي به ، وصداقتي له ، كما مرّت بك زمالتي للمرحومين عدلي يكن باشا وثروت باشا وصداقتي لهما واشتراكي معهما في الحكم والمفاوضات ، وتصريح ٢٨ فبراير . ولعلّ من المفيد للجيل الحاضر ، وقد وصلت إلى هذه المرحلة من الذكريات أن أقول كلمة في كل من هؤلاء العظماء الثلاثة .

سعد زغلول

كان سعد زغلول عندما عرفته أكبر مني سناً ، وأعلى مركزاً ، فكانت علاقتي به في بادىء الأمر علاقة صغير بكبير ، فقد كنت في أوائل حياتي مساعداً للنيابة بينما كان هو مستشاراً في الاستئناف ، ثم اتصلت به في الحركة الوطنية ورافقته في الأسر ، بل تمتعت بتقديره وعرفت من صفاته ما يعرفه الصديق عن صديقه ، فشهدت فيه من كرم النفس ولطف الشمائل ، والترفع عن الصغائر ، ما جعله محل احترام أصدقائه وحبهم له وتعلقهم به ـ هذا إلى شخصيته القوية ، وزعامته الوطنية التي كانت تسيطر على الجميع .

كان سعد زغلول زعيماً وطنياً بكل ما تؤديه هذه الكلمة من المعاني ـ ولو أن كلمة « زعيم » لا تمنع أنه كان سياسياً قديراً ، وقائداً ماهراً في أوقات الشدائد ، ورباناً بارعاً صارع الأنواء والأمواج وواجه الأخطار ، فلم تؤثر في عزيمته ، ولم تزعزع من جبروت نفسه وإرادته .

وكانت شجاعته وبلاغته وسعة اطلاعه وكثرة تجاربه مما هيّأ له التأثير العميق بين الجماهير ، فاشتد حبها له ، وإعجابها به ، وانقيادها لكل ما يبديه من رأي ، وإصغاؤها لكل ما يهتف به من قول ، فامتلك الأفئدة والنفوس ، وبقي طول حياته الزعيم الأكبر .

صحيح أنني اختلفت معه ، وصحيح أنه كان للرجل أخطاء ـ ومَنْ ذا الذي لا يخطىء ـ وصحيح أنه كانت فيه عيوب ، ولكنها كما يقول الفرنسيون ، العيوب التي تلازم الصفات الكبيرة . وقد قيل عني في باريس ما دعاه إلى تصديق عبارات ألقاها إليه بعض الواشين ، ولكن عندما تلاقينا ووقف على الحقيقة لم نلبث أن تفاهمنا . ولم يكن بيني وبينه في بعض المواقف إلاَّ ما يكون بين رجلين مختلفين في الرأي لمصلحة بلدهما ، فكنت أجله كل الإجلال ، وكان يشملني بتقديره ، حتى إذا زالت أسباب الخلاف عاد اتصالنا وتعاونا معاً . وقد بقي الاحترام والإجلال من جانبي ، والعطف والتقدير من جانبه حتى توفي رحمه الله . وكانت أخريات أيامه تمتاز فيما يختص بشخصي

بعطف شامل ، بل بمحبة فائقة . فإذا ذكرته تمثلت أمامي مواهبه العظيمة التي فقدناها وخسرتها مصر من كل الوجوه .

عدلي يكن

شرفني عدلي باشا بصداقته ومحبته ، وكان كسعد باشا يكبرني سناً ومركزاً ، وقد كان وكيلاً معيناً للجمعية التشريعية ، وكان سعد وكيلاً منتخباً ، وكان رئيساً للوزارة التي فاوضت اللورد كيرزون ، وكنت وزيراً في تلك الوزارة . ومع أنه رجل تعلم تعليم أولاد الذوات في القرن التاسع عشر ، ولم يكن يحمل شهادات عالية ، ولكنه عاش طويلاً في فرنسا ، ومرت به تجارب كثيرة وخالط كبار القوم . وكان في مبدأ حياته سكرتيراً لنوبار باشا رئيس الوزارة المصرية في عهد الخديوين ، وتقلب في عدة مناصب مما أتاح له أن يشهد حوادث عدة ، ويستفيد منها في سداد الرأي وقوة الحكم وبعد النظر .

كان عدلي باشا سياسياً حكيماً ، بل هو في رأيي من أكبر رجال السياسة . وكان على الرغم من ترفعه ومظهره الذي لا يدل على عزم وهمة ، صاحب إرادة قوية ، وهمة عالية . . وكانت صفته الكبرى إتزانه وصحة حكمه على الأشياء ، لأنه كان كثير التفكير يوازن بين كل الاعتبارات إذا شرع في اتخاذ قرار في أي موضوع .

وقد امتاز عدلي رحمه الله بالترفع عن الخصومات الحزبية الرخيصة ، ومع أنه ترأس حزباً ، فلم يكن رجلاً حزبياً بل كان رجلاً قومياً عاماً ، ولم تدفعه حزبيته في يوم من الأيام إلى مخاصمة أحد ، أو إلى الدخول في جدال شخصي ـ هذا إلى نزاهته وقدرته الكبيرة على التوجيه والإرشاد ـ وكان يؤثر العمل المفيد الهادىء بعيداً عن التأثر بالعواطف ، أو الاندفاع مع أهواء الجماهير . ولم تكن وطنيته تسمح بالتفريط في أي حق من حقوق بلاده ، وقد رأيت كيف كان موقفه من مفاوضاته مع اللورد كيرزون ، وكيف رفضها وطلق الوزارة بإباء وشمم .

عبد الخالق ثروت

أما المرحوم ثروت باشا ، فماذا أقول فيه ، وقد كان زميلاً وصديقاً لي منذ الصبا ، ومنذ كنا تلميذين في مدرسة الحقوق ؟! كان يسبقني بسنتين ، وقد عشنا صديقين ورفيقين طول الحياة ، وكان شعلة متوقدة من الذكاء والنبوغ . ولا أذكر أنني رأيت شخصاً في ذكائه وألمعيته ، وقد أتاحت له ثقافته العالية وسعة اطلاعه أن يكون على جانب عظيم من الإلمام باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية ، وأن يكون كاتباً بليغاً ، ومشرعاً قانونياً من الطبقة الأولى ، ودستورياً من الطراز الأول. ولي أن أقول اليوم إنه لما قبلت الحكم في سنة ١٩٣٠ ، كان قد سبق لي التفاهم معه قبل وفاته في شأن تعديل الدستور حتى نتفادى ما يسمح به هذا الدستور من طغيان الأكثريات على الأقليات . وقد وافقني على ذلك وأعتقد أنه لو كان حياً في ذلك الحين لكان أميل إلى التعديل منه إلى الإجراء الذي قامت به وزارة محمد محمود باشا من وقف الدستور والحياة النيابية لعدة سنوات .

وكان ثروت باشا إلى علمه وفضله جم التواضع ، راغباً عن المظاهر ، وكان من طبقة أولئك الرجال ذوي الكرامة الذين لا يسعون وراء الحكم ، بل إن الحكم هو الذي يسعى إليهم ويبحث عنهم . .

وكانت وطنيته صافية صريحة لا شائبة فيها ، بل كان متعصباً في وطنيته وفي التمسك بحقوق أمته ودستور بلاده . وقد لاقت وزارته الأولى نهايتها في نوفمبر سنة ١٩٢٢ بسبب موقفه الوطني الحازم أمام العناصر الرجعية التي كانت تحاول الكيد للدستور ، وكادت وزارته الثانية تستقيل بسبب أزمة المفتش العام الإنجليزي للجيش المصري وإصرار ثروت باشا على موقفه من إلغاء منصب هذا المفتش ، حتى أن المرحوم سعد زغلول باشا ـ وكان وقتئذٍ رئيساً لمجلس النواب أيام الائتلاف ـ طلب مني أن أسعى لديه بما لي من صداقة معه ليخفف من غلوائه في هذا الظرف الدقيق .

ولصديقي المرحوم ثروت باشا من المواقف الوطنية الأخرى ما يشهد

بحرصه الشديد على مصلحة بلاده وتضحياته في سبيل خدمتها . وأذكر أنه رفض رياسة الوزارة حين عرضت عليه في فجر الثورة الوطنية سنة ١٩١٩ بعد استقالة رشدي باشا لعدم سماح الإنجليز للوفد المصري بالسفر إلى مؤتمر الصلح ، وذلك على الرغم من صغر سنه وعلى الرغم مما لهذا المركز من مقام عظيم ، وبخاصة في نظر الشباب مما كان محل إعجاب سعد باشا في ذلك الحين .

أزمة المفتش العام

ولا بدّ لي أن أقول كلمة عن أزمة المفتش العام لعلاقتها بثروت باشا وبتصريح ٢٨ فبراير الذي كان لي شرف الاشتراك فيه ، فقد حدث أن لجنة الحربية في مجلس النواب اقترحت عند نظرها لميزانية الجيش إلغاء منصب السردار سبنكس باشا لتنافيه مع مسؤولية الوزير أمام البرلمان، وتحسين أسلحة الجيش وأدواته ، وترقية التعليم في المدرسة الحربية ، واقترح بعض أعضائها تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون سبنكس باشا عضواً فيه على مثال مجلس الجيش الإنجليزي ، فاتصل نبأ هذه الاقتراحات بدار المندوب السامي وكان وقتئذٍ اللورد جورج لويد[1] ، فاعتبر ذلك تحدياً لسلطة بريطانيا الحربية في مصر ، وحظي بمقابلة جلالة الملك فؤاد ، وتبودلت بينه وبين ثروت باشا المقابلات ثم قدم مذكرة إلى الحكومة المصرية يشرح فيها وجهة النظر البريطانية وتتلخص هذه المذكرة في أن أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الذي منع تدخل أية دولة أجنبية في شؤون مصر يجعل لإنجلترا حق الإشراف على الجيش المصري ، ورد ثروت باشا بأنه كان من الذين اشتغلوا في جميع أدوار

(١) تولى اللورد لويد منصب المندوب السامي في مصر في الفترة من يونيه ١٩٢٥ ـ يونيه ١٩٢٩ خلفاً للورد اللنبي ، وذلك إثر تولي حكومة العمال الحكم في بريطانيا . وقد نقل اللورد لويد من مصر بسبب عدم تضامن حكومته مع السياسة التي اتبعها في مصر والتي ظهر عجزها عن تسوية العلاقات المصرية ـ البريطانية ، فضلاً عن إقراره للإنقلاب الدستوري الذي قام به محمد محمود أثناء وزارته الأولى . ومن ثم فقد عمدت الحكومة البريطانية إلى إقالة اللورد لويد حتى لا تتحمل تبعات سياسته .

تصريح ٢٨ فبراير ، ولم ترد مسألة الجيش البتة في أي نص منه ، ولا في أية مفاوضة من مفاوضاته ، ولهذا السبب ترى الحكومة المصرية أن هذه المسألة من المسائل الخاصة بها . فلم ترتح بريطانيا إلى هذا الرد ولم يتزحزح ثروت باشا عن موقفه ، فأرسلت بريطانيا ثلاث بوارج إلى المياه المصرية بقصد التهديد ، والحقيقة أن هذه المظاهرة البحرية لم تكن تنطوي على شيء من الكياسة السياسية !

وقد ألقى السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم تصريحاً عن مسألة الجيش المصري في ذلك الحين ، فرأيت من واجبي أن أوجه إلى رئيس الحكومة المصرية سؤالاً في هذا الشأن وفي شأن البوارج الإنجليزية . ولا أفشي سراً إذا ما قلت الآن إنه سؤال متفق عليه مع ثروت باشا ، وقد قلت فيه : « . . . إني أشعر بأن الشعب المصري ، قد أظهر بلسان ممثليه المرة بعد المرة شدة رغبته في دوام حسن التفاهم مع الدولة الإنكليزية ـ يتولاه الألم كله إذ يرى أن حرصه على ذلك التفاهم قد قوبل من الحكومة البريطانية بذلك الإجراء الذي لم تجرِ العادة به إلاَّ بين المتخاصمين .

« وأما بيان وزير الخارجية البريطانية ، فلا يخفف من وقعه غير الشعور بأنه لم تصل إليه بعد كل الحقائق التي تمكن أن يبنى عليها حكم صحيح . . والذي زاد من ألم كل مصري في الآونة الحاضرة ما جاء في بيان وزير الخارجية من أن إرسال البوارج الحربية وقد بني على ما اعتقدوه من أن هناك مجهودات ومساعي تبذل لإثارة اضطراب سياسي يعرض أرواح الأجانب ومصالحهم لأكبر الخطر . .

وإذا كان في هذه المأساة ـ كما هو الشأن في أكثر النوازل ـ ما يبعث على بعض التسلية فقد يكون فيما صرح به وزير الخارجية البريطانية من الرغبة في أن تسوى المشكلة الحاضرة بطريقة ودية تصون مصالح الحكومتين . . وإني إذا وجهت اليوم سؤالي إلى دولة رئيس الوزراء بشأن ما تنويه الحكومة تلقاء الحوادث الحاضرة ، فإني لا أشك لحظة في أن الموقف الذي ستتخذه حكومتنا

الدستورية سيكون كما عودتنا موقف حـزم وحكمة يتجلى في التصميم الأكيـد على المحافظة على مصالح البلاد » .

وقد ردّ ثروت باشا على ذلك رداً سياسياً حكيماً . ثم أعقبت هذه الأزمة زيارة جلالة الملك لإنجلترا ، فكـان من شأن هـذه الزيـارة أن تبددت السحب التي ظهرت في جو العلاقات المصرية الإنجليزية ، وساعدت ثروت باشا على الدخول في محادثات شخصية مع السيـر أوستن تشمبرلن للوصـول إلى اتفاق يصلح أساساً لمفاوضات رسمية لتسوية المسألة المصريـة من جميع الـوجوه . وقد أدت هذه المحادثات إلى مـا سمي « مشروع ثـروت ـ تشمبرلن » ، وكـان رأيـي فيه وقتئذٍ أنـه خطوة إلى الأمـام بعد تصـريح ٢٨ فبـراير وكـانت السيطرة الإنجليزية ما زالت مهيمنة على البلاد ، والإنجليز هم أصحـاب الحل والعقـد ولم تكن المسألة المصرية ـ في هذا الوضع ـ بالتي تحل طفرة واحدة بل بتفاهم يتلوه تفاهم . . .

وكانت سياسة ثروت باشا ستؤدي إلى أفول نجم اللورد جورج لويد ـ وقد كان نجمه ساطعاً ـ ولكن مع الأسف فقد كانت السياسة الحزبية له بالمرصاد !

كيف توليت الوزارة سنة ١٩٣٠؟

وقفت بكم في الكلمة السابقة عند استقالة المرحوم عبد الخالق ثروت بسبب فشل مشروع ثروت ـ تشمبرلن . وقد كان من أهم أسباب هذا الفشل موقف أصدقائه الأحرار الدستوريين منه وخذلانهم له ، حتى لقد عقدوا في ذلك مؤتمرهم الإداري كما هي العادة . وقد خلفه في الوزارة الائتلافية مصطفى النحاس باشا ، ولكن وزارته لم تكن تعمر غير أربعة أشهر وتسعة أيام ، وأقيلت في أزمة قانون محكمة الوزراء(١) .

(١) تجدر الإشارة إلى خطأ ما أوردته المذكرات هنا من أن وزارة النحاس الائتلافية الأولى (١٦ مارس ـ ٢٥ يونيه ١٩٢٨) والتي خلفت وزارة عبد الخالق ثروت الثانية (٢٥ أبريل ١٩٢٧ ـ ١٦ مارس ١٩٢٨) قد استقالت بسبب أزمة قانون محاكمة الوزراء . إذ إن الثابت أن وزارة النحاس الإئتلافية الأولى قد أقيلت بسبب تصدع الائتلاف الوزاري بخروج محمد محمود وزير المالية من الوزارة ، بإيعاز من القصر وتبعه ثلاثة من أعضاء الوزارة مما أدى إلى تصدع الإئتلاف الوزاري فقام الملك فؤاد بإقالتها . . فضلاً عن أن مشروع قانون محاكمة الوزراء . . لم يجر إعداده إلاّ في عهد وزارة النحاس الثانية (ول يناير ـ ١٩ يونيه ١٩٣٠) وكان يهدف تقليم أظافر القصر في العبث بالدستور بعد أن قام بإنقلابين على الدستور الأول سنة ١٩٢٥ في عهد وزارة زيور والثاني في سنة ١٩٢٨ في عهد وزارة محمد محمود الأولى ، وقد تضمن مشروع القانون نصوصاً تقضي بعقاب الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو تعديله بغير الطريق الدستوري ، وقدمت الوزارة مشروع القانون للقصر ، إلاّ أن الملك فؤاد رفض توقيع المرسوم بعرض المشروع على البرلمان ، مما كان بمثابة تحد صارخ للوزارة وساءت علاقتها بالقصر ، =

صـدقي لا محمد محمود

كانت الرغبة متجهة إلى اختياري لتأليف الوزارة على أثر إقـالة النحـاس بـاشا في يـوليه سنـة ١٩٢٨ . وخوطبت في ذلـك خطابـاً شبه رسمي وتهيـأت لتأليفها ، بل وضعت أسماء الذين وقع عليهم اختيـاري ليتعاونـوا معي . وكان المندوب السامي البريطاني في ذلك الحين هو اللورد جورج لويـد ، وكان من الطبيعي أن يكون أميل إلى شخص تربى في إنجلترا كمحمد محمود باشا بتأثير البيئة العلمية الواحدة ، والمدرسة الإنجليزية الواحدة ، وقـد أدت المشاورات العليا إلى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة ، وفي مسـاء ٢٦ يوليـه من تلك السنة بينما كنت منتظراً في بيتي الدعوة إلى القصر خوطبت بالتليفون بالقرار الجديد[١] .

جـاءت وزارة محمد محمــود بـاشــا ، وكـان هــدفها أن تقضي على

= وكانت هذه الأزمة من أبرز الأزمات التي أرخت نهاية عهد الوزارة بالحكم إذ جرى إقالتها بمرسوم ملكي في ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ .

انظر الدكتور يونان لبيب رزق ، المصدر السابق ص ٣٠٥ وما بعدها ، عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ ، ص ١٠٨ .

(١) تشير الوثائق البريطانية إلى تردد الملك فؤاد في مسألة اختيار رئيس الوزراء ، ففي مقابلة له مع لورد لويد سأله الأخير عمن تتجه إليه النية لتشكيل الوزارة الجديدة ، فرد الملك فؤاد بأنه سيكون أياً من صدقي أو محمد محمود وأنه يود أن تضمهما الوزارة الجديدة وأن الصعوبة في هذا الشأن أن كلاهما قد لا يوافق على العمل تحت رئاسة الآخر ، ولم يبد اللورد لويد رأياً محدداً في المسألة خـاصة وأن الملك فؤاد قـد حسم الأمر وأرسـل إلى محمد محمود يكلفه بتشكيل الوزارة . يضاف إلى ذلك فإن اللورد لويد في كتابه ـ مصر منذ عهد كرومر ـ لم يشر إلى أي دور لعبه في تعيين محمد محمود ، الأمر الذي يناقض ما ذهب إليه صدقي من أن اختيار الأول كان نتاجاً لمشاورات الملك والمندوب السامي البريطاني . والواقع أن الملك فؤاد قد أراد أن يكافىء محمد محمود على الـدور الذي لعبه لصالح القصر في إضعاف وزارة النحاس الأولى الائتلافية والتي كان محمد محمود وزيراً للمالية بها .

Fo: 407/206: No: 136: Lloyd to Chamberlain, June, 26, 1978, tel. No: 331 conf.

كذلك Llody, Lord, Egypt Since Cromer, P.P: 276-277 .

الأوتوقراطية البرلمانية التي أتاحها دستور سنة ١٩٢٣ بطغيان الأكثرية على الأقلية فاستقر الرأي عندها على أن تؤجل الحياة النيابية وتوقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، فأصبحت البلاد بذلك تحكم حكماً غير برلماني .

لم تعمر وزارة محمد محمود باشا طويلاً ، فقد استقالت في أكتوبر سنة ١٩٢٩ وخلفتها وزارة المرحوم عدلي يكن باشا الثالثة ، وكانت وزارة انتقال أعقبتها وزارة النحاس باشا ، ولكن هذه الوزارة لم تلبث غير خمسة أشهر و١٨ يوماً واستقالت في يونيه سنة ١٩٣٠ على أثر عدم نجاحها في مفاوضات هندرسون .

شروطي لتأليف الوزارة

كان اللورد جورج لويد قد نقل إلى إنجلترا وحل محله في مصر سير برسي لورين(١) . وكان المندوب السامي الجديد يختلف عن سلفه بأنه سياسي ممتاز بالمرونة . وفي اليوم الذي استقالت فيه وزارة النحاس باشا قابلني زكي الأبراشي باشا في نادي محمد علي ، ونقل لي رغبة الملك فؤاد في دعوتي لتأليف الوزارة الجديدة ، فرجوته أن يبلغ جلالته ما يأتي : « إنني أفخر بثقة جلالته بي ، ولكني أود أن أخبره أنه إذا تم اختياري لهذا المركز الخطير فستكون سياستي أن أمحو الماضي بما له وما عليه ، وأن أنظم الحياة النيابية تنظيماً جديداً يتفق ورأيي في الدستور واستقرار الحكم » .

فنقل زكي الأبراشي ذلك إلى جلالة الملك ، ثم عاد فأبلغني ارتياح جلالته إلى هذه السياسة ، وتم تعييني لتأليف الوزارة ، فأخذت في اختيار زملائي وخاطبت بعض أصدقائي من المستقلين والأحرار الدستوريين ، وحزب

---

(١) تولى سير بيرسي لورين منصب المندوب السامي البريطاني في مصر خلال الفترة من أوائل سبتمبر ١٩٢٩ ، حتى أوائل عام ١٩٣٤ ، وغادره بعد ذلك إلى منصب سفير بريطاني في تركيا . وترجع أسباب نقله من مصر إلى تدهور الأوضاع الداخلية فيها وإقراره للإنقلاب الدستوري الثالث في عهد صدقي رغم دعاوى الحياد البريطاني ، فضلاً عن تدهور علاقاته بأعضاء الجالية البريطانية في مصر وإساءته إليها مما أحنق عليه حكومته .

الاتحاد . وكنت أنتظر من الأحرار الدستوريين أن يتعاونوا معي ، فرفض محمد محمود باشا ، فذهبت إليه أنا وعلي ماهر باشا وتحدثت معه في ذلك وأفضيت إليه بأنني جئت لنفس الغرض الذي ألف هو وزارته من أجله سنة ١٩٢٨ مع اختلاف في الطريق والأسلوب ، وعاهدته أمام بعض زملائنا على أن أترك الحكم بعد أداء رسالتي وتحقيق هذا الغرض ، وقلت له بالنص : « إني عابر سبيل ، ومتى انتهت مهمتي في القضاء على الفوضى تخليت عن الوزارة » ، فأصرّ محمد محمود على موقفه ، وأبى أن يتعاون معي ، فسمحت لنفسي أن أنجه إلى بعض رجاله ، فانضم إليّ منهم حافظ عفيفي باشا مستقلاً عن الأحزاب ، وتألفت وزارتي في ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ مني للرياسة والداخلية والمالية ومن حضرات الآتية أسماؤهم : « محمد توفيق رفعت باشا للحربية والبحرية » و « عبد الفتاح يحيى باشا للحقانية » و « حافظ حسن باشا للأشغال والزراعة » و « علي ماهر باشا للمعارف العمومية » و « محمد حلمي عيسى باشا للأوقاف » و « حافظ عفيفي باشا للخارجية » .

بيني وبين سير بيرسي لورين

وبعد أن اخترت زملائي استأذنتهم وتركتهم في منزلي ريثما أقابل المندوب السامي البريطاني سير بيرسي لورين، للتحدث معه في بعض الشؤون السياسية . وقد أبلغته في هذه المقابلة نبأ تكليفي بتأليف الوزارة ، ولم يكن حتى هذه الساعة قد وصله هذا النبأ فقال سعادته :

إنني لا أعلم شيئاً قبل الآن عن هذا التكليف ، ولكني أرى أنك أتيت في وقت غير مناسب !

فقلت له : ولماذا ؟

فأجاب : لأنني أمضيت نحو شهر في مفاوضة زعماء الأغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا وكان أملي أن نجد المخرج للوصول إلى اتفاق .

فقلت لـه : إنني مكلف من الملك بتأليف الـوزارة ، وقـد سـاهمت في تصريح ٢٨ فبراير بل إني أحد واضعيه ، وقد سبق لي أن كنت المفاوض الثاني مع عدلي باشا سنة ١٩٢١ ، وفي الإمكان أن أستأنف معكم المفاوضـات التي انقطع حبلها . .

قال : ما دام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة ، فلا اعتراض لي على ذلك !

وخرجت من دار المندوب السامي إلى حيث زملائي في منـزلي ، وكنت قد تغيبت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا ، ولما عدت أخبرتهم بما حدث .

المعارضة وتأجيل البرلمان

كـان لا بد لي لأمهـد للنـظام الجـديـد الـذي جئت لإنشـائـه أن أؤجـل البرلمان ، فأجلته شهراً كما يسمح بذلك الدستور . وكان من المنتظر أن يقابل هذا الأجراء بمعارضة شديدة من جانب الأغلبية المسيـطرة على المجلسين في ذلك الحين ، ولـم أكن أنتظر أن تكون هذه المعارضة تشبه حربـاً أهلية مبعثهـا كـراسي الحكم ولكن حدثت لـلأسف حـوادث مؤلمـة سـواء في مصـر أو في الإسكندرية أو بعض مدن الريف ولم يكن للحكومة حيلة فيها إلاّ المحافظة على النظام ومنع العابثين من الإخلال بالأمن ، وتحدي القوانين . وعلى الرغم مما كان يدبره البعض من أعمال لا تتفق ومصلحة البلاد ، فقد استطعت وقتئـذٍ أن أحافظ على هيبة الحكومة ، وأن أقضي على الاضطراب[1] .

مـوقفي مـن الإنجـليز

ومع أن الاضطرابات التي حدثت في أوائل هذا العهد كانت فرصة سانحة

---

(١) في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ استصدرت الحكومة مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر، إلاّ أن النواب صمموا على الاجتماع يوم ٢٣ يونيه لسماع هذا المرسوم . وإزاء ما اتصل بالحكومة عن عزم معارضة النواب لمرسوم التأجيل ، فما كان من إسماعيل صدقي رئيس الوزراء إلاّ أن أصدر تعليماته لقـوات البوليس بـإغلاق أبـواب البرلمـان . وفي السـاعـة =

لبعض المغرضين للحط من كفاية الحكومة المصرية ، والعمل على الاستفادة منها بتحريض بريطانيا على التدخل بحجة حماية أرواح الأجانب وأموالهم ، فقد استطعت أن أعالج الموقف بما حفظ للبلاد حقها وكرامتها ، وأذكر من ذلك أنه في خلال هذه الاضطرابات بعث المستر بيللي رئيس الاتحاد البريطاني في مصر[1] ، خطاباً إلى المستر رمزي ماكدونالد رئيس الوزرة البريطانية يندد فيه بسياسة اللين مع مصر ، ويشير إلى أن هذه السياسة قد أفقدت بريطانيا هيبتها بين المصريين ، ويطالب بقفل باب المفاوضات وتعيين مجلس استشاري لتقوية مركز المندوب السامي البريطاني .

وقد أعقب ذلك أن سأل المستر بلدوين زعيم حزب المحافظين المستر ماكدونالد في ١٦ يوليه بمجلس العموم عمّا إذا كان لديه تصريح يلقيه عن الحالة في مصر ، فألقى تصريحاً جاء فيه : « لما ظهرت بوادر الأزمة الدستورية الحالية في مصر ، أرسلت حكومة صاحب الجلالة تعليماتها إلى المندوب السامي أن

= السادسة من مساء ٢٣ يونيه تجمع النواب أمام البرلمان في وجود ويصا واصف رئيس المجلس وتم تحطيم سلاسل الباب الرئيسي حيث أقسم النواب يمين المحافظة على الدستور . وفي مجلس الشيوخ تولى علوي الجزار ـ وكيل المجلس ـ رئاسة الجلسة حيث أقسم الشيوخ يمين المحافظة على الدستور أيضاً وقرر المجلسين العودة للانعقاد ـ طبقاً للمرسوم ـ في ٢٠ يوليه . وفي ٢٤ يونيه أرسل عدلي يكن رئيس مجلس الشيوخ احتجاجاً لإسماعيل صدقي على إغلاق الحكومة لأبواب البرلمان . كما عقد الشيوخ والنواب من الوفد والحزب الوطني مؤتمراً في ٢٦ يونيه بالنادي السعدي أكدوا فيه عزمهم على الدفاع عن الدستور ومقاومة أي اعتداء عليه إلَّا أن صدقي استصدر مرسوماً في ١٢ يوليه بفض الدورة البرلمانية قبل إقرار الميزانية مخالفاً بذلك أحكام المادة ١٤٠ من الدستور التي تقضي بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل إقرار الميزانية ، فقدم نواب المعارضة عريضة للملك طالبوا فيها بعقد البرلمان لاجتماع غير عادي في ٢٦ يوليه لاستجواب الوزارة على تصرفاتها ولاقتراع مجلس النواب على الثقة بها فلم يأبه الملك .

أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ـ الحولية السابعة (١٩٣٠): ص ٧٩٢ ـ ٨٠٥ .

(١) يقصد الجالية البريطانية في مصر .

يراعي في خطته الحياد الدقيق التام ، وإن كانت قد تركت له الحرية ـ دون الخروج عن هذا الموقف ـ أن يذكر الفريقين بالجو الطيب الذي انتهت فيه مفاوضات المعاهدة .

« وقبل أن تصل إلى لندن الأنباء التي يؤسف لها عن حوادث الإسكندرية كانت التعليمات قد أرسلت إلى المندوب السامي لكي يبين بصريح العبارة أن حكومة جلالته لا تنوي أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصري . وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع في تغيير قانون الانتخاب .

« ونظراً للحوادث التي وقعت أمس أرسلت التعليمات إلى المندوب السامي ليبلغ دولة صدقي باشا أننا لا بدّ أن نعده مسؤولاً عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر. وقد كلف السير بيرسي لورين بأن يبلغ النحاس باشا أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب للخطر ، وأننا نعده كذلك مسؤولاً مع الحكومة . . ! » .

ردي علي التبليغ

عجبت لهذا التصريح من رئيس وزارة مسؤول ، وزاد في عجبي لهذا التبليغ الذي أرسلته إلي الحكومة البريطانية عن طريق المندوب السامي وأشركت فيه النحاس باشا في المسؤولية مع أنه بعيد عن الحكم . فأسرعت بالرد على هذا التبليغ بما أسجل للتاريخ خلاصته فيما يلي :

« ترى الحكومة المصرية في التبليغ الذي تفضلتم بإرساله إليّ ، أن الموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية أخيراً لا يتفق مع تصريحاتها المتكررة بأنها ستراعي بالنسبة لمسائل مصر الداخلية، مقتضيات الحياد الدقيق. فإن ذلك التبليغ في الحين الذي يشير فيه إلى تصريح ٢٨ فبراير ، ويراه مانعاً كل تدخل في مسألة داخلية محضة كالمسألة الدستورية يعقب بأن الحكومة لا تنوي أن تكون أداة الاعتداء على الدستور . وقد يكون لإعلان نية الحكومة البريطانية محل لو أن الحكومة المصرية التمست معونتها في تنفيذ ذلك الغرض ، ولكنها لم تفعل وما كان لها ، ومصر دولة مستقلة ، أن تفعل ذلك .

« فذلك الإعلان من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن أن يؤول إلاَّ على أنه تدخل بمعنى معين في تلك الشؤون الداخلية التي لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر المطلق في التصرف فيها .

« وقد ذكرت لسعادتكم ـ وأتشرف بأن أعيد ما ذكرت ـ بأن المحافظة على أرواح الأجانب في مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ الساعة الأولى في صدر ما عنيت به وزارتي من الشاغل . . وتلقاء شعوري بواجب حمايتهم وثقتي بما أملك من الوسائل ، لم تحدثني نفسي لحظة بأن أتخلى عن المسؤوليات التي أشار إليها تبليغ الحكومة البريطانية ، وإن لم يكن من شأن ذلك التبليغ أن يسهل علي أداء مهمة اعتزمت على أي حال القيام بها إلى النهاية . .

« ولم يبقَ إلاَّ أن أرجو سعادتكم أن تعربوا للحكومة البريطانية عما تراه الحكومة المصرية في عبارة التبليغ التي تشير إلى مسؤولية غيرها ، فإنها وإن كانت لم يهمها طبعاً إلاَّ الحرص على المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة القائمة ، وتشكيك في انفرادها بالمسؤولية ، وهي وحدها التي تسأل عن حالة البلاد وتخاطب في هذا الشأن ، فيجر ذلك ذلك إلى غير ما قصد إليه من تلك الإشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التي تقضي بها إعادة النظام » .

وقد كان لهذا الرد شأن كبير جداً في إنجلترا بل في العالم كله حتى قالت الصحف الإنجليزية إن الحكومة البريطانية قد لطمت لطمة تحس بصداها الولايات البريطانية من لندن لغاية هونج كونج . وقد أمرت إذ ذاك بعودة البوارج التي كانت أرسلتها للتهديد من وسط الطريق . . ولكن تأثيرها في مصر ـ بالأسف ـ كان أن المعارضة اتهمت هذا الرد القوي بأنه لا يمكن إلاَّ أن يكون متفقاً عليه مع الإنجليز وكانوا منذ سنوات قليلة قد قالوا عن تصريح ٢٨ فبراير إنه تسميم للآبار .

دستـور سـنة ١٩٣٠

لمّا نقل لي المرحوم زكيّ الأبراشي باشا رغبة المغفور له جـلالة الملك فؤاد في اختياري لتأليف الوزارة سنة ١٩٣٠ رجـوته أن يبلغ جـلالته أنـه إذا تم ذلك فستكون سياستي أن أمحو المـاضي بما لـه وما عليـه ، وأن أنظم الحيـاة النيابية والدستوريـة تنظيمـاً جديـداً يتفق ورأيـي في الدستـور واستقرار الحكم والقضاء على الفوضى ، والسعي الجدي للإصلاح القومي . . وقد وافق جلالة الملك فؤاد على هذه السياسة ، بل انه كان راغباً فيها بعدما مرت تجـارب سبع سنوات كاملة دون أن تتقـدم البلاد خـطوة إلى الأمام ، بـل لعلها تـأخرت إلى الخلف . .

ولذلك ما كدت أنتهي من تأليف الوزارة ، حتى أخذت أفكر فيمـا يجب أن يعمل لعلاج الحالة الحاضرة . ولـم أرغب في القيـام بإجـراء غير دستـوري ـ على نحو ما فعل صديقي المرحوم محمد محمود بـاشا من وقف الـدستور ، وتأجيل البرلمان ثلاث سنوات قابلة للتجديد ـ بل رأيت أن أسلك طريق التعديل الذي رسمه دستور سنة ١٩٢٣ حتى لا أحرم البلاد من الحياة الدستورية .

لماذا أبدلت دستوراً بدستور ؟

ولعلّ مما يهم الجيل الحاضر أن أبين له لماذا نقحت دستور ١٩٢٣ ، أو بعبارة أخرى لماذا استبدلت به دستوراً جديداً ؟ . .

وضع الدستور المصري سنة ١٩٢٣ منقطع الصلة بالماضي ، فـإنه على

وجه العموم ، وفيما عدا ما احتفظ به من الانتخاب بدرجتين ، ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية ، أو ما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سبب أو نسب . وضع هذا الدستور على نظام الدستور البلجيكي ، مستعيراً من غيره من الدساتير الحديثة أحكاماً مختلفة من هنا وهناك ، فكان من ذلك كله مجموعة يصح بحق أن تعتبر صورة صادقة لما بلغته الديموقراطية في أوروبا في العصر الحديث . . ويعلم المطلع على تاريخ الدساتير الأوروبية أن هذه الصورة الأخيرة لم يبلغها طفرة واحدة أي بلد من البلاد التي نشأ وترعرع فيها النظام النيابي ، وأن الدساتير وضعت في كل بلد وفق أحوالها المعاصرة لها ، وأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تبلغ مداها يكون لها أثرها في تعديل تلك الدساتير تعديل يجيء تارة بطريق قلب الدستور وتغييره ، وطوراً بالطرق التي رسمها الدستور نفسه .

ومن يستقرىء أخبار وضع الدساتير لن تفوته ملاحظة أن كثيراً من واضعي الدساتير الحديثة يعمدون إلى الانتفاع بخبرة الغير في الأمور الدستورية ، دون مراعاة ما بين بلد وبلد من الفوارق في الخلق والطباع والنظم الاجتماعية . ويظنون خطأ أن آخر الأوضاع خيرها إطلاقاً ، كما أن أحدث المخترعات أكملها ، أو أن ما نجح في بلد لا بدّ ناجح في غيره من البلاد . ويرون أن النقل عن الغير أقل كلفة وأهون نصباً ، إذا كان البحث والاستقراء فيما يناسب ويلابس حال كل بلد أمراً صعب المسلك طويل الشقة[1] .

---

(١) على الرغم مما صرح به صدقي للمندوب السامي من أن الدستور الجديد لن يكون بمثابة خداع ولكنه سوف يكون دستوراً حقيقياً ذو ضوابط مناسبة وتغييرات تؤكد مسؤولية الوزارة أمام البرلمان ، وتحكم قبضته على النواحي المالية ، وأنه لا ينوي تغيير الدستور لصالح الملك . إلاّ أن دستور سنة ١٩٣٠ جاء بنصوص وأحكام جعلته يفوق أوتوقراطية سلفه ، ففي الوقت الذي حجب المؤسسات النيابية عن مباشرة حقوق طبيعية بها مما تقتضيه متطلبات الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، نجده قد عمد إلى تركيز السلطة في يد الملك . فهو من ناحية قد غل يدي مجلسي البرلمان عن حق اقتراح القوانين المالية وقصرها على السلطة التنفيذية التي يتولاها الملك (م ٢٨) والتي أجاز لها في نفس الوقت حق تقرير اعتمادات مالية جديدة وكذا نقل الاعتمادات من باب إلى آخر فيما =

مصر ليست أوروبا

ولا شك في أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة في مصر ، خصوصاً من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها ، لا تشبه في كثير أحوال البلاد التي نقل عنها الدستور المصري سنة ١٩٢٣ ، ولا يجهل أحد أن هذا الدستور وضع في وقت بلغ فيه الخلاف بين المشتغلين بالمسائل العامة والمشايعين لهم حد الفتنة ولهذا كان من الواجب أن يفرق بين دساتير البلاد التي عالجت النظام النيابي دهراً طويلاً وبين ما يوضع لنا ، بقدر ما يقتضيه اختلاف الشبه بين أحوالنا وأحوالها ، كما كان من الواجب أن يجعل الدستور بحيث لا تعلق به آثار الفتنة التي ولد في جوها . ليس يعنينا ، بل يعني التاريخ وحده ، أن نعرف ما إذا كانت هذه الغاية الأخيرة مما كان يمكن أن يحققها الذين وضعوا الدستور . وإنما الذي يعنينا أن نقرره هو أن دستور سنة ١٩٢٣ لم يحقق في تلك السنين ما عقد عليه من الآمال من أنه خير ما تمتعت وتتمتع به البلاد من صور الحكم وأكفلها بإقرار النظام والسلام ، وتوجيه الأمور العامة إلى خير الغايات ، على يد الصالحين لذلك ، القادرين عليه .

أوتوقراطية الوفد البرلمانية

والدليل على ما تقدم أنه منذ جرت الانتخابات لأول مرة استعملت في سبيل النجاح فيها طرق لم تألفها البلاد ، ودعايات بعيدة عن أن تكون مقبولة في

= بين أدوار الانعقاد أو في خلال فترة حل المجلس وذلك بموجب مراسيم لها قوة القانون (م ٤١) . كما وضع العديد من القيود على صلاحيات البرلمان في الاقتراع على الثقة بالوزارة (م ٦٦) . وعمد إليّ تأكيد سيطرة الملك المطلقة على المؤسسات الدينية بما فيها الأزهر ، فنص على أن يكون تعيين شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء المسلمين وغير المسلمين منوطاً بالملك وحده (م ١٤٢) .

الدستور المصري الصادر بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ .

Fo: 207/212: No: 13: Loraine to Henderson, July 8, 1930, Desp. No: 306.

شرعة الدساتير وأخرج كثير من أحكام قانون الانتخابات عن غرضه وعن وضعه الأصلي ، كما حدث في أحكام تزكية المرشحين ، واستقل تاريخ النهضة لمصلحة فريق أحسن ذلك النوع من الاستقلال ، فجاءت نتيجة الانتخابات، سواء في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب ، موافقة لشهوات ذلك الفريق في الظفر بالغلبة . وقد تمّ له الظفر بحيث لم يترك مكاناً لمعارضة قيمة . وفات الظافرين أنهم خالفوا بذلك مصلحتهم الحقيقية كما خالفوا لب النظام البرلماني وجوهره ، وأسست من ذلك اليوم في مصر « أوتوقراطية جديدة في صورة برلمانية » !

وأرادت تلك الأوتوقراطية أن تستديم لنفسها سلطاناً أوتيته بفضل تلك الطوارىء العارضة ، فكان أول ما اتجه إليه نظرها تحويل الانتخاب ذي الدرجتين إلى انتخاب مباشر ، موهمة أن هذا النوع من الانتخاب هو خير نظام أخرج للناس .

وفي الحق لا يمكن أن يوصف نظام من أنظمة الحكم بأنه خير الأنظمة ، فليس في طبيعة أي نظام أن يكون صالحاً لكل زمان ومكان ما دامت الأمم ، بل الأمة الواحدة على توالي العصور هي ما نعرف من الاختلاف طباعاً وعادات وأسباب حياة ، حتى لقد قال بحق أحد الحكماء : « جرت سنة الاجتماع وطبائع الشعوب بأن الأنظمة مهما تبلغ من الكمال ليست في الواقع إلاّ حساباً وتقديراً ، مرماه ونتيجته تفضيل أخف الضررين ! » .

والانتخاب المباشر إن شاع العمل به ليس في نظر مجنديه أنفسهم أكثر من صورة من صور الحكم أفضى إليها تطور الأحوال الاجتماعية في أوروبا ، وجعل منها ضرورة حاضرة من ضرورات النظام النيابي فيها ، ومع ذلك فأهل الرأي في أمره على خلاف . وكثير ممن كتبوا في أزمة الأنظمة البرلمانية يؤثرون عليه نظام الانتخاب ذي الدرجتين ، ويقولون إنه « كالمرشح يعطيك ماء أشد نقاءً وصفاءً دون أن يغير ينبوعه »[1] .

---

(١) استبدل صدقي باشا قانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ والخاص بالانتخاب المباشر =

الأوتـوقراطية في الحـكم

لا أراني مسرفاً إذا قلت إن فريق الديمقراطية كان قد جرب عدة مرات في الحكم فأبدى فيها عجزاً ، وأوشك أن يلحق في كل مرة بالبلاد وسمعتها ضرراً بليغاً . . ذلك أنه لم يسلك في الحكم السبيل المستقيم ، فقد شغل باستدامة أسبـاب النفوذ والسلطان لنفسـه ، وبتوفيـر وجـوه المنـافـع لأنصـاره والثـأر من خصومه ، عمّا يقتضيه الحكم من توفر على النظر في حاجات البلاد وضـروب الإصلاح ، وتضحية في سبيل إسعاد البلاد ورقيها .

ولا شك في أن داء البلاد الوبيل كان في ذلك الحين طغيان فئة اتخذت من الـدعايـة التي تنشرهـا بين الناخبين والنـواب جميعاً سببـاً ممـدوداً للحكم والتحكم ، فإن هي أقصيت عن الحكم حاولت استثارة عطف الجماهير بدعوى اضطهادها لدفاعها تارة عن استقلال البلاد ، ثم عن الدستور تارة أخرى ! فهي

= بقـانون الانتخـاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ليجعـل الانتخاب على درجتين . واشتـرط في المندوبين الخمسينيـين شروطاً ماليـة ومستوى تعليمي قصـد منها بث العـراقيل أمـامهم (م ٢٠) كما تضمن نصاً آخر لا يقل غرابة عن سابقه مؤداه منع أصحاب المهن الحرة في بلد غيـر القاهـرة من الترشيـح لعضويـة مجلس النـواب (م ٢٧) ، وبـذلـك حـرم الكفاءات من المثقفين المقيمين بأنحاء البلاد الأخرى كالأطباء والمحامين والمهنـدسين والتجار من أن يكونوا أعضاء بالبرلمان ، في حين أجاز للعمد والمشايخ في هذه الجهات العضـوية وأجـاز لهم الجمع بينهـا وبين وظائفهم (م ٣٠) . وبـطبيعة الحـال كان من الواضح أن هذا النص قصد منه حرمان الوفد ـ بشكل أساسي ـ من تأيـيد عناصر المثقفين في سائر أقاليم القطر ، مما يباعد بينه وبين الأغلبية البرلمانية من جهة ، أو تولي الوزارة من جهة أخرى . على هذا النحو جاء الدستور ليخدم أغراض القصر ومراميه في الحكم على حساب مصلحة البلاد الحقيقية ، حتى أن القائم بأعمال المندوب السامي علّق على المذكرة التفسيرية للدستور بأنها قد تركت لديه انطباعاً بأن « صدقي باشا قد نسي تماماً أنه ليس رجل الملك » .

انظر قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ـ المطبعة الأميريـة ـ القاهـرة ١٩٣٠ ، كذلك :

Fo: 407/212, No: 104: Hoar to Henderson, Oct, 25, 1930, Desp. No: 995.

في سبيل مصلحتها الخاصة كانت تصرف البلاد عن سبيل الخير وتشغلها عن حل مشاكلها وإصلاح شؤونها .

لذلك رأيت أن مصلحة البلاد الكبرى تفرض على القائمين على أقدارها أن يمحوا الماضي بما له وما عليه ، وأن يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة في تاريخها الحديث . . وإذا كانت الضرورات ألجأتني إلى انتهاج هذه السبيل ، فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة ، ظاهرة إبدال دستور بدستور . .

رئيس الديوان والدستور الجديد

كان رئيس الديوان الملكي في ذلك الحين المرحوم محمد توفيق نسيم باشا ، فلما رفعت إلى جلالة الملك فؤاد مشروع الدستور الجديد ، وضع نسيم باشا مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواده ، وعارض في إصداره على الصورة التي اقترحتها ، ولكن الملك فؤاد لم يوافق على هذه الملاحظات ، وكان يميل إلى استقرار الحكم ، وقد عزّ عليه أن يرى بلاده واقفة حيث هي يضيع العجز مصالحها ، وتقطع الحزبية الجامحة أوصالها ، ويهمل العمل فيها للإصلاح ، ولا نجد من يتولى شؤونها بعزم وحزم ونزاهة ، للسير بها إلى الأمام ، في حين نرى الأمم الأخرى - حتى الأمم التي هي أقل شأناً من مصر - تتسابق في معالجة مشاكلها ، وتجد في السير للرقي والمجد ، ولذلك ارتاح جلالته لهذا الدستور وشجعني عليه فمضيت فيه ، واستطعت خلال الفترة التي حكمت فيها بعد صدور الدستور الجديد أن أقوم بأعمال هامة في الإصلاح العام ما زالت آثارها باقية حتى الآن ، سواء في نواحي الإصلاح الزراعي كمشروعات الصرف والري وتعلية خزان أسوان أو في الإصلاح العمراني كإقامة الجسور ، وتجميل المدن ، وإنشاء طريق الكورنيش بالإسكندرية ، أو في الإصلاح الاقتصادي كمعالجة الأزمة الاقتصادية والعمل على تخفيف وطأتها في مصر بعدة تدابير لا تزال باقية آثارها . . ولا يخفى أن الأزمة التي كانت قائمة لم تكن مصرية فحسب ، بل كانت أزمة عالمية لم يشهد العالم مثلها ، فعملت على الأخذ بيد السكان فقراء وموسرين ممن كان أثر هذه الأزمة واقعاً عليهم أكثر من

غيرهم وهم المزارعون ، فعملت على إبعاد أيدي المرابين عنهم ، فأقرضتهم وجعلتهم يتخطون الأزمة بسلام . . وهنا يصح أن أذكر بنك التسليف الزراعي[1] ، الذي أنشأته وكان رحمة بالفلاح المصري ونقمة على المرابين وأكثرهم من الأجانب ، وقد دام أثره الطيب الصالح حتى وقتنا الحاضر . .

حزب الشعب[2]

أنا من الذين لا يميلون إلى الحزبية ، ولا يحبون التقيد بالأحزاب . ولذلك لم أنضم طول حياتي السياسية قبل سنة ١٩٣٠ إلى حزب ولم أؤلف حزباً . وقد تألف حزب الأحرار الدستوريين برياسة عدلي يكن باشا ، واشترك

---

(١) أنشأ إسماعيل صدقي بنك التسليف الزراعي في عام ١٩٣١ ، وكانت مهمته إقراض المزارعين قروضاً قصيرة الأجل لمواجهة نفقات الزراعة ، وإقراضهم سلفيات بضمان حاصلاتهم الزراعية وبيع الأسمدة والتقاوي لهم نقداً أو بالأجل . وقد تفرع من هذا البنك بنك التسليف العقاري الذي أنشىء كقسم فيه سنة ١٩٣٢ ومنح الشخصية المعنوية سنة ١٩٣٥ واستقل عنه سنة ١٩٤١ .

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٢) في نوفمبر سنة ١٩٣٠ قام صدقي بتكوين « حزب الشعب » وتولى رئاسته وضمّ إليه عدداً من أعضاء حزب الاتحاد والمستقلين ، وطائفة من الباشوات كان الأحرار الدستوريين قد فصلوهم أثناء حكومتهم سنة ١٩٢٨ من وظائفهم ، ووعدهم صدقي بالتعيين في مجلس الشيوخ وعين منهم لمجلس إدارة حزبه . وكانت جريدة « الشعب » هي لسان حال الحزب . أما عن برنامج الحزب فقد تضمن سبع مواد أهمها المادة الخامسة التي نصت على تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة و « حقوق العرش » . وذلك كان ينبىء بدوره عن اتجاهات الحزب الحقيقية وميوله نحو العرش . وكان عبد الفتاح يحيى - وكيل حزب الشعب - قد شكل وزارته إثر استقالة وزارة صدقي ، ورأى صدقي أن يحجب تأييد الحزب عن وزارة عبد الفتاح يحيى - كأثر لخلافات داخل الحزب - ويضغط من أعضاء الحزب ، جمع صدقي مجلس إدارة حزبه في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ وقرّر تأييد الوزارة . إلا أن صدقي لم يلبث أن تقدم باستقالته من رئاسة الحزب في أوائل نوفمبر سنة ١٩٣٣ .

أحمد شفيق - حوليات مصر السياسية - الحولية السابعة (سنة ١٩٣٠) : ص ١٤٦١ - ١٤٦٢ ، محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق : ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

فيه زميلي ثروت باشا ، وكلاهما كان صديقاً حميماً لي ، ومع ذلك لم أنضم إليهما ولم أشترك يوماً في عضوية هذا الحزب .

ولكن بعد تأليف الوزارة ، ووضع دستور سنة ١٩٣٠ وإعلان الانتخابات لقيام برلمان جديد في ظل هذا الدستور رأيت أن لا بدّ للوزارة من إسنادها إلى أغلبية برلمانية . وقد كنت أؤمل أن يؤيدني حزب الأحرار الدستوريين كما أيدني حزب الاتحاد نظراً لصداقتي لأعضائه الذين شعروا بأني سلكت الطريق القويم . ومما يؤسف له أن المسائل الشخصية لعبت في ذلك دورها الممقوت ، ولم يعمل حساب لما قلته بإخلاص عندما توليت الحكم وهو : « إني عابر سبيل » !

ومن العجيب أن الباقين من الأحرار الدستوريين ائتلفوا مع الوفد ـ وكانوا قد عانوا منه ما عانوه بحجة أنني اعتديت على دستور سنة ١٩٢٣ ، وفاتهم أنهم هم الذين أجلوا الحياة النيابية ، وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وحكموا البلاد أربعة عشر شهراً حكماً وصفوه هم بأنه حكم ديكتاتوري !

لذلك رأيت في تلك الظروف أن أؤلف « حزب الشعب » . ورؤي في أول الأمر أن يسمى « حزب الإصلاح » . وقد انضم إليه عدد من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين وحزب الإتحاد والمستقلين .

وقد ظفر هذا الحزب بالأغلبية في الإنتخابات ، وبقي مؤيداً لي طول بقائي في الحكم . على أنه عندما استقلت من الوزارة ، وعهد بها إلى دولة عبد الفتاح يحيى باشا تخليت عن رياسته ، ثم استقلت من عضويته ، ورأيت أن أعود إلى طريقتي في البعد عن الحزبية والأحزاب .

عيوب في دستور سنة ١٩٢٣

تحدثت فيما سبق عن العيوب العامة لدستور ١٩٢٣ وعن الأوتوقراطية البرلمانية والحكومية التي نشأت عنه ، ووجهت البلاد توجيهاً خاصاً ، صرفها عن خدمة المصلحة العامة والاهتمام بحل مشاكلها وترقية شؤونها إلى خدمة المصالح الحزبية ، والالتفاف حول الأشخاص ونشر النفوذ والسلطان بين الناخبين مما دعاني إلى تنقيحه وإخراجه في شكل جديد .

وهنا أحدِّث القراء عمّا يوجد في هذا الدستور من عيوب خاصة أعانت على استفحال هذا الداء ، وماذا خلا منه مما يعين على مكافحته ، ليمكن تعديله أو إضافته دون المساس بأصوله الثابتة .

كثرة عدد النواب

جاء دستور سنة ١٩٢٣ بعدد لأعضاء مجلس النواب أكثر مما تقتضيه ضرورات الحكم وحالة البلاد الحاضرة ، فقد جعل التمثيل بنسبة نائب إلى ستين ألفاً من الأهالي ، فكان عدد النواب ٢١٤ نائباً قبل سنة ١٩٢٧ . فلمّا ظهرت نتيجة الإحصاء الذي أجري في ذلك العام أصبح ذلك العدد ٢٣٥ نائباً . ولا يزال ذلك العدد يزداد بتلك النسبة على اطراد كل عشر سنوات حتى أربى الآن على ثلثمائة .

وقد كان عدد أعضاء مجلس شورى القوانين ٣٠ ، وعدد أعضاء الجمعية التشريعية ٣٨ ، فما شكا أحد من الأخيرة قلة أو ضآلة . والمعروف في علوم

الاجتماع والمشاهد في المجالس الكبيرة العدد أنه كلّما ازداد العدد كانت المناقشات أقل جدوى ، واستقلال الرأي ونضوجه أضعف سبباً، وقد حددت لجنة الدستور هذا العدد احتذاء لمثال بعض الدول الأجنبية .

على أن الاستكثار من عدد النواب في تلك الدول يلحظ فيه رقي التربية السياسية وتعدد المصالح واختلافها ، لكي يكون للآراء المتباينة والمصالح المختلفة ممثل ينطق بلسانها .

وقد وجد « فريق الأوتوقراطية » في هذا العدد الكبير أداة مستحبة لاستهواء الأنصار أو إرضائهم ، وطريقاً معبداً لاستدامة نفوذه وسلطانه بما نشأ بينه وبين هؤلاء الأنصار من الاتفاق والتعاون : هم يؤيدونه بالاستسلام له في المجلس ، وهو يجزيهم على ذلك تعضيداً ومنافع أخرى تجعلهم أكثر حرصاً على الاحتفاظ به وتفانياً في الدفاع عنه . بل لم يكفه هذا العدد الكبير ، فزاد من عدد أعضاء مجالس المديريات زيادة لا تقضي بها ضرورة ولا تبررها مصلحة جعلت من أعضاء هذه المجالس ضعفي عدد النواب .

تحسين مستوى النواب

وليس من شك أنه مع غلبة الشبه في نواحي الحياة المصرية وقلة وجوه الاختلاف ودرجة التربية السياسية ، يكفي عدد أقل من ذلك العدد بكثير لقضاء كل حاجات التمثيل في مجلس النواب بل ان هذا العدد الأقل الذي سينتخب عن دوائر أوسع يكون بطبيعة الحال أرفع مستوى وأكثر جدارة من متوسط النواب .

والأمثل في هذا الشأن أن يكون العدد ثابتاً بحيث لا تعرض له الزيادة كلما زاد عدد الأهالي بحسب ما يثبته الإحصاء كل عشر سنوات . إذ زيادة عدد الأعضاء على وجه الاطراد تسبب الارتباك في العمل . وليس في ذلك ضرورة إذا روعي بقدر الإمكان في توزيع عدد الأعضاء على دوائر الانتخاب ، تساويها في عدد السكان .

وبما أن ازدياد السكان يحصل على وجه العموم بنسبة واحدة في كل دائرة

فالتمثيل يظل بذلك عادلاً لاطراد التساوي فيه .

على أن المألوف أيضاً في أغلب البلاد الدستورية كإنجلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة ، أن للنواب عدداً ثابتاً يوزع على أقسامها الإدارية لا يتغير بتغير عدد السكان .

بل لقد عرف عن بعضها تفاوت ظاهر بين الدوائر المختلفة من حيث ذلك العدد ـ وهذا التفاوت الذي كثيراً ما يكون نتيجة العمران اللازم عن رقي الصناعة ، واتساع نطاقها ، هو وحده الذي يدعو إلى إعادة النظر في التوزيع بين فترات طويلة .

ولهذا رأيت أن أحدد أعضاء مجلس النواب في دستور سنة ١٩٣٠ بحيث لا يزيد عن ١٥٠ نائباً وقد وزع هذا العدد على المديريات والمحافظات بمقتضى قانون حدد الدوائر الانتخابية في ذلك الحين .

الانتخاب المباشر وذو الدرجتين

كانت لجنة الدستور سنة ١٩٢٣ قد جعلت طريقة الإنتخاب على درجتين وصدر بذلك قانون . فلمّا تولى الوفد الحكم حول هذا الإنتخاب ذا الدرجتين إلى انتخاب مباشر ، بدعوى أنه حق طبيعي وأصدق للتعبير عن رغبة الأمة .

والصحيح ان الانتخاب وظيفة ، لا حق يتمتع به الكافة على السواء ، وأنه لذلك يجب أن تكون لدى الناخب الكفاية اللازمة لما يناط به من حسن الاختيار .

وما نحتاج إلى دليل على أن هيئة الناخبين في مصر تعوزها أسباب التربية السياسية التي تمكن الناخب من الحكم في قضايا السياسة ، ومشاكل الحكم ، ليؤثر من يراه أدنى إلى قلبه وفهمه .

وليس من يجهل أن مصر بلد زراعية . وفيما عدا المجاميع التي تسكن المحافظات وعواصم المديريات والمراكز ، والتي لا تبلغ ربع عدد السكان ، فإن أساس الحياة العامة والخلية الأولى في عمليات الانتخاب هي القرية .

ومعظم القرى يتراوح سكانها بين حوالي الألف وأربعة آلاف . وعلى القرية وطبائع سكانها يبنى الحكم ويجري القياس . ولو أن أهل القرية سئلوا أن يختاروا من بينهم من يثقون بذمتهم لكانوا خليقين بأن يحسنوا الاختيار ، لأن ما يقتضيه ذلك من معرفة الخلق والمقدرة موفور الأسباب في هذا المجتمع الضيق ، لكنهم لو سُئلوا أن يتجاوزوا أفق القرية ، لاختيار رجل يتحدث عنهم وعن أمثالهم ممن يكون مجموعهم دائرة انتخابية (ستين ألفاً) أو نحو (مائة ألف) لأعوزتهم المعرفة المباشرة بلا شك .. فلم يبقَ إذن إلاَّ أن يعتمدوا على العلم بشيء مما يتجادل فيه المرشحون ، وعلى الإلمام بطرف من ماضي أحزابهم ومبادئها ونزعاتها والتميز بينها .

فهل يستطيع ذلك سواء الناخبين في مصر ؟!

مثل هذا يكون مستطاعاً لو أنه يتصل بأسباب حياة الناخب اليومية ، أو لو أنه شيء يرتجل ولا حاجة فيه إلى إعداد وتربية . ومن أجل ذلك كان الانتخاب ذو الدرجتين أدعى إلى التعبير السليم بين المرشحين ، فإنه من شأنه أن ينتج أفضل أهل القرية وأكثرهم غشياناً للمدن ومعرفة بالرجال . وبالتالي أقربهم إلى العلم بالشؤون العامة .

ونلخص ما تقدم في كلمتين : إن الانتخاب المباشر يجعل الفلاح ينتخب نائباً لا يعرفه . . !

عيوب مجلس الشيوخ

وما يقال في عدد أعضاء مجلس النواب من حيث الثبات وطريقة الانتخاب يقال في مجلس الشيوخ . ولهذا نص دستور سنة ١٩٣٠ على أن عدد الشيوخ يكون ثابتاً لا يتجاوز المائة وعلى أن انتخاب المنتخبين يكون على درجتين .

بقيت مسألة التعيين والانتخاب ونسبة كل منهما للآخر ، فقد روعي في مجلس الشيوخ أن يكون بعض أعضائه معينين ، والبعض الآخر منتخبين . غير أن دستور سنة ١٩٢٣ آثر الانتخاب بالعدد الأكبر فجعل له ثلاثة أخماس

الأعضاء ، وترك لتعيين الملك الخمسين .

وقد كان وما يزال أخص ما يعاب على الأنظمة النيابية أنها جعلت السياسة صناعة يحترفها ويحذقها عدد غير قليل .

وإذا كان ذلك مما لا يستطاع تجنبه للحاجة إلى أمثالهم في تكوين صفوف الأحزاب ، فإنه مما يقوم الأداة السياسية للبلاد أن يكون إلى جانب هؤلاء أشخاص يستطيعون بمكانتهم الاجتماعية أو بسابق خدماتهم أن يكونوا مستقلين عن الأحزاب كل الاستقلال أو بعضه ، كما يستطيعون بما اجتمع لهم من علم أو تجربة في الصناعات والأعمال التي زاولوها أن يدخلوا في الحياة السياسية آراء ناضجة ومشاعر ونزعات خلت من النعرة الحزبية .

ولكن كثيراً من هؤلاء يأبون أن يخوضوا معامع الانتخاب صوناً لكرامتهم عن المنازعات والمناضلات . لذلك تفتح لهم في كثير من البلاد أبواب مجلس الشيوخ . وسواء أكان الدخول فيه بطريق التعيين أو بطريق الانتخاب ، فإنه لإبعاد مزاحمة طوائف محترفي السياسة ، رأيت أن يشترط فيمن يدخله شروط خاصة من الوظائف أو الأعمال أو الصناعات أو الثروة ، وزدت في الدستور نسبة المعينين في هذا المجلس من خمسيه إلى ثلاثة أخماسه ، فأصبحت نسبة المعينين من الشيوخ أكثر من المنتخبين حتى لا تحرم البلاد من خدمات عدد من رجالها الأكفاء .

لا أريد أن أخوض في عيوب دستور سنة ١٩٢٣ التي دلت تجارب السنوات الماضية على وجوب إصلاحها ، وحملتني على تنقيحه دون المساس بأصوله الثابتة . ولكني أشير هنا إلى أنه ما كادت تبدو الرغبة في إصلاح الدستور ، وما كاد دستور سنة ١٩٣٠ يظهر للوجود حتى شنّ الوفد على هذا الإصلاح حملات شعواء ! وكان طبيعياً أن يشن الوفد هذه الحملات لأنه وجد في الدستور الجديد حداً من سلطانه الحزبي والبرلماني ولكن لم يكن من الطبيعي في ذلك الحين أن يقف الأحرار الدستوريون من الدستور الجديد موقف المعارضة . فقد كانوا يشكون كما يشكوا سائر العقلاء والمحبين لمصلحة البلاد

من الطغيان الحزبي ، وكان يبحثون كما أبحث عن طرق العلاج . وقد هدى التفكير إلى صنفين من العلاج لا مندوحة من اختيار أحدهما إذا أريد المخرج : الأول ، علاج يقضي بإلغاء الحياة النيابية إلغاء تاماً ، أو تعطيلها إلى أجل غير مسمى ، حتى تجري الأمور في مجاريها الطبيعية ، ويلتفت رجال السياسة إلى مصالح البلاد ويتعهدوها بالخدمة الخالصة .

وأما الثاني ، فعلاج يراد به تلمس أرفق الوسائل لإصلاح ما ظهر من عيوب النظم النيابية في مصر ، إصلاحاً يتم في هوادة وفق ناموس التطور ، وتنعدم منه كل أسباب الشكوى ، وتستقر به الأمور .

كان علينا أن نختار أحد هذين العلاجين ، وكانت أمامنا تجربة الأحرار



أعضاء لجنة الدستور يتوسطهم حسين رشدي باشا رئيس اللجنة



إسماعيل صدقي باشا وعبد الخالق ثروت باشا بطلا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

الدستوريين ، وهم الذين فضلوا العلاج الأول ، وطبّقوه سنة ١٩٢٨[١] . ولكنه كان علاجاً قاسياً ، وظالماً في الوقت نفسه ، لأنه أشبه شيء بعملية البتر التي لا يجوز الالتجاء إليها إلاّ عند الضرورةالقصوى ، حين لا تكون هناك مندوحة عنها .

لذلك اخترت أنا العلاج الثاني وهدفي إنقاذ الوطن من سوء المصير . وكان موقف الأحرار الدستوريين من هذا العلاج من أعجب المواقف[٢] !

---

(١) عندما تولى محمد محمود الوزارة أصدر في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر وتلا ذلك أن استصدرت الوزارة أمراً ملكياً في ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بحل مجلسي البرلمان مدة ثلاث سنوات وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر لتقرير إجراء الانتخابات والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمناً آخر ، ومعنى ذلك أن السنوات الثلاث قابلة للتجديد . كما نص الأمر الملكي على أن السلطة التشريعية في هذه الفترة أو أي فترة أخرى تؤجل إليها الإنتخابات يتولاها الملك بمراسيم تكون لها قوة القانون . كما تضمن الأمر الملكي تعطيل عدد من نصوص الدستور منها المواد الخاصة بتنظيم حل مجلس النواب وتحديد موعد الانتخاب (م ٨٩) والنص الخاص بحرية الصحافة (م ١٥) وكذا النص الخاص بعدم جواز تعطيل أحكام الدستور ومقتضياته (م ١٥٥) . على هذا النحو كان الأحرار أداة في يد القصر بصدد إحداث الإنقلاب الدستوري الثاني .

أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية + الحولية الخامسة (١٩٢٨) : ص ٨١٩ .

(٢) عندما تولى إسماعيل صدقي الحكم سارع الأحرار إلى تأييده إذ أنهم كانوا يطمعون في أن تنصفهم وزارته كما عاملت الوزارة النحاسية السابقة أنصارها على حد تعبير محمد حسين هيكل ـ واستمر هذا التأييد حتى بعد أن بدت نوايا صدقي لتغيير الدستور ، فيشير هيكل في مذكراته عن مقابلة له مع صدقي بعد تشكيله للوزارة أخبره فيها : « إنه يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطاناً مما يجيزه الدستور القائم » ، ورغم ذلك لم تبخل جريدة السياسة ـ لسان حال حزب الأحرار ـ على صدقي باشا في الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل . إلاّ أنه ما أن أنفذ صدقي والملك فؤاد عزمهما بتغيير دستور ١٩٢٣ حتى انقلب الأحرار على صدقي وانضموا إلى معسكر المعارضة الذي كان يتزعمه الوفد . مما أثار حفيظة صدقي على الأحرار فراح يتتبعهم بالقمع والاضطهاد .

محمد حسين هيكل ؛ مذكرات في السياسة المصرية ج ١ : ص ٣١٥ وما بعدها .

الملك فؤاد كما عرفته

عـرفت المرحـوم الملك فؤاد أميراً ، وسلطانـاً ، وملكاً . . فعـرفت فيـه صفات الإمارة والقيادة ، والعظمة والملك . وعرفت فيـه حبه للعلم ، وإيمـانه برسالته في تقديم الأمم ، وتعشقه للرقي والحضارة ، وتشجيعه للعلماء ، وميله للتعرف بكبار النابهين من رجال العلم والسياسة .

وقد كان أول اتصالي به ـ كما بينت في كلمة سابقة ـ حينما اخترناه رئيساً للجامعة المصرية الأهلية بعد تأسيسها في سنة ١٩٠٦ ، وهو يومئذٍ أمير معروف بهذه الشمائل الغراء التي أكسبته تقدير العلماء ، واحترام رجال السياسة في مصر والخارج ، ذلك الاحترام الذي هيأ له مركزاً ممتازاً في الأندية السياسية في أوروبا ، وجعله من الأمراء المعدودين الذين تتجه إليهم الأنظار إذا ما أريد لبلد أن يتبـوأ عرشهـا ملك ، حتى في البلاد الأوروبيـة ، أي ان منزلـة الأميـر فؤاد ومواهبه كانت تسمو على منـزلة الأمـراء العاديـين . . ولكن الله أراد ألَّا يكـون عرشاً غريباً عن بلده ، بل عرش مصر .

ومن حسن الطالع أنه لمّا مـات السلطان حسين كامـل تنحى نجله الأمير كمال الدين حسين عن العرش على الرغم من إلحـاح الإنجليز عليـه بتبوئـه ، فانتقل إلى فؤاد ، وكـان ذلك من فضـل الله عليه ، لأن مـواهبه كلهـا لم تكن معـروفة ، ومن فضـل الله على مصر ، لأنـه ـ رحمـه الله ـ نهض بهـا في طـريق الحضارة نهضة مباركة موفقة . وكـان يميل إلى تقليـد والده المـرحوم الخـديو

إسماعيل في هذه الناحية المفيدة التي تجعل بلاده في الطليعة متجنباً ما وقع فيه غيره من أخطاء أو عيوب .

ويشرفني أن أعود بالذكريات إلى هذا الحادث السعيد ـ حادث تولي الأمير فؤاد عرش مصر بعد وفاة السلطان حسين ـ فقد كان مقيماً بمحطة جليمونوبولو برمل الإسكندرية في ذلك الحين ، وقد كنت أقطن أنا بمنزلي بمحطة قريبة . وكنا نتقابل على الدوام للحديث في مختلف الشؤون . . وذات يوم ، وقد انتهيت من الغداء ، دق جرس التليفون ، وإذا بالمتكلم « الأمير » ، وإذا به يقول : أود أن أراك .

فقلت : في أي وقت تريدون .

قال : الآن . . أريدك لمسألة هامة !

فخرجت مسرعاً إليه فاستقبلني بمكتبه المكتظ بالكتب النفيسة قديمة وحديثة ، فقد كان مولعاً بالكتب والقراءة . . وقال لي : يا إسماعيل باشا . . أنا طلبت اليوم في القاهرة . . وأردت أن تكون أول من أنبأه هذا النبأ . .

قلت : لعلّه خير يا أفندينا . . !

قال : إنه على أثر وفاة أخي السلطان حسين يراد عرض العرش علي . . فما رأيك ؟

فقلت له : إن صفاتك العظيمة ومواهبك الممتازة تجعل اختيارك لهذا المركز خيراً لمصر ، ونعمة لأهلها . . ويسرني أن أكون أول من يهنئك وأسأل الله أن يكون عهدك عهد يمن وبركة على البلاد .

فقال : ألا تريد أن تسافر معي الآن ؟

قلت : أرجو أن تؤخر هذا للوقت الذي ترى فيه أن لوجودي بعض الفائدة .

وقد حصل ، وطلبني بعد ذلك بعدة أيام وكان عطفة عليّ عطفاً لا أنساه .

ملك أنموذجي !

تولى فؤاد الأول الأريكة المصرية في ظروف دقيقة ، فكان عليه أن يحافظ على تراث آبائه ، وكان عليه أن يوطد دعائم العرش ، ويذلل الصعوبات ، ويحل مشاكل الأمة المصرية الرازحة وقتئذٍ تحت نير الحماية والاحتلال الذي امتد إلى عهده خمسة وثلاثين عاماً .

تولى فؤاد الأول هذه الأريكة والحرب العالمية الأولى ما زالت قائمة ، ثم كانت الاضطرابات في مصر وفي بعض أنحاء العالم ، ولم تكن هناك أمة تعرف مصيرها أو تتكهن بما تأتي به الأيام ، فاضطلع رحمه الله بمهام الحكم والسلطان في ذلك الوقت العصيب ، وقبض بيد حكيمة على أزمة البلاد ، وساعدته مواهبه الفطرية وثقافته الواسعة المتنوعة في قيادة أمته قيادة حازمة في كل ناحية من نواحي نهضتها السياسية والعلمية والعمرانية .

وكانت المسألة المصرية أهم ما يشغل جلالته ، وكان موقفه فيها موقف القائد المرشد الذي يوجه توجيهاً صالحاً ، ويؤثر الروية وانتهاز الفرص لتحقيق مطالب الأمة . وقد انتفعت أنا وثروت باشا بإرشاداته وحسن توجيهاته السديدة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي كان متتبعاً لأدواره منذ بدأ حتى انتهى .

وقد مرت به أزمات كثيرة ، فكان يلقاها على الدوام بصبر وثبات ونفس قوية لا تعرف اليأس والملل . وكان أحسن مثل في التفاؤل والأمل بالمستقبل . غير أنه كان كثير التأثر لما يصيب بلده من متاعب ، وكان يضيق بمواقف رجال السياسة المصريين إذا ما آنس منهم الجنوح إلى الاشتغال بمجد الأشخاص بلا فائدة لمصر . وكذلك عندما كان يرى أحقاد البعض تسيطر على موقفه من المسائل الكبرى .

وأذكر بهذه المناسبة أن ولاية العرش لم تكن مما يحرص عليه لخدمة نفسه أو لمنفعة شخصية حتى أنه مكث مدة في سراي البستان التي كان يقيم بها أيام إمارته وقبل أن يصبح سلطاناً وملكاً ، ولم يكن ينتقل إلى عابدين إلاّ للأعمال الرسمية ، وكنت أتحدث إليه في ذلك ، فكان يقول : إنني أحب أن

أبقى حيث أنا حتى إذا لم أنجح في خدمة بلادي تخليت عن العرش !

الملك فؤاد وكرامة العرش

وكان الملك فؤاد وطنياً صميماً متعصباً لوطنه ولمصريته ، مع أنه عاش طويلاً في الخارج ، وأعجب بحضارة البلاد الغربية ، ولكن إعجابه كان مقصوراً على رغبته في الإفادة من حضارة الغرب بما يدفع مصر خطوات في طريق الرقي والنجاح .

وكان إلى سماحة نفسه ونزاهته وتواضعه الكبير ، عظيم الترفع عن الصغائر حريصاً على المحافظة على كرامته وكرامة العرش ، لأنه كان يرى العرش رمزاً لعظمة الأمة ومجدها ، فكان ينأى به عن أن يمسه شيء من قريب أو بعيد خصوصاً في بلد شرقي .

وكان الحكم في نظره ينبغي أن يبنى على العلم والعرفان ، وقد عني منذ كان أميراً بتقدم مصر العلمي ، ووقف جهوده على ترقية الحياة العقلية للأمة . ولما تولى العرش اهتم بالجامعة المصرية ـ التي كان رئيسها والعامل الأول لرقيها ـ فيما اهتم به من جلائل الأعمال ، ونقلها إلى الحكومة وأصبحت من كبريات الجامعات . كما اهتم بالجمعيات العلمية ، فأحيا الجمعية الجغرافية وجدد نشاطها ، وتأسست من جديد جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، وأنشأ معهد الأحياء المائية ، وأنشأ متحف فؤاد الصحي ، ومعهد البحوث الصحراوية . وأمر ـ رحمه الله ـ بإنشاء مجلس الأبحاث الذي تم تأليفه بعد وفاته وأسندت إلى رئاسته بأمر من نجله الملك فاروق الأول .

وأذكر أنه دعاني لزيارة المتحف الزراعي ببودابست عاصمة المجر ، وهو أعظم متحف من نوعه في العالم ، وأحب أن يكون في مصر متحف على مثاله ، فصدعت بأمره ، وزرت هذا المتحف ، ولما عدت عملت على تحقيق رغبة جلالته بإنشاء متحف فؤاد الزراعي على غرار هذا المتحف العظيم .

ولقد كان للملك فؤاد من الأثر العمراني ما نهضت به الحياة الاقتصادية

والعمرانية في مصر ، فقد اهتم جلالته برقي الصناعة والزراعة فأنشئت في عهده وزارة التجارة والصناعة لمساعدة المنتجين وتشجيع الصناع والأخذ بيدهم لتبليغ الصناعات الوطنية المكانة التي بلغتها صناعة الأمم الراقية . وقد تألف في عهده وبإرشاده الإتحاد المصري للصناعات ، وتأسس بنك التسليف الزراعي ، وكان هذا البنك رحمة للمزارعين المصريين . وتقدمت أنواع الزراعات المصرية في عهد الملك فؤاد ، وتألفت الجمعيات التعاونية . إلى غير ذلك مما كان له أكبر الأثر في التقدم الاجتماعي والاقتصادي بمصر .

كل وقته للعمل

وكان الملك فؤاد عجيب الأطوار إلى حد أنه لمّا تولى الحكم كان كأنه تسلّم رسالة من المولى سبحانه وتعالى بأن يكون نعمة على البلد ، فكان كل وقته مكرساً للعمل . . وربما كان غريباً لبعض الناس أن الملك فؤاد كان يعلم من أعمال الحكومة ما لا يعلمه الوزراء أنفسهم . وكنا نحن الوزراء نذهب للاجتماع معه ، ونحن نعلم أنه قد درس المسائل التي سنتناقش فيها دراسة ضافية ، وزاد على ما قدم له من مذكرات وبيانات بمراجع وأبحاث من عنده .

وكم يرتاح من هو في سني في الوقت الحاضر إذ يرى أكبر هم لمليكنا المحبوب فاروق أن يقتدي بوالده ، ويحب ـ لو استطاع ـ أن يعمل كما كان يعمل سلفه العظيم .

تنازل الخديو عباس عن العرش

لعلّ من محاسن الاتفاق أني كنت أول من هنأ الملك فؤاد بالعرش سنة ١٩١٧ ، وأول من عمل لتوطيد عرشه بالإتفاق مع الخديو السابق عباس حلمي الثاني على التنازل عن عرش مصر سنة ١٩٣١ .

وقد مرّ بك في الكلمة السابقة ، كيف أنبأني جلالته بنبأ عرض العرش عليه بعد وفاة السلطان حسين كامل ، وكيف هنأته لهذا النبأ السعيد . واليوم أتحدث عن اتفاقي مع الخديو عباس على التنازل عن عرش مصر لجلالة عمه الملك فؤاد . .

حق لا ينازع !

كان الخديو قد سافر إلى الأستانة في صيف سنة ١٩١٤ . فلمّا قامت الحرب العالمية الأولى وأراد العودة إلى مصر ، انتهز الإنجليز فرصة قيام تلك الحرب ، ومنعوه من العودة إلى بلاده بحجة انضمامه إلى أعدائهم ، ثم أعلنوا خلعه في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فآل الحكم إلى السلطان حسين كامل باعتباره أكبر أمراء الأسرة العلوية ، عملاً بفرمان سلطان تركيا الذي صدر في مايو سنة ١٨٤١ ، والذي ينص على أن ولاية مصر تنتقل لأكبر أولاد محمد علي باشا من الذكور وأولاد أولاده .

ولكن الخديو عباس لم يعترف بهذا الخلع لأنه لم يصدر من سلطان تركيا

ولأن ذلك الفرمان قد ألغي بفرمان ١٨٦٦ الذي حصل عليه الخديو إسماعيل باشا من السلطان وينص على أن ولاية مصر تكون لأكبر أنجال الوالي طبقة بعد طبقة . وقد تولى والده الخديو توفيق باشا بهذا الفرمان ، كما تولى هو العرش بمقتضاه فهو صاحب الحق الذي لا ينازع .

وقد أعلن استقلال مصر في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . واعترفت بريطانيا بأحمد فؤاد الأول ملكاً على مصر ، كما اعترفت بولاية العهد « للأمير فاروق » . ووضع الملك فؤاد نظاماً لتوارث عرش المملكة المصرية ، وصدر به أمر ملكي[1] . ولم يكن الخديو قد تنازل من جهته عن حقه، ولم يعترف بهذا النظام ، فكان من المهم تسوية هذه المسألة تسوية نهائية حتى لا تبقى معلقة إلى ما شاء الله .

ولما توليت الحكم سنة ١٩٣٠ كانت هذه المسألة من أهم ما شغلني ، وقد عاصرت الخديو عباس ، وعملت معه في شبابي إلى أن أصبحت وزيراً للزراعة في عهده ، ودامت علاقتي به حتى بعد خلعه أثناء زياراتي لأوروبا ، وكان كثير المودة والعطف عليّ . كما عاصرت الملك فؤاد وتعاونت معه في شبابي وكهولتي ، وتمتعت بصداقته وثقته . وكنت أعرف تقدير الخديو عباس

---

(١) في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ أصدر الملك فؤاد « أمراً كريماً » جدد في نظام ولاية العرش ، وجعل ولايته لأكبر أبنائه ثم أكبر أبناء ذلك الابن ، حتى إذا توفي أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية لأكبر أبنائه ولو كان للمتوفى أخوة ، وحدد الولاية من بعده بالفعل لابنه فاروق . ثم حدد إجراءات تشكيل هيئة الوصاية والطبقات التي تختار منها وجعل موافقة البرلمان رهناً لنفاذ ذلك الاختيار . وتلا ذلك بأن أصدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة ، حدد من ينحصر فيهم لقب الإمارة وأعطى للملك الحق المطلق في توزيع المبلغ المعين في ميزانية الحكومة على أعضاء الأسرة المالكة ، وكذا تعديل أو قطع تلك المخصصات عن مستحقيها وبذلك أخضع الأسرة العلوية لنفوذه وهي مصدر تهديد رئيسي للعرش .

المملكة المصرية : مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٢ ، أمر كريم رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ صادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، مجموعة القوانين والمراسيم ، القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة .

لعمه الملك فؤاد وحبه به وإعجابه به ، كما كنت أشعر باهتمام جلالته بحل هذه المسألة ، ورغبته في وضع حد نهائي لها يمحو ما صنعته الظروف من غشاوة بينه وبين ابن أخيه .

سر على بركة الله !

وبينما كنت أفكر في هذا الموضوع اتفق أن وصل إلى مصر من سويسرا عبد الله البشري بك سكرتير الخديو عباس موفداً من سموه لمقابلتي ، وكان ذلك في يناير سنة ١٩٣١ ، فاجتمعت به في منزلي وأفضى إليّ بأن سمو الخديو قد آنس ضجراً من هذه الحال وأنه يود أن يزيل ما بينه وبين عمه من خلاف على العرش ، وأنه يعرب عن صادق إخلاصه ، ويود له التوفيق في خدمة مصر ، كما يود أن يتم ذلك على يد صديق له مثلك. وارتحت أنا لهذا العرض، بل تفاءلت وحمدت الله عليه ورجوته أن يوفقني فيه لخدمة مليكي وعرش بلادي .

وبعد الاجتماع استأذنت جلالة الملك ، وقابلته ، ووضعت بين يدي جلالته ما حمله رسول الخديو ، فابتهج به ، وقال لي « سر على بركة الله » . . !

مجلس الوزراء لا يعلم

وتعددت المقابلات بيني وبين البشري بك ولم يكن أحد يعلم بها في مصر - بعد جلالة الملك فؤاد - غيرنا نحن الاثنين ، وروعي الكتمان الشديد حتى أن مجلس الوزراء لم يكن يعلم بهذه المفاوضات ، وكنت أجتمع به في منزلي .

وفي ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ سافر البشري بك لمقابلة الخديو ، وكان سموه في تونس ثم تركها إلى الجزائر ، فلحق به ، ومكث معه بضعة أيام عرض فيها تفاصيل ما جرى بيني وبينه ، ثم عاد إلى مصر في أول مارس مزوداً بتعليمات سموه ، واستأنف البحث معي وأبلغني أن الخديو عباس قبل مبدئياً التنازل ، فأخذت أضع معه نصوص الاتفاق وكنت قد طلبت إلى عبد الحميد بدوي باشا أن يضع الصيغ النهائية ففعل إلى أن انتهينا منها . ثم اتفقت معه على أن توفد

الحكومة المصرية مندوبين لها لمقابلة سموه وإنجاز الاتفاق ، وذلك في موعد يخبرني به تلغرافياً بعد مقابلته للخديو بسويسرا .

وفي ٢٦ مارس سافر البشري بك ، ثم وصلني منه تلغراف يقول فيه إن سمو الخديو سيكون بلوزان في ١٥ أبريل . فانتدبت سعادة أمين أنيس باشا المستشار الملكي في ذلك الحين ، والأستاذ بتبي بك المحامي . كوفد من قبل الحكومة المصرية ، وصحبهما يوسف جلاد بك (باشا) رئيس الإدارة الإفرنجية بسراي عابدين . . وجرت المقابلات مع الخديو السابق في فندق سافوي تارة ، وفي فندق لوزان بالاس تارة أخرى ، وكان سموه يقصد إلى لوزان يومياً بسيارته للإشراف على الاتفاق ، إذ كان مقيماً في ديفون ، حتى تم وضع الصيغ النهائية وأمضى سموه الوثيقة في ٦ مايو سنة ١٩٣١ .

وأبلغني الوفد نبأ التوقيع تلغرافياً ، فأبلغته لجلالة الملك ، وكان اليوم الثاني من عيد الأضحى المبارك ، فاجتمع مجلس الوزراء برياسة الملك فؤاد في قصر القبة العامر وأفضيت إلى زملائي بهذا النبأ ، وأعلنّاه رسمياً في البلاد .

وثيقة التنازل

لم يكن في هذا الاتفاق أية مساومة ، وقد قبل الخديو عباس التنازل عن العرش بدافع الوطنية والحب لعمه ولأسرته التي خدمها ٢٣ عاماً ، ورضي عن طيب خاطر أن يتخلى عن حقه بدون قيد ولا شرط ، لأن الجالس على العرش هو أكبر أنجال محمد علي باشا الكبير ، كما أنه أكبر أنجال الخديو إسماعيل . ولم تدفع الحكومة المصرية تعويضاً ولكن رؤي أن تصان كرامة الخديو في أوروبا وكرامة البلاد التي كان يتولى عرشها ، فتقرر أن تدفع له الحكومة سنوياً مبلغ ثلاثين ألف جنيه لا تنسحب على الماضي ، ولا يصرف منها شيء لأحد من ورثته بعد الوفاة. ولم يكن هذا ثمناً للتنازل، ولا امتيازاً على غيره من ذوي العروش المخلوعة . . أما وثيقة التنازل ، فهذا نصها :

« إني موقن بأني خدمت بلادي بأمانة وإخلاص ، وأني كرست لها مدى ثلاث وعشرين سنة ـ بالرغم من دقة الظروف ـ كل قواي وخير أيام حياتي .

« وقد تتبعت عن كثب ما أحرزته البلاد وما لا زالت تحرزه من أسباب التقدم في جميع النواحي .

« وإني مغتبط بما أراه من خطاها الثابتة في سبيل توثيق استقلالها ، والتوثيق بين نظامها السياسي ، وبين حاجتها وأمانيها .

« ورغبة مني في تحديد موقفي حيال نظام مصر السياسي ، وتأكيد إخلاصي نحو ذات ملكها المعظم ، فإني أعلن اتباعي للدستور المقرر بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ وأصرح بأني سأتوخى في جميع الظروف خطة مطابقة للنظام المقرر لقوانين البلاد .

« وعلى وجه الخصوص أعلن احترامي للأمر الملكي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ، والقانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص بإقرار تصفية أملاكي . وهما جزآن لا يتجزآن من الدستور المصري ، وقانون التضمينات نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٣ وأعلن اتباعي لها جميعاً .

« ولما كنت أقر لحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ابن إسماعيل بأنه ملك مصر الشرعي ، فإني أعلن بهذا تنازلي عن كل دعوى على عرش مصر ، كما أعلن تنازلي عن كل مطالبة ناشئة عن أني كنت خديوياً لمصر أياً كان وجهها ، سواء عن الماضي أم عن المستقبل .

« ومع تأكيد ولائي المطلق الدائم لجلالة الملك فؤاد الأول أعرب لجلالته عن صادق إخلاصي ، وأتوجه إلى الله بصالح الدعوات ليحوط جلالته والأمير فاروق ولي عهد المملكة بعين عنايته ، ليزيد في إسعاد مصر في حاضرها ومستقبلها » .

وقد رفعت هذه الوثيقة إلى جلالة الملك فؤاد بعد عودة مندوبي الحكومة من سويسرا مع خطاب شخصي من الخديو إلى جلالته ، فسرّ جلالته بهذه النتيجة ، وأراد أن يعرب عن تقديره لشخصي الضعيف بالإنعام على المرحومة السيدة حرمي بالوشاح الأكبر من نيشان الكمال . ولما ذهبت لرفع آيات الشكر

لهذا الإنعام السامي وعلم بوجودها في الحرملك انتقل رحمه الله إليها ، وقال لها : « إن زوجك قد حاز كل أوسمة الدولة ، وقد فكرت أن أقدم لك وسام الكمال ليكون المكافأة التي أستطيع أن أقدمها إليه في شخصك » .

خطاب من الخديو

وعلى إثر هذا الاتفاق وصلني خطاب من سمو الخديو قال فيه :

« . . نشكر دولتكم عظيم الشكر . . وبمناسبة انتهاء المفاوضات ، وإمضاء العقد نخبر دولتكم برضانا وارتياحنا ونرجو لدولتكم دوام التوفيق في كل ما قمتم به وتقومون به من صالح العمل الكثير لسعادة مصر سياسياً واقتصادياً وإدارياً ، بما عرف عن دولتكم من القدرة والكفاية ، وما اشتهرتم به من الحكمة وأصالة الرأي وحبكم للبلاد .

« ونخص بالذكر علاجكم الحكيم لإنقاذ مصر من هذه الأزمة المالية الطاحنة ، وتخفيف وطأتها على مصر العزيزة ، وتثبيت ماليتها . كذلك إصداركم للدستور الجديد الذي نرجو أن تمنح البلاد في ظله طمأنينة وحياة كلها تقدم ورخاء ، حتى تصل بحسن سعيكم وسعي المخلصين من أبنائها ، إلى ما تصبو إليه من إتمام استقلالها وتوفيق مجدها . . . » .

عباس حلمي

وقد كان هذا الخطاب مكتوباً بخط يده رحمه الله رحمة واسعة .

طلقت الحزبية

لم أكن أريد أن أؤلف حزباً ، أو أصبح رئيساً لحزب يوماً من الأيام ، لأني لا أميل إلى الحزبية ، وليس من طبيعتي التشيع لشخص من الأشخاص ، ولو كان شخصي ، أو لفكرة من الأفكار إلاّ إذا كنت مؤمناً بها إيماناً مطلقاً عن كل غرض أو قيد من القيود . . ولكن ظروف الحكم والحياة الدستورية اضطرتني إلى تأليف « حزب الشعب » لأستند إلى تأييده بعدما تخلى عني جانب ذو شأن من حزب الأحرار ، وانضم إلى الوفد لمعارضتي ومحاربة دستور ١٩٣٠ . حتى إذا تركت الحكم وسايرت التيار الحزبي لبعض الوقت ، لمست أن لا فائدة من اتصالي بحزب معين ، واستقلت استقالة مسببة بينت فيها أن الحزبية في مصر ليست من النوع الذي يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها عندنا ذات صفة شخصية ، أي انها تتصل بالأشخاص لا بالمبادىء ، وذلك شأنها في البلاد التي لم تنضج فيها الحياة النيابية ، ولم تستقر فيها مبادىء الحكم الديمقراطي ، حيث يجتمع الناس حول أشخاص لا حول مبادىء . . وقد كانت هذه هي حال بلاد اليونان في زمن مضى . بل لقد وصلت هذه البلاد في ذلك الاتجاه إلى أن كانت تسمى الأحزاب بأسماء رؤسائها .

والواقع أننا في مصر لا نختلف عن ذلك في شيء ، فالأحزاب عندنا أفراد جمعتهم حال ، أو صداقة ، أو ذكريات مشتركة ، أو أقسام من أحزاب انفصلت عن حزبها الأول لاختلاف في بعض وجهات النظر ، فكونوا من الأحزاب أحزاباً، ولست أدري لهذا كله من فائدة غير تلك التي تهيىء للمتحزبين أسباب

الحكم . . ! وأنت إذا استعرضت جميع الأحزاب المصرية ، واستطلعت اتجاهاتها العامة ، لم تفز بأي فارق بينها . . وإذا كان لي أن أبذل نصحاً ، فهو أن تعمل الأحزاب على وضع برامجها ، وأن تعرض هذه البرامج على البلاد لتتكون حول الأحزاب جمهرة مريديها العاملين على نصرتها . . وهناك من شؤون الحكم مسائل كثيرة لا بدّ أن يفهم الحكام اتجاه البلاد نحوها ، فإننا في مصر لم تتكون لنا حتى الآن فكرة عامة تتعلق بكنه ما نريده من الاستقلال . . هل هو استقلال مجرد عن الاتصال بالغير ، أي ضيق في مراميه ، أم استقلال مبني على التعاون مع باقي الدول . ولم نكون رأياً في سياستنا الخارجية بعدما انقسم العالم إلى كتلتين شرقية وغربية، ولم نحدد موقفنا من كل منهما أو نقرر أي الكتلتين هي الأصلح للانضمام إليها لصيانة استقلالنا وتحقيق أهدافنا . لم نفعل ذلك . . بل لم نكوِّن خطة صالحة في القضايا الاجتماعية ، وهي ذات خطر كبير في الوقت الحاضر ، ولا في القضايا المالية والاقتصادية وسياسة التعليم ، تلك القضايا التي هي مثار الأبحاث الدقيقة في البلاد الأخرى ، وإنما الذي نراه من حكامنا هو الارتجال، كلما عرض لهم شيء من هذه المسائل ! وأملي كله في الهيئة البرلمانية أن يتكون لها من المران ومن الشعور بالواجب ما يدفعها إلى نهج جديد تسير فيه على غرار البلاد الأخرى ، التي نرى نتائج بحوثها ومساعيها الطيبة نحو رقي البلاد وإسعاد الشعب .

مقابلتي لموسوليني !

أشرت في كلمة سابقة إلى مقابلتي لموسوليني بروما سنة ١٩٢٥ وأنا وزير ، وقد قابلت هذا الزعيم السابق مرة ثانية في أغسطس سنة ١٩٣٢ وأنا رئيس للوزارة . وكانت المقابلة الأولى غير رسمية ، أما الثانية فقد كانت مقابلة رسمية في قصر البندقية وحينما دخلت عليه استقبلني من أول الغرفة ، وأخذ يتحدث معي حديثاً شعرت منه بأن الرجل شديد المقت للنظم النيابية التي تحول ـ في رأيه ـ دون رقي البلاد ، بسبب ما ينجم عنها من خلافات بين المشتغلين بالسياسة . . والذي لفت نظري في شكله عيناه اللتان كان ينبع منهما بريق عظيم ، وتكاد نظراتهما تخترق الحجب . . وقد بادلني الزيارة في المفوضية

المصرية ، وقدم لي بيده باسم ملك إيطاليا أرفع وسام إيطالي .

وقد استمر حديثنا طويلاً ، وأذكر أن اشتغاله بالإصلاح كان شديداً إلى درجة أنه سألني عن الطريق الذي سرت فيه بين نابلي وروما ، وهل كان معبداً ، فأخبرته إنه عظيم عدا مخارج مدينة نابلي فإنها تشعر بقلق بسيط ، فأجاب : أتعشم أن تعود في اصطيافك من نفس الطريق ، فتجده معبداً . . وقد كان !

وهنا كلمني عن تقدم إيطاليا وقوتها ، والرقي في كافة النواحي السياسية والقومية ، فسألته : ولكن هل استطعت أن ترقى بأخلاق الإيطاليين إلى ما تتوق أنت إليه ؟ . . فقال لي : إنني أعنى بتربية الشبيبة ، وهي التي ستكون إيطاليا الجديدة . . وإني أعتقد أن الشبيبة الإيطالية الآن لا تقل في قوة الأخلاق ، وفي العلم عن الشبيبة الألمانية ! . .

ولكن موسوليني على ما يظهر كان واهماً حينما قال لي هذا الكلام ، ولم يكن قد قدر استعداد أهل بلاده للرقي الأخلاقي . . وهذا هو سر الإنقلاب وسر الفشل الذريع في مشروعاته السياسية والحزبية ! . .

الصحافة أقوى سلاح حوربت به !

إن الصحافة قوة تستطيع أن تبني ، وتستطيع أن تهدم ، واستطاعتها في الهدم أشد منها في البناء ، خصوصاً في بلد لم ينضج بعد النضوج الكافي ولم يتعود التفكير الذاتي ، ولو أنه كان جواري صحافة مؤيدة قوية لما استطاع خصومي أن ينجحوا في محاربة دستور سنة ١٩٣٠ ذلك الدستور الذي بينت كيف وضع بعناية وروية ودقة ، والذي كان من أرقى دساتير العالم ، وأقلها عيوباً بالنسبة لدستور ١٩٢٣ ، بل انه كان خالياً من تلك العيوب التي عانتها البلاد في الماضي ، وتعانيها الآن ! ولكن خصومي استطاعوا أن يحاربوني بأقوى سلاح وهو « الصحافة » وقد كانت لهم صحافة ذات دعايات حزبية تنشرها في البلاد ، وكانت حرة من كل قيد فأمكنها أن تشوه أغراض هذا الدستور الجديد ، ومبادئه الحقة ، ووجدت من قرائها من يصدق هذه الدعايات أو من يحاربها تحت أهواء السياسة وأقدار الظروف .

تدخل الابراشي باشا

على الرغم من هذه الحرب الشعواء التي كانت تشنها الصحافة ، ويشنها خصومي، فإني لم أعبأ بذلك أثناء توليتي للحكم، لأنها كانت حرباً حزبية أو قل إنها شخصية لا تهدف إلى المصلحة العامة ، بل تهدف إلى مصلحة شخص أو حزب معين . ولو أنها كانت لوجه الوطن ولمصلحة البلاد العليا بعيدة عن الشهوة لما أخذت هذه الصفة التي كانت تتسم بها طول مدة وجودي في الحكم . . على أنني مكثت ثلاث سنوات أعمل لخدمة بلادي ومليكي وبنظام الحكم الجديد ، وكنت رئيساً للوزارة ووزيراً للمالية ووزيراً للداخلية ، وقد حملت أعباء السياسة والإدارة ، وشغلت نفسي ليلاً ونهاراً غير مدخر وسعاً في القيام بواجباتي وغير مشفق على صحتي حتى مرضت واعتكفت في مينا هوس .

وهنا برز المرحوم زكي الابراشي باشا ، وأخذ يبث نفوذه ويتدخل في شؤون الحكم والسياسة . . وسافرت إلى أوروبا للاستشفاء ، فزاد نفوذ الأبراشي باشا واتسع نطاقه . ولما عدت من أوروبا ، وجدت الحال لا تطاق فاعتزمت الاستقالة ، ولكني لمّا قابلت جلالة الملك فؤاد إذ ذاك رأيت من عطفه ورعايته ما جعلني أعدل عن الاستقالة . على أنه لم تمضِ إلَّا فترة قصيرة حتى كانت أزمة تعيين المرحوم حسن صبري باشا وزيراً في وزارتي ، فقد رؤي أن يعين وزيراً للمالية ، ورأيت أن يعين في وزارة المواصلات أو في وزارة أخرى ، على أن يعين حافظ عفيفي باشا وزيراً للمالية ، فلم يصادف ذلك قبولاً ، فرأيت أن أتخلى عن الحكم في ٤ يناير سنة ١٩٣٣ ، بعد أن أديت واجبي لوطني بالطريقة وبالسياسة التي كنت أراهما خيراً للبلاد(١) .

---

(١) الواقع أن عهد صدقي بالحكم لم ينته في ٤ يناير سنة ١٩٣٣ على نحو ما أشارت إليه المذكرات إذ أنه قدم استقالة وزارته الأولى بالفعل في هذا التاريخ إثر تفجر الخلاف داخل الوزارة وتفصيل ذلك أنه في مارس سنة ١٩٣٢ وقعت حادثة مقتل مأمور مركز البداري ، كأثر لقيامه بتعذيب بعض الأفراد وامتهان رجولتهم ، فقضت محكمة الجنايات بإعدام أحد المتهمين وعلى الثاني بالأشغال الشاقة ، فطعنا في الحكم أمام محكمة النقض التي كان يرأسها عبد العزيز فهمي . وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ حيث قضت =

= المحكمة برفض الطعن إلاّ أن حيثيات الحكم تضمنت إدانة كاملة للإدارة وللعهد الصدقي بأكمله ، مما اضطر علي ماهر ـ وزير الحقانية ـ إلى وقف تنفيذ الأحكام وعمد إلى اتخاذ إجراءات تخفيفها والتحقيق في الحوادث التي أشار إليها الحكم وفي حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال الإدارة في جهات أخرى . ولم يكن أيٌّ من علي ماهر أو صدقي ليجهل ما سوف تكشف عنه التحقيقات وأن النتيجة سوف تكون التشهير بالوزارة وفظائعها ومن ثم تفجر الخلاف بينهما فقدم علي ماهر استقالته ، كما استقال معه عبد الفتاح يحيى وزير الخارجية ـ ووكيل حزب الشعب ـ تضامناً معه فقدم صدقي استقالته للملك في ٤ يناير سنة ١٩٣٣ ، والذي كلفه بتشكيل الوزارة الجديدة . حيث استبعد منها العناصر المناوئة له بعناصر أكثر خضوعاً له كما أنها كانت أكثر اتصالاً بالقصر ، مما أتاح لزكي الابراشي ـ ناظر الخاصة الملكية ـ ورجل الملك التدخل في شؤون الحكم وزاد نفوذه أثناء وجود صدقي في الخارج للعلاج . ولقد وضح دور الابراشي في إذكاء الخلاف بين فؤاد وصدقي عندما رشح الأخير حافظ عفيفي وزيراً للمالية وحسن صبري وزيراً للحربية إثر استقالة وزيرها ، فأرسل الابراشي إلى صدقي يبلغه برفض الملك لترشيح حافظ عفيفي على أن يعهد إلى حسن صبري بوزارة المالية ، فأرسل صدقي استقالته إلى الابراشي وجعلها رهناً بتراجع الملك عن موقفه ، إلاّ أن الأخير أصر على رفض مقترحات صدقي مما كان يعني قبول استقالته في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣ .

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ : ص ١٧٥ ـ ١٧٩ ، كذلك :

Fo: 407/217 (II): No: 52. Campbell to Simon, Sept, 27, 1933, Tel. No: 177.

مفاوضاتي سنة ١٩٤٦ (١) .

في منتصف فبراير سنة ١٩٤٦ ، دعيت لتولي الوزارة بعد أن استقال منها دولة محمود فهمي النقراشي باشا . وقد ترددت كثيراً قبل القبول ، لتقدم سني من جهة ولأن النظام الحزبي ـ وهو وليد النظام البرلماني ـ كان في رأيي مما يصرف أداة الحكم عن كليات الأمور إلى جزئياتها . وذلك بسبب اشتغال الأحزاب بما يهم كيانها قبل اشتغالها بمصلحة المجموع . . على أن حبي لبلدي دفعني آخر الأمر إلى القبول لاعتبارين : أولهما : أنني كنت أتوق إلى المساهمة في محاربة الأعداء الثلاثة التي حالت دون تقدم بلادنا العزيزة ، وقضت على نشاط الطبقات الفقيرة ، وبالأخص في أوساط الريف . . وأقصد : الجهل ، والفقر ، والمرض ، والثاني أن همي أن أرى بلادي قد استفادت من

(١) سبق لصدقي أثناء وزارته الأولى أن أجرى محادثات مع جورج سيمون وزير خارجية بريطانيا في سبتمبر سنة ١٩٣٢ ـ وقد اتخذ الجانب البريطاني من مفاوضات (محمد محمود ـ هندرسون) سنة ١٩٢٩ ، (النحاس ـ هندرسون) سنة ١٩٣٠ أساساً للتفاوض مع صدقي ، إلَّا أن ما أبداه وزير خارجية بريطانيا في مفاوضاته مع صدقي من تحفظ بخصوص بعض النواحي العسكرية ومسألة السودان قد أدى إلى فشل هذه المفاوضات .
وفي ١٦ فبراير سنة ١٩٤٦ شكل صدقي وزارته الثالثة ، وسعى لدى السعديين والأحرار والكتلة الوفدية كيما يختار منهم وزارته إذ لم يكن هناك لصدقي حزب يسانده ، إلَّا أن السعديين والكتلة رفضوا المشاركة في الحكم ، فتألفت الوزارة من الأحرار والمستقلين ، ورغم ذلك فقد تمتعت بثقة مجلس النواب ذي الأغلبية السعدية . محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ٣ ص ٣١٧ ـ ٣١٩ .

نتائج الحرب ـ وقد ساهمنا في كسبها بشتى الجهود ـ فنصل إلى تحقيق أهدافنا القومية بمفاوضة الدولة فيما هو معلق بيننا من شؤون .

وقد كان المتتبعون لمناقشاتي لخطاب العرش في مجلس النواب أثناء كنت عضواً به يرون أن أهم غرض لي منها هو دعوة الحكومة إلى العمل لحل المسألة المصرية ، إذ كان هذا أوانها لتحقيق أهداف البلاد في الجلاء ووحدة وادي النيل . . وتذكرون أني لما كنت في حيفا مستشفياً ، وحلت الوزارة الاشتراكية في إنجلترا محل وزارة المحافظين بعثت ببرقية طويلة لرئيس مجلس النواب (أظنها لم تعرض على المجلس وقد نشرت في الصحف) نبهت فيها إلى الفرصة السانحة بحلول قوم مشهود لهم بحب الحرية ، بدل قوم ربوا على الاستعمار للبدء في حل القضية المصرية . .

لما تقدم من الاعتبارات كان قبولي للحكم فرصة للوصول إلى أغراض طالما نشدتها ، وهي تحقيق أهداف البلاد السياسية والعمل لتحسين حال الطبقات الفقيرة ، موطناً النفس على أن أتركه في اليوم الذي أشعر فيه بأن مهمتي قد صادفها النجاح ـ فليس من داع إذ ذاك لبقائي ـ أو منيت بالخذلان ، فأصبح من حق البلاد أن يعمل لها من هو أكثر استعداداً مني . . ومن أجل ذلك ، ومع المحافظة على التقاليد ، طلبت المعاونة من غير رجال الأحزاب من أنست فيهم القدرة على الإنتاج . وقد قاموا برسالتهم خير قيام . والآن أشعر بأني لم أقصر في أداء الرسالة . . أما من ناحية الإصلاح الاجتماعي ، فقد وضعت الوزارة التي ألفتها أسسه ولم يبقَ إلاَّ البناء . وأما من ناحية تحقيق الأهداف القومية فنظرة منصفة إلى « المشروع » الذي أمضى مني ومن وزير خارجية إنجلترا تدل على أن مصر كانت قاب قوسين من مطالبها. وسيتبين ذلك مما يأتي من فصول وتفاصيل .

محادثات تمهيدية

ألفت وزارتي في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٦ ، ووضعت في رأس مهمتها السعي لتحقيق الأهداف الوطنية ، وأشرت في الكتاب الذي رفعته لجلالة

الملك ، إلى تأليف الوفد المصري الذي يقوم بمفاوضة بريطانيا العظمى مفاوضة حرة طليقة من كل قيد ، تحقيقاً لإرادة الأمة التي أعلنتها إعلاناً .

وقد تألف هذا الوفد في ٨ مارس ، أي بعد تأليف الوزارة بثمانية عشر يوماً ، برياستي وعضوية حضرات : محمد شريف صبري باشا ، وعلي ماهر باشا ، ومحمد حسين هيكل باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وحسين سري باشا ، ومحمد فهمي النقراشي باشا ، وأحمد لطفي السيد باشا، وعلي الشمسي باشا ، ومكرم عبيد باشا ، وحافظ عفيفي باشا ، وإبراهيم عبد الهادي باشا[1] .

وانفردت في أول الأمر بمحادثة السفير البريطاني في منزلي تارة ، أو في منزل أحد الأصدقاء لكلينا ، أو في السفارة البريطانية أو في رياسة مجلس الوزراء لأن المحادثات كانت تمهيدية للمفاوضات ، وكان من شأنها إعداد العدة ، وتقريب مسافة الخلاف على المبادىء الرئيسية . . والسفير البريطاني سير رونالد كامبل ، صديق قديم ، يرجع عهدي به إلى اشتغاله وزيراً بدار المندوب السامي حينما كنت رئيساً للوزارة في الفترة بين سنة ١٩٣٠ و١٩٣٣ . فقد تحدثنا كصديقين في اجتماعاتنا الخاصة ، ولم يكن وفد المفاوضات البريطاني قد تألف بعد . .

ومضت ثلاثة أسابيع ، ولم تؤلف بريطانيا وفدها للمفاوضات المصرية ، وقلق الرأي العام من جراء هذا الانتظار ، فلمّا كان يوم السبت ٣٠ مارس سنة ١٩٤٦ حضر السفير البريطاني لرياسة مجلس الوزراء في زيارة رسمية ، فانتهزت هذه الفرصة ، وسألته : « متى نبدأ رسمياً في مفاوضاتنا ؟ » .

قال : « وعدتكم يوم مقابلتنا أول مرة أنني سأتصل فوراً بمستر بيغن

---

(١) وقد حاول صدقي إشراك حزب الوفد في المفاوضات ، إلّا أن النحاس اشترط أن تكون الرئاسة له ، ودلل على ذلك برئاسته لوفد المفاوضات سنة ١٩٣٦ دون أن يكون رئيساً للوزارة ، بالإضافة إلى خبراته بنقاط الضعف في المعاهدة . ثم أن وفد المفاوضة ليس حكومياً بدليل أنه لم يضم من الحكومة سوى صدقي الأمر الذي رفضه الأخير .
جريدة المصري : ١٩٤٦/٣/٧ .

لأسأله ، وقد اتصلت به فعلاً ، ولكن ـ مع الأسف ـ لم تصل إلى حتى الآن تعليمات منه . وعند ورود هذه التعليمات سأحيطكم علماً بها حالاً » . . ثم قال : « وعلمت أن عمرو باشا تكلم مع مستر بيغن في شأن المفاوضين البريطانيين ، وأن هذا كان بناء على طلب منك » . .

فقلت : « أجل كنت أريد أن أحدثك في هذا الموضوع ، ولكنك سبقتني إليه . ولعلّك تذكر أني قلت لك في مقابلتنا الخاصة إن مسألة المفاوضين من الجانب البريطاني ما زالت « غامضة » علي ، وكان يحسن أن أتبينها تماماً ، لأن التأخير في ذلك من شأنه أن يخلق في مصر جواً لا يتفق مع مصلحة المفاوضة ، إذ هي كما لا يخفى يجب أن تجري في جو تسوده الطمأنينة لا في جو تحيط به الريب والظنون . . وآسف أن أقول لك إن ريباً وظنوناً قد نبتت وبدأت في الظهور بالنسبة لمسألة المفاوضين من الجانب البريطاني . وأنت تعلم أن مصر قد عينت هيئة المفاوضين ، واستعدت للمفاوضة من مدة كانت تكفي لأن يظهر من جانبكم مثل هذا الاهتمام الذي ظهر من جانبنا » فقال : « الواقع أن المفاوضين ، أو بعبارة أخرى الخبراء العسكريين ، كانوا قد عينوا أو وقع عليهم الاختيار .

ولكن حديثك الماضي معي أفهمني أنك لا تريد أن تثار المسألة العسكرية قبل المسألة السياسية التي لها المقام الأول . وهذا قد غير الوضع بالنسبة للترتيبات التي كنا قد أعددناها ، وهي تتلخص في أن يكون معاوني من العسكريين . . ولهذا رأيت أنه يحسن أن أتبع طريقة سنة ١٩٣٦ . وهي أن يكون معاوني من كبار موظفي السفارة » .

فقلت : « اسمح لي أن أكلمك بصراحة في هذا الموضوع ، إنه إذا عرف أن معاونيك الرسميين في المسائل السياسية هم موظفو السفارة فلن يكون لذلك أثر طيب في الرأي العام في مصر ، وذلك لاعتبارات ثلاثة :

الأول : إن الشعور بعدم الارتياح ينتشر لا محالة من جراء هذا التصرف . لأن مصر جمعت خير رجالها لهذه المفاوضة . وكان أحدهم وصياً على

العرش ، وكثير منهم رؤساء حكومات سابقة . وقد فعلنا ذلك لأننا نعلق على نتائج هذه المفاوضات أعظم الأهمية ، فمن غير المعقول أن يواجه الفريق المصري وهو مكون على هذه الصورة ـ بموظفين من السفارة !

الثاني : إن الناس يعتقدون ولا ينسون أن السياسة التي اتبعت في العهد الأخير لا سيما في زمن الحرب (وهي سياسية لم تترك في نفوسهم أثراً طيباً) قد اشترك في وضعها وتنفيذها رجال السفارة الذين تريدهم معاونيك السياسيين . .

إني أعرفهم شخصياً وأقدرهم ، ولكن هذه العقيدة سائدة عنهم في نفوس المصريين ومن الصعب جداً إزالتها ! فضلاً عن أني كنت قد سمعت من عمرو باشا أنه سيكون معكم في المفاوضة رجال من ذوي الخبرة والعلم بشؤون الشرق . وأذكر أنه ذكر لي أن مستر هاو وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط قد فكر في تعيينه مفاوضاً معكم . ولهذا أرجو أن تعيدوا النظر في الموضوع كله حتى تسهل مهمتي .

الثالث : إنه لا يجوز المقارنة بين مفاوضات سنة ١٩٣٦ ، والمفاوضات التي تجري في سنة ١٩٤٦ . . وذلك لأن الأولى كانت تجري على أسس مباحثات ومشروعات اعتبرناها خطوة ، أو مرحلة في طريق الاستقلال ، لا الاستقلال نفسه . أما اليوم فنحن في نهاية المراحل . ولهذه المفاوضات نتائج حاسمة . ومن أجل ذلك يحسن جداً أن يعطيها الجانب البريطاني الاهتمام الذي يتفق وطبيعتها وخطر آثارها ، كما أعطيناها نحن من جانبنا » .

ثم قلت : « هل تريد أن أتصل عن طريق عمرو باشا بمستر بيفن ؟ أم يكفي أني أدليت إليك بهذه الاعتبارات كلها لتعمل من جانبك على علاج الأمور ووضعها في نصابها الصحيح ؟ » .

قال السفير : « الواقع أن مستر بيغن غير مسؤول عن الوضع الحالي للأمور ، بل أنا المسؤول عنه ، لأن التعليمات التي أعطيت لي كانت تقضي بأن يكون إلى جانبي عدد من كبار العسكريين ، فلمّا فهمت منك أنك تحب أن يكون معي سياسيون في المفاوضة ، ورأيت عندي موظفين يعاونونني في السفارة ، ويفهمون تماماً المسألة المصرية ، فكرت فيهم ، أما وقد بينت لي وجهة نظرك والاعتبارات التي تلابس الموقف ، فإني سأتصل بمستر بيغن وأحيطه علماً بالتفاصيل ، وأتلقى منه تعليماته الجديدة التي سأبلغها إليك » .

فقلت : « حسن ، وأرجو ألا يتأخر ورود هذه التعليمات . إني في الواقع أرتاح إلى المفاوضة معك وحدك ، ولكنني أفضل أن يرسل إليك من وزارة الخارجية البريطانية من يمثل الناحية السياسية ويتفق وأهمية المفاوضة .

قال : « سيكون هذا ما أعرضه » .

قلت : « ورجائي أن يكون الرد سريعاً لأنك تعلم أن وقتاً طويلاً قد ضاع في الانتظار » .

فقال : « أرجو هذا . ولكن هل ترى أن كبيراً واحداً من وزارة الخارجية يكفي » .

قلت : « لا بأس عندي » .

هذا ما جرى بيني وبين السفير البريطاني في ٣٠ مارس ، وقد فهم سعادته من هذا الحديث أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تثبت لمصر احترامها إياها إلّا إذا عينت فوراً وفداً كبير الشأن لمفاوضة وفدها المصري ، وإلّا إذا أظهرت لها عنايتها واهتمامها وحسن نواياها في الوصول إلى حل المسألة المصرية حلاً عادلاً[١] .

---

(١) أرسل السفير البريطاني في نفس اليوم برقية إلى حكومته تضمنت فحوى حديثه مع صدقي ووجهة نظر الأخير في تشكيل وفد المفاوضات البريطاني ، واقترح السفير على حكومته أن يرأس الجانب البريطاني في المفاوضات وزير الخارجية أو ريتشارد هاو وكيل =

اقتراحـات بـريطانية قبل المفاوضـات

توجهت في صباح يوم ٢ أبريل سنة ١٩٤٦ إلى السفـارة البريـطانية لأرد الزيارة للسفير البريطاني ، فبادرني سعادته بأن لديه خبراً ساراً . ذلك أنني كنت قـد أبديت لـه في زيارتـه الأخيـرة لي ، الامتعـاض الـذي سببـه عـدم تعيـين المفـاوضين البريـطانيـين . فلما اقتـرح أن يكون المفـاوضون السيـاسيـون من موظفي السفارة البريطانية اعترضت على ذلك ، فقام بمساع لدى مستر بيغن في هذا الشأن ، واستطاع أن يخبرني أن مستر بيغن سيلقي هذا المساء في مجلس العموم تصريحاً يعلن فيه تعيـين المفاوضين البريطانيـين ، وأنه سيحتفظ لنفسه بـرياسـة الوفـد البريـطاني غير أنـه سيعتذر في الـوقت الحاضـر بسبب الحالـة السياسية ، وسينتهز مستر بيغن أقرب فرصة للحضور بنفسه إلى مصر .

أمـا المفـاوضـون الآخـرون فعلمت أنهم سيكـونـون حضـرات : لـورد ستانسجيت وزير الطيران ، وسير رونالد كامبل ،وسيـر كيناهـان ، كـورنـواليس السفير البريطاني السابق والمتولي الشؤون الاقتصادية للشرق الأوسط ، والمستر رونالد أوفرتون مدير إدارة الشرق الأوسط بالسفارة والأميرال تينانت القائد العام لأسطول الشرق الأوسط ، والجنرال باجت القائد العـام لجيش الشرق الأوسط وماريشال الطيران ميدهرست ، ربما زيد عليهم الجنرال جاكوب من هيئة أركان الحرب العامة (وقد ضم فعلاً إلى الوفد واشترك فيه) .

وأضاف السفير أن التعليمات التي وصلته تقضي عليـه بالاتصـال برئيس الحكومة المصرية ، على أن يكون ذلك شخصياً بحتاً في الوقت الحاضر ، وأن يرمي إلى الغرض الآتي بيانه :

« درست المسألة المصرية في لندن من جميع وجوهها كما سيشرحـه لي الآن ، ويرغب مستر بيغن أن يبين له السفير رأيـي في الاقتراحات البريطانية ، لأنه يريد ألا يتصل الوفد البريطاني بالوفد الرسمي المصري قبل أن يعرف شيئاً

= الخارجية البريطاني على أقل تقدير .

Fo: 371/53289; No: 575: Campbell to Fo, Mar, 30, 1946.

عن وجهة النظر المصرية ، مما قد يؤدي إلى صعوبات لا مخرج منها . لذلك عنى السفير بناء على تعليمات لندن بأن يبين لي وجهة النظر البريطانية ، راجياً الوقوف على رأيي التمهيدي في هذا الموضوع بدون ارتباط أحد الطرفين . على أن تدرس هذه المسائل بصفة رسمية فيما بعد » .

وها هو ذا منقولاً حرفياً على وجه التقريب البيان الذي أدلى به السفير إذ كان يرجع إلى مذكرات مكتوبة .

« إن الحكومة البريطانية لا تفكر في اتفاق ثنائي يرمي إلى استخدام قواعد في الأراضي المصرية للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية ، أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر فقط ، بل هي تفكر في تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التي لها مصالح حيوية في الشرق الأوسط ، وبخاصة بلدنا » .

فسألته : « هل تدخل البلاد العربية في منطوق كلمة « الدول » التي ذكرها . فأجاب : « هو كذلك »[1] .

ثم استمر السفير في بيانه ، فقال :

« إن بريطانيا العظمى مستعدة لبحث مسألة العلاقات بين البلدين من الوجهة الاستراتيجية بطريقة جديدة من شأنها إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ليحل

(١) ورداً على ما أثاره صدقي من تساؤل عما إذا كان منطوق كلمة « الدول » تشمل البلاد العربية ، فيكشف السفير البريطاني لحكومته عن وجهة نظره بأنه من الصعوبة بمكان الإجابة على صدقي بأن المقصود هو كافة الدول العربية الأعضاء بالجامعة العربية ، فإن ذلك من شأنه أن يثير اعتراض الجامعة العربية على قواعد التفاوض الأساسية . فإذا ما ذهبنا إلى القول ـ على حد تعبير السفير البريطاني ـ بأننا نعني كل الدول العربية باستثناء سوريا ولبنان فإن ذلك سوف يقوي من الشعور العدائي ضد فرنسا ـ وكانتا تحت وصايتها ـ وللتغلب على ذلك ينصح السفير حكومته بإبرام اتفاقيات منفصلة مع بعض الدول ذات الأهمية الاستراتيجية مثل مصر وإمارة شرق الأردن والمملكة العربية السعودية ـ بعد استبعاد سوريا ولبنان ـ على نحو يسمح بتنسيق عمل بين بريطانيا وهذه الدول ، على أن تكون الترتيبات العسكرية ركائز لهذه الاتفاقيات .

Fo: 371/53290: No: 592: Campbell to Fo; April, 3, 1946.

محلها اتفاق أوسع في نطاق هيئة الأمم المتحدة .

« والغرض المحدد الذي ترمي إليه بريطانيا العظمى في كل اتفاق من هذا القبيل سيكون موضوع مفاوضات عملية . وقد يكون ضرورياً إيجاد الفرصة لدول الشرق الأوسط الأخرى للانضمام إلى هذا الاتفاق الذي يرمي إلى المحافظة على السلامة .

« وهذا الاتفاق يقضي بالطبع بأن ترابط القوات البريطانية من جهات تمكنها من مراقبة كل تهديد بالاعتداء على الشرق الأوسط . وهذا يعني ـ في رأي الحكومة البريطانية ـ أنه يجب في أيام السلم العادية ، إبقاء قاعدة تكون نواة لقوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط ، فينبغي الوصول إلى وسيلة من شأنها تحقيق هذا الوضع أو حل المشكلة دون مساس بسيادة مصر أو بكرامتها القومية .

« وقد درست الحكومة البريطانية بعناية خاصة هذه المسألة ، لأن لها أهمية أساسية من الوجهة الاستراتيجية لسلامة مصر والشرق الأوسط ، ولأن الحكومة البريطانية ترغب في إجابة مصر إلى تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بدون إبطاء .

« ولذلك تقترح الحكومة البريطانية سحب الوحدات والمنشآت العسكرية والبحرية والجوية من القاهرة والإسكندرية .

« وبعد دراسة عميقة للموضوع ، واستشارة الرؤساء العسكريين للأسلحة الثلاثة ، رأت الحكومة البريطانية أنه لا يمكن صد أي اعتداء موجه إلى الشرق الأوسط دون وجود قاعدة مناسبة في جوار قناة السويس مما يقتضي إبقاء منشأة عسكرية في منطقة القناة لتكون نواة . ويتوقف تحقيق هذا الغرض إلى درجة كبرى على مصر نفسها..

« لذلك فإن الحكومة البريطانية شديدة الرغبة في الوقوف على رأي رئيس الحكومة المصرية شخصياً قبل البدء في المفاوضات الرسمية .

« وهناك حل يجوز اقتراحه على رئيس الوزارة المصرية ، من شأنه أن

تؤجر مصر لبريطانيا العظمى قطعة من الأرض في منطقة قناة السويس تبقى تحت السيادة المصرية بموجب اتفاق يوضع على غرار الاتفاق الذي خول الولايات المتحدة قواعد في النصف الغربي من الكرة الأرضية ، مثل القواعد القائمة في جزائر برمودا ، ونيوفوندلاند .

« ومن الممكن أيضاً الوصول إلى اتفاق إقليمي على اعتبار إبقاء القاعدة البريطانية بناء على طلب مشترك من دول الشرق الأوسط صاحبة الشأن » .

ثم قال السفير : إن هذه الحلول ليست سوى اقتراحات من الجانب البريطاني . وإذا كانت لي اقتراحات في هذا الشأن ، فإن الحكومة البريطانية يسرها الوقوف عليها .

وأكد السفير أن الجانب البريطاني لا يرمي إلى تقييد رئيس الحكومة المصرية بأي قيد من الآن بل يرى أن من مصلحة الطرفين الكبرى هي الوصول إلى تفاهم مشترك في هذا الشأن قبل بدء المفاوضات الرسمية .

وسألني السفير إذا كان في استطاعتي أن أفضي إليه برأيي في الحال، إذ إنه من المهم البدء في العمل في أقرب وقت ممكن . . فأجبته بأن أهمية بيانه لا تسمح لي بأن أبدي له رأيي في الحال ، وتدعوني للرد عليه كتابة ، لأن الموضوع يتناول اقتراحات في صلب المفاوضات . وهذا لا يمنعني من القول الآن أن اعتزام الجانب البريطاني احترام سيادة مصر وكرامتها من شأنه أن يساعد على إيجاد حلول تتفق ومطالبنا القومية بالرغم من صعوبة التوفيق بين هذا الاعتزام والاقتراحات الآنفة الذكر .

واتفقت مع السفير على أن أوافيه بإجابات شخصية حين يزورني في رياسة مجلس الوزراء يوم الاثنين المقبل لتبادل وجهات النظر. وقال السفير: «إن هذا الحديث شخصي بحت » ، فأجبته بأني سأعتبره كذلك إلاّ فيما يختص بشخصين يجب إطلاعهما عليه ، وهما جلالة مليكي الذي يجب أن يكون على علم به ، ووزير الخارجية المصرية الذي له الحق في أن يكون أول من يحاط به

علماً ، والذي يجب علي استطلاع رأيه[١] .

ردي على المقترحـات البريطانية

وزارني السير رونالد كامبل يوم ١٤ أبريل سنـة ١٩٤٦ ، فسلمته مـذكرة تحوي ردي على اقتراحات الحكومة البريطانية التي أفضى بها سعادته إليّ في الحديث السابق . .

وتتضمن هذه المذكرة الرد على مسألتين هامتين : الأولى مسألة بقاء قوات عسكرية بريطانية في منطقة القناة بطريق منحها قواعد داخل حدودها ، أو بطريق تأجيرها جزءاً من أراضيها لهذا الغرض .

والمسألة الثانية هي ما تناولته الاقتراحات البريطانية من الرغبة في اشتراك بعض بلاد الشرق الأوسط التي يهمها أمر الدفاع عن هذه المنطقة في معاهـدة جديدة تكون أوسع مدى من اتفاق ثنائي تعقده بريطانيا ومصر وحدهما .

ويتلخص الرد على المسألة الأولى فيما يلي :

« مهما كان الوصف القانوني الذي يمكن أن يسبغ على بقاء قوات أجنبية في أوقات السلم في مصر ، فإن مجرد وجودها على هذه الحالة هو رمز للسيطرة مباشرة أو غير مباشرة . على أن تلك النظريات القديمة التي كان التسليم بها في الماضي أمراً عسيراً قد أصبحت اليوم مما لا يمكن التسامح فيه بعد حرب كان من أغراضها الرئيسية ضمان حرية الشعوب[٢] .

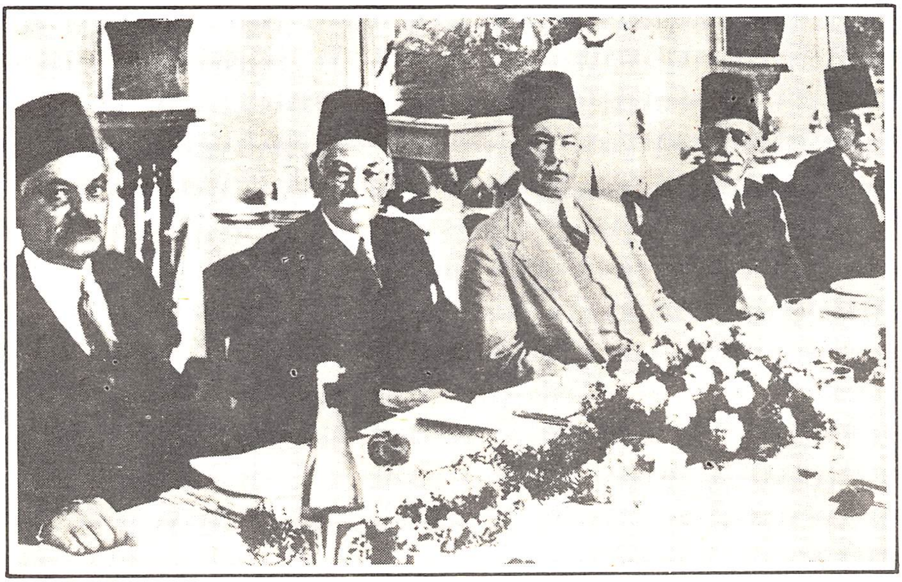
---

(١) تشير الوثائق البريطانية إلى أنه كان هناك تنسيق واضح بين القصر وصدقي بهدف الضغط على الجانب البريطاني ، والدليـل على ذلك أنـه في مقابلة للملك فـاروق مع السفيـر البريطاني يوم ١ أبريل ، أشار الملك إلى مخاوفه من تزايد النشاط الشيوعي في مصر ، وما تحمله الدعوة الشيوعية من مخاطر على الوجود الاحتلالي في مصر ، قاصداً بذلك الايحاء للسفير البريطاني بأهمية الوصول إلى اتفاق بين البلدين .

Fo: 371/53290: Campbell to Fo, April, 2, 1946, No 5: 132, 592.

(٢) وكان صدقي في مقابلته للسفير البريطاني قد أبدى تمسكاً شديداً بمسألة جـلاء القوات

« ولا يمكن أن يتصور المرء وجود اتفاق يحقق رغبات الشعب المصري ، ثم يسجل هذا الاتفاق في صورة ما بقاء قوات أجنبية في الأراضي المصرية !



لم تعمر وزارة زيور باشا التي قامت على أنقاض الوزارة الشعبية الأولى ، فقد اتفقت الأحزاب المصرية ، وهذه هي الحفلة الكبرى التي أقيمت لتدعيم أركان الائتلاف ، وقد تصدرها سعد زغلول باشا ، وإلى يمينه عدلي يكن باشا ، وإلى يساره ثروت باشا ، ففتح الله بركات باشا ، فإسماعيل صدقي باشا .

= البريطانية ، رافضاً لأي شكل لوجود هذه القوات . وأوضح وجهة نظره للسفير البريطاني من أن الجيش المصري وصداقته الوثيقة - أي صدقي - من شأنهما تلبية كافة متطلبات التحالف بين البلدين وأن ذلك سوف يكون أكثر نفعاً من وجود القواعد البريطانية التي سوف تتعارض وسيادة البلاد . وبصدد تعضيد وجهة نظره ، عرض صدقي على السفير حاجة مصر ورغبتها في الاستفادة من المشورة والخبرة البريطانية في المجال العسكري سواء كان ذلك في مصر أو إنجلترا .

Fo: 371/53290: No: 609: Campbell to Fo. : April, 5, 1946.

« نعم إنه مما لا شك فيه أن الحكومة البريطانية قد منحت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد حربية في جزر نائية عن أرض الوطن الأصلي (الجزر البريطانية) ولكن لو أن اتفاقاً من هذا القبيل المبرم بين هاتين الدولتين العظيمتين عقد بين مصر وبريطانيا وشمل جزءاً من أرض الوطن ، لكان له مدى ومعنى مختلفان كل الاختلاف !

« ثم إن مبدأ الأمن المشترك الذي قررته هيئة الأمم المتحدة لا يشمل تدابير عسكرية وقائية ، كأن ترابط قوة عسكرية أجنبية في أرض دولة أخرى في وقت السلم .. فإن على كل دولة أن تحقق الأمن في أرضها بواسطة قواتها الوطنية المسلحة ..



وزارة أحمد زيور باشا أثناء اجتماعها سنة ١٩٢٥ ويرى إسماعيل صدقي باشا إلى يمين رئيس الوزراء

ثم إن اتفاقية سنة ١٨٨٨ تنسجم تماماً مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، فيجب احترامها وتطبيقها من جديد ضمن حدود هذا الميثاق تحت إشراف مجلس الأمن . . على أن مصر سوف لا تقصر في أن تتخذ بنفسها كافة وسائل الدفاع الضرورية عن قناة السويس متى استردت حريتها التامة ، وذلك بأن تهيىء لقواتها العسكرية النمو الذي يدعو إليه مركزها . .

أما المسألة الثانية ، وهي الخاصة باتفاق يشمل مصر وبعض بلاد الشرق الأوسط . فيتلخص ردي عليها في تلك المذكرة بأن رأي الجانب المصري كان



وزارة إسماعيل صدقي باشا بعد تعديلها سنة ١٩٣٠ . . وقد ظهر من اليمين إلى اليسار : إبراهيم فهمي كريم باشا وزير الأشغال ، وحلمي عيسى باشا وزير الأوقاف ، وعلي ماهر باشا وزير المعارف ، وعبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية ، وإسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء ، وتوفيق رفعت باشا وزير الحربية ، وحافظ حسن باشا وزير الزراعة ، وتوفيق دوس باشا وزير المواصلات ، ومراد سيد أحمد باشا

منصباً دائماً على عقد اتفاق ثنائي بين بريطانيا ومصر ، وإني أفضل هذه الطريقة على الطريقة المعروضة الآن التي تتضمن اشتراك بعض دول الشرق الأوسط في المحالفة البريطانية المصرية ، وإني شخصياً لا أؤيد فكرة إنشاء اتفاقات تشمل

تعهدات سياسية وعسكرية بين مصر وبلاد جامعة الدول العربية ، فإن هذه الجامعة إنما أنشئت في الواقع على أساس رابطة الأخوة بين أعضائها ، الناتجة من التشابه في الجنس واللغة والتاريخ المشترك وموقع البلاد الجغرافي ، وهذه الأخوة تعفي الدول المذكورة من الالتزام بأن تبرم بينها معاهدات سياسية أو عسكرية معينة .

وإني أرى ـ ولو أن مصر تتمتع في هذه الجامعة بنفوذ خاص ومركز أدبي ممتاز ـ أن يتعين عليها أن تعمل مستقلة عن غيرها من هذه الدول الصديقة لتسوية علاقاتها مع بريطانيا العظمى . وذلك لاعتبارات لا محل للتحدث عنها الآن . . وأن العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر إذا استقرت على قواعد سليمة ومرضية فإن نفوذ مصر في الشرق الأوسط سيعمل في هذه الحالة بكيفية من شأنها أن تجلب لبريطانيا بل للدول العربية نفسها كثيراً من المنافع والمزايا .

هذا وقد أعربت في هذه المذكرة عن أن الجانب المصري يرى أن تكون العلاقات بين مصر وبريطانيا في حالة تسمح بتحقيق تحالف بين البلدين يكون مشبعاً بروح الصداقة المتبادلة ، وأنه لا يمكن تحقيق هذا التحالف إلاَّ بعقد معاهدة جديدة على نمط المعاهدات التي أبرمت منذ سنة ١٩٤١ بين دول مختلفة ، وأن تشمل هذه المعاهدة التزاماً بين الطرفين بأن يقدم كل منهما للآخر في حالة نشوب حرب لم يثرها أحدهما كل تعضيد حربي وغيره ، وذلك إلى أن تنشأ الوسائل التي يقررها مجلس الأمن من أجل المحافظة على السلام .

ورأيت أن تتفق السلطات العسكرية في كلا البلدين على كيفية تبادل هذا التعضيد وتلك المساعدة . وعلى ذلك يجب أن تهيأ في أوقات السلم وسيلة لتحقيق التعاون بين هيئتي أركان حرب الدولتين . وأن مصر لم تغفل عما لبريطانيا من خبرة في هذا الشأن وما لها من وسائل لتنفيذه . ولكن يجب أن يكون مفهوماً أن هذا الاستعداد لن يؤدي بأية حال إلى مرابطة قوات أجنبية في الأراضي المصرية في أوقات السلم ، بل بالعكس « يجب أن يشمل الاتفاق الجديد نصاً يتضمن انتهاء الموقف الحالي . وذلك بجلاء القوات البريطانية جلاءً تاماً عن مصر » .

هذه هي خلاصة المذكرة التي قدمتها إلى السفير البريطاني رداً على اقتراحات الحكومة البريطانية قبل البدء في المفاوضات . وقد فهم السفير أن لا أمل في اتفاق مع مصر إذا لم يكن أساسه الجلاء التام براً وبحراً وجواً ، في غير احتفاظ على أرض مصر بأية قوة بريطانية مدنية كانت أو عسكرية[1] .

(١) وتشير الوثائق البريطانية إلى أن صدقي في مذكرته هذه التي سلمها للسفير البريطاني عرض إلى استخدام ليبيا كقاعدة بريطانية بدلاً من مصر .

Ibid: No: 610: Same to Same, April, 5, 1946.

أولى مقابلاتي للورد ستانسجيت

١٨ أبريل سنة ١٩٤٦ .

تحدثت في المقال الماضي عن تأليف الوفد البريطاني . وكيف نقل لي سعادة السفير نبأ تأليفه على إثر اعتراضي على تأخيره نحو ثلاثة أسابيع عن تأليف وفد المفاوضة المصري . . وفي ١٥ أبريل حضر الوفد البريطاني بالطائرة ، وقد تخلف رئيسه مستر بيغن وزير الخارجية البريطانية لمشاغله الدولية الأخرى ، وأناب عنه اللورد ستانسجيت[1] .

---

(١) وبصدد التمهيد للمفاوضات أرسل السفير البريطاني إلى حكومته في ٩ أبريل سنة ١٩٤٦ يوضح وجهة نظره ويرى بأنه إذا ما أعلنت بريطانيا عن استعدادها للجلاء فإن ذلك سوف يعضد جانبها في التفاوض على المسائل العسكرية بما يحقق مطالبها الخاصة بالقاعدة العسكرية والتسهيلات الأخرى . ويرى بأن ذلك يمثل صيغة أكثر اعتدالاً خاصة وأن مصر حالياً لا تلزمها قوات عسكرية وقت السلم ، ويشير إلى أن انسحاب القوات البريطانية من مصر ـ بافتراض الموافقة عليه ـ سوف يستغرق عدة شهور ، وسوف تكون تلك الفترة كافية لكي يكون الجانب البريطاني في موقف يسمح له بتعضيد ودعم وجهات نظره ورغباته .

ويقترح كامبل على حكومته ضرورة الحصول على تأييد الملك فاروق لضمان استخدام نفوذه لتسوية المسألة على تلك الأسس ، واقتناعه بذلك سوف يجعله راغباً بل وقادراً بدوره على إقناع صدقي .

ويعلق المستر بيكيت ـ رئيس القسم المصري بالخارجية البريطانية ـ على مذكرة السفير البريطاني مشيراً إلى احتمالات تصعيد الموقف وزيادة تعقيده فيما لو تحطمت =

وبعد يومين من حضور هذا الوفد زارني بمنزلي بالزيتون اللورد ستانسجيت والسير رونالد كامبل فقلت لهما : « أحييكما في بلد صديق ، ومنزل صديق » فشكرا هذه العبارة . ثم قلت للورد : « أسمع عنك منذ سنة ١٩١٩ بعد الحرب الماضية ، حينما كنت وسعد زغلول وباقي أعضاء الوفد المصري بباريس نسعى للاستقلال . وربما يدهشك إننا إذ ذاك وضعنا بعض آمالنا فيك إذ كنت تخطب في مجلس العموم مدافعاً عن مصر ، وعن مبادىء الحرية » . فقال : « نعم حصل أن كنت مدافعاً عن حق الشعوب ، وكنت قد زرت مصر إذ ذاك محارباً » .

فقلت له : « إذن ، فأنت تفهم كيف كنا نعلق بك الآمال . والآن لست مناط آمال فحسب ، بل أنت مناط حقائق بتوليك المفاوضة » .

فتأثر لهذه الحملة ، وشكر . . وهنا سلمته وسلمت السفير مذكرة كنت أعددتها في ٢٥ مارس باسم الوفد الرسمي المصري قبل اضطلاعه بأعباء المفاوضات ، تتضمن وجهة النظر المصرية في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وفي الوضع السياسي للمسألة المصرية بالنسبة لميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وما يوجبه هذا الميثاق من وضع حد للحالة الحاضرة بسحب القوات البريطانية من مصر سحباً نهائياً كاملاً . . وقلت للورد : « لقد سبق لي أن أخبرت السفير بأني سوف أقدم هذه المذكرة ، فها هي ما دمت قد حضرت للمفاوضة الرسمية » .

ثم استأنف الحديث قائلاً : « لقد تبادلت مع السفير مذكرات أخرى ، بل لقد حدثته في أول مقابلة بيننا عن الوضع الإنساني والنفسي للمسألة المصرية . أما المذكرة الحالية ، فهي عن الوضع القانوني والسياسي لمطالب مصر . وقد

= المفاوضات على صخرة الجلاء ، خاصة وأن اللجنة العسكرية ترى بضرورة استبقاء القاعدة الإدارية والقيادة التعبوية بمنطقة القناة بالإضافة إلى بعض أقسام من القوات الجوية تكون نواة يمكنها العمل بسرعة في حالات الطوارىء . وإنه في تلك الحالة يمكن استمرار العمل بمعاهدة ١٩٣٦ على أن يتم إجلاء القوات من القاهرة والإسكندرية وإجراء خفض تدريجي للقوات عما هو مقرر بمعاهدة ١٩٣٦ .

F.O: 371/53291: No: 636: Campbell to Fo, April, 9, 1946, Top secret.

سبق للسفير أن عرض عليّ وجهة نظر حكومتكم مما دونه في مذكرة رددت عليها بمذكرة أخرى . وقال لي السفير : إن رد الفعل الذي نتج عن مذكرتي ستفضون به أنتم إليّ . . وها أنذا في الانتظار » .

فقال اللورد ستانسجيت : « وهي فرصة أتيحت لي لكي أعبر لكم عن تقديرنا ، فقد اطلعت على تلك المذكرة وأدركت الروح الطيبة التي تملي عليكم شعوركم » .

ثم قال اللورد : « وكيف ترون أن يكون ترتيب عملنا وطريقته ؟ » .

قلت : « كنت أود أن أعرف أولاً رد الفعل الذي نجم عن مذكرتي الأولى ، وهو ما لا أزال أنتظره . . والآن قد أصبح لديكم مذكرتان لا مذكرة واحدة ، كنت أحب قبل أن ندخل في الدور الرسمي من المفاوضات أن أظفر منكم برأي فيها . وقد سبق للسفير أن قال لي إن حكومتكم تود لو أن أعمالنا لا تؤدي إلى مأزق . وهذا حق . ومن أجل ذلك أطلب إليكم حديثاً خاصاً نتفاهم في غضونه عمّا إذا كان مبدأ المفاوضة يحقق أو لا يحقق هدف مصر الأساسي وهو : الجلاء » .

فقال اللورد : « إني أرى أن ذلك من حقك ، وإني مستعد لهذا الحديث ، ويبدو لي من الروح السائدة أننا سنتفق » .

فقلت : « إذن فلنحدد الوقت ، والوقت عندي رهن بك إن كنت مستعجلاً أو غير مستعجل » .

فقال : « أنا لست بمستعجل ، وليس عندي من المشاغل إلاّ القضية المصرية » .

قلت : « هذا هو أيضاً شأني ، فإنني كرست جهودي كلها لهذه القضية ، وأملي معقود بنجاحها في مفاوضةودية معكم ، فلا شك أن رفع الأمر إلى جمعية الأمم فيه تحقيق لأهداف مصر » .

وهنا تفاهمنا على أن يكون الاجتماع بعد يومي الأحد والاثنين لأنهما من

أيام الأعياد . واتفقنا على أن يكون الاجتماع يوم الثلاثاء المقبل . وقلت له : « ومع هذا فإني مستعد للتكلم معك في أي وقت قبل ذلك ، لأني لا أريد أن أطيل الوقت الذي يسبق الافضاء بحقيقة المركز والموقف لزملائي أعضاء الوفد الرسمي » .

وهنا كرر اللورد ستانسجيت أن المسألة في نظره هينة لأننا إذا كنا متفاهمين على النقطة الآتية ، وهي : « أن نكون صديقين متحالفين » فلم يبقَ إلّا كيف يؤدي كل منا واجباته ، وتصبح المسألة مسألة خبراء يبدون آراءهم في كيف يؤدى واجب الدفاع من جانبنا .

فقلت له : « إن المسألة ليست فقط مسألة دفاع ، بل مسألة صداقة ، والصداقة إذا أردتموها من جانب مصر ، لن تكون إلّا مع احترام كرامة مصر . وقد أجمع المصريون على أن احترام كرامتهم لن يكون إلّا إذا جلت القوات الأجنبية جلاءً تاماً من أرضهم ! » .

فقال : « نعم ، نعم ، أنا أفهم ذلك ! ». وقال للسفير بجواره : « ألا تفهم ذلك مثلي ؟ » فهزّ السفير رأسه ، ولم يجاوب !

فقلت للورد مشيراً إلى صحن بجانبي به «Marrons glaces» لا بدّ أن هذا الجسم ينقل من هنا حيث هو إلى مكان خارج هذه الغرفة ! » إشارة إلى ضرورة إزالة الأثر المادي للاحتلال فقال اللورد ضاحكاً : « خذ بالك فإن الصحن به حلوى . ولا أظن أنك تنظر إلى الاحتلال كأنه صحن حلوى ! » .

وضحكنا جميعاً . . وكانت هذه العبارة مثاراً لبعض المرح ثم عدنا إلى عبارته إذ تكلم عن الخبراء ، فقلت : إن لخبرائك أن يبحثوا عن وسائل ضمان الدفاع ، ولكن يجب أيضاً من جانبكم وأنتم السياسيون أن تنتبهوا إلى أن المسألة ليست مسألة دفاع فقط ، بل مسألة تفاهم وصداقة ، فإذا كانت وسيلة الدفاع في نظركم بقاء قوة أجنبية ، فقد تظفرون بالدفاع ولا تظفرون بالصداقة .

« يجب أن يفهم الخبراء ذلك ، حتى لا يرتبوا وسائلهم على أي وضع من أوضاع الاحتلال ! » .

فقال اللورد : فهمتك جيداً ، وإن خبراءنا من جنود الزمن الحديث الذين يدركون كل الحقائق إلى جانب حقائقهم » .

وهنا أسهبت فيما سبق أن نبهت إليه السفير من أنه كما لبريطانيا أن تتبين واجباتها ، فإن لمصر أن تتبينها أيضاً . ومصر قد وطدت العزم على أن تؤدي واجب الدفاع عن نفسها في نطاق هيئة الأمم المتحدة . وسوف تقوم بهذا الواجب إذا لم تتعثر كما كان الشأن في الماضي في سياسة لا تستند إلى الحقائق .

وقلت أيضاً : « إن مصر دلتكم على حسن نياتها في الحرب الماضية . . » فقاطع اللورد وقال : « إنكم قمتم بنصيبكم أحسن قيام » .

واستأنفت عبارتي قائلاً : « إن من دلائل حسن نيتنا أننا كنا نستطيع ـ وهذا رأي الكثيرين ـ أن نتحلل من كل الواجبات نحوكم ، ونكتفي بالواجبات التي فرضتها علينا وعليكم جمعية الأمم المتحدة . ولكن المسؤولون في بلادنا يرون أن نحتفظ بصداقة بريطانيا وحلفها ، وأن نجعل منها احتياطاً للمستقبل ، خصوصاً وأن بيننا من الأواصر ما يجعل كل حلف بين دولتينا مؤدياً لنفع محقق » فأبدى اللورد ارتياحه للروح التي أملت رغبة المصريين في الاستمرار في التحالف مع إنجلترا . وقال : « إن روحاً كهذه سوف تؤدي إلى الخير » . . !

منطقة القنال

رغب اللورد ستانسجيت والسفير البريطاني في مقابلتي من جديد ، وهي رغبة أبديت باسميهما تليفونياً مساء الأمس بعد أن قابلاني في اليوم نفسه .

زارني الاثنان في الساعة الحادية عشرة من صباح ١٩ أبريل زيارة خاصة بمنزلي بالزيتون ، ودامت المقابلة حتى الساعة الثانية عشرة والثلث . وتناول السفير الكلام قائلاً : « قد جاء في مذكرتك المؤرخة في ١٤ أبريل أن مصر إذ تطلب الجلاء التام ، لا تغفل عن أن المحالفة التي تقوم بينها وبين إنجلترا تستدعي في وقت السلم أن يكون هناك تفاهم بين أركان حرب الدولتين في الوسائل التي تضمن أن يكون الدفاع محققاً تماماً لأغراض » ثم قال : « وقد

زدت على ذلك أن مصر ستحرص على الاستفادة من خبرة بريطانيا ومن وسائلها الكبرى » . . ثم أضاف السفير : « ولقد كانت هذه الجملة محل بحثنا عسكريين وسياسيين ، وبذلنا الجهد حتى نوفق بين آرائكم الشخصية وما تقتضيه واجبات الدفاع بالنسبة لنا . . ومن أجل ذلك أعددنا المذكرة التي أسلمها الآن لكم ، والتي نرجو أن تقرأها الآن . (وهي مذكرة من صفحتين مكتوبة بالإنجليزية) . وقد قرأنا نحن الثلاثة المذكرة في اجتماعنا ، وكانت محل بحثنا الشفوي ، ومحل أخذ ورد من كل منا . وتتلخص هذه المذكرة البريطانية فيما يأتي :

« إن الغرض الذي تسعى إليه بريطانيا في معاهدة التحالف الجديدة هي توطيد الصداقة التي نشأت بين البلدين منذ أمد بعيد . . وإنه لمن الممكن أن يهدد أمن مصر ومجموعة الأمم البريطانية تهديداً حيوياً بهجوم يشن على منطقة الشرق الأوسط . وهذا ما تبين بشكل نهائي خلال حربين . . وأن الأمم الصغيرة مهما دافعت عن نفسها بصلابة لا تتاح لها فرصة في الحرب الحديثة ضد دولة معتدية قوية ما لم يكن في مكنتها أن تتلقى عوناً كاملاً ومباشراً ، لا بدّ أن تعد له العدة في وقت السلم ، من دولة ذات قوة حربية واقتصادية فعالة بالقياس إلى الدولة المعتدية . ولذلك ينبغي أن تتحقق مصر من معونة مباشرة أمام تهديد خطير .

« وإن الوفد البريطاني في سبيل الوصول إلى هذا الغرض سيتقدم باقتراحات تقوم على القواعد الآتية :

١ ـ ستسحب كافة القوات البريطانية البحرية المقاتلة وكافة القوات المحاربة التابعة للجيش البريطاني من مصر كلية . وسينفذ هذا الانسحاب وفق برنامج وستسحب كافة أسراب سلاح الطيران الملكي البريطاني ، ولو أنه يقترح بقاء عدد قليل من أسراب الطائرات المقاتلة في منطقة القناة للتعاون مع سلاح الطيران الملكي المصري في إعداد دفاع جوي .

٢ ـ ينبغي أن ينص في المعاهدة على تقديم المعونة المشتركة . وأن تتعهد الحكومة المصرية بإيجاد التسهيلات لقاعدة إدارية متحالفة . .

٣ ـ سيكون من الجوهري وجود مركز قيادة متحالفة لتنسيق تدابير الأمن في كافة أنحاء الشرق الأوسط ، ويقترح أن يكون مركز هذه القيادة في منطقة القناة . وأن تقدم الحكومة المصرية لقوات الحكومة البريطانية تسهيلات للمرور في هذه المنطقة كلما دعت الحاجة »(١) .

تلك هي خلاصة المذكرة البريطانية التي قدمها اللورد ستانسجيت والسفير البريطاني فقلت لهما : « يلوح لي أن الإجراءات التي تشير إليها هذه المذكرة أن تنفذ خارج مصر . وعندكم حول البلاد المصرية أراضٍ وبلاد إما تحت حكمكم أو تستطيعون بنفوذكم أن ترتبوا فيها مثل هذه الإجراءات ، فهل لم تفكروا في ذلك ؟ » .

قال السفير : « يعتبر العسكريون عندنا أن النقطة التي يجب أن تكون عصب الدفاع هي منطقة القنال ، وهذا رأي خبرائنا ، وهو رأي تقره الحكومة البريطانية » .

قلت : « أليست فلسطين ، وهي في حدود منطقة القناة تصلح للأغراض التي تتوخونها ؟ وبينما هذه الأغراض ستكون بطبيعة الحال في نطاق ضيق إذا ما نفذت في أراضينا ، فإنها ستكون في نطاق واسع في بلد تسيطرون عليه كفلسطين » .

قال السفير : « يرى الخبراء أن الغرض ليس حماية القناة نفسها بقدر اعتبارهم منطقة القناة من الناحية الاستراتيجية كمنطقة صالحة لتركيز الدفاع كله » .

---

(١) كانت تعليمات الخارجية البريطانية إلى سفيرها ألّا تتطرق المفاوضات إلى سحب القوات الجوية ، على أنه ـ إذا ما دعت الضرورة ـ في المراحل النهائية للمفاوضات ، الموافقة على انسحاب القوات الجوية إذا ما تحققت فاعلية القوات الجوية المصرية في حالة السلم ، على أن يكون مفهوماً أنه في حالة الطوارىء ستعود القوات الجوية البريطانية للعمل ، كذلك يتم الاتفاق على أن تقوم هذه القوات بالتدريب وإجراء المفاوضات في وقت السلم تحت إشراف القيادة المصرية البريطانية المشتركة .

Fo: 371/53291: No: 718; Fo. to Campbell, Apr, 16, 1946.

وقال اللورد ستانسجيت : « إن نقطة القناة هي الوحيدة التي تحكم الشمال والجنوب ، ولها منافذ على البحرين » .

قلت : « لا أفهم ، وقد عبرتم عن نقطة الطيران بأنها معدِة لإيواء عدد قليل من الطائرات المقاتلة ، أن يكون هذا العدد هو الذي يدفع الاعتداء ، بل لا بدّ من أن يأتي العدد الأكبر من الطائرات التي تتولى الدفاع عن مطاراتكم الأخرى الموجودة في غير مصر » .

قال السفير : الغرض هو أن طائراتنا الأخرى تجد المكان اللائق عند حضورها لاستقبالها » .

فقلت : « أليست مطاراتنا المصرية ـ ونحن حلفاء ـ ستستقبل طائراتكم القادمة في حالة الحرب ، وهذه المطارات ستعد بالاتفاق معكم ، وبآراء متبادلة بين أركان حرب الدولتين ؟ فما الفائدة من هذا الوضع الذي لا يفهم منه إلاَّ الرغبة في أن تكون لكم قواعد عسكرية في الأراضي المصرية ؟ . . يضاف إلى ذلك أنكم تتكلمون أيضاً عن قاعدة تسمونها « قاعدة إدارية للحليفتين » . وتشمل هذه القاعدة التي تسمونها « إدارية » مطارات ، وإشارات ، واستعدادات رادار ، ودوراً للصناعة إلخ . . . ولو أنكم تقولون إن هذه القاعدة الإدارية ستغذى بالخبراء ، فإن لها كل صفات القاعدة العسكرية خصوصاً وأنتم تتكلمون أيضاً عن استعدادات لبعض التسهيلات الحربية » .

وهنا قال السفير واللورد : « الحقيقة إن خبراءنا العسكريين حريصون الحرص كله على أنه في حالة وقوع الحرب تجد القوات البريطانية استعداداً قائماً لاستقبالها وتلقيها وهذا حاصل الآن في نطاق واسع ونود أن يكون مفهوماً أن هذا ليس احتلالاً ، بل هو استعداد تقوم به الحليفتان يقتضيه الموقف الحربي الذي يمكن أن يكون كبير الخطر »[1] .

---

(١) كانت التزامات بريطانيا في المنطقة تشغل جانباً كبيراً من اهتماماتها وهي بصدد التفاوض مع الجانب المصري . وكان من الواضح أن الخارجية البريطانية لم تكن راضية عن سير المفاوضات مع مصر . فأرسلت إلى السفير تستفسر منه عن الدور الذي يريد المصريين =

قلت : « إني لا أرى فرقاً يذكر بين مذكرة اليوم ومذكرة السفير السابقة ، فإن كانت مذكرة اليوم ذات صبغة فنية تدعوني إلى استشارة الخبراء المصريين ، ومهما يكن من أمر أحاديثنا التي سميت خاصة ، فإنني الآن في اضطرار لمكاشفة خبرائنا » .

قال السفير واللورد : « إننا نفهم ذلك تماماً ، على أن نظل نحن وأنت في النطاق الخاص للأحاديث » .

قلت : « إن هذا الطابع (الخاص) للأحاديث لا أستطيع استبقاءه طويلاً ، وأنا في حاجة لمكاشفة زملائي » .

قال السفير : « نحن نرجو أن تؤخر هذه المكاشفة حتى يكون لنا معك حديثاً آخر » . قلت : « إذن ستتلقون مني رداً يوم الأحد أو الاثنين بعد استشارة الخبراء حتى لا أوخر كثيراً مكاشفة الزملاء » .

وهنا انتقلت من الحديث الفني العسكري إلى الوضع السياسي ، وقلت لهما : « أنتم لا تدركون تماماً ـ على ما يظهر لي ـ الوضع السياسي في البلاد ، وكيف يتأثر تأثراً خطراً وخطيراً بالتصميم على أوضاع هي مهما صورتموها وحاولتم صبغها بصبغة تظنونها مقبولة ، فهي الاحتلال بعينه ، بل الاحتلال الذي لا لزوم له ! إن البلاد الآن في حالة غليان فكري . وإذا كان هذا الغليان لم ينتقل بعد إلى حالة من العنف ، فالفضل في ذلك للإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة .

= من بريطانيا أن تلعبه للدفاع عن الشرق الأوسط ؟ إذ كان من الواضح أيضاً أن بريطانيا لم تكن لتتنازل عن التزاماتها في المنطقة مقابل إبرام إتفاقية مع مصر . وتشير الوثائق إلى أن السفير التركي في لندن قد سأل وزير الخارجية البريطاني عن المساعدة العسكرية التي يمكن أن تؤديها بريطانيا لتركيا على ضوء معاهدة التحالف بينهما ، فردّ عليه بأن ذلك مرتبط بمدى التقدم الذي سوف تحرزه المفاوضات مع مصر وحجم التسهيلات التي يمكن أن تمنحها الأخيرة لبريطانيا .

Fo: 371/53291: No: 744: Fo. to Campbell, Apr, 18, 1946.

« نعم إن بالبلاد الآن هيئات متعددة متنوعة ، وكلها في حالة تحفز . ومن هذه الهيئات ما هو سياسي ، ومنها ما هو لطوائف صاخبة ، كالطلبة ، والعمال ، ومنها هيئات متعددة اشتراكية واجتماعية من أولئك الراغبين في تحسين أحوال الطوائف الفقيرة ومنها الهيئات السرية للشيوعيين وغير الشيوعيين ـ كل هذا ينذر بانفجار إذا لم تجب مطالب البلاد . وإني لمندهش كيف لا تزالون تصرون على أوضاع أرى شخصياً أنها أوضاع لا لزوم لها بينما في استطاعة مصر أن تقوم بواجباتها من ناحية الدفاع في أحسن ما يمكن من الأوضاع ؟! » . وكان هذا نهاية الحديث ، وقد تأثر اللورد ستانسجيت ، والسفير من وصفي للحالة الفكرية التي عليها مصر الآن .

٢٢ أبريل سنة ١٩٤٦ .

ذهبت إلى قصر الزعفران في منتصف الساعة الحادية عشرة صباحاً ـ وأذكر أنه كان يوم شم النسيم ـ فوجدت السفير واللورد في انتظاري . وبعد تبادل التحيات سلمتهما مذكرة الخبراء المصريين العسكريين ومذكرتي السياسية ، وكلتاهما بتاريخ ٢١ أبريل وقد أمضينا وقتاً في قراءة المذكرتين . وهما قاطعتان في رفض جميع المقترحات البريطانية التي اشتملت عليها مذكرة ١٩ أبريل . وكان عجيباً أنه على الرغم من جنوحي إلى بعض الشدة في عبارات المذكرة السياسية لم يحاولا مناقشتها ، بل اكتفى اللورد بأن اعترض على ما جاء بمذكرة الخبراء المصريين خاصاً بفرقة الطيران ، فقال : « إن اقتراحنا وجود هذه الفرقة بالأراضي المصرية هو لأن مجيئها من مسافات بعيدة قد يرهقها ويوهن قوتها قبل أن تنزل إلى الميدان ، فقلت : « إن خبراءنا لا يقصدون إلَّا أن تبقى هذه الطائرات في طريق الغزو لتعترض سبيل الطائرات المعادية إلى مصر » .

فقال اللورد : « ولكن طائرات الغزو قد تحضر إليكم من مكان ليس ببعيد ، فهم يتحدثون الآن عن إنشاء قاعدة لروسيا بالدردنيل ، وهي البقعة التي تستطيع روسيا أن تشرف منها على البحر المتوسط ! » . فقلت : « إن مطالب روسيا بحسب ما يلوح لي إطلاق حرية المضايق ، وليس إنشاء سيطرة عليها

تعطى لدولة من الدول . وهذا هو موقفها على ما يقولون بالنسبة للقناة . ولا شك عندي أن تركيا (فوق معارضتكم ومعارضة الولايات المتحدة) لا تقبل أن تكون لروسيا قاعدة حربية على الدردنيل . وسياسة روسيا قائمة على الإيهام والتهويش لا على التنفيذ والعنف ! » .

وبعد ذلك انتقل الحديث إلى موضوع القاعدة التي يسمونها « إدارية » . وكان المتحدث في الغالب هو السفير ، فقال « إنه ظاهر من حديثك أول أمس ، ومن مذكرتك الحالية ، أنكم لا تزالون تعتقدون أن لإنجلترا بعض النوايا غير الواضحة ، وأنها قد تعتدي على سيادتكم . والواقع أننا لا نقصد إلَّا إلى شيء واحد هو : تأمين مصر ضد الغزو . واخترنا لذلك كل حل بعيد عن فكرة التشبث بفكرة الاحتلال . وها أنتم ترون أن لب التدابير يرجع إلى شؤون فنية واحتياطات بعيدة عن أن تمثل السيطرة في شيء » .

قال : « نحن نتكلم الآن عن القاعدة الإدارية » .

قلت : إن القاعدة تشتمل على ضباط وجنود تابعين للقوى البريطانية ، فهي إذن من عناصر الاحتلال العسكري ! » .

فقال : « إذن هل يرضيك ألَّا يظهروا ببزتهم العسكرية وأن يرتدوا الملابس المدنية ؟ » .

فقلت : « ليس الغرض أن يكونوا متنكرين إذا كانت حقيقة أمرهم أنهم عسكريون ! » .

فقال : « هل يرضيك أن يتحولوا في الواقع مدنيين ؟! » .

قلت : « إن المسألة هي مسألة السلطة التي يتبعونها ، فإذا كانت السلطة مصرية جاز النظر في الموضوع ، أما إذا كانت سلطة بريطانية ، فلا نكون قد تقدمنا كثيراً ، فإن في ذلك اعتداء على سيادتنا . إن مثل المطالب التي بدت اليوم تحول دون تحقيق الجلاء الشامل ، واشتمال المعاهدة على نصه المطلق » .

قال اللورد ستانسجيت : « هذا صحيح ونحن لا نريد أن نمس سيادتكم » .

فشكرته ، وقلت : « أرجو أن تصوروا لي الوضع الجديد إذا ما سلمتم بالعدول عن فرقة الطيران » .

فقال السفير : « قد نجاريكم لنثبت لكم أن ليس لدينا من مقاصد موجهة ضد استقلالكم وسيادتكم - ومن الممكن حصر الموضوع في كلمة : خبراء » .

فقلت : « قد نقبل بعض خبراء بريطانيين إذا كانوا في خدمة الحكومة المصرية ، شأنهم شأن باقي من عندنا من هذا الصنف ، على ألا يبقوا في هذه الخدمة إلّا الزمن الذي يتفق عليه الطرفان على أن الحاجة ماسة فيه إليهم ، وأن يكون من العمال المصريين من يدرب معهم للحلول محلهم ، إلخ .. وليكن في علم اللورد والسفير أن مصر تعتزم إقامة المصانع الحربية وقد نحتاج لخبرائكم ، فليست الشقة بعيدة بيننا ، وسأفكر في كل ذلك » .

فقال اللورد : « ونحن أيضاً قد نحتاج إلى المراجعة ، وقد تأخذ بعض أيام » .

قلت : « وأنا أيضاً في حاجة لمراجعة زملائي » .

قال اللورد : « إني أرجو ألّا تجعل لحديثنا اليوم إلّا وجهاً واحداً ، هو رغبة الجانب البريطاني في احترام سيادة مصر عند عرض أي حل من الحلول .. ! » .

وانتهى الحديث عند ذلك ، وقد دام ساعة ونصف الساعة .

وقد فاتني أن أذكر أنه أثناء الحديث قلت إن مثل المطالب التي بدت اليوم لا تحول دون تحقيق الجلاء الشامل ، واشتمال المعاهدة على نصه المطلق ، على أن تكون التدابير والاشتراكات من الجانبين محل مكاتبات تدور بين ممثلي الدولتين لأنها ترتيبات مؤقتة لا تمس الموضوع الأساسي .

الجـلاء قبـل المفاوضـات

إذا تحدثت عن نجاحي في حمل الحكومة البريطانية على إصدار بيان قبل المفاوضات تعرض فيه موافقتها على الجلاء التام براً وبحراً وجواً عن الأراضي المصرية ، فلست أريد أن أفاخر بجهودي أو أمنّ على بلادي بأني أول من ظفر بذلك من الحكومة البريطانية ، وأن مبدأ « لا مفاوضة إلاّ بعد الجلاء » قد وافق عليـه القوم لا على أنـه شرط لا منـاص من قبـولـه بـل لأنـه النتيجـة الحتميـة للاعتبارات والضرورات السياسية والعسكرية التي كنا بصدد معالجتها .

والواقع أن محادثاتي مع السفير البـريطاني واللورد ستـانسجيت ، كانت تهدف على الدوام إلى ذلك ، وقد صارحتهما منذ اللحظة الأولى بأنه لا أمل في اتفاق أو محالفة مع مصر إذا لم يكن أساسها الجلاء التام براً وبحراً وجواً ، في غير احتفاظ على أرض مصر أو مياهها أو هوائها بأية بقية من بقايا القوات البرية أو البحرية أو الجوية مهما ضؤلـت ، وبأي مظهر ظهرت ، وبأي لباس بدت . . وقلت في محادثاتي معهما في ٢٢ أبريل : « إن مثل المطالب التي بدت اليوم لا تحول دون تحقيق الجلاء الشامل ، واشتمـال المعاهـدة على نصه المـطلق ، على أن تكون التدابير والاشتراطات من الجانبين محل مكاتبات تدور بين ممثلي الدولتين لأنها ترتيبات مؤقتة » .

٣٠ أبريل سنة ١٩٤٦ .

وفي صباح ذلك اليوم زارني برياسة مجلس الوزراء اللورد ستانسجيت ، والسفير البريطاني ، وبدأ السفير حديثه قائلاً :

« نحن مشبعون بواجبات المحالفة ، ومع أنها تقتضي تحملنا أعباء ، فإننا جئناكم اليوم لنقبل إخلاء القوات البريطانية ، لأرض مصر كلها .

« وقد قبلنا ذلك لثقتنا بأن الحكومة المصرية ستؤدي واجبها من ناحيتها ، فتقيم الاستعدادات اللازمة للدفاع عن أرض مصر . ويسر الحكومة البريطانية ، أن تقدم هذا العرض ، وهي تعتمد عليكم من أجل القيام بالإجراءات التي جاء ذكرها في مذكرة الضباط المصريين ، كما تعتمد عليكم في تسهيل تقبل الخبراء ، وفقاً للمشروع الذي كان محل حديثنا في الجلسة الماضية(١) .

« وإنه ليحتاج الحال لبعض الوقت لإتمام عملية الجلاء لأنها مرهونة بالاستطاعة المادية . . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يعد ما يسمح بالاعتماد على أماكن في مصر لنقل جيوشنا الموجودة في المدن ما دام الجلاء سيكون تاماً . ويلزم لنا وقت لإعداد أماكن خارج أراضيكم لإيواء قواتنا ، ونحن نقدر أن للجلاء مرحلتين : **المرحلة الأولى** ، هي النقل من المدن ومن الدلتا . **والمرحلة الثانية** ، هي نقل باقي القوات ، وباقي ما عندنا من استعدادات هائلة موجودة بالقطر المصري » .

مذكرة بريطانية

وهنا سلمني اللورد ستانسجيت مذكرة مكتوبة باللغة الإنجليزية . وهي رد من الجانب البريطاني على مذكرتي ومذكرة العسكريين المصريين . كما أن فيها التأييد من جانب حكومة لندن لما اشتمل عليه حديث يوم ٢٢ أبريل .

---

(١) وكانت تعليمات الخارجية البريطانية قد وصلت يوم ٢٩ أبريل إلى الوفد البريطاني المفاوض متضمنة أن الحكومة البريطانية سوف تسلم بمبدأ الجلاء التام ، وإن كانت الشكوك تغالبها في هذا الأمر ، إذ يتعين على المصريين أن يقدموا الضمانات الكافية ، حتى لا يصبح تمسكهم بموقفهم ـ أي الرغبة في الجلاء ـ عديم الجدوى ، إذ أنهم بذلك يعرضون الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط للخطر ، كما أنهم يضعفون قدرة الجانب البريطاني على التصدي مستقبلاً لأي اعتداء على هذه المنطقة وما يستتبع ذلك من القدرة على حفظ السلام العالمي .

Fo : 371/53293: No: 813: Fo.‌to Campbell, April, 29, 1946.

استأذنت في أن أطّلع على المذكرة حتى أستفيد من وجودهما إذا ما عنت لي بعض الأسئلة . . وقلت :

« أود أن أعرف هل هـذه المذكـرة معدة لهيئـة المفاوضـات باعتبـار أنها للدخول في المفاوضات الرسمية ؟ » .

فأجاب اللورد : « إنها معدة لذلك » فسألت عن الغرض مما هو مـذكور في الفقرة الرابعة من أنه « لكي يتسنى لبريطانيـا العظمى أن تسـاعد مصـر في الاضطلاع بهذه التبعة تقترح حكومة جلالة الملك وضع تدابير للتشاور الـوثيق بين الحكومتين وبين أركان حرب الدولتين وأن تقوم بريطانيا لتقديم ما تدعو إليه الضرورة من المعونة الفنية لمصر على أساس يتفق عليه الطرفان » ؟! وقلت : « إن المسألة هنا لا تخرج عن أنها مسألة عسكرية » ، فأجاب السفير : « قد لا يصل العسكريون إلى تفاهم . وإذ ذاك لا بدّ من تفاهم الحكومتين . وقد يكون الأفق ملبداً ، وتحتاج الحكومتان إلى تفاهم فيما يجب أن تعملاه » .

فقلت : « إني أفهم الوضع الأول . ولكن لي اعتراضاً على الوضع الثاني وسيجيء ذكره » . . ثم قلت : « اسمحوا لي أن أعتـرض الاعتراض كله على الزمن الذي اقترحتموه للجلاء . وهو خمس سنوات فإنه لا يمكن أن يقبله أحد في مصر وسيعترض عليه المفاوضون المصريون كل الاعتـراض . . كنت أفهم أن تقـولـوا إنكم ستعملون على تقصيـر أمـر الجـلاء وتـربـطونـه بـالضـرورات المعقولة » .

فقال اللورد : « إن الزمن الـذي طلبناه هـو الزمن الأقصى . وقـد يكون أقل . ومع ذلك ، فإن المذكرة تبين أسباب احتياجنـا لهذه المـدة . وعلى كل حال ستكون المسألة موضع تفاهم بيننا وبينكم » .

فسألته : « إنكم تتكلمون عن مساعدة من جانب الحكومة المصـرية في شؤون الجلاء ، فماذا تقصدون ؟ »

فقال اللورد بعد تردد : « ربما كان الغرض هو المساعدة في النقل » .

فسألت : « المفهوم من مدة الجلاء أن تحديدها مترتب على الاستطاعة ،

ولكن أرى في المذكرة أنكم استعملتم كلمة Events فهل لي أن أفهم أنه قد تؤثر الحوادث السياسية في موعد الجلاء ؟ . . إذا كان الأمر كذلك ، فأقول أنه لا يمكن قبول تأثر المدة بالحوادث السياسية . وقد يحدث أن يطرأ على هذه الحوادث ما يجعلكم تحتجون بها لطلب البقاء وفقاً لخطر ترونه ، وهذا لا يمكن قبوله ، فإن تقدير هذا الخطر يفتح باباً واسعاً للأخذ والرد » .

فقال اللورد : « إنها مسألة حسن نية » . . فأجبت : « لا يمكن متى اتفقنا على موعد أن يكون هناك مجال لطلب تغييره بسبب أن أحوال العالم تقتضي ذلك . وأرى ألاَّ تبنى مدة الجلاء إلاَّ على ما يحتاج إليه من الوقت مادياً » .

فأجاب اللورد : « إني أقبل هذا الوضع » . .

قلت : أعود إلى مسألة السنوات الخمس ، فألاحظ أن إجلاء المدن والدلتا ، مسألة أشهر لا سنوات ، في حين أن إخلاءكم لمنطقة القناة قد يسهله إسراعنا في إقامة المنشآت والقواعد اللازمة للدفاع » .

فقال السفير : « إنها من المسائل التي أود أن يتفاهم فيها العسكريون من الجانبين » . وهنا سأل اللورد : « وما هو برنامجكم بشأن الاجتماعات منذ الآن » .

فأجبت : « إني سأدعو زملائي للاجتماع غداً ، وعليهم هم أن يقرروا متى تجتمع الهيئتان » .

فقال اللورد : « إن هيئة المفاوضات البريطانية مستعدة للاجتماع بالهيئة المصرية ، فإن العسكريين البريطانيين مستعدون لمقابلة مندوبيكم العسكريين » .

فقلت : « إن كل هذا يرجع إلى اجتماعنا غداً نحن المصريين . وقد يمتد اجتماعنا إلى يوم آخر ، أما العسكريون ، فقد يرى المفاوضون المصريون أن يكون اجتماعهم بزملائهم البريطانيين بحضور هيئة المفاوضة المصرية » .

رد هيئة المفاوضة

١ مايو سنة ١٩٤٦ .

اجتمعت بزملائي المفاوضين المصريين ، وأفضيت إليهم بكل ما جرى من أحاديث وأطلعتهم على الهام من المذكرات ومنها المذكرة البريطانية الأخيرة . وقد دام العرض زهاء ساعتين حظيت في نهايتها بحسن تقدير الزملاء وتهنئتهم . وقد اتفقت كلمتنا على الرد عليها بمذكرة قدمت باسم الهيئة إلى الوفد البريطاني في ٧ مايو ، تتلخص في النقط الآتية :

- يشاطر الوفد المصري الوفد البريطاني رأيه في أن المعاهدة الجديدة يجب أن تكون اتفاقاً على تبادل المعونة ضمن نطاق هيئة الأمم المتحدة .
- ويجب أن تكون المعاهدة اتفاقاً بين دولتين متساويتين تساوياً تاماً في السيادة .
- إن المعاهدة الجديدة هي للتعاون المشترك ضد كل اعتداء مسلح إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لصون السلام والأمن الدولي .
- يتعين أن تتجنب المعاهدة كل نص يمكن أن يؤول بأنه يدل على نية بريطانيا في التدخل في شؤون مصر .
- تتكفل مصر وحدها بقواعد إدارية تشمل مطارات ومنشآت للدفاع البري والجوي والبحري .
- يوافق الوفد المصري على قيام تعاون وثيق بين هيئتي أركان حرب الدولتين ، بشرط ألاّ تتضمن المعاهدة أية إشارة إلى استخدام الحكومة لخبراء أو فنيين في الشؤون العسكرية من البريطانيين .
- إن مدة السنوات الخمس لسحب القوات البريطانية ـ وإن اعتبرت حداً أقصى ـ هي مدة أطول كثيراً مما يجب . ويمكن أن يتم الجلاء في مدى عام واحد .
- يوافق الوفد المصري على أن تبذل السلطات المصرية كل ما في وسعها لمعاونة السلطات البريطانية في نقل القوات البريطانية عند جلائها . وعلى

تكليف الخبراء العسكريين في الوفدين إعداد برنامج لتصفية الهيئة الإدارية في مصر وسحب القوات البريطانية .

تصريح الجلاء

وفي ٧ مايو سنة ١٩٤٦ اجتمعت باللورد ستانسجيت والسفير البريطاني ، وسلمتهما المذكرة المصرية . وجرى حديث بيننا عن موعد المفاوضات ، فأبلغتهما استعداد الهيئة المصرية لافتتاح المفاوضات الرسمية في يوم ٩ مايو ، فأبلغاني أن الوفد البريطاني يوافق على هذا الموعد . ثم أطلعاني على البيان البريطاني عن الجلاء الذي كلفا بإعلانه من الحكومة البريطانية بعد موافقتي .

٨ مايو سنة ١٩٤٦ .

وفي صبيحة هذا اليوم أذاعت السفارة البريطانية في الصحف ما يأتي :

« قرر الوفد البريطاني للمفاوضات بموافقة دولة إسماعيل صدقي باشا أن يصدر بياناً عن السياسة البريطانية في هذه المفاوضات التي كثرت التكهنات حولها في الآونة الأخيرة . وفيما يلي نص البيان :

« إن السياسة المقدرة لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة (بريطانيا) هي توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة .

« وعملاً بهذه السياسة بدأت المفاوضات في جو من المودة وحسن النية ، فعرضت الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الأراضي المصرية ، وأن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلائها ، والموعد الذي يتم فيه والتدابير التي تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو خطر حرب وشيك الوقوع طبقاً للمحالفة » .

هذا هو البيان الذي صرحت به الحكومة البريطانية على لسان وفدها وهو أول بيان من نوعه . ويدلك على أهميته وخطره أنه لم يقابل من حزب المحافظين البريطانيين وعلى رأسهم مستر تشرشل بالارتياح . وأذكر أنه وقف

في مجلس العموم معترضاً عليه كل الاعتراض عندما ألقاه مستر إتلي ، فقد نهض في اهتمام قائلاً : « إن هذا البيان خطير الشأن ، وهو من أخطر ما ألقي في هذا المجلس من بيانات . . إذ يعرض على مصر سحب جميع قواتنا البرية والبحرية والجوية من أراضيها عند الشروع في المفاوضات معها . . وإني أرى من الواجب أن أسجل في هذه اللحظة أنها لم تستشر أحداً في هذه البلاد بأية طريقة كانت . . وإني شخصياً لم أعرف هذا القرار إلَّا قبل تلاوته بنصف ساعة . . إنها خطة وضعتها الحكومة من تلقاء نفسها ، فيجب أن تقع المسؤولية عليها . ومن جهة أخرى يبدو لي أن المعارضة ترى من الواجب عليها الإشارة إلى خطورة الحالة .

« إن ذلك العمل العظيم الذي قمنا به في تلك البلاد خلال ستين سنة من الدبلوماسية والإدارة ، قد ألقي به في كثير من الخزي والهوس » !

هذا بعض ما قوبل به البيان من المعارضة البريطانية ، وهو يدلك على أهميته ، وعلى أنه بالنسبة لمصر كان فاتحة سعيدة ومباركة للمفاوضات .

أثر الروس والمحافظين في المفاوضات

قبل افتتاح المفاوضات ببضعة أيام وصلت إليّ رسالة بالشفرة من عمرو باشا سفير مصر بلندن . جاء فيها : « طلب إليّ مستر بيفن أن أقابله في الحادية عشرة من صباح اليوم (١٩ أبريل) بوزارة الخارجية وابتدرني قائلاً : إنه أتى من الريف خصيصاً ليتحدث إليّ . وأعرب عن رغبته الجدية في أن تبدأ المحادثات في القاهرة بداية حسنة . ويرى في هذا ما يبرر دعوته إياي من الريف في يوم عطلة عامة ، فأجبته قائلاً : « إني وأنا في بكهام كنت على استعداد للمساعدة بكل ما في وسعي . . » وعندئذٍ بدأ بيفن يتحدث عن الصعاب الجمة التي تواجهه ، وأقلها على سبيل المثال مؤتمر باريس (مؤتمر وزراء الخارجية) الذي سيعقد قريباً ، ثم مجلس الأمم المتحدة ، إلى الأعباء الأخرى التي يضطلع بها ، ثم قال : إنه لا يرغب أن يخفي قلقه من جراء مسلك روسيا مما شهدناه في الأسابيع القليلة الأخيرة . وما يمكن أن يلخص في الكلمات الآتية (شراهة الروس في احتكار البترول ، وحرصهم على السيطرة) . وأسر إليّ مستر بيفن قائلاً : إن سفير تركيا زاره أمس ، وأعرب له عن القلق العظيم الذي يساور تركيا أيضاً في هذا الشأن .

« وهذا نص ما طلب إليّ مستر بيفن أن أنقله إلى الحكومة المصرية :

« يقول وزير الخارجية البريطانية إنه يحرص على أن تبدأ المفاوضات في جو صالح من الصداقة ، ويرى أنه يجب أن تبحث علاقاتنا في المستقبل على أساس أننا ندّان مستقلان . وفي هذا الجو يجب أن تدرس صداقاتنا المستقبلة

التي نرجو أن تتناول مسألتين : الأولى ـ التحالف ، والثانية ـ التعاون المشترك للمحافظة على الأمن في الشرق الأوسط . .

ثم قال : « وإن لنا حقوقاً بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد تنزل عنها إزاء التدبير الواسع المدى الذي وصفته آنفاً ، والذي يتعين أن تشمل عليه المعاهدة الجديدة . فإذا كان لنا أن نعمل معاً في نظام أوسع نطاقاً للشرق الأوسط كان من الضروري أن يكون لنا مركز نستطيع أن ننفذ به هذا التدبير ، وأن نحافظ عليه . . وهذا المركز يشترط فيه أن يكون في أكثر الأمكنة ملاءمة للقيام بالتزاماتنا المشتركة في شؤون الدفاع .

«ووزير الخارجية شديد الاهتمام بأن يسود منذ البداية جو من الود المكين بين وفدين متساويين مهما تقم في سبيلهما من العقبات الدقيقة . وإنه ليدرك أن أية صعوبة قد تنشأ في أثناء المحادثة بسبب طرف آخر يحاول الاصطياد في الماء العكر ، فإنها تستغل فوراً ، ولذلك فإن من مصلحتنا أن نتجنب بأي ثمن حدوث مثل ذلك في الوقت الحاضر . . »

« وهنا انتهت كلمات مستر بيغن . وقد أخبرته أني سررت لإثارته هذه النقطة لأنه من جانب الحكومة المصرية قد فعلنا كل ما في وسعنا لخلق علاقة ودية وتهيئة جو صالح مما أكّد لي أهميته . بيد أني بعد أن قرأت في الصحف الإنجليزية الذي يدعو إلى الذهول ـ ذلك التصريح المعزو إلى الحاكم العام للسودان ـ لا أستطيع أن أرى أن مثل هذه الملاحظات التي أبداها أشخاص مسؤولون أو نسبت إليهم ، من شأنها خلق الأثر المطلوب الذي يرغب مستر بيغن في وجوده .

فرد مستر بيغن قائلاً : « إنه لم تصدر منه للحاكم العام تعليمات بأن يفضي بهذا التصريح الذي لم يحط به علماً . ثم استدعى فوراً مستر « هاو » وكيل الخارجية المساعد الذي أعرب بدوره عن جهله التام بهذا التصريح . . وطلب مستر بيغن من « هاو » أن يحقق في هذا الأمر ، وأن يأمر كل من يعنيهم هذا الشأن أن يلتزموا الصمت ، وإن كان هناك داعٍ لأي تصريح ، فإن مستر بيغن وحده هو الذي سيدلي به » .

هـذا هو نص رسـالة عمـرو باشـا وما تضمنتـه من آراء ورغبـات لـوزيـر الخارجية البريطانية كي تسير المفـاوضات في جـو صالـح للوصول إلى اتفـاق مرضٍ بين مصر وبريطانيا كأمتين متساويتين ، لهما مصالح مشتركة .

أما تصريح حاكم السودان العام المشار إليه ، فهو الذي أدلى به في ١٧ أبـريـل سنــة ١٩٤٦ ، عنـد افتتــاح المجلس الاستشـاري ويتلخص في « إن الحكومة السودانية معنية بإقامة الحكم الذاتي في السودان بقصد الوصـول إلى الاستقلال ، وأنها ألفت لجنـة من الموظفين البـريطانيـين والسـودانيـين لبحث مشروعات السودنة ، وأن هذه الحكومة تهدف إلى سودان حر مستقل يستطيع أن يحدد بنفسه نوع علاقاته مع بريطانيا ومصر ، وإنه واثق من أن فترة عشرين سنة تكفي السـودانيـين للوصـول إلى ذلـك بمعـاونــة عـدد من الخبــراء من غيـر السودانيـين » .

ذلك تصريح الحاكم العـام ونحن على أبواب المفـاوضات . وقد رددت عليه في حينه بأن الحكومة المصرية لا تتقيد به ، وأنه لا يعبر عن رأي مصر في مسألة السودان . وقد نفاه مستر بيغن كما رأيت في رسالة عمرو باشا ، وأكد أنه يجهله ولا يعبر عن رأيه .

على أن هذا التصريح إن هو إلاَّ المعبر الصادق عن حقيقة السياسة التي كان حكام السودان من البريطانيـين يعملون على اتباعهـا ، أي سياسـة الفصل بين البلدين ، وقد ظهرت آثارها في شتى المناسبات ، وأخيراً عند ظهور نتائج مفاوضات « صدقي ـ بيغن » إذ طالبوا بحق السودان في الاستقلال عن مصر ، مما كان محل الأخذ والرد الذي انتهى بضياع آثار الإتفاق .

المفاوضات الـرسميـة

اتفق الوفدان المصري والبريطاني على أن تفتتح المفاوضات الرسمية في الساعة الثانية عشرة ظهر يـوم الخميس ٩ مايـو سنة ١٩٤٦ . وكنت مـع اللورد ستانسجيت والسفير البريطاني قد قطعنا شوطاً كبيراً في المحادثات التمهيـدية التي أشار بها مستر بيغن لتذليل بعض الصعوبات . وقد كان للبيان الذي أعلنه الوفد

البريطاني قبل المفاوضات عن الجلاء التام ـ ونشر في الفصل الماضي « بالمصور » ـ أبلغ الأثر في تهيئة جو صالح وافتتاح سعيد .

وفي الموعد المحدد من ذلك اليوم التاريخي ـ يوم افتتاح المفاوضات ـ اجتمع الوفدان في وزارة الخارجية المصرية وألقيت كلمة الوفد المصري التي أسجلها هنا للتاريخ وللأهمية في هذه المذكرات :

« عزيزي اللورد . سادتي :

« لي الشرف العظيم ـ كرئيس للحكومة ووفد المفاوضات المصري ـ أن أرحب بكم بيننا . وهو شرف سيكون من أغلى وأبقى ما أعتز به في حياتي العملية الطويلة .

« وإنه لمن حظي الكبير بصفتي المفاوض المصري الأول . أنني خلال محادثاتي التمهيدية مع الممثلين الممتازين للبلد العظيم صديقنا وحليفنا وجدت في متناول يدي تلك الأفكار الجديدة التي ولدتها الحرب الأخيرة والتي كفلت قدسيتها الروح الجديدة المنبعثة في الشعوب أعني بذلك المبدأ المسلم به من العالم أجمع من أن يكون كل شعب سيداً في بلده ، وأن حق الأفراد والشعوب على السواء في الحرية ينبغي أن يوضع في الكفالة الاجتماعية لمجموعة الأمم ، وقد قربت الحرب من أقدارها ، ونسقت غاياتها .

وتحت لواء هذا الإتفاق في المبادىء استطاع ممثلو مصر والمملكة المتحدة في محادثاتهم الأولى أن يتقابلوا في ميدان يجب أن يتحقق فيه الإتفاق بغير كبير عناء ، ولقد قبلت حكومة المملكة المتحدة فعلاً ، كما أعلن ذلك في البيان الذي نشره الوفد البريطاني أن تسحب من الأراضي المصرية جميع قواتها البحرية والبرية والجوية . وصرحت فوق هذا أن سياستها ترمي إلى أن تبرم مع مصر محالفة على غرار المحالفات التي تعقد بين أمتين متساويتين لهما مصالح مشتركة .

« وإنه لأمر يتعلق بكم أيها السادة أن تشيدوا بناءكم فوق هذه الأسس . وإني لكبير الأمل في أن نتيجة محادثاتكم ، إذ تحدوكم ـ سواء أكنتم من هذا

الجـانب أم ذلك ـ الـرغبة الصـادقة في أن تعملوا على إكمـال استقلال وطننـا العزيز . ذلك الاستقلال الذي يعد احترامه الكامل شرطاً أساسياً لصداقة دائمة مثمرة .

« وأود أن أقـول لزمـلائي المصـريـين قبـل أن أختتم هـذه الكلمـة أنهم سيجدون في صديقي لـورد ستانسجيت وسيـر رونالـد كامبـل ـ اللذين كان لي شرف الاشتراك معهما في مناقشات طويلة شاقة ـ إدراكاً يمتاز بالوضوح وتقديـر الحقائق لموقف كل من البلدين ومصالحهما ، وإني لعلى ثقة من أننا واصلون بذلك إلى أسعد النتائج » .

وعلى إثـر إلقائي هـذه الكلمة ، وقف اللورد ستـانسجيت ، وألقى كلمة الوفد البريطاني . فقال :

« إني مدين بالشكر لدولتكم على حفاوتكم الودية بنا في هـذا الاجتماع الرسمي الأول لوفدي المفاوضات الإنجليزي والمصـري . وأود أن أنتهز هـذه الفرصة لأعبر عن امتناني أنا وزملائي الذين حضروا معي من بريطانيا لما قوبلنا به في كل مكان من حفاوة لا حد لها وحسن ضيـافة . وذلـك من وصولنـا إلى بلادكم من أربعة أسابيع .

« ولقد كنت على الدوام أفخر بأن أعد نفسي كما أنا الآن الصديق الوفي لمصر . . وإنه ليشرفني أن أترأس الوفد البريطاني في هذه المحادثـات الهامـة التي هي بـلا شك مؤذنـة بعهد جـديد من الاستقـرار والتنـاسق في العـلاقـات البريطانية ـ المصرية . وإنه لمن دواعي الفخر أن نستطيع بحث هذه المسـائل العظيمة مع وفد ممتاز رفيع القدر كوفدكم .

« ولا شك أننا جميعاً نأسف على أن المستر بيفن لا يستطيع أن يكون في هذه الآونة بيننا ليأخذ مكانه على رأس الوفد البريطاني ، ولكنكم تقدرون ما يقع على عاتقه من مسؤوليات جسيمة أخرى في لندن وباريس .

« إن المحادثات غير الرسمية التي تبادلناها وإياكم تمهيداً لهذا الاجتماع الرسمي الأول كانت كما ذكرتم دولتكم يسودها الود وحسن التفاهم ، وكان هذا

مصدر غبطة كبرى للحكومة البريطانية . .

« وقد أعلنا على الملأ اقتراحنا للحكومة المصرية أن نسحب من الأراضي المصرية جميع القوات البحرية والبرية والجوية البريطانية .

« يبقى علينا أن نصفي الماضي ، وذلك بأن نضع برنامجاً لهذا الانسحاب ، وأن نتفق على الترتيبات اللازمة لجعل استمرار تحالفنا مثمراً ـ وهذا بالنسبة للمستقبل أمر ذو أهمية قصوى ـ .

« وإني لعلى ثقة بأن هذه الأمور يمكن حلها ، بل إني واثق من أنها ستحل بما يرضي الطرفين ، وإن روابط الصداقة والمصلحة المشتركة الوثيقة التي تربط بلدينا ستبقى وتزداد قوة في السنوات المقبلة . ذلك على أساس معاهدة جديدة قوامها هذه المحادثات . وإننا لندعم اليوم حلفاً عسكرياً جلب لنا النصر باتحاد صادق بين قلوبنا .

مشروع بريطاني أولي

بدأنا مفاوضاتنا في هذا الجو الصالح الذي كان يسوده التفاهم ، وقطعت المفاوضات شوطاً بعيداً . ولعلّ أكبر دليل على تقدمها استدعاء « بيكيت » الخبير البريطاني في كتابة المعاهدات لوضع النصوص القانونية . . وقد سارت المباحثات سيراً حسناً فاقتنع الوفد الإنجليزي والحكومة الإنجليزية بالعدول عن مطلبهما بشأن قاعدة حربية دائمة في مصر ، وعدلوا عن إنشاء مطارات في الأراضي المصرية ، وعن أن يحتفظوا بالإسكندرية كقاعدة حربية . ودارت محادثات في مسألة السودان وفي مدة المحالفة وفي مركز السفير البريطاني ، كان الطرفان يلتقيان في هذه المسائل .

ثم وضع الوفد المصري مشروعاً للمعاهدة الجديدة في ١٩ مايو سيأتي نصه في آخر هذا المقال . . وقد درسه الوفد البريطاني ثم رفضه ، وعلمت أن هذا المشروع كان في نظره كأنه وثيقة تسليم بلا قيد ولا شرط ! ولم يمضِ يوم حتى رد الإنجليز بمشروع بريطاني لا يختلف كثيراً عن معاهدة سنة ١٩٣٦ . . وكنا قد بعثنا لهم قبل ذلك في ٢٥ مارس بمذكرة ضافية أبنا فيها وجهة نظر

المصريين في تلك المعاهدة بعد الأحداث التي تعاقبت في خلال عشر سنوات ماضية ، وقلبت الأوضاع الدولية رأساً على عقب من الناحيتين السياسية والعسكرية . وقد أمضيت في ظروف طواها الزمن . ولم يبقَ سليماً من أحكامها إلَّا مبدأ التحالف كما حددته المادة الرابعة .



إسماعيل صدقي باشا يرأس أحد اجتماعات حزب الشعب الذي ألفه أثناء وزارته الأولى وقد جلس إلى يمينه : إبراهيم فهمي كريم باشا ، وعبد الله لملوم باشا ، وظهر خلفهما أحمد كامل باشا ، وعبد الرحمن البيلي ومن حولهم لفيف من أعضاء الحزب .

ويتفق هذا المشروع البريطاني الجديد ومعاهدة سنة ١٩٣٦ في كثير من المسائل منها :

١ ـ أن تلتزم مصر بأن تضع تحت تصرف بريطانيا جميع التسهيلات

والمساعدات التي في وسعها في حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

٢ ـ وأن يكون للقوات البريطانية في هذه الحالة المشار إليها كامل الحرية في دخول مصر والتنقل فيها ، وأن تستخدم الموانىء والطرق والسكك الحديدية المصرية وسائر وسائل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية .



إسماعيل صدقي باشا في طريقه إلى قبر الجندي المجهول في مدينة روما ، بعد زيارته للسنيور موسوليني

٣ ـ وأن تتخذ الحكومة المصرية جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية .

٤ ـ يقوم جلالة ملك مصر في وقت السلم بإنشاء وصيانة منشئات معينة تكون ضرورية لخدمة قوات الحكومة البريطانية والحكومة المصرية .

وينص المشروع البريطاني فضلاً عن ذاك على أن تتسلم مصر الثكنات والمنشئآت العسكرية ، ولكن بشرط أن تبقى الأسلحة والمهمات التي ترى بريطانيا الاحتفاظ بها من أجل الطوارىء للملكة المتحدة (إنجلترا) وتتعهد مصر بالمحافظة عليها بحيث تكون دائماً في حالة جيدة ، وبأن تفتح أبواب ثكناتها لخبراء إنجليز ترسلهم بريطانيا في أي وقت لاختبار هذه الأسلحة والمهمات التي تعين مصر موظفين بريطانيين للمحافظة عليها ، ولتدريب المصريين على استعمالها .

وقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ مقصوداً بها حماية قناة السويس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مصر ، وهو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . . ولكن المشروع البريطاني رأى أن يكون التحالف في نطاق أوسع ، فقد أشار إلى ضرورة استتباب السلام في البلاد المجاورة لمصر والشرق الأوسط بمعنى فهم منه الجانب المصري أن المرغوب فيه هو إيجاد قاعدة في مصر تتولى فيها بريطانيا وقت العدوان حماية مصر والبلاد المجاورة والشرق الأوسط .

ويستنتج من النص الإنجليزي أن أي عدوان يحدث في الشرق الأوسط ـ أي في إيران وتركيا أو حدود العراق أو غير ذلك ـ يجعل مصر تتحول أوتوماتيكياً إلى قاعدة حربية ويكون من حق الحكومة البريطانية المطالبة بإعلان الأحكام العرفية وإصدار التشريعات الاستثنائية لحماية ظهر قوات الحلفاء .

وقد كانت مدة المحالفة في المشروع الذي قدمه الوفد المصري ١٥ عاماً ، ولكن وجهة النظر الإنجليزية في بادىء الأمر كانت متجهة لأن تكون أبدية ، ثم جاءت هذه المدة في المشروع البريطاني ٢٥ سنة من تاريخ بدء



جلالة الملك فاروق يتوسط وفد المفاوضة سنة ١٩٤٦ .. وقد وقف إلى يمين جلالته إسماعيل صدقي باشا ، ومحمود فهمي النقراشي باشا ، ومحمد حسين هيكل باشا .. وإلى يسار جلالته شريف صبري باشا ، وحسين سري باشا ، وأحمد لطفي السيد باشا ، ومكرم عبيد باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وعلي الشمسي باشا .

سريانها . وتظل بعد ذلك سارية إلى أن ينقضي عام على إعلان أحد الطرفين المتعاقدين للآخر بإنهائها بالطرق الدبلوماسية[1] .

---

(١) تكوّن المشروع البريطاني من عشر مواد ، وقد نصتْ المادة الثامنة من المشروع على قيام =

وقف المفاوضات[1]

لم تلتقِ إذن وجهتا النظر المصرية والبريطانية في هذه المسائل المشار إليها في المشروع البريطاني الجديد . وتأكد لي ولزملائي أعضاء الوفد المصري بعد الإطلاع على هذا المشروع أن قبولنا له رجوع إلى الوراء وتسليم ضمني ببقاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولما أصرّ الجانب البريطاني على موقفه وتمسكه بكل صغيرة وكبيرة في مشروعه ، أبلغت لورد ستانسجيت استحالة قبول المسائل الواردة في هذا المشروع ، فوعدني باستشارة مستر بيغن ، واتفقت معه على إصدار البيان الآتي يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦ .

« إن تبادل الآراء بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل التي رأى

= كل من بريطانيا ومصر اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح السودان الحكم الذاتي ، وأنه يتعين أن يترك للسودان الحرية في تحديد شكل علاقته مع الطرفان المتعاقدان . وإلى أن يتم ذلك يستمر سريان أحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ . وقد ألحق بنص هذه المادة ستة بنود استهدفت عملاً فصل السودان عن مصر وانفراد بريطانيا بإدارة شؤونه بزعم إتاحة الفرصة له للحكم الذاتي .

Fo: 371/53295: Droft Anglo-Egyptian Treaty of Alliance, May, 15, 1946. Top secret.

(١) وتجدر الإشارة إلى أنه قد جرت مباحثات بين صدقي باشا والسفير البريطاني على هامش المفاوضات الرسمية ، إذ تشير الوثائق البريطانية إلى مقابلتين بين صدقي باشا وكامبل يوم ٢٢ مايو حيث أبلغه صدقي باشا في المقابلة الثانية أن الجانب المصري لا يرغب في أن تتضمن أي من المعاهدة أو الاتفاقية العسكرية أية ترتيبات مسبقة على غرار المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ ، مما كان يعني رفض الجانب المصري لفكرة وجود قاعدة بريطانية في مصر تحت أي شكل وبأي مسمى ، الأمر الذي كان يخرج بدوره عن إطار التعليمات الصادرة للوفد البريطاني ، مما حدا بالسفير البريطاني إلى إرسال « تقرير موقف » لحكومته لاستطلاع رأيها في هذا الشأن واتفق صدقي وكامبل على إصدار بيان للصحف مضمونه أن تبادل الآراء بين الطرفين قد أظهر أن هناك مسائل محددة وضرورية يتعين فيها الرجوع إلى مستر بيغن مما سيتطلب بعض الوقت .

FO: 371/53297: No: 920: Campbell to Fo. : May, 22, 1946.

الوفد البريطاني ضرورة الرجوع فيها إلى المستر بيغن . . ويتطلب هـذا بعض الوقت » .

وجـدت من ذلك أن هنـاك تغيراً في روح المفـاوضات سـواء تلك التي تجري هنا أم التي تجري في إنجلترا بين مستر بيغن وعمرو بـاشا . وأظهـرت المـرارة التي شملتني من هذه الأوضـاع ، ولاحظت منهـا الضغط الواقـع على وزارة الخارجية البـريطانيـة من رجال السيـاسة القـديمة فيهـا ، وفهمت أنه لن يستطيع الفوز بمساعدتي للوصول إلى النهاية إلاَّ إذا كانت هذه الروح تتقلص . والحق أن اللورد ستـانسجيت في كـل هـذا كـان يقـوم بـدور الـوسيط المملوء بالعطف وحسن الرغبة في الوصول إلى نتائج طيبة[1] .

ونحن إذا كنا بعد ذلك قد عدنا إلى المفـاوضات فلم يكن ذلـك اعتماداً على ألفاظ بلا تعبيرات بـل بناء على التـأكيد بـأن هذه الـروح لا بد أن يقضى عليها ، غير أن مما يؤسف له أنها لم تزل باقية وأنها كانت تظهر من وقت لآخر في تصرفات وزارة الخارجية البريطانية . ولم يكن يكسر من حـدتها إلاَّ وجـود مستر بيغن في هذه الوزارة ـ وهي تلك الروح التي أوجدت المصاعب أيضاً بعد إمضائي مع مستر بيغن الوثيقة المعروفة ثم هي التي ترتب عليها فيما بعد قطع المفاوضات[2] .

---

(١) وتجدر الإشارة إلى أن الصحف نشرت في تلك الآونة ـ نقلاً عن وكالة رويتر ـ أن حكومة السودان تبحث في إنشاء مجلس تشريعي ومجلس للوزراء فأرسل إسماعيل صدقي إلى الحاكم العام للسودان برقية في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ أشـار فيها إلى أنـه يتعين الرجـوع للحكومة المصرية والحصول على موافقتها في هذا الشأن فرد عليه القائم بأعمال الحاكم العام ببرقية في ٤ يونية أشار فيها إلى عدم صحة ما ورد بالصحف من أنباء :

الحكومة المصرية ـ رئاسة مجلس الوزراء : السودان ١٣ فبراير سنـة ١٨٤١ ـ ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ . المطبعة الأميرية ـ القاهرة ٩٥٣ : ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .

(٢) ويشيـر السفير البـريطاني عن انـطباعـاتـه عن مـطالب الجـانب المصـري ـ بعـد قـطع المفاوضات ـ بأنها تتلخص في الآتي :

أ ـ إن المصريـين لا يرغبون في تقيـيد أنفسهم بأي تعهدات تتصـل بالتسهيـلات التي =

حـزب المحـافظين والمفاوضـات

وقد كان من الصعوبات التي عانتها المفاوضات المصرية البريطانية موقف المحافظين منهـا ، وقد كشفـوا عن كوامن نيـاتهم نحو مصـر باعتـراضهم على مسلك حكومة العمال ، إذ كانـوا وما يـزالون دعـاة معاهـدة سنة ١٩٣٦ ـ تلك المعاهدة التي كان لها ما يبررها عند توقيعها ، لأنها وليدة حالة سياسية وأخطار حربية تهدد مصر كما تهدد الإمبراطورية البريطانية ، فكـان مستساغـاً أن تتخذ بسبب تلك الحالة ضمـانات ، ولكن المحـافظين وهم يعلمـون علم اليقين أن الخطر الناجم عن المحور قد زال إلى غير رجعة وما زالوا يعملون على الاحتفاظ بمعاهدة سنة ١٩٣٦ إن لم تكن بنصها فبروحها ، لا يبغون عنها حولاً ، لأنهم رأوا فيها إلى جانب الأغراض الحربية ما يحقق السيطرة على مصر والتدخل في شؤونها ، وهم مسوقون بنزعاتهم الاستعمارية المشهورة .

وليس منا من يجهل نيـات بعض المحافـظين ، وآية ذلـك موقف مستـر تشرشل ومستر إيدن من إنحائهما باللائمة على حكومـة العمال كلمـا ورد على ألسنة رجالها ذكر « الجلاء » ولديهما أنه كان يجب أن يكتفى بالجلاء عن المدن المصرية الكبـرى فقط حتى لا يتألم المصـريون لـرؤية الجنـود المتغلغلين في

= يتعين عليهم تقديمها خاصة إقامة المنشآت الخاصة بالقوات البريطانية التي ستعود إلى مصر ـ طبقاً للمعاهدة ـ في حالة الطوارىء ، وهذا ما قرره إسمـاعيل صـدقي وأحمد لطفي السـيد للسفير البريطاني ، وأكده الملك فاروق للورد ستانسجيت في المقابلة التي تمت بينهما في يوم ٢٣ مايو .

ب ـ إن تشـدد المصريـين البـالغ في المسـألة يـرجع إلى اعتقـادهم بـأن التسليم بتلك التسهيلات التي تطلبها بريطانيا بدعوى الدفاع عن منطقة الشـرق الأوسط ، سوف يجعل من مصر مجرد أداة في يد بريطانيا يمكن استخدامها في أهدافها التوسعية ، بما يخرج عن مفهوم الدفاع المباشر والعاجل عن مصر .

جـ ـ إنه من المحتمل أن نجد المصريـين غيـر راغبين أيضاً في تخـزين العتاد الحـربي للقوات البريطانية إذا ما عادت هذه القوات إلى مصر بهدف الدفاع عنها .

Fo: 371/53300: Campbell to Fo, May, 29, 1946, Personal.

أوساطهم ، فهما وأمثالهما من رجال العهد القديم يظنون أن مصر تنظر إلى الأمور نظرة سطحية لا تدرك المعنويات ! وقد قال مستر إيدن في خطاب له أنه لم يسمع من محدثيه عند زيارته لمصر في غضون الحرب أية عبارة تشير إلى أن المعاهدة المبرمة سنة ١٩٣٦ تسيء إلى كرامة المصريين بأية حال ، بل كان المصريون يعربون له عن ارتياحهم إلى هذه المعاهدة ! فيا ليت شعري من هم أولئك المصريون الذين أظهروا للمستر إيدن ارتياحهم للمعاهدة القائمة التي إذا صح أنها لم تكن محل السخط أثناء الحرب ، فإن المصريين ما كانوا لينظروا إليها إلّا على أنها خطوة تتلوها خطوات في سبيل الاستقلال ، حتى إذا ما وضعت الحرب أوزارها هبوا للمطالبة بأهدافهم كاملة معتمدين بعد الله على حقهم الواضح وحجتهم القوية .

وإني لأربأ بوطنية القوم في بلدنا أن يكون من بين أولئك المجندين لآثار معاهدة سنة ١٩٣٦ نفس السادة الذين قاموا في وجه (معاهدة صدقي - بيفن) لأنهم رأوها أقل من أن تحقق المثل العليا لما كان يبتغون لمصر . .

وبينما مستر إيدن يصرح بما صرح به ، إذا بمستر تشرشل يشيع الريب والظنون في مقدرتنا على التمسك بمتعهداتنا ، وهو الذي طالما امتدح لمصر موقفها الرائع في مساعدتها الحلفاء .

والواقع إن المحافظين لا يريدون جلاء لأن في الجلاء فقداناً لأداة السيطرة ، وبسط السيادة ، وهم لا يعنون بصداقة المصريين إلّا بالقدر الذي لا يمس نفوذهم ، وهم في سبيل محاربة قضية مصر يستعملون من العبارات ما هو غاية في الغلو والتطرف إذ يقولون عن رغبة العمال في التعاقد مع مصر أن من شأن هذا التعاقد تعريض المصالح البريطانية للدمار !

أمل لم ينقطع

وعلى الرغم من حملة حزب المحافظين على وزير الخارجية البريطانية مستر بيفن واعتراضهم على مسلكه ، نراه يقف في مجلس العموم يصرح بأن من حق مصر ومن حق بريطانيا معها في الحالة الجديدة التي أعقبت الحرب أن

تصلا إلى حل سليم عادل ، وأنه ليس من المألوف أن يكون الدفاع تبعة تلقى على كاهل دولة واحدة ، بل الدفاع من حق الأمم متفاهمة متعاونة وقد أصبح هذا إيمان الجميع . وليس من المألوف في العلاقات الدولية أن تبقى قوات أجنبية في بلاد شعوب أخرى ، ويقول : « إن الأساليب المؤسسة على مثل ذلك قد أصبحت عتيقة بالية ، وإنه يكون طيباً إذا استطاع أعضاء مجلس العموم تحقيق ذلك . . وأن مهمة رؤساء أركان الحرب أن ينفذوا ما تقرره الحكومة ، وأن هناك بعض خلاف في الرأي ، ولكن على الوزارة البريطانية أن ترى الأسباب بميزان البحث والتمحيص ويجب عليها أن تتخذ القرارات السياسية ، وأن تقبل التبعة الناجمة عنها » . ولقد كانت هذه العبارات التي أدلى بها مستر بيغن تنطوي على الشجاعة . وقد بعثت في نفسي التفاؤل والأمل وقتذاك :

أولاً : لأن الشقة بيننا وبين البريطانيين قد ضاقت بسبب تفاهمنا في أكثر المسائل التي يعالجها الطرفان . .

ثانياً : لأن روح حكومة العمال وروح مستر بيغن بصفة خاصة ، هي روح كنت أعتقد أنها ستؤدي في نهاية الأمر ومهما طال جدلنا في الوصول إلى الغرض الذي يتوق كلٌ منا إلى تحقيقه . وقد صرّح مستر بيغن في مناقشة له بمجلس العموم : « أن بريطانيا في سياستها بالشرق الأوسط كان عليها أن تختار إما القوة ، وإما الصداقة . وإنها اختارت الصداقة » . لذلك لم أقطع الأمل حين وقفت المفاوضات ، لأنها لم تنقطع ، ولأن هذه الروح كانت ما تزال سائدة ، ولأنه مهما كانت رغبة العمال في التخلص من مهاجمة المحافظين لهم في مجلس العموم فلن يصلوا إلى درجة نقض تعهداتهم والإخلال بمبادئهم ، ولهذا لم تلبث أن استؤنفت المفاوضات فيما بعد .

المشروع المصري

وهذا هو نص المشروع المصري الذي رفضه الوفد البريطاني وجاء ذكره في هذا الفصل من المذكرات .

المادة الأولى : في حالة الاعتداء المسلح الموجه ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، تتعهد هذه الأخيرة أن تبذل لها كل تأييد عسكري وغيره وكل المعونة التي في وسعها وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وفي حالة إذا ما تعرضت مصر لاعتداء مسلح تتعهد بريطانيا العظمى بأن تبذل لها كل تأييد عسكري وغيره وكل المعونات التي في وسعها وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين .

وإذا كان الاعتداء الموجه ضد بريطانيا لم يقع في البلاد المتاخمة لمصر . فإن الطرفين الساميين المتعاقدين يتشاوران في الحال للنظر في القيام بأي عمل مشترك يريان أنه لازم للمحافظة على السلم .

نص آخر للمادة الأولى

في حالة الاعتداء المسلح الموجه ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان في الحال للنظر في القيام بأي عمل مشترك يريان أنه لازم للمحافظة على السلم .

وفي حالة ما إذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح تتعهد بريطانيا العظمى أن تبذل لها كل تأييد عسكري وغيره وكل المعونة التي في وسعها وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين .

المادة الثانية : يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان أن لا يبرما تحالفاً أو يشتركا في أي حلف موجه ضد أحدهما .

المادة الثالثة : لا يخل أي حكم من أحكام المعاهدة الحالية بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التي يمكن أن تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، ولا أن يفسر أو يطبق على نحو لا يتفق مع أغراض ومبادىء الأمم المتحدة .

المادة الرابعة : اتفق الطرفان الساميان على أن أي خلاف ينشأ بينهما

بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة يسوى وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الخامسة : تلغي المعاهدة الحالية كل الاتفاقات القائمة أو غيرها من الوثائق التي تتعارض مع أحكامها .

المادة السادسة : مدة المعاهدة الحالية هي خمس عشرة سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها ، فإذا لم ير أحد الطرفين الساميين المتعاقدين تجديدها وأعلن الطرف الآخر بذلك قبل انقضاء تلك المدة باثني عشر شهراً على الأقل ، تعتبر مجددة تجديداً ضمنياً لمدة خمس سنوات وهلمّ جرا .

المادة السابعة : يصدق على المعاهدة الحالية التي تعتبر نصوصها الإنجليزية والعربية على السواء أصلاً لها ، وتتبادل وثائق التصديق في أقرب وقت ممكن . ويبدأ تنفيذها مباشرة عقب تبادل وثائق التصديق عليها .

وتسجل المعاهدة الحالية في سكرتيرية هيئة الأمم المتحدة .

وإقراراً بما تقدم ، وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه المعاهدة ووضعوا أختامهم عليها .

بروتوكول

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فوراً في مفاوضات لتقرير نظام الحكم في السودان وذلك في نطاق مصالح الأهالي السودانيين وعلى أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر .

أمريكا تدخل في الخلاف

انتهينا في الفصل الماضي إلى أن المفاوضات ـ وإن لم تكن قد قطعت رسمياً ـ إلاَّ أنها كانت في حكم الموقوفة . وقبل الدخول في تفصيل ما جرى من المسائل بعد ذلك تحسن الإشارة إلى الروح التي أملت على الوفد المصري النص الذي ترتب عليه وقف المفاوضات ، فإن هذا النص لم يأتِ بسهولة ، إذ كان هناك خلاف بين أعضاء هذا الوفد في وجهة النظر إلى نوع المساعدة التي تقدمها مصر إلى بريطانيا الحليفة ، فقد كان بعض حضرات الأعضاء يرى أن مصر لا يطلب منها في هذه المحالفة القيام بإجراء عسكري من جانبها في مساعدة إنجلترا بل تكون المساعدة مقصورة ـ كما كانت في الحرب الماضية ـ على مساعدات لا تعرض كيان البلاد ولا أرواح سكانها للخطر ، ولولا أن اللجنة السياسية في عهد المرحوم أحمد ماهر باشا كانت قد قررت بإجماع الآراء أنه لا بدّ من بقاء مصر حليفة لدولة كبرى على الرغم من وجود هيئة الأمم المتحدة ، لكان البعض ـ ولو أنه قليل العدد جداً ـ أميل إلى عدم الارتباط ، والاكتفاء بالمفاوضة من أجل الجلاء ، وسيادة مصر على السودان ووحدتهما . . على أنه في نهاية الأمر تغلب الفريق القائل ـ كما كان منتظراً ـ بأن المحالفة تقضي صوناً لكرامة مصر بظهورها في مظهر الند لإنجلترا ، لا بمظهر التابع ، ومن أجل ذلك يجب أن تتحمل جانباً من الأعباء العسكرية . وقد رأى هذا الفريق وهو أغلبية الوفد المصري الساحقة ، حلاً وسطاً هو أن تكون مساعدة مصر لبريطانيا مقصورة في وقت الحرب على وقوع الاعتداء على البلاد

المتاخمة لمصر . ويبرر ذلك أن البلاد المصرية تكون في هذه الحالة قد تعرضت للخطر . . وهذا النص هو الذي بقي حتى آخر المفاوضات وقبله الوفد البريطاني .

محالفة دفاعية

وأحب أن أشير إلى أن المحالفة التي كنا نتفاوض فيها كانت من الوجهة العسكرية « دفاعية » وليست « هجومية » كما شاء البعض أن يصفها . ولم يكن من شأنها دفع جيوش مصر إلى غير الأقطار المتاخمة ، لا كما قيل وقتئذٍ من أن هذه الجيوش قد يطلب منها أن تدافع عن إنجلترا نفسها أو عن مستعمراتها وتشتت في أقطار الأرض . وهي في حدود ميثاق الأمم المتحدة ، ولم تتجاوز حدوده . ومدى الالتزام فيها مقصور على التعاون لدفع الاعتداء عن مصر ، أو عن البلاد المتاخمة لها إذا اشتركت إنجلترا في حرب دفاعية عن هذه البلاد . وجلي أن المقصود بالبلاد المتاخمة لمصر في نص مشروع المعاهدة إنما هي فلسطين وشرق الأردن وليبيا . ومركز إنجلترا في فلسطين وشرق الأردن معروف باعتبار ما كان الأمر معروف عليه في ذلك الحين ، أما ليبيا فقد كانت على الاعتبار السابق في الوضع الدولي بمنجاة من الحروب العدوانية . . .

وهنا أقرر أن الإنجليز لم يتعرضوا لموضوع مدى التدخل العسكري لمصر أثناء حرب تشهر على إنجلترا ، كما هو الوضع في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولكن هيئة المفاوضة رأت بحق أن هذا الوضع يجعل من مصر منطقة نفوذ بريطاني ، وينفي فيما بين الدولتين فكرة التكافؤ والتعادل ، الأمر الذي يقدح في استقلال البلاد ، ويظهرها في مظهر البلاد الواقعة تحت نفوذ الغير ، فتمسكت بأن تكون لمعاونة مصر دائرة تنتهي في حدود الأقطار المتاخمة مما يتفق مع قدرتها الحالية كدولة مستقلة ، فضلاً عن أن مصر يسرها ، ولا شك أن يتاح لها الدفاع عن أقطار شقيقة داخلة في الوحدة العربية . ومن المفاوضين الفضلاء من ذهب إلى إشراك البلاد العربية جميعاً في نطاق هذا الدفاع على أن هدفنا على الدوام من محالفة بريطانيا هو أن تكون محالفة الند للند ، والعمل لهذه المحالفة إنما هو

أساس السياسة المصرية منذ كانت المفاوضات مع بريطانيا في أعقاب حرب سنة ١٩١٤ وقد استمر كذلك حتى أخذت به الهيئة السياسية في مداولاتها وأخذ به وفد المفاوضات الرسمي . . ولعلكم تذكرون أن مجلس الشيوخ تناول هذه المسألة بجلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ وناقش الحكومة في اجتماع سري ، فوضحت الحكومة سياستها ، وهي عقد محالفة ومعاهدة مع بريطانيا على أساس الجلاء التام ، على أن تعقبها مباشرة المفاوضة بشأن السودان ، فأصدر المجلس القرار الآتي :

« بعد سماع البيان الذي ألقاه دولة رئيس الحكومة والمناقشات التي دارت حوله ، يوافق المجلس على تقرير لجنة الخارجية بما تضمنه من تأييد المفاوضين المصريين ، وتقرير سلامة موقفهم والاطمئنان إلى ما قاموا به لتحقيق إرادة الأمة وتمسكهم بالجلاء التام ووحدة وادي النيل »[1] .

---

(١) وكان توفيق دوس ـ عضو مجلس الشيوخ ـ قد أفضى للسكرتير الشرقي بما دار في الجلسة السرية لمجلس الشيوخ من ذلك أن حزب الوفد لم يكن بمقدوره انتقاد تصريح صدقي عن الموقف الذي اتخذه في كافة أطوار المفاوضات . واعترف صبري أبو علم ـ الوفدي ـ بأن المشروع المصري كان جيداً ، إلاّ أنه انتقد تأكيدات صدقي بأن الجلاء مسألة منتهية ، بينما كانت تصريحات إتلي رئيس وزراء بريطانيا وبيفن وزير خارجيتها تشير إلى فشل المفاوضات وأنهما يقترحان إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ . إلاّ أن صدقي باشا أشار إلى عدم أهمية ما يطلقه الجانب الآخر من تصريحات وأن اهتمام المصريين ينحصر في التمسك بالجلاء وأن الأمر أصبح منتهياً ، وقد أيده مجلس الشيوخ في ذلك . ويشير السفير البريطاني إلى أن حزب الوفد لن يكون بمقدوره المعارضة أو الخروج على معاهدة تبرم في الإطار الذي أوضحه صدقي للمجلس . أما الحزب الوطني فقد أظهر معارضة شديدة لموقف صدقي ، كما عارض حافظ رمضان ـ زعيم الحزب ـ مشروع المعاهدة المصري رافعاً الشعار التقليدي لحزبه بأنه لا مفاوضات إلاّ بعد الجلاء .

Fo: 371/53301: No: 1044: Campbell to Fo., Jun, 8, 1946.

تدخل أمريكا في الخلاف

لما توقفت المفاوضات بين مصر وبريطانيا بسبب مشروع المعاهدة الأولى الذي قدمه الوفد البريطاني إلى الوفد المصري في ١٩ مايو ، وكان مشبعاً بروح معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ كما بيّنا في الفصل السابق ـ طلب سعادة وزير أميركا في مصر مقابلة جلالة الملك ، ولكن هذه المقابلة تعذرت في ذلك الوقت بسبب غياب جلالته وعلمت من الوزير أنه يحمل رسالة من الرئيس ترومان عن طريق وزير الخارجية الأميركية ليبلغها إلى جلالة الملك فاروق . . وقد بعث إلى سعادة الوزير الأميركي المفوض بهذه الرسالة لأرفعها إلى جلالته . . وهذا هو نص تلك الرسالة التي أسمح لنفسي بالإفضاء بها إذ سبق للجرائد أن خاضت في أمرها . ومن المصلحة للبلدين أن تعلم على حقيقتها :

« عزيزي رئيس الوزراء

« تلقيت أمس رسالة سرية شخصية من وزير الخارجية المستر جيمس بيرنز يطلب إليّ أن ألتمس مقابلة صاحب جلالة الملك ، وأن أفضي إلى جلالته بطريقة غير رسمية باهتمام حكومة الولايات المتحدة بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط ، وأمن البلاد العربية . وأما وقد تعذر لجلالته استقبالي نظراً لضيق الوقت وسفره ، فقد أنبأني القصر أن جلالة الملك يرحب بأن أفضي برسالتي إليه كتابة .

« ورغب وزير الخارجية إليّ في أن أبلغ جلالته أنه نظراً للصداقة التي تشعر بها حكومتي نحو مصر وبريطانيا العظمى ، واهتمامها البالغ برفاهية كل شعوب الشرق الأوسط ، فهي تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، وأن حكومتي وهي تعبر عن رغبتها في نجاح هذه المفاوضات تأمل أنه ما زال ممكناً أن تنتهي بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها التامة دون أن تخاطر في سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الأوسط أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ضد اعتداء محتمل الوقوع .

« هذا وقد أبلغتني حكومتي في هذا الشأن أن أوضح بجلاء أن الولايات

المتحدة تعتبر أمن الشرق الأوسط كله مسألة ذات أهمية أساسية بالنسبة لأمنها خاصة .

« وفي الختام كلفت أن أنهي لدولتكم أن حكومتي مقتنعة بأن الحكومة البريطانية الحالية ترغب رغبة صادقة في الوصول إلى حل لمسألة أمن الشرق الأوسط حلاً يمكن البلاد الواقعة في تلك المنطقة من التمتع باستقلال غير مقيد ـ استقلال لا يفضي في نفس الوقت إلى خلق موقف من شأنه أن يشجع وقوع اعتداء من الخارج .

« وإني أرجو دولتكم أن ترفعوا إلى جلالته في أنشاص بطريق الاستعجال ، المعلومات التي احتوتها رسالتي هذه ، وهي في واقع الأمر ما تلقيته من وزير الخارجية » .

ردي على وزير الخارجية الأمريكية

هذه هي الرسالة التي بعث بها وزير أميركا المفوض في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ لأرفع مضمونها إلى جلالة الملك ، وهي تنم عن تأييد إنجلترا في موقفها حيال المسألة المصرية ، وتشددها في المفاوضات خوفاً من الخطر الروسي على الشرق الأوسط . وقد رددت على رسالة وزير أمريكا برسالة أسجل نصها فيما يأتي :

« إن الرسالة التي سلمها سعادة وزير الولايات المتحدة إلى رئيس الوزراء لرفعها إلى حضرة صاحب الجلالة الملك قد لقيت كل العناية من قبل العرش والحكومة . .

« وليس مبعث الاهتمام الذي تثيره هذه الرسالة أنها تتعلق بمفاوضات ذات أهمية حيوية لمصر فحسب ، بل لأن الأمر يتعلق أيضاً بتوسط الولايات المتحدة ، ومصر تعلق عليها دائماً أكبر الآمال ، لما عرف عنها عن البعد عن الأنانية والسمو في أغراض سياستها الخارجية . .

« وجدير بهذا الاهتمام أن يكون الرد وليد إدراك الوقائع ـ كما هي ـ إدراكاً

سليماً خالصاً - إذ تحرص مصر على المبادرة إلى « تطمين » حكومة الولايات المتحدة على حقيقة نواياها .

« فمصر - باعتبارها من بلاد الشرق الأوسط - تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمر تلك المنطقة . ولكن مصر تود أن توضح أن حرصها على هذا الأمر مرتبط لديها بضرورة استعادة حرياتها كاملة غير منقوصة .

« وهي تدرك دائماً أنه يجدر ألَّا يغيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى . ولكنها تسارع إلى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها إلَّا أن تزداد ثباتاً لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا العظمى على أساس من الثقة والصداقة ، ولا يتوافر هذا إلَّا باحترام استقلال مصر .

« وبهذا الشرط وحده - وهو شرط مستمد أيضاً من أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وكانت مصر في طليعة الدول التي انضمت إليه - يتسنى لمصر أن تساهم مساهمة جدية في توطيد السلام العالمي . . وهي ستعمل ذلك بفضل مواردها الخاصة وشعورها العميق بواجباتها الجديدة التي تقع على عاتقها كدولة مستقلة .

« وإن تجاهل هذه الحالة والتسويف في علاجها لمما يخلق جواً من القلق - إن لم نقل جواً من التوتر - فيه إضرار بالغرض المنشود ألا وهو تهيئة الانسجام والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم في الشرق الأوسط استقراراً نهائياً .

« وإن مصر تتقبل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها فتطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تضم جهودها القوية إلى كافة الجهود المبذولة لتهيئة ذلك الانسجام » .

هذا هو ردي على الرسالة الأميركية .

وقد أبرقت إلى وزيرنا بأميركا ليعرف وجهة نظري ، وليقابل المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية ويتعرف آراءهم في الموقف ، فجاءتني منه برقية تتضمن حديثه في هذا الشأن مع رجال تلك الوزارة يقول فيها :

« رغبت في تعرف مدى مشاركة حكومة الولايات المتحدة للحكومة البريطانية في مطالبها من مصر . فتحادثت طويلاً مع المسؤولين عن السياسة في الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية ، فبدأت بقولي إنني آسف لتعضيد الحكومة الأميركية للمطالب البريطانية ، مما ساعد على إيجاد المصاعب الحالية في سبيل المفاوضات ، فردت الدوائر الرسمية على قولي هذا محتجة بقولها إن موقف الحكومة الأميركية في هذا الشأن معروف ، ولا يتعدى ما ورد في الرسالة التي بعث بها رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس وزراء مصر عن طريق وزير أميركا ـ ومؤداها أن أميركا تهتم بأن يسود الأمن في هذه المنطقة . . فلما قلت إن هذه الرسالة غامضة ، وهي تشجع الإنجليز على التشدد مع ترك المسألة المصرية من غير حل ، وبالتالي ، فإن السلم في هذه المنطقة يظل مهدداً ، أجابتني الدوائر الرسمية بأن هذا لم يكن الغرض الذي ترمي إليه من الرسالة ، وأضافت إن هذا الاعتقاد لو كان قائماً في ذهني ، فإنها لا تتوانى عن إيضاح موقفها مرة أخرى للإنجليز ـ ولا يخامرني الشك في أنها ستفعل .

« وبطبيعة الحال تناولت أحاديثي مسألة الخطر الروسي ، فأفضى لي من حادثتهم باعتقادهم أن النفوذ الروسي سيجد في مصر مرعى خصيباً نظراً للفوارق الهائلة بين طبقتي الشعب فيها ، فقلت : إن الحكومة آخذة في معالجة هذه الحالة بمعاضدة صاحب الجلالة الملك ، ولكن السبب فيها راجع إلى عامل خارجي أكثر خطورة ، أعني الضغط الذي قد يؤدي بمرور الزمن إلى حمل بعض العناصر على مصافحة اليد الممدودة إليها . ولهذا ينبغي للديمقراطيات أن تكف عن هذا الضغط ، وأن تسعى وراء كسب صداقة شعوب الشرق الأوسط ، فإن هذه الشعوب لا ترحب بشيء ترحيبها بأن ترى الصداقة بينهما متبادلة .

« وعلاوة على ذلك فبالرغم من المجهودات المستمرة التي بذلتها الحكومات المصرية المتعاقبة للنهوض بالشعب ، فإن كل عنايتها وعناية بقية الأحزاب السياسية كانت منصرفة إلى مقاومة السيطرة الأجنبية . وإنني واثق أنه

متى زال هذا العامل الخارجي فإن الإصلاحات الداخلية التي يرجوها الجميع ستتحقق ، وستسير بخطى سريعة .

« لقد أكدت لهذه الدوائر مرة أخرى استعداد مصر للمناقشة في مسألة القواعد الاستراتيجية اللازمة للدفاع المشترك في حدود ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، غير أنه لا يمكنها بحال أن تمنح امتيازاً خاصاً لدولة بمفردها كبريطانيا العظمى » .

من هذه البرقية ، والخطاب الذي سبقها يتبين مدى ما كان يعلقه القوم في أميركا على نجاح المفاوضات المصرية البريطانية ، وكيف كانوا ـ على ما يظهر ـ مقتنعين بالنظرية الإنجليزية التي تضمنها مشروع المعاهدة البريطاني الذي رفضه الوفد المصري . وكان رفضه سبباً في وقف المفاوضات ، وهو المشروع الذي يحقق السيطرة على مصر ، ويحولها إلى منطقة نفوذ لإنجلترا وأميركا وحلفائهما في زمن الحرب[1] .

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن تلك الاتصالات التي جرت من جانب الولايات المتحدة للتقريب بين وجهتي النظر المصرية والبريطانية إنما كانت بهدف احتواء النشاط الشيوعي ليس في مصر فحسب ، بل وفي منطقة الشرق الأوسط . وكان من الواضح أن صدقي قد فطن إلى ذلك بل وأراد أن يستخدمها كورقة رابحة أثناء المفاوضات ، ويستدل على ذلك أنه ما أن استؤنفت المفاوضات مرة أخرى ، حتى بدأت حكومة صدقي بالتمهيد لمحاصرة النشاط الشيوعي في مصر بغية القضاء عليه فاستصدرت منشوراً يعاقب بالحبس كل من يقوم بتأسيس التنظيمات التي تدعو للثورة أو من يقوم بالدعاية بأية وسيلة ضد المبادىء الأساسية للدستور ، أو من يقوم بدعم هذه التنظيمات مالياً . ثم أقدم صدقي على ضرب الحركة الشيوعية وتنظيماتها في مصر في ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ فيما عرف « بقضية الشيوعية الكبرى » فقامت الحكومة باعتقال قادة الحركة وصادرت صحفها . حتى أن صدقي قطع مفاوضاته بالإسكندرية وعاد إلى القاهرة لمدة يومين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمقاومة النشاط الشيوعي في البلاد ، وكان صدقي يقصد من وراء ذلك إعطاء دفعة للمفاوضات مع بريطانيا بعد أن كانت قد تعثرت بالفعل .

FO: 371/53306: Campbell to Fo, July, 11, 1946.

لجنة الدفاع المشترك

لمّا توقفت المفاوضات المصرية البريطانية كان واجب الفريقين أن يعملا على تذليل الصعوبات لإعادتها واستئنافها . لأن من مصلحة بريطانيا ومصر الوصول إلى حل ، وإقامة علاقتهما في المستقبل على أساس من الثقة والتفاهم . . ولقد كنت على اتصال دائم بسفيرنا في لندن وسفير إنجلترا في مصر ، وحدثت عدة اتصالات بيني وبين هذا الأخير كان الغرض منها التغلب على العقبات القائمة . ولم يمضِ وقت حتى ظهرت في الأفق رغبة قوية في الاقتراب من آمال مصر فيما يتعلق باشتمال المعاهدة على ما يضمن سيادتها القومية والابتعاد عن أي تدخل أو سيطرة من جانب إنجلترا . . ومع تسليم الجانب الإنجليزي بأن ما تنتويه مصر هو أن تضع قواها في المستوى اللائق بها كحليفة لإنجلترا ، فإنهم أبدوا تخوفاً من أن هناك فترة من الوقت قد تطول بعد إمضاء المعاهدة ـ وهي الفترة التي لم تكن مصر قد استعدت فيها استعداداً حربياً كافياً يلائم الوضع الدولي الجديد المبني على استقلالها من جهة ، وعلى إخلائها من الجيش البريطاني من جهة أخرى ـ وعبروا عن هذه الكلمة بكلمة فراغ Vacuum على لسان بيغن وغيره من رجالهم . .

وبعد أخذ ورد طويلين وعودة الإنجليز إلى المبدأ الذي كنت قد سلمت به ، وهو مبدأ التشاور بين الرؤساء العسكريين في كلا البلدين ، اقترحوا النظام الموجود فعلاً بين إنجلترا وكندا المرتبطين بمعاهدة عسكرية ـ وهو نظام « لجنة الدفاع المشترك » .

وفي يوم الثلاثاء ١٨ يونيه سنة ١٩٤٦ قابلني السفير البريطاني سير رونالد كامبل ، ومعه مستر بوكر ، وقدّما إليّ هذا الاقتراح ، وأبلغاني أنه إذا وافق الجانب المصري على مبدأ إنشاء هذه اللجنة فإن اللورد ستانسجيت سيحضر إلى مصر ثانية وتستأنف المفاوضات .

وقد عرضت هذا الاقتراح على زملائي فوافقوا عليه من حيث المبدأ بشبه إجماع ، وعاد ستانسجيت ، واستؤنفت المفاوضات ، وأخذ الوفدان المصري والبريطاني يتناقشان في التفاصيل .

لجنة الدفاع المشترك

على إثر عودة اللورد ستانسجيت قدم الوفد البريطاني مذكرة بالمقترحات الجديدة وهي تتناول تعديل المواد الرابعة والخامسة والسادسة من مشروع المعاهدة البريطاني السابق الذي رفضه الوفد المصري وتوقفت من أجله المفاوضات ، وقد تضمنت في وضعها الجديد ما يأتي :

المادة الرابعة (وهي خاصة بلجنة الدفاع المشترك) :

« يكون واجباً مشتركاً على الطرفين الساميين المتعاقدين أن يكفلا سلامتهما المشتركة ، وأن يدافعا فعلاً عن أراضيهما وأن يحميا مواصلاتهما ، ولكفالة التعاون والمساعدة المتبادلة بين الطرفين الساميين المتعاقدين ومساهمة كل منهما في الواجب المشترك وافق حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر على إنشاء « لجنة للدفاع » تؤلف من السلطات العسكرية المختصة للطرفين الساميين المتعاقدين ، يعاونهما الممثلون الآخرون الذين ترى الحكومة تعيينهم .

وتكون اختصاصات اللجنة :

١ ـ تنسيق التدابير التي تكفل من كل الوجوه الدفاع المشترك عنهما في مصر والأراضي المجاورة بما في ذلك حماية مواصلاتهما المشتركة .

٢ ـ دراسة المسائل البرية والبحرية والجوية ، وما يتصل بها من مسائل الموظفين والعتاد ، وإعداد الخطط التي ينظر فيها الطرفان الساميان المتعاقدان .

وتجتمع اللجنة ـ كلما احتاج الأمر ـ للاضطلاع بهذه الاختصاصات المنصوص عليها ، ولمواصلة استعراض الموقف الدولي ، وتتشاور بقصد النصائح للحكومتين وتوصيتهما بما تقومان به من العمل المناسب في كل الحالات التي تهدد سلامة الشرق الأوسط بما في ذلك كافة الأراضي المتاخمة لمصر » .

المادة الخامسة (وهي الخاصة بالتعرض لخطر الحرب) :

« مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن تتخذ قواتهما المسلحة ـ في حالة حرب يشتبك فيها أحدهما ، ويكون من شأنها تعريض سلامتهما للخطر في الشرق الأوسط بما في ذلك الأراضي المجاورة لمصر ـ التدابير اللازمة بالتعاون الوثيق بينهما لأغراض المساعدة المتبادلة . وحالما يتولى مجلس الأمن للأمم المتحدة العمل الواجب اتخاذه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما ، فإن التدابير التي اتخذتها القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين يجري تنسيقها مع العمل الذي يقوم به مجلس الأمن » .

المادة السادسة (الخاصة بالتسهيلات اللازمة) :

« من المتفق عليه أن الطريقة التي يقدم بها أحد الطرفين الساميين المتعاقدين المساعدة للطرف الآخر ، وعلى الأخص الأوضاع الفنية للتعاون المشار إليه في المادة السابقة ، والخطوات التي يجب اتخاذها لتمكين قوات الطرفين الساميين من أن تكون في مركز تستطيع فيه مقاومة الاعتداء بطريقة فعالة ، بما في ذلك القيام بالتسهيلات اللازمة ، وهي من الأمور التي تسوى بالاتفاق بين السلطات العسكرية المختصة في حكومتي المملكة المتحدة ومصر » .

النظرية البريطانية في اللجنة المشتركة

هذه هي المقترحات البريطانية الجديدة التي تقدم بها الوفد البريطاني عند استئناف المفاوضات . وأهم ما فيها الاقتراح الخاص بلجنة الدفاع المشترك ،

وقد أرفق هذا الوفد اقتراحاته بمذكرة ضافية يشرح فيها نظرية الإنجليز في هذه اللجنة . وتتلخص فيما يأتي :

- تقضي كل محالفة لتبادل المساعدة التزام العمل لمصلحة طرف المعاهدة والذي يقع عليه الاعتداء أو يشتبك في حرب ، وذلك بقيام الحكومتين بعمل مشترك وبتآزر قواتهما المسلحة بمجرد نشوب الحرب .
- يجب التمهيد للدفاع المشترك منذ وقت السلم ، بل إن قيام الجيش الوطني وحده بالدفاع عن أراضي الدولة سيستلزم استعداداً طويلاً ومستمراً ، فيجب على هيئة أركان الحرب وضع الخطط الاستراتيجية لتوزيع القوات وتحديد المواقع .
- الجيش الحليف مدد يأتي بصفته هذه ويقاتل على أرض ليست أرضه ، فينبغي لهيئة أركان حربه أن تألف معالم البلد والترتيبات التي اتخذها الجيش الوطني ، ويجب أن تحدد بدقة من قبل بزمن طويل مواقع الجيشين اللذين سيتعاونان في الحرب .
- ويفقد العمل المشترك بين دولتين كثيراً من جدواه إذا لم توضع هذه الترتيبات ولا ينازع أحد اليوم في أن أسباب هزيمة الجيوش البريطانية في بلجيكا وهولاندا في مايو سنة ١٩٤٠ انعدام الاستعداد الحربي اللازم لتلك الحملة ، واضطرار قيادة الحلفاء إلى ارتجال وسائل تعاونهما مع الجيوش البلجيكية والهولاندية في أراضي لم يسبق لهما دراستها . . وكذلك في سنة ١٩٤١ أدى انعدام التنسيق التمهيدي بين القوات المتحالفة والجيش اليوغوسلافي إلى تعذر اعتماد هذا الجيش على إمداد الحلفاء .
- أنشئت اللجنة المشتركة للدفاع بين الولايات المتحدة وكندا سنة ١٩٤٠ من أنه لم تكن هناك بينهما معاهدة أو اتفاق مساعدة إذ كانت كندا مشتركة في الحرب والولايات المتحدة في ذلك الوقت على الحياد فلم تتردد الأخيرة في أن تنشىء هذه اللجنة المشتركة للدفاع بقصد تنسيق التدابير العسكرية الواجب اتخاذها تأميناً لدفاعهما المشترك .
- من باب أولى إذا ارتبطت دولتان بمعاهدة صريحة أصبح من المستساغ

التمهيد للعمل المشترك إذ تقضي المعاهدة بالتزام كل من الطرفين بمؤازرة الآخر في حالة الحرب .

- أظهرت الحرب العالمية الأولى أهمية تنسيق العمل بين هيئات أركان الحرب ، وكذلك بين الإدارات المدنية التي لها علاقة بالعمليات الحربية مثل مسائل النقل وصنع الذخيرة والتموين إلخ . . .
- إن مشروع المعاهدة بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٩٢٢ قد احتفظ بالنص المعهود قديماً ، والذي يقضي في مادته الثانية بأن « يظل التفاهم قائماً دواماً بين هيئتي أركان الحرب للطرفين الساميين ، بقصد أن يكفل للتدابير السابقة أن تكون فعالة إذا ما دعت الحالة إليها » .
- ان جمهوريات أمريكا الجنوبية (ما عدا الأرجنتين) قررت في سنة ١٩٤٢ - أي بعد الاعتداء الياباني ببضعة أسابيع - أن تنشىء فوراً لجنة مشتركة للدفاع عن جامعة الدول الأمريكية يوكل إليها دراسة التدابير اللازمة للدفاع عن القارة الأمريكية وتقديم توصياتها إلى حكومات هذه الدول .
- حولت اللجنة الأمريكية الكندية بعد الحرب إلى هيئة دفاع بمقتضى اتفاق بين البلدين .
- قررت الولايات المتحدة والدول الأمريكية الأخرى - بعد أن علمتها التجارب - ألاَّ تعود إلى ارتكاب خطأ عدم الاستعداد للقيام بعمل مشترك في وقت الحرب ولهذا قدم مشروع قانون إلى مجلس النواب في الولايات المتحدة في ٦ مايو سنة ١٩٤٦ عنوانه « قانون التعاون العسكري بين الدول الأمريكية » بقصد عقد اتفاقات بين هذه الدول وبين الدول الأمريكية الأخرى .
- أصبحت اللجنة المشتركة للدفاع في القارة الأمريكية هي الهيئة الرئيسية للتمهيد لعمل مشترك في زمن الحرب ولتنفيذه ، كما أصبح نظام اللجان المشتركة سائداً إلاَّ في هذه القارة .

ان ميثاق سان فرنسيسكو الذي هو بمثابة حلف واسع النطاق بين كافة الأمم المتحدة لمكافحة الاعتداء قد أنشأ هيئة دائمة للدفاع موطدة الدعائم .

ملاحظات الوفد المصري

وقد لاحظ الوفد المصري على المقترحات البريطانية السابقة ما يمكن إجماله فيما يأتي :

- تقرر المادة الخامسة مبدأ التآزر في وقت الحرب ، بينما تقرر المادة الرابعة إنشاء لجنة مشتركة للدفاع ، وهذه اللجنة ليست في الواقع إلاَّ وسيلة لتحقيق التآزر ، فيجب أن تأتي هذه المادة بعد المادة الخامسة .
- تثير المادة الخامسة الاعتراض بأنه بمقتضى الدستور المصري يقع حق الاقتراح في معظم التدابيز وحمل تبعاتها على عاتق الحكومة دون غيرها ، ولهذا لا تستطيع أن تنزل عن سلطانها في ذلك إلى هيئة عسكرية .
- طبقاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة لا يكون هناك محل للمساعدة إلاَّ في حالة الحرب الدفاعية . ولهذا يجب أن تستبدل « حالة حرب يشتبك فيها أحدهما » بصيغة أخرى تتناول الحالة التي تتعرض فيها مصر وبريطانيا في البلاد المتاخمة لمصر لاعتداء مسلح .
- إن وجود المادة ٤ ، ٦ جنباً إلى جنب في معاهدة واحدة تكرار واضح من شأنه أن يخلق لبساً في الاجراء الواجب اتباعه .
- في حالة اللجنة المشتركة بين الولايات المتحدة وكندا ، ولجنة دفاع الدول الأمريكية ، لا توجد هيئة أخرى ولا منهاج آخر يماثلان ما تنص عليه المادة السادسة .
- لا تبين المادة الرابعة بوضوح أن دور اللجنة المشتركة للدفاع هو أن تقدم مقترحات للحكومتين اللتين تملكان سلطة البت فيها ، فإن ذلك هو المبدأ الذي تقوم عليه اللجنة المشتركة للدفاع بين الولايات المتحدة وكندا ، ولجنة دفاع الدول الأمريكية .
- كما أن الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الرابعة هي اختصاصات سياسية لا يمكن أن تملكها هيئة عسكرية . ولهذا يجب أن ينص بالتحديد

على أن اللجنة فيما يتعلق بهذه الاختصاصات الاستثنائية لا تجتمع إلاّ بناء على دعوة الحكومتين[١] .

وقد تحادثت مع اللورد ستانسجيت والسفير البريطاني طويلاً في هذه الملاحظات ، وجرت بيني وبينهما عدة مقابلات استطعنا فيها أن نحدد اختصاصات لجنة الدفاع المشترك تحديداً يحقق وجهة النظر المصرية سواء فيما يتعلق بالناحية العسكرية أم السياسية ، بحيث قررنا بوضوح شكل تأليفها ، وما تتناوله من مسائل عسكرية ، أما المسائل السياسية فليس من حقها ، بل هي من حق الحكومتين المصرية والبريطانية، إلاّ إذا دعتها هاتان الحكومتان إلى ذلك، ولكن ليس لها أن تبحث الموقف السياسي البحت ، بل تبحث الآثار العسكرية المترتبة عليه .

وعلى ذلك اتفق الجانب المصري والبريطاني ، وبعث الوفد البريطاني إلينا بمذكرة عن تأليف اللجنة واختصاصاتها نصت على ما يأتي :

« وتتألف اللجنة المشتركة من شعبتين : الأولى مصرية ، والثانية بريطانية . والشعبتان متساويتان في عدد الأعضاء ، وأغلبهم من العسكريين . ولكن نظراً لأن المسائل العسكرية تتضمن أيضاً مسائل فنية تدخل في عمل

---

(١) تقدم الجانب البريطاني بمذكرة لإنشاء لجنة للدفاع المشترك بين مصر وإنجلترا على غرار اللجنة الأمريكية ـ الكندية . إلاّ أن اتساع واجبات لجنة الدفاع المشترك ـ على نحو ما ورد بالمذكرة البريطانية ـ لتشتمل كل المجالات التي تهدد سلامة الشرق الأوسط بما في ذلك الأراضي المتاخمة لمصر على نحو ما أشارت إليه الفقرة ٢ من المادة الرابعة من المذكرة البريطانية كان يلقى إعتراضاً من جانب إسماعيل صدقي الذي كان يميل إلى تقييد استخدام القوات المصرية للدفاع عن حدود مصر المتاخمة للدول الأخرى . وكان صدقي معارضاً تماماً لفكرة تضمين المعاهدة أي عبارات يمكن أن تفسر بأن المقصود منها هو إرسال القوات المصرية إلى ما وراء حدود الأقطار المتاخمة . ومن ناحية أخرى تجنبت المذكرة البريطانية الإشارة إلى السودان ، تحسباً لأي اعتراض من الجانب المصري لإثارة مسألة السيادة عليها .

Fo: 371/53303: No: 1171: Campbell to Fo, Jun, 20, 1946.

الإدارات المدنية ، فقد ضم إلى اللجنة أعضاء مدنيون تختارهم الحكومتان لمساعدة السلطات العسكرية .

« وأول اختصاصات اللجنة هو دراسة المسائل المتعلقة بالدفاع المتبادل للطرفين المتعاقدين في البر والبحر والجو ، وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال ، وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكي يتاح للقوات المسلحة للطرفين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء .

« ويجب أن تسفر هذه الدراسة ـ إذا أردنا أن تكون لها ثمرة ما ـ عن نتائج واقعية عملية ترفع إلى الحكومتين . ويجب من جهة أخرى أن يراعى في وضع الخطط والآثار الاستراتيجية ، لحوادث سياسية معنية ، كما إذا لاح أن دولة أخرى قد يقع منها العدوان أو إذا زادت قوات هذه الدولة زيادة مفاجئة بسبب عقدها لمعاهدات تحالف جديدة ، فإن هذه الحوادث قد يكون من شأنها أن تحمل اللجنة المشتركة على تعديل الخطط التي تكون قد وضعتها لتجعلها مطابقة للأوضاع الجديدة .

« ولهذا تجتمع اللجنة لتبحث ـ إذا اقتضت الحال ـ الآثار العسكرية للموقف الدولي وكل الحوادث التي قد تهدد الأمن في الشرق الأوسط وتقدم التوصيات المناسبة في هذا الشأن .

« ولكن ليس للجنة أن تجتمع من تلقاء نفسها ، إذ أن ذلك يتضمن ناحية سياسية هي من حق الحكومات وحدها . ولهذا فلن تبحث اللجنة هذه المسائل إلّا بناء على دعوة من الحكومتين . . وعلاوة على ذلك فلن يكون لها أن تبحث الموقف السياسي البحت ، وإنما تبحث الآثار العسكرية المترتبة عليه .

« وليس للجنة في أية حال سلطة إصدار قرارات ، فإن هي إلّا هيئة فنية بحتة استشارية . أما الحكومتان فهما اللتان تحتفظان بموجب سيادتهما بحق اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمسائل التي درستها اللجنة .

« والطريقة التي سيجري بها العمل عادة كما يأتي : بعد أن تدرس اللجنة مسألة معينة تثبت النتائج التي انتهت إلى الاتفاق عليها ، وتقوم كل من الشعبتين

بعد ذلك برفع هذه القرارات إلى حكومتها فإذا أقرتها الحكومتان ، فإنهما تتبادلان مذكرات أو خطابات تثبت تصديقها عليها كما قد يحدث أن تشرع الحكومتان ذاتهما في دراسة جديدة للمسألة ، وأن ترفضا وتعدلا مقترحات اللجنة المشتركة .

والحالة الوحيدة التي يمكن فيها أن يوضع أي قرار موضع التنفيذ هي الحالة التي يتحقق فيها الاتفاق التام بين الحكومتين بمقتضى مذكرات أو خطابات متبادلة . ومعنى هذا أنه لا يترتب على إنشاء اللجنة المشتركة - لا قانوناً ولا فعلاً - أي تعدٍ على اختصاصات الحكومتين .

« وبالتالي ليس فيها مساس باستقلال الدولتين المتعاقدتين » .

لجنة الدفاع . . والحماية

يرى القارىء من اختصاصات لجنة الدفاع المشترك السالفة الذكر أنها لجنة استشارية بحتة . وليست لجنة لبسط الحماية البريطانية على مصر كما أراد المغرضون في ذلك الوقت أن يشوهوها أمام الرأي العام ، وهم يتجاهلون أن جلاء القوات البريطانية عن مصر سيتم براً وبحراً وجواً ، وان مصر ستسترد بذلك كامل حقوقها في السيادة والاستقلال دون أية شائبة تشوب هذه الحقوق . وإذن فلن تكون علاقة إنجلترا بمصر بعد ذلك إلّا كعلاقة غيرها من الدول . وما اللجنة المشتركة سوى لجنة - كما رأيت - يتساوى فيها عدد المصريين والإنجليز ، سواء منهم العسكريون أم المدنيون ، وهي استشارية محضة كما قلنا ، لكل من الدولتين أن تقبل مشورتها أو ترفضها أو تعدلها . وما المحالفة بين مصر وبريطانيا بما فيها اللجنة المشتركة إلّا وثيقة خاضعة لنظام هيئة الأمم المتحدة . ولمجلس أركان حرب هذه الهيئة بمجرد أن يتم تشكيله أن يراجع أعمالها ويوجه خطاها فيما يطابق ميثاق الهيئة .

فإذا ذكرت كل ذلك كان من حقي أن أقول لأولئك الذين سمموا في ذلك الوقت جو هذه البلاد بزعم أن قبول هذه اللجنة هو قبول للحماية البريطانية : إنهم ألصقوا ببلادهم أشنع التهم ، فهم توهموا وأرادوا أن يوهموا أن ما يقوله

الجانب البريـطاني في هذه اللجنـة سيقبله الجانب المصـري لا محالـة ، كما توهموا أن توصيات اللجنة ـ رغم أنها استشـارية ـ ستكـون ملزمة لأيـة حكومـة مصرية ، لأن إنجلترا قوية ومصر ضعيفة . وهذا محض اتهام صادر عن هـوى شخصي دفع به إلى تمني قطع المفاوضة ، أملاً في إحراج مركز الوزارة .

على أن هذا الإيهام أو الوهم صادر عن ضعف في الإيمان باستطاعة مصر المحافظة على حقها تاماً في الاستقلال ورميها بشبه مركب النقص Inferiority Complex كلّما واجه المصري ممثلاً إنجليزياً في أي عمل من الأعمال أو كلّما واجهت مصالح مصر مصالح إنجلترا في أي ميدان من الميادين .

وأذكر أنه قد زارني يوماً مستر « لاجورديا » محافظ نيويورك ورئيس الشعبة الأمريكية للجنة الدفاع المشترك بين أمريكا وكندا ، وسألته عن شعوره وشعـور الكنديـين من ناحية وجوب المساواة بين الفريقين في أعمال اللجنة المشتركة ، فقال لي بالنص :

« أنت تسألني عن هذا وربما من حقي أن أقول لك إن الجانب الكندي في هذه اللجنة ـ وهو الذي يمثل الجانب الضعيف ـ أشد مطالبة وأكثر تصميماً فيها وصولاً إلى غايته من الجانب الأمريكي صاحب الحول والطول ! » .

بين الوفدين المصري والبريطاني

بمدينة الإسكندرية . وفي قصر أنطونيادس كانت المناقشات والمباحثات في الشؤون التي اختلفنا عليها نحن والإنجليز . وإليكم مقتطفاً من خطاب خاص بعثت به في ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٦ إلى إحدى الجهات العليا لتبيان الوضع الذي كنا فيه وهو كما يأتي :

« قد جرى حديث بالأمس بيننا وبين اللورد والسفير دام ثلاث ساعات يؤسفني أن أقول إنه لم يؤدِ إلى تفاهم في أي موضوع . وقد تبين لي :

١ ـ إن القوم هنا مرتبطون بتعليمات من لندن لا يستطيعون الخروج من نطاقها حتى بالوعد بإعادة النظر . .

٢ ـ إن فكرة جعل أو استمرار مصر قاعدة عسكرية لا تزال هي السائدة . .

٣ ـ إنهم لا يزالون بعيدين عن الاعتراف لمصر بمركز ولو معنوي في السودان . .

٤ ـ إنهم بعد مفاوضات دامت أربعة شهور لم يدركوا العقلية المصرية في أية ناحية من نواحيها . وقد قالوا في نهاية الأمر إن تعليماتهم بشأن السودان لم تكن نهائية ، ويستمدونها من لندن . وتلقاء ذلك كله رتبت الكلام مع عمرو باشا اليوم الساعة الواحدة لأنبهه تليفونياً إلى أن البقاء في المركز الذي نحن فيه أي :

١ ـ امتداد التزامات مصر الحربية إلى أكثر من البلاد المتاخمة . .

٢ ـ تعريض مصر لعودة الجيوش البريطانية في حالات الخطر بالشرق الأوسط . .

٣ ـ التلكؤ في الجلاء فيما عدا الجلاء عن المدينتين الكبيرتين ، وهو ليس بجلاء ، بل انتقال من مكان إلى آخر في داخل القطر المصري . .

٤ ـ السعي إلى أن تجرى المفاوضة في مسألة السودان بغير تحفظ من جانبنا في شأن السيادة ، كل ذلك لا يؤدي إلى تفاهم جدي في أمر التحالف . وسأطلب من عمرو باشا رداً سريعاً ممن بيده تصريف الأمور ، ويلوح أن القوم المفاوضين هنا يتجاهلون أن هناك جامعة للأمم لا يسلم ميثاقها بسيطرة من جانب على جانب » .

بلاغ مصري للجانب البريطاني

وفي منتصف الساعة الثانية عشرة من صبيحة يوم الاثنين ٢٩ يوليه سنة ١٩٤٦ قصدت إلى سراي أنطونيادس وفاء لموعد سابق لمقابلة لورد ستانسجيت والسفير البريطاني ، فقلت لهما : إنني حضرت لإبلاغهما قرار هيئة المفاوضات المصرية بشأن المقترحات البريطانية الأخيرة . وكنت قد أعددت ذلك كتابة فتلوته عليهما ، وهذا نصه :

« أعتقد أنني من أخلص المصريين مناصرة للاتفاق بين إنجلترا ومصر . وكنت آمل كذلك أن أكون في طليعة العاملين في بناء هذا الاتفاق .

« ولهذا يشق عليّ أن أبلغكم أن الوفد المصري للمفاوضات في اجتماعه الأخير قد قرر بإجماع الآراء اتخاذ موقف مضاد للموقف الأخير الذي اتخذه الوفد البريطاني . وقرار الوفد المصري ينصب على ما يأتي :

١ ـ المادة الثانية من مشروع المعاهدة المقدم من الوفد البريطاني الخاصة بالبلاد المجاورة وخطر الحرب . .

٢ ـ البيان الشفوي الخاص ببرنامج الجلاء . .

٣ ـ عدم وجود أية دلالة طيبة في شأن المبادىء الأساسية التي طلبتها مصر للمفاوضات الخاصة بالسودان .

« هذا وستقدم إليكم في خلال بضعة أيام مذكـرة تشرح الأسبـاب التي استند إليها الوفد المصري في إصدار قراره هذا .

« وأضيف من جهتي شخصياً إنني لعلمي بما تكنونه من عواطف التقدير والود لمصر وقضيتهـا تلك القضية التي لا نـزاع في عدالتهـا ، آمل أن دراسـة جديدة منكم للمواقف ستؤدي بكم إلى الأخذ بوجهة نظرنا » .

فلمّا فرغت من تلاوة هذا البلاغ ظهر عليها ما خيل إليّ أنه شعور من تنسم الخلاص من مكروه كان يتوقعه ، ثم قال السفير :

ـ إنني آسف لمرض مستر بيغن في وقـت كان يرجى فيه تعجيل السيـر بالأمور والرجوع إليه . ومما زاد في أسفي أن مستر بيغن كان ينـوي أن يحضر إلى مصر والمفاوضات قد آذنت نهايتها وفي طريقها إلى التمام .

ثم انتقل السفير إلى الكلام في موضوع زيارتي يومئذٍ ، فتساءل « ألم يكن للمعـاني والاعتبارات التي ذكـرناهـا لتعديـل المادة الثـانية أي أثـر في نفـوس المفاوضين المصريـين ؟ إن كل غرضنا محصور في جعل هذه المعـاهدة ذات قيمة فعالة effective والمحالفة لا تكون كذلك إلاّ بالصورة التي عرضناها بها . ولا شك أنكم تدركون تماماً أن الحروب الحديثة تستلزم السرعة الفائقة » .

فقلت : « يا سعادة السفير هذه مسائل قتلناها بحثـاً فيما مضى . وكـلام أطلنا فيه في فرص سابقة . وأوضحت لكم أن المادة بالصيغة التي تقترحونها لا يمكن إلاّ أن ترفض بالإجماع لأنها من جهـة تكاد تعـود بنا إلى مـوضوع خـطر الحرب الذي لا يمكن الموافقة عليه . ولأنها من جهة أخرى تدفعنا نحو الحالة الأوتوماتيكية التي هي دائماً في تفكيـركم على ما يـظهر ، والتي من شـأنها أن يمتنع أي تشاور بين الطرفين . ولأنها من جهة ثالثـة تزيـد من أعباءالإلتـزامات المفروضة على مصر بمقتضى المعاهدة . وكل هذا غير مقبول . وقد يكون من شأنه أن يمهد السبيل لدخول القوات البريطانية مصر مرة أخرى » .

وهنـا حاول اللورد ستـانسجيت والسفير البـريطاني أن يبينـا حسن نيتهما وأغراضهما السليمة إزاء مصر . وقال السفير : « إنه رغبة منهما في إثبات ذلك

قد وضعا صيغاً جديدة للمادة الثانية التي هي محور المعاهدة ، ولعل في إحداها ما يجمع بين الطرفين في منتصف الطريق » وأطلعاني على الصيغ الثلاث . وهي صيغ متشابهة ترجع في الحقيقة إلى الأولى منها ، وهي كما يأتي :

« مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة دائماً اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة حرب يشتبك فيها أحدهما ، وتعرض للخطر سلامتهما في مصر أو الأراضي المجاورة ، يتخذان بالتعاون الوثيق بينهما الإجراء الذي قد يسلم بضرورته . وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه »[1] .

وقد قلت لهما بعد اطلاعي على هذه الصيغ إني لا أرى فروقاً تستحق الذكر ، لأن أهدافها كلها واحدة . فقال اللورد ستانسجيت : « إنني أفكر في نص يبعد كل فكرة خاصة بخطر الحرب ، وحتى لا تنصب المادة الثانية إلاّ على حالة الحرب الفعلية » . . فشكرته على هذا التفكير ، فإنه دليل الرغبة في تحسين الموقف .

---

(١) وتشير الوثائق البريطانية إلى أن مستر بيغن اقترح على عمرو باشا السفير المصري في لندن تعديل نص المادة الثانية لكي تشير إلى أنه « في حالة وجود أي تهديد خارجي فإن مصر وبريطانيا تقرران اتخاذ الإجراءات المناسبة للدفاع » . ويرى بيغن أن هذا النص من شأنه أن يجنب إثارة مسألة السيادة، كما أنه لن يثير أي حساسية لدى المصريين، وقد بدا عمرو باشا مقتنعاً ومتفهماً لوجهة النظر البريطانية ، وقرر أنه سوف يتصل بالملك فاروق لشرح وجهة النظر البريطانية .

وفيما يتصل بموعد الجلاء فكان بيغن يرى بإجلاء القوات البريطانية عن المدن إلى منطقة القناة يجب ألا يجاوز مارس ١٩٤٧ ، أما إجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة فيكون في عام ١٩٥١ ، أي بعد خمس سنوات من إبرام المعاهدة ، وهو نفس الاتجاه الذي سارت عليه المفاوضات بالقاهرة .

Fo: 371/53308: No: 555: Beuin to Campbell, July, 25, 1946, Secret.

الجــلاء والســودان

ثم انتقل الكلام بعد ذلك إلى مسألة الجلاء ، فقال اللورد ستانسجيت : « وما هي اعتراضاتكم على تفصيلات الجلاء ؟ » .



قاعة الذكريات بمنزل إسماعيل صدقي باشا التي شهدت جانباً كبيراً من المفاوضات

فقلت : « إن هذا الذي تعرضونه هو جلاء معاهـدة سنة ١٩٣٦ . وليس الجـلاء المطلوب اليـوم . إنكم تنقلون قواتكم من الـداخـل إلى منـطقـة قنـاة السويس . فليس هذا جلاء وإنما هو انتقال من أرض مصرية إلى أرض مصرية أخرى » .

فقال : « إن هذه مراحل الجلاء . وماذا يرضيكم في مسألة مدة الجلاء ؟ » .

فقلت : « إنني أصارحك القول إن هيئة المفاوضات قد تلقت بالرفض والامتعاض اقتراحكم المتضمن خمس سنوات لتنقيد الجلاء . ولم أخف عليكم رأيي في ذلك قبل عرضه على هيئة المفاوضات المصرية . صدقني إنني قد وصلنا إلى آخر ما يمكن عرضه أو قبوله . أما خمس سنوات فهي فترة لا يمكن أن يقبلها مصري . إننا نعلم أن جلاء المحاربين لا يستغرق زمناً طويلاً . ونحن



هيئة المفاوضين المصريين في أحد الاجتماعات التي عقدت في قصر أنطونيادس لدرس الاقتراحات التي تقدم بها الجانب البريطاني

لا نستعجلكم استعجال الأعداء ، بل استعجال الأصدقاء ولعلّ في سنة ونصف أو سنتين على أكثر تقدير ، الفترة المعقولة لإتمام الجلاء الكامل . على مهل . فلسنا نضع السنج في ظهوركم حتى تخرجوا على عجل ، بل أنتم تخرجون كما قلت على مهل خروجاً كريماً لا يترك وراءه مرارة »[١] .

---

(١) في يوم ٢٤ يوليه جرت مقابلة بين صدقي باشا وأحمد لطفي السيد وزير الخارجية من

فلم يرد على ذلك ستانسجيت ولا السفير ، بل أطرقا في صمت .

ثم فاتحتهما في مسألةِ السودان ، فقال اللورد ستانسجيت إنه قرأ كل ما كتب عن السودان في المفاوضات والمعاهدات الماضية أو مشروعات المعاهدة ، فلم يجد في إحداها كلاماً كهذا الذي يقترحه الجانب المصري الآن .

فقلت له : « لم تكن المفاوضات الماضية حاسمة في اتجاهها ولا في موضوعاتها ، ونحن الآن نريد أن نفرغ من كل المشاكل على وجه يرضي . إن حق السيادة المصرية على السودان حق قديم اعترفتم به أنفسكم فيما مضى ونحن نطلب التسليم بهذه السيادة ونعتبرها في أقصى درجات الأهمية ، وبدونها لا تتم المعاهدة » .

فقال ستانسجيت : « إن معاهدة سنة ١٩٣٦ جاء فيها أن ليس في نصوصها أي مساس بمسألة السيادة على السودان . فلماذا لا نلجأ لنص كهذا الآن ؟ » .

فقلت : « وما معنى تفادي البت في هذه المسألة ؟ وما الغرض من تركها معلقة ؟ إننا نريد أن تكون مفاوضات نهائية » .

فقال : « ألم نتفق على أنه بعد إمضاء المعاهدة المصرية الإنجليزية تجرى مباحثات بشأن الحالة في السودان ؟ فما معنى التعجل في أمرها الآن ؟ » .

= جانب والسفير البريطاني ولورد ستانسجيت من جانب آخر ، وفيها اتضحت رغبة الجانب البريطاني في أن يتم الجلاء عن منطقة القناة خلال خمس سنوات ، وذلك بهدف رصد التغيرات المحتملة في المنطقة حتى عام ١٩٥١ . وأما وجهة نظر صدقي باشا إنه إذا أراد الجانب البريطاني أن يتخذ في منطقة القناة مركزاً لقيادة عملياته في الشرق الأوسط ، فإنه ليس بلازم أن يرتبط ذلك ارتباطاً مباشراً بالدفاع عن مصر ، وأن مدة عامين تعد فترة كافية لكي يتحقق للجانب البريطاني كل ما يطلبه . وفيما لو حدث أي تغيير خلال تلك الفترة فإنه من الممكن أن تستمر القوات البريطانية هناك تحت إشراف الأمم المتحدة .
Fo: 371/53308: No: 33: Campbell to Fo., July. 25. 1946.

قلت : هذه مسألة بدهية لا نزاع فيها ، ولسنا نحن الذين نتعجل البت في أمور السودان . وإنما رجالكم في السودان هم الذين يتعجلون رسم الخطط ، ووضع سياسة المستقبل للسودان ، مما اضطرني إلى الكتابة إلى الحاكم العام لافتاً نظره إلى ما في ذلك من مخالفات كما كتبت بذلك إلى السفير » .

قال اللورد ستانسجيت : « إن المسألة هي هل يحسن اليت من الآن في مبدأ خاص بالسودان أو يحسن ترك البت مؤقتاً إلى ما بعد اتمام المباحثات المتفق عليها ، وهذا هو الوضع الصحيح ! » .

فقلت : « إني آسف أن أصارحكم بأن المصريين قد فقدوا الثقة في نياتكم بشأن السودان . إن بين مصر والسودان أواصر كثيرة ، ليس إلى فصمها من سبيل » . وهنا أبديت أمنيتي في أن تتاح لي الفرصة قريباً لمقابلة مستر بيغن في مصر، أو في لندن إذا كانت مشاغله لا تمكنه من الحضور إلى هذه البلاد . فضحك اللورد ستانسجيت وقال : « ولكن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقدم لكم قصر أنطونيادس في لندن » . فقلت متبسماً : « لا حاجة إلى ذلك . ونحن نعرف كرمكم من قديم »[1] .

بين عمرو باشا ومستر بيغن

أسلفت أنني اتصلت تليفونياً بسفيرنا في لندن سعادة عبد الفتاح عمرو

(١) ويشير اللورد ستانسجيت إلى أن صدقي قد أسرى إليه والسفير البريطاني في أثناء المقابلة إلى موافقته على تعيين لجنة مشتركة تتولى بحث مسألة السودان ـ مع مراعاة وجهة النظر المصرية ـ على أساس وحدة وادي النيل تحت السيادة المصرية . وكان صدقي بادي الاعتقاد بأن الالتزام بمبدأ إعطاء السودان حق تقرير المصير سوف يؤدي إلى زوال السيادة المصرية عنه . والسودان كان عملاً بمثابة الورقة الرابحة للمفاوض البريطاني ، إذ يشير ستانسجيت أنه ما لم يتم الوصول إلى حل بالنسبة لمسألة بروتوكول السودان ، فإننا ـ أي الإنجليز ـ سوف نكون الجانب الأقوى حيث يمكن إظهار أن المفاوضات قد فشلت بسبب السودان .

Fo: 371/53308: No: 39: Campbell to Fo., July, 29, 1946.

باشا وطلبت إليه أن يقابل من بيدهـم تصريف الأمور ، ويكاشفهم بالحرج الذي نجم عن موقف الوفد البريطاني الأخير في المفاوضات ويبعث إلينا برد سريع .

وقد جرت بعد ذلك محادثات عدة بين عمرو باشا ورجال وزارة الخارجية الإنجليزية أثناء مرض مستر بيغن . وكان مستر إتلي يتولى الشؤون الخارجية ، فلمّا قابله عمرو باشا وجده محنقاً على الحالة التي وصلت إليها المفاوضات مع مصـر . ولم يخف عمرو بـاشا أن مجلس الـوزراء البـريـطاني مصمم على ألاّ يتراجع عن مشروعه الأخير الذي قدمه ستانسجيت والسفير البـريطاني . وقـال عمـرو باشـا في رسالتـه التي بعث بها إلينـا إن النية كـانت منصرفـة إلى قـطع المفاوضات مع مصر . وقد تجلى ذلك على ألسنـة موظفي وزارة الخـارجية ، فلمّا وجد عمرو باشا هذه الـروح ، رأى من المصلحة أن يسعى لمقـابلة مستر بيغن وهو معتكف لمرضه . وقد استعان في ذلك بعلاقاته الشخصية الطيبة معه وقـد قال لـه مستـر بيغن : « أنت تـرى أن مجلس الـوزراء البـريـطاني ، وفي طليعتهم مستـر اتلي قـد أصبحـوا الآن ضـدي في مسـألـة مصـر . وكـذلــك العسكريون . ولولا أنني رجل قد اختمرت في رأسه فكرة أعمـل لتحقيقها لمـا كان هناك مندوحة من قطع المفاوضات وترك هذه المسألة . ولكني أرى أنه من مصلحـة مصر وإنجلتـرا معاً أن يقـوم بينهما تفـاهم ، ولذلـك أرجو أن تتصـل بصدقي باشا وتبلغه هذا الحديث . ورجائي أن تكون رسول سلام وتوفيق ، وإلاّ ضاع كل شيء » .

فلمّا قال له عمرو باشا أن الجانب المصري مصمم على ما قدمه وأبداه ، قال : « إن التصميم لا معنى له ولا جدوى فيه ، والمسـائل الكبـرى لا تعالـج بهذه الروح ولا على هذا الشكل » . . ثم قال إنه قد بلغه أن مستر اتلي ذكر أن سنوات الجلاء يمكن إنقاصها من خمس سنوات إلى أربع ! وفي زيارة ثانية من عمرو باشا لمستر بيغن وجد عنده أحد محامي وزارة الخارجية البريطانية ـ ولم يكن مستر بيكيت ـ فتحادث الثلاثة في شؤون المفاوضات التي انحصرت الآن في المادة الثانية فيما يتعلق بالمعاهدة ذاتها ، وتفاهموا على النص الآتي لهـذه المادة :

« اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان في حالة ما إذا أصبحت مصر أو البلاد المتاخمة لها محل اعتداء مسلح ـ على أن يقوما بالتعاون الوثيق فيما بينهما بالعمل الذي تتبين ضرورته . وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

« واتفق الطرفان الساميان المتعاقدان في حالة تهديد سلامة أية دولة مجاورة لمصر ، على أن يتشاورا بقصد القيام بالعمل الذي تتبين ضرورته . وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه » .

ثم قال عمرو باشا أن مستر بيفن صرح له بأن هذه الصيغة هي النتيجة المباشرة لمساعيه التي يقصد بها التقريب ما أمكن بين وجهات النظر المصرية البريطانية وكان من شأن هذه الرغبة الصادقة إبقاء النص الخاص بالبلاد المتاخمة .

وفيما يختص بالبلاد المجاورة إذا تعرضت لخطر الحرب تكون العلاقة بين الحليفتين مقصورة على التشاور . وهذا التشاور لا ينطوي على التزامات جبرية . ولا يترتب عليها دخول الجيوش البريطانية مصر في غير حالات الاعتداء عليها .

ثلاث سنوات

وقال مستر بيفن عن مدة الجلاء إنه سيأخذ على عاتقه أن تكون ثلاث سنوات لا خمساً ـ كما طلب أول الأمر ـ ولا أربعاً ـ كما قال مستر إتلي . وهنا قال لعمرو باشا : « لا تظن أن الغرض من هذا كله كسب سنة . إن المسألة أهم من ذلك كثيراً . إننا في الواقع نجتاز مرحلة دقيقة يتهددنا فيها الخطر الروسي تهديداً شديداً . والمسألة حياة أو موت لنا ولكم فليس من مصلحة مصر مطلقاً في هذه المرحلة أن تكون خالية من الجيوش التي تدافع عنها وعن أنفسنا وهذا ما قصدت إليه حين قلت إننا لا نستطيع أن نترك وراءنا فراغاً «Vacuum» ثم قال : « إنني سمعت أنكم تريدون الذهاب إلى مجلس الأمن . ولا مانع عندي إن اخترتم هذا الطريق . ولا أشعر بالحرج مطلقاً أن أذهب بهذه القضية إلى هذا

المجلس فإن عندي حججاً قوية أستطيع الإدلاء بها .

« أما فيما يختص بالسودان ، فإني أصارحك القول بأن مجلس الوزراء البريطاني لا يستطيع مطلقاً الموافقة على النص الذي تريده مصر ، وللجانب المصري أن يطلب ما يشاء ، وأن يعلن ما يشاء ، ولكن ليس له أن يصر على أن نسلم مقدماً بما يريده وما يعلنه .

« وأرجو أن تقول كل هذا لصدقي باشا ، وتؤكد له أن هذه المسائل الثلاث تمثل وحدة لا يجوز قبول بعضها ورفض البعض الآخر . وأن هذا آخر ما عندنا » .

وهنا انتهى الحديث بين عمرو باشا ومستر بيغن . .

الباب المفتوح ..

لا شك أن الفكرة التي حدت بي إلى أن أتصل بمستر بيغن وزير الخارجية البريطانية عن طريق سعادة عمرو باشا سفيرنا بلندن ، كانت فكرة موفقة ، فإن الأحاديث التي جرت بينهما كانت لها نتائج طيبة ، بل انها أدخلت على الموقف تحسينات لا شك فيها . فقد حدث أن المستر بيغن نزل على الرغبة البادية من الجانب المصري في إبدال عبارة « البلاد المجاورة » في المادة الثانية من مشروع المعاهدة بعبارة « البلاد المتاخمة » وبذلك يكون للمحالفة عمل إيجابي في حالة واحدة فقط هي الاعتداء المسلح على مصر مع خطر الحرب . . وقد أخذ مستر بيغن على عاتقه أن يخفض مدة الجلاء إلى ثلاث سنوات ، بعد أن كان الإنجليز يرون أن تكون خمس سنوات أو أربعاً على الأقل . أما فيما يتعلق بالسودان فقد ظل الموقف كما كان ، بمعنى أن لمصر أن تطلب ما تشاء وأن تعلن ما تشاء دون أن تسلم إنجلترا مقدماً أو ترتبط بما تريده مصر أو تعلنه .

إذن أصبح الموقف بحيث يسمح بشيء من التفاؤل فيما عدا موضوع السودان . .

وإذا كان الجانب البريطاني يربط الصيغ بعضها ببعض ، كان من الصعوبة بمكان أن ننتهي إلى حل يصل بالمفاوضات إلى بر السلامة .

ويجدر بي قبل أن ننتقل إلى موضوع ما جرى بمصر بين الوفدين ، أن

أنوه مع كثير من الارتياح بما كان لجهود سفيرنا بلندن سعادة عمرو باشا من أثر طيب يرجع إلى لباقته ، ومعرفته لدقائق العقلية الإنجليزية ، وبالأخص ما له من نفوذ في الوسط البريطاني ، وما كسبه من صداقة السياسي القدير مستر بيغن .

وإن ذكرت هنا آثار جهود عمرو باشا ، فلي أن أستبق الحوادث فأذكر أيضاً ما كان له من شأن وأثر كبير فيما أدت إليه مفاوضات « صدقي ـ بيغن » بعد ذلك بنحو شهرين .

أما ما جرى في مصر حينذاك ، فقد احتدمت المناقشات في الوفد المصري على الأوضاع الجديدة . وكان هذا الوفد قد مل طول الأخذ والرد اللذين كانا المظهر البارز في هذه المفاوضات ولقد سئم الوفد المصري ما كان يشعر به من ناحية الإنجليز من رغبة في ابتكار الصيغ التي ربما أدت إلى وقوع مصر ، من حيث لا تشعر فيما تحرص على أن تكون بمنأى عنه ـ وهو وجود البلاد في وضع يترتب عليه عودة الجيوش الإنجليزية إليها بعد جلائها عنها لأقل الأسباب أو لأسباب وهمية . . فكانت لذلك المراشقة بالصيغ والمذكرات ، وكانت الصيغة الأخيرة لمشروع المعاهدة التي رأى الوفد المصري التمسك بها هي ما يأتي بعد الديباجة .

المادة الأولى : ينتهي العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الإعفاء والمزايا المرفقة بها وذلك بمجرد سريان المعاهدة الحالية .

المادة الثانية : في حالة إذا ما تعرضت مصر لاعتداء مسلح أو في حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لأجل اتخاذ أي عمل مشترك يسلم بضرورته وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

المادة الثالثة : رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكي يتاح بصفة خاصة تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة

مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .

ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس ـ بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها ـ المسائل الخاصة بالدفاع المشترك للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو بما يتصل بذلك من مسائل العتاد والرجال وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكي يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة إلى قيامها بهذه المهام ، وتجتمع أيضاً بناء على دعوة الحكومتين لتبحث ـ إذا اقتضى الحال ـ الآثار العسكرية للموقف الدولي وخاصة كل الحوادث التي قد تهدد الأمن في الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة في هذا الشأن .

المادة الرابعة : يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يبرما تحالفاً أو يشتركا في أي حلف موجه ضد أحدهما .

المادة الخامسة : ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأي حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

المادة السادسة : اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة يسوى طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

المادة السابعة : يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت . ويبدأ بتنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة عشرين عاماً من تاريخ بدء سريانها ، وتظل بعد ذلك سارية إلى أن ينقضي عام على إعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين للآخر بإنهائها بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول خاص بالسودان

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فوراً في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر .

هذه هي صيغة المشروع المصري للمعاهدة . . وقد أرفقت بها مذكرة ضافية لا محل لإيرادها هنا فإن النصوص تدب على أغراضها وأهدافها[1] . ولكن الجانب البريطاني لم يوافق عليها ، فاجتمع الوفد المصري للمفاوضات وانتهى إلى إصدار قرار بالإجماع ، كلفني بتسليمه إلى لورد ستانسجيت والسفير البريطاني ، وهذا نصه :

لا يسع الوفد المصري إلاّ أن يعبر عن أسفه لأن المفاوضات التي دبجها أملاً في الوصول إلى حل يرضي البلدين ، قد وصلت إلى نقطة لا يمكن معها إلاّ أن يستمسك بالمشروعات التي تضمنتها النصوص الأخيرة في مشروعه المصري الذي سلم للوفد البريطاني » .

(١) كان الجانب المصري قد تقدم في ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ بمشروع للمعاهدة ملحقاً به مذكرة تفسيرية تحتوي على نقاط الخلاف - من وجهة النظر المصرية - مع المشروع البريطاني . وقد حلت المادة الثالثة من المشروع المصري بدلاً من المادتين الرابعة والسادسة من المشروع البريطاني والخاصتان بلجنة الدفاع المشترك وإن كانت المادة الثالثة من المشروع المصري قد تجاهلت الإشارة إلى عبارة « التسهيلات اللازمة » التي تضمنتها المادة السادسة من المشروع البريطاني . إذ أنه كان ولا زال راسخاً في أذهان المصريين - على حد تعبير السفير البريطاني - نص المادة ٧ من معاهدة سنة ١٩٣٦ والخاصة بالمساعدات العسكرية التي تقدمها مصر لبريطانيا ، مما جعلهم لا يوافقون على أن تتضمن المعاهدة الجديدة صياغة مشابهة . ورغم هذا فإن لورد ستانسجيت والسفير البريطاني ورئيس الأركان البريطاني قد رأوا بأن مشروع المعاهدة المصري « يخرج في إطار » العام عن التعليمات الصادرة إليهم من لندن في شأن التفاوض . على الجانب الآخر كان صدقي يتوق إلى اجتماع عاجل لوفدي المفاوضات للتباحث والاتفاق .

Fo: 371/53305: Campbell to Fo, July, 10, 1946, No's: 1,9.

حـديث ٢١ أغسطس

على أثر هذا الموقف ـ موقف المعارضة من الجانب البريطاني للمشروع المصري ، وتمسك الوفد المصري بهذا المشروع ـ ذهبت إلى قصر أنطونيادس حيث قابلت لورد ستانسجيت والسفير البريطاني في الساعة الحادية عشرة صباحاً يوم ٢١ أغسطس وسلمتهما قرار الهيئة للمفاوضات ، ثم أردفت تسليم القرار بعبارة شفهية هي ما يأتي :

« يا صاحبي السعادة »

« أود أن أضيف بضع كلمات إلى المذكرة الشفهية التي قدمتها إليكما :

« إن الحكومة التي أتشرف برياستها وكذلك هيئة المفاوضات المصرية ـ وإني لواثق مما أقول ـ يتملكهما الشعور بمصلحة مصر في دعم علاقات الصداقة التي تربط بين بلدينا ، إلى حد أنهما لا يعتبران القرار الخاص بالمرحلة الحالية للمفاوضات والذي أبلغتكم إياه الآن ، بمثابة قطع لها .

« وإني لمقتنع كذلك بأن البلد العظيم الذي تمثلونه يعلق على المحافظة على العلاقات الطيبة بيننا من الأهمية ما يسوغ لي أن أنتظر منكم أن تقدروا على ضوء هذه الاعتبارات نفسها النقطة التي وصلنا إلينا في المحادثات الحالية ، كما قدرناها .

« وإني لأرجوكم أن تقدروا في هذا الصدد أنه نظراً للعبارات الحاسمة التي استعملها الجانب البريطاني في بياناته الأخيرة ، ونظراً لأن نقطاً أساسية من مطالبنا قد قوبلت ، خلافاً لما كنا ننتظر ، مقابلة لم تقم وزناً لما لها من صبغة شرعية ، أقول إنه نظراً إلى كل ذلك أرجو أن تقدروا أنه لم يكن لنا بدّ من انتهاج المسلك الذي أوضحته لكما .

ولهذا فإني أنتظر من جانب حكومتكم أنها ، بعد إعادة النظر في الموقف ، ستجد وسيلة للاعتراف بالحقوق الشرعية لهذا الشعب الذي يحرص على صداقتكم . وستجدون دائماً من الجانب المصرى رغبة حادة في أن يبحث معكم الحلول التي تؤدي إلى نتيجة تعاون على إنماء العلاقات بيننا نمواً مطرداً » .

عن مدة الجلاء

ووجه لي اللورد الحديث قائلاً إنه استمع إلى عبارتي بكل عناية ، ويود لو يستطيع أن يفهم مني ـ وقد تضمن قرار الهيئة المصرية التمسك بمذكرة أول أغسطس[1] ، وما صاحبها من صيغ للمواد ـ ما هو الحال بالنسبة لمسألة الجلاء

---

(١) وكانت الحكومة المصرية قد تقدمت بمذكرة ضافية للجانب البريطاني في أول أغسطس سنة ١٩٤٦ للجانب البريطاني وتنقسم المذكرة إلى جزأين الأول تضمن عرضاً لوجهتي النظر المصرية والبريطانية منذ بدء المفاوضات ، وركزت على ما عرضه الجانب البريطاني من أنه يتعين ألا تكون هناك أية قيود على دخول القوات البريطانية إلى مصر وتقديم كافة التسهيلات لها في حالة حدوث التهديد بقيام حرب أو إذا ما نشأت ضرورة دولية تستوجب ذلك ، مما جعل الجانب المصري يرى في المشروع البريطاني أنه لا يعدو سوى أن يكون إعادة لصياغة معاهدة ١٩٣٦ . فضلاً عما وضح من اتجاه الجانب البريطاني ـ مما لاحظه الخبراء العسكريين المصريين ـ من السعي لأن تكون مصر هي القاعدة العسكرية الوحيدة لبريطانيا للدفاع عن الشرق الأوسط . وأشارت المذكرة إلى أن لجنة الدفاع المشترك رغم طابعها الاستشاري البحت ـ فإن الرأي العام يتخوف من اتخاذها ذريعة للتدخل في شؤون مصر الداخلية .

أما الجزء الثاني من المذكرة فيختص بالسودان وتضمن الإشارة إلى مظاهرة السيادة المصرية عليه وما بذلته مصر من جهود وتضحيات بأموالها وأبنائها في هذا القطر سواء فيما قبل عام ١٨٩٩ ـ تاريخ توقيع اتفاقية الحكم الثنائي للسودان ـ أو بعده ، ومن ثم فإن أمر سيادة مصر على السودان يخرج تماماً عن المناقشة . وخلصت المذكرة إلى أن الهدفين الرئيسيين من المفاوضات وهما الجلاء عن البلاد وتحقيق الوحدة مع السودان لم يقابلا بالرضاء سواء فيما أظهرته المقترحات البريطانية أو ما تم من مفاوضات حول هذا الشأن .

أما عن رد الفعل الناشيء عن هذه المذكرة فيرى السفير البريطاني أنها قد تعرضت لمختلف جوانب المفاوضات بشكل غير موضوعي ، إلا أنه يرى أن ادعاءات مصر بالنسبة للسودان قوية بدرجة كافية يصعب معها إقناع الرأي العام العالمي أو الهيئات الدولية بأن السودان لم يكن تحت السيادة المصرية ، بل ان أي قاريء أمين ومنصف لن يملك سوى التسليم بأن يكون السودان ليس تحت السيادة المصرية بل وجزء من الإدارة المصرية إلا أن السفير البريطاني يحاول أن يجد لحكومته مخرجاً من هذا المأزق فيشير إلى أن الجانب المصري يرفض ـ من خلال المفاوضات ـ إعطاء السودان حق تقرير =

التي لم يرد عنها نص من الجانب المصري . . فقلت له : « نعم لم يتضمن ما أرسل لكم صيغة لمدة الجلاء ولكننا قلنا في المذكرة إننا نرى أن مدة الجلاء يجب ألا تزيد على سنة » . . فقال : « إنكم قلتم لي أول أمس حيث قابلتكم إن مشروع بيغن في مادته الثانية يتضمن أخطاء فهل لي أن أفهم أين هذه الأخطاء ؟ » .

فقلت : « هذا واضح ، لأن المادة الثانية التي صيغت أخيراً لم يرد فيها ذكر إنجلترا ، بينما كنا على اتفاق من قبل على أن الدفاع المصري عن البلاد المتاخمة يكون حيث تشتبك إنجلترا في حرب بها . وقد أهمل ذلك في الصيغة الجديدة ، وأنتم تعرفون أن مصر لا علاقة لها من الوجهة السياسية في هذه المعاهدة إلاَّ بإنجلترا . وهي لا تستطيع التدخل إلاَّ حيث تهاجم حليفتها ، فالتعبير الجديد يخالف القواعد المرعية . فأنا لا أدافع عن فلسطين مثلاً إلاَّ لأن حليفتي قد اشتبكت في حرب دفاعية ، وقد سبق بكم أن أقررتم هذا المبدأ بل هناك صيغ منكم تتضمنه » .

فلم يبد اعتراض من اللورد ولا من السفير على هذه الملاحظة .

ثم انتقل اللورد إلى الفقرة الثانية من المادة الثانية وقال : « ولكن أليس للفقرة الثانية من المادة الثانية محلها ؟ » فقلت : « إن الفقرة الثانية تتعلق بخطر الحرب على البلاد المجاورة ، وخطر الحرب هذا ليس محله المادة الثانية التي تركز فيها الغرض الأساسي للمحالفة في حالة الحرب ، والفقرة الجديدة أولى بها أن تكون في المادة الثالثة التي تكلمت عن اللجنة المشتركة واختصاصاتها ، وتكلمت أيضاً عن تتبع أحوال الشرق ومراقبة هذه الأحوال عن كثب ، ومن أخطار الحرب المحتملة وما يتخذ بشأنها من مشاورات قد يعقبها إجراءات . . وإذا كان الأمر كذلك فلا معنى لأن يجيء ذكر خطر الحرب في مكانين من

= المصير ويرى بأن إصرار المصريون على ذلك سوف يجعل لبريطانيا مبرراً قوياً أمام الرأي العام العالمي والأمم المتحدة فيما لو فشلت هذه المفاوضات .

Fo: 371/53308: No: 44: Campbell to Fo, Aug. 2, 1946.

المعاهدة مختلفين ، ويلاحظ أن المادة الثالثة المذكورة قد أعدت لأمر البحوث والاستعدادات وليس لذكر أغراض المعاهدة . فالفقرة الثانية التي تقترحون إضافتها للمادة الثانية يغني عنها ما هو وارد فعلاً في المادة الثالثة » .

فسألني اللورد : « وماذا يضيركم من تكرار ذكر الخطر في مادتين مختلفتين كل منهما لها غرضها ، وأنتم تعرفون شدة حرصنا على أن نكون محتاطين للطوارىء ، ساهرين على القيام بالتزاماتنا ؟ وإذا كانت المادة الثانية هي مركز المعاهدة ، فإنه تبدو لكم أهمية النص على هذا الخطر في تلك المادة » . . فقلت : « هو هذا التركيز الذي يخلق عندنا القلق والهواجس التي لمستها في كل الدوائر ، فإن اهتمامكم بخطر الحرب قد يؤدي إلى متاعب لمصر . نعم إن هناك مشاورة ، ولكن المشاورة بين القوي والضعيف تثير عند المصري دائماً فكرة استعمال الضغط من جانبكم . . أضف إلى ذلك أن الالتزامات الناتجة من حرب فعلية من السهل الإشارة إليها ، لأن الحرب عمل واقعي واضح الأثر ، أما خطر الحرب فقد يكون وليد الوهم ، وقد يستعمل للضغط ، وقد يستعمل في كل وقت . . إنك قد تقول مثلاً بناء على مقال متحمس في جريدة « برافدا » وإذاعة متطرفة من راديو موسكو ، إن الخطر قائم ، فندخل في مناقشات لا نهاية لها ، ويلتمس رجالكم كل الأسباب للتدليل على أن هناك ما يدعو لاتخاذ إجراءات ، وهذا ما يخشاه جميع المصريين كل الخشية » .

فقال لورد ستانسجيت : « نعم إني أدرك هذا الوضع وأفهم أن الصياغة الحالية ربما تدعوكم إلى شيء من الحيطة ، ولكني أود أن تفهموا موقف مستر بيغن ، ومستر بيغن لا يقف من المسألة المصرية إلاّ موقف العطف وسلامة النية » . . ثم انتقل إلى مسألة الجلاء قائلاً : « وهل تقفون أنتم مثل هذا الموقف في أمر مدة الجلاء ، وظاهر من قرار الهيئة أنها تطالب بسنة فقط ؟ » فقلت : « أظنك تذكر أننا بعد معاودة البحث في أمر المدة اللازمة للجلاء كنت قد قلت لك وقلت للسفير إنني أعتقد أن الجانب المصري لا يعارض في أن تكون المدة سنتين » . . وقال السفير : « بل إني أذكر أنك ذهبت إلى سنتين

ونصف » ، فقلت : « لا ، لم أقل هذا وربمـا اختلط عليك الأمـر . على أني أظن أن طلب المستر بيغن بشأن مدة الجلاء لا يثير مثل باقي مطالبه اعتراضاً في قوة اعتراضنا على المطلبين الآخرين » .

عـن مسـألة السـودان

وهنا قال لورد ستانسجيت : « هل تسمح أن نتكلم عن السـودان ؟ وهل اطلعت هيئـة المفاوضـة على النص الذي قـدمته إليكم ؟ » . . فقلت : « لقـد اطلعت هيئـة المفاوضـة على النص ووصفته بـأنه كتب بمهـارة ، على أننـا لم نناقش المادة في مشتملاتها إذ اصطدمنا بـرفضها لمـطلب السيادة . وهـذا في نظرنا من أقدس المطالب » .

فقال اللورد وأيده السفير : « إن موقف إنجلترا موقف مبني على الحرص على مصالح السودانيـين وحقوقهم وليس من حقنا أن نقبل مقدماً مـا يمكن أن يصـطدم بمطالبهم » . . فقلت : « أشـك أولاً في أن مسألـة السيادة المصـرية ستثير اعتراضاً جدياً عند فريق ذي شأن من السودانيـين . بل إني أعتقد بالعكس أن الفريق المثقف من السودانيـين يرغب في أن يكون السودانيون من رعايا ملك مصر . . وأريد أن تفهما أن هذا المطلب المصري هو تقريباً جل ما نحرص عليه من حق في السـودان ، وهو حق معنـوي قومي . ومـا عدا ذلـك فليس لنا من المطالب في السودان إلاَّ تلك الأغراض التي يتطلبها الجوار وجريان النيل وسط أراضي البلدين ، وبعض الشؤون الاقتصادية والثقافية والجنسية .

« نحن لا نريد من السودانيـين كسباً مـادياً . لا نـطمع في أن يكـون لنا مـوظفون مصـريون بـالسودان ، بـل نود أن نـرى قريبـاً اليوم الـذي يتولى فيـه السودانيون أمر أنفسهم . . فإذا ما ناقشتم أمر هذه السيادة الممثلة في التاج فماذا بقي لنا من هذا السودان ؟ وإذا ما اعترضتم على السيادة فكأنكم اعترضتم على كل شيء بما فيه هذا الـوضع الـذي يترجم عن وحـدة وادي النيل . . فـإذا ما فكرتم ملياً في هذا أنتظر أن تكون نتيجة التفكير التسليم بما نطلب . وهو أيضاً في مصلحـة السودانيـين الـذين لا يمكن أن يتمنى لهم صديق أن يكـونوا بـلا

وطن . وأنا أعرف أنهم يغتبطون بانتسابهم للوطن المصري مع الاحتفاظ بكيانهم الخاص وبكامل حقوقهم في إدارة شؤونهم » .

فقال لورد ستانسجيت : « إني قرأت الكثير عن السودان ، وصحيح قد جاءت عبارة السيادة على لسان بعض ساستنا مثل لورد كرومر ، ولكن هناك في هذا الموضوع أخذ ورد طويل ، وهناك أيضاً أن العنوان الذي اتخذ لملك السودان وهو الذي تسمى به الخديو إسماعيل لم يعد ينطبق على الواقع الآن . فهناك بلاد خرجت من السودان وبلاد أدخلت فيه . وهناك اعتداءات وقعت على السودان . وصدقني إننا لو لم نكن إلى جانبكم منذ سنة ١٨٩٨ لكان السودان طعمة سائغة للفرنسيين الذين كم حاولوا مد امبراطوريتهم إلى هذه النواحي ونحن لهم بالمرصاد . . » .

فقلت : « كل هذا كلام طيب . ولكن الأمر بالنسبة لنا أمر كرامة وأمر عاطفة . والمصريون في هذا الموضوع شديدو التمسك بما يعتبرونه وضعاً مقدساً » فقال : « كم أنا أخشى هذا التمسك ! وكم أود أن تعالج هذه المسألة معالجة عملية ، أساسها مصلحة السودانيين فقط ، مع ابتعادنا نحن الاثنين عما يوجب التنازع . ونحن وأنتم مطالبون بأن نرعى مصلحة هذا الشعب السوداني الموكول أمره إلينا نحن الاثنين » .

فقلت : « إني أخاطبك وقد فهمت إنك قرأت الكثير عن السودان وتبينت حقيقة وضعه ، وهذا الذي يطمعني أن أرى فيكم من يساعد على تحقيق غرض المصريين ، وهو كما قلت لك غرض بعيد عن المادة ، وعن الكسب وعن الأطماع الذاتية » .

الباب المفتوح

وإلى هنا انتهى الحديث وفيه اختصار كبير ولو أن الحديث كما هو مدون يتضمن كل المعاني التي تبادلناها . . وهنا قلت : « إني أثبت في مستهل كلامي أن قرار هيئة المفاوضة المصرية ليس مما يدعو إلى القطع rupture وأؤمل أن يكون هذا رأيكما » .

قال اللورد : « إني أول الراغبين في استمرار المفاوضة للوصول إلى تحقيق الغرض الذي قصدناه نحن الاثنين . ولكن كيف يكون الباب مفتوحاً وقد أوصدتموه بعبارتكم القاطعة ؟ » .

فقلت : « إنه ما دام لكلينا غرض أساسي واحد ، فلا يمكن إلاَّ أن يتضافر جهدنا مهما اعترض سبيلنا من العقبات لتحقيقه ، وأنا من جهتي كرئيس للحكومة المصرية أصرح لكما أن مصر تتوق إلى معاهدة مع إنجلترا ، وقد فهمت إنكم تهدفون مثلي إلى هذه الغاية . فلا أدرك كيف لا ننتهي إلى النتائج المرجوة ما دامت الرغبتان متقابلتين ؟ » .

فقال اللورد والسفير : « لقد علمتم أن مستر بيغن فرض علينا أن نعرض عليكم مقترحاته باعتبار أنها الرأي النهائي للحكومة البريطانية ، بل ذهبنا إلى أن نوضح لكم أن الاقتراحات المذكورة تمثل وحدة غير قابلة للتجزئة ، ونحن نشعر بأننا لا نستطيع التكلم عن إمكان المضي في المفاوضات بعد أن لم تقبلوا مقترحات مستر بيغن ، ولهذا يصبح التسليم منا بأن الباب المفتوح مختلف مع حقيقة الحال » .

فقلت : « هذا صحيح ولكنه لم يمنع من أن استوضحتموني أشياء كثيرة أجبتكم عنها . وبما أن ردودي هذه قد تثير لدى مستر بيغن رغبة في المضي في المناقشة ، فأظن أنه من غير المستساغ أن تعتبروا باب المفاوضات غير مفتوح ، فتحرموا مستر بيغن وحكومتكم من تبادلنا الرأي في المسائل التي جرى الخلاف عليها » .

فقال اللورد : « ولكن ألا ترى أننا إذا نشرنا اليوم أن قراركم سيبلغ للمستر بيغن ، وله أن يرد بالموافقة أو عدمها ـ ألا ترى أن في ذلك الكفاية ؟ » .

فقلت : « إنكم تهتمون الآن بمسألة شكلية ، بينما أنظر لمصلحة بلادي وأثر قطع المفاوضات مع إنجلترا في الطبقات الكثيرة من أهلها ، وبينهم صاحب الغرض ، وبينهم المشاغب ، وبينهم طوائف كثيرة من الأشخاص يتمنون قطع المفاوضات . وما دمتما تتمنيان اطراد التفاهم بين بلدينا وجب أن

تعملا معي على تسهيل هذا التفاهم بعدم إعطاء حجة جديدة لمن يرمونكم بسوء النية نحو مصر » .

وهنا جرى حديث طويل ظهر لي من ثناياه حرص المفاوضين البريطانيين على انتظار تعليمات ، وتخوفهما من خروجهما على ما قد يكون للندن من رأي مخالف فيما إذا قبلا ما جرى كأنه لم يترتب عليه قطع المفاوضة .

وانتهى الحال بعد المناقشة إلى قبول هذا البيان الذي عرضته عليهما وتناقشنا أيضاً فيه طويلاً وانتهينا منه إلى الصيغة الآتية :

« إن مجلس الوزراء ورئيس الوفد المصري للمفاوضات قد سلم إلى لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل القرار الذي اتخذه الوفد المذكور في العشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ وهذا نصه :

« إن هيئة المفاوضات المصرية لا ترى في البيانات والصيغ التي جاءتها من الجانب البريطاني ما يحملها على تعديل موقفها . وهي بناء على ذلك تتمسك بمذكرتها المقدمة في أول أغسطس وما صاحبها من النصوص .

« وقد دارت محادثات ذات طابع عام بين المفاوضين الثلاثة انتهوا بها إلى اعتبار أن الباب ما يزال مفتوحاً لتبادل جديد في الآراء بقصد الوصول إلى نتيجة ملائمة لمصالح البلدين » .

وقد انتهت المقابلة حيث كانت الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الظهر .

أطماع الانجليز في السودان

تحدثت في الفصل الماضي عن بعض ما جرى بيني وبين اللورد ستانسجيت والسفير البريطاني من حديث حول مسألة السودان ، وقد بدا من الإنجليز أنهم يقفون فيها موقف المعارضة الشديدة لسيادة مصر على هذه البلاد . وأود هنا أن أتحدث عن النظرية الإنجليزية في السودان وكيف رددنا عليها . إن نقطة الابتداء في النظرية الإنجليزية هي أنه لما أصبح المهدي في سنة ١٨٨٤ مسيطراً على أراضي السودان واضطر الجيوش المصرية إلى مغادرته ، انتقلت حقوق السيادة التي كانت لمصر إلى المهدي .. وهناك رواية أخرى لهذه النظرية ، وهي أنه لما كان المهدي ثائراً ، ولم يعترف به ، فإنه لم يرث حقوق الخديو ، ولكن كان من نتيجة مغادرة السلطات العسكرية والمدنية المصرية لتلك البلاد أن أصبح السودان « مالاً لا مالك له » . . . .

ويقول الإنجليز : إن غزو السودان أو إعادة غزوه لم يكن ممكناً إلاَّ بفضل بريطانيا العظمى ، ويلاحظون ما يأتي :

١ ـ إن بريطانيا قد أعادت تنظيم الجيش المصري وزودته بأنظمة بريطانية حولته إلى قوة أصبح في مقدورها أن تهزم المهدي .

٢ ـ إن الوحدات البريطانية اشتركت فعلاً في حملة السودان .

٣ ـ إن البريطانيين هم الذين أعادوا تنظيم المالية المصرية ، وأتاحوا للخزانة المصرية أن تتحمل مصاريف الحملة الموجهة ضد المهدي .

٤ ـ إنه لو لم تكن إنجلترا قد تدخلت لكانت فرنسا قد استولت على فاشودة وعلى جنوب السودان[١] . (وقد أشار اللورد ستانسجيت إلى ذلك في حديث له معي) .

والواقع أن مصر صاحبة السيادة كانت في ذلك الحين مغلوبة على أمرها باحتلال بريطانيا عسكرياً منذ سنة ١٨٨٢ . ولم يكن لبريطانيا قبل هذا الاحتلال أي اتصال بالسودان . وهي لم تتدخل في الشؤون السودانية ، ولم تشترك في إعادة فتح السودان إلَّا لأن هذا الإقليم جزء من مصر ، ولأن « إنجلترا ـ كما صرّح بذلك سير ادوارد جراي في البرلمان البريطاني في ٢٨ مارس ١٨٩٥ ـ تشغل مركزاً خاصاً هو مركز القيم للذود عن مصالح مصر » على أن بريطانيا لم تنازع قط في سيادة مصر على السودان سواء قبل حملة السودان أو في خلالها أو بعدها ، أو على العكس أيدت هذه السيادة تجاه الدول الأجنبية . وحين وقعت حادثة فاشودة كتب « كتشنر » نفسه إلى « الكولونيل مارشان » قائد الحملة الفرنسية يقول إنه « تلقى تعليمات لإعادة السيادة المصرية على مديرية فاشودة »

---

(١) تقع فاشودة عند ملتقى الطرق التي تصل الخرطوم والحبشة بجنوب السودان ، وعلى مقربة من ملتقى روافد نهر النيل ، ومن ثم فهي على جانب كبير من الأهمية الحربية والجغرافية . وبهدف صد التوسع الإنجليزي داخل إفريقيا ، أرسلت فرنسا في عام ١٨٨٦ الكابتن (مارشان) على رأس كتيبة من الجنود السنغال وعددهم ١٢٠ جندي وتسعة ضباط فرنسيين ، إلى فاشودة فاحتلها في ١٠ يوليه سنة ١٨٩٨ ، فاحتجت إنجلترا لدى فرنسا باعتبار أن فاشودة أرض مصرية ـ رغم أنه كان قد تمّ إخلاء القوات المصرية من السودان في سنة ١٨٨٤ ـ وبادرت إنجلترا بإرسال اللورد كتشنر سردار الجيش المصري وقتذاك على رأس قوة مصرية مؤلفة من ١٨٠٠ جندي مصري ومائة جندي بريطاني ، فوصلها في سبتمبر ١٨٩٨ والتقى بالكابتن مارشان واحتج على احتلاله أرضاً مصرية ورفعه العلم الفرنسي على « أملاك سمو الخديو » وإزاء ذلك تراجع مارشان ـ ولم يكن بوسعه مقاومة القوة المصرية ـ وقام بإخلاء فاشودة في ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ وتم رفع العلم المصري عليها . أما عن تراجع فرنسا عن الصدام مع إنجلترا فكان نتيجة لتخلي روسيا عن مساندتها .

عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ـ الطبعة الخامسة ـ دار المعارف ـ ١٩٨٤ : ص ١٢٩ ـ ١٣٢ .

وإنه «يحتج على ما وقع من رفع العلم الفرنسي على ممتلكات سمو الخديو» وبعد ذلك أبلغ كتشنر القائد الفرنسي ما يأتي : « اعتباراً من اليوم استعادت مصر رسمياً ولاية الحكم على هذه المنطقة ـ فاشودة » .

أما اتفاقيتا ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ فلم تتناولا إلاَّ موضوعاً واحداً . هو تنظيم الإدارة في السودان(١) . وهما لم يمسَّا حق مصر في السيادة . وإن التنازل عن جزء من هذا الحق لا يمكن أن يقع إلاَّ بموجب وثيقة خاصة وقاطعة . ولا يمكن أن يستفاد هذا التنازل من نصوص كنصوص اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لا تتعرض للسيادة بل للنظام الإداري في السودان .

وقد كانت تسوية مسألة السودان في مفاوضات سنة ١٩٣٠ بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، هي المسألة التي قامت بشأنها أكثر المناقشات حدة وأهمية ، وهي التي أدت إلى قطع المفاوضات . على أن مسألة سيادة مصر على السودان لم تكن من العقبات التي قامت في سبيل الاتفاق ، بل الأمر على العكس من ذلك . . فقد تضمن المشروع الأول للمعاهدة الذي قدمه الوفد المصري يوم ٣ أبريل سنة ١٩٣٠ مادة هي المادة ١٣ نصها كالآتي :

« إلى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ، ومع الاحتفاظ بجميع

---

(١) في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ أبرمت مصر وإنجلترا اتفاقية بشأن الإدارة والحكم بالسودان تكونت من اثنتي عشر مادة ونصت المادة الثالثة على أن تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عالي خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملك ، ولا يفصل من وظيفته إلاَّ بأمر عالي خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية . كما نصت المادة الخامسة على أنه « لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلى ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها وفي ١٠ يونيو سنة ١٨٩٩ تم تعديل بعض بنود الاتفاقية السابقة باتفاقية أخرى . وطبقاً لهاتين الاتفاقيتين عرف السودان نظام الحكم الثنائي الذي كانت مصر تقوم فيه بدور الشريك الأصغر والأضعف . ولعلّ الممارسة العملية قد أكدت على انفراد إنجلترا عملاً بحكم السودان (انظر الملاحق) .

الحقوق ، يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكاً فعلياً » (الكتاب الأخضر ـ الطبعة العربية صفحة ٢٨) .

وقد أثار هذا النص اعتراضات من قبل الوفد البريطاني الذي كان يريد النص على ما يؤيد اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ والنظام الناشىء عنهما ، كما عارض الوفد البريطاني من ناحية أخرى في منح مصر نصيباً فعلياً في إدارة السودان . فقدم الوفد المصري في ١٤ أبريل سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، وبدون إخلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السوذان هو المركز الناشىء من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المذكورتين » وقد وردت الملاحظة الآتية بعد في الكتاب الأخضر بعد هذا النص (ص ٨٤ من الطبعة العربية) .

(ملاحظة : فيما يتعلق بالمادة ١٣ وهي الخاصة بمسألة السودان قبل الفريق المصري أن يشير إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بعد أن طلب مستر هندرسون من دولة النحاس باشا في حديث خاص أن يقبل ذكر اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في المادة الخاصة بالسودان تسهيلاً لمهمته أمام مجلس العموم حتى يستطيع أن يدافع عن طلب الاشتراك الفعلي في الإدارة بأنه تطبيق لأحكام هاتين الاتفاقيتين ، فقبل دولة النحاس باشا من ذلك على شرط النص أيضاً على حق السيادة المصرية الكاملة على السودان . فلم يعارض مستر هندرسون في ذلك) .

وفي الجلسة العاشرة (١٤ و ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠) اقترح الوفد البريطاني النص الآتي :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية ، يكون مركز السودان هو المركز الناشىء عن اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المذكورتين ، وبناء على ذلك الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما ، فقبل الفريق

المصري هذه الإضافة على أن يقبل الفريق البريطاني في نفس الوقت المذكرة الآتي نصها :

« المفهوم بتطبيق المادة ١٣ إن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نص وأن الفريقين المتعاقدين يباشران إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكاً فعلياً . . » وبناء عليه يعين وكيل مصري للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين في إدارة السودان وتعود الجنود المصرية إلى السودان بعد التصديق على المعاهدة ، ولا يوضع أي قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة » ، (الكتاب الأخضر - صفحة ٩٠) .

والمسألة الوحيدة في هذه المذكرة التي لم تثر جدلاً هي المسألة المتعلقة بحق مصر في السيادة ، فإن باقي أحكام المذكرة قد أثارت معارضة قوية من جانب الوفد البريطاني ، ودارت في الجلسات التالية مناقشات طويلة حولها ، وكذلك حول الاقتراح المصري بالدخول في محادثات خلال السنة التي يصدق فيها على المعاهدة من أجل تنفيذ اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وتطبيقهما .

أما عبارة « بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية » فلم تكن - على العكس من ذلك - محل مناقشة ، وأضيفت في جميع النصوص التالية التي قدمت من الوفدين . كما تضمنها النص الذي قبله كل من الطرفين في النهاية . وقد رفض مجلس الوزراء البريطاني هذا النص ، ولكنه أعلن بأن معارضته تنصب فقط على التعهد بالدخول في محادثات ودية في بحر سنة بشأن تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ . ويتبين من ذلك أن مجلس الوزراء البريطاني قد قبل الصيغة المتضمنة لحقوق مصر .

وزيادة على ذلك فإن قطع المفاوضات كان نتيجة لعدم الاتفاق على النقط الثلاث الآتية : .

١ - الدخول في محادثات ودية بشأن تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .
٢ - رجوع كتيبة مصرية إلى السودان .

٣ - إلغاء القيود المفروضة على المصريين في السودان فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمهاجرة ولم ترد مسألة سيادة مصر ، التي لم يعد الجانب البريطاني يعارض فيها ، بين النقط الثلاث التي تعذر الاتفاق عليها ، كما لم تكن سبباً لقطع المفاوضات .

وموقف الحكومة البريطانية في سنة ١٩٣٠ يطابق موقف الحكومات السابقة لها . وخاصة تلك الحكومات التي كانت قائمة وقت إعادة فتح السودان وعقد اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ . لم تنازع بريطانيا في سيادة مصر على السودان سواء قبل حملة السودان ، أو في خلالها ، أو بعدها . وعلى العكس فإنها قد أيدت هذه السيادة تجاه الدول الأجنبية ، وصرحت دائماً بأنها لا تعمل في السودان إلاَّ لإعادة سلطة الخديو . . ويكفي أن نشير في هذه المناسبة إلى الخطابات التي كتبها كتشنر إلى الكولونيل مارشان وقت حادث فاشودة يخطره فيها أنه تلقى تعليمات لإعادة السيادة المصرية على مديرية فاشودة وأن مصر قد استعادت رسمياً ولاية الحكم على هذا الإقليم .

ولم يكن لبريطانيا العظمى قبل احتلال مصر عسكرياً في سنة ١٨٨٢ أي اتصال بالسودان وهي لم تتدخل في إعادة فتحه إلاَّ لأنها - كما صرح بذلك سير ادوارد جراي في البرلمان البريطاني في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ - تشغل مركزاً خاصاً هو مركز القيم للذود عن مصالح مصر فلم يكن في وسعها إذن - والحالة هذه - أن تتذرع بالمساعدة التي بذلتها لمصر في هذه الظروف لتجردها من جزء من سيادتها على الأقاليم التي عاونتها على فتحها من جديد . وزيادة على ذلك لم يكن من المستطاع - طبقاً لفرمان التولية في سنة ١٨٧٩ - التنازل عن جزء من هذه السيادة إلاَّ بترخيص من الحكومة العثمانية[1] . . بل على العكس فقد

---

(١) في ١٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ صدر فرمان تولية محمد توفيق مسند الخديوية خلفاً لأبيه ومما جاء فيه « وحيث أن الامتيازات التي أعطيت إلى مصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها ، لا يجوز لأي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها ، وترك قطعة أرض من الأراضي المصرية إلى الغير مطلقاً » . ومن ثم فقد حرم الفرمان المذكور ترك قطعة من الأراضي المصرية إلى

طالبت بريطانيا العظمى بأن تمنح نصيباً في الميدان الإداري مكافأة لها على اشتراكها في حملة السودان . ولم تتناول اتفاقيتا سنة ١٨٩٩ إلاّ موضوعاً واحداً وهو تنظيم الإدارة في السودان وهما لم يمسا حق مصر في السيادة . .

ولا شك في أن ديباجة اتفاقية سنة ١٨٩٩ تبين الحقوق التي اكتسبتها الحكومة البريطانية بمقتضى حق الفتح ، ولكن الذي طالبت به بريطانيا العظمى بمقتضى هذه الحقوق هو « الاشتراك في التسوية الحالية وفي وضع النظام الإداري والتشريعي المذكور موضع التنفيذ والنهوض بها » .

وفوق ذلك فإن لورد كرومر ، وهو من أقدر سياسيي بريطانيا وصاحب الشأن الأول فيما يتعلق بالموضوع الذي كنا نعالجه ، هو الذي يمكنه أن يوضح مدى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، إذ أنهما كانتا من وضعه ، فقد كتب في تقريره عن سنة ١٩٠١ ما يأتي : ألاحظ في تقرير المجلس التشريعي عن ميزانية هذا العام أن المجلس يوافق على المصروفات المخصصة للسودان بناء على أنه يعتبر السودان جزءاً لا يتجزأ من مصر . .

وهذا الرأي صحيح في جوهره . . وإني أنتهز هذه الفرصة لأبين أن الاتفاقية المبرمة سنة ١٨٩٩ لم يقصد بوضعها الانتقاص من حقوق مصر الشرعية » .

ومما احتج به مراراً رفع العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري في السودان باعتبار أن في هذا مظهراً شاهداً على وجود البريطانيين في السودان .

= الغير والأراضي المصرية الواردة في نص الإتفاقية تشمل إلى جانب مصر الأقاليم السودانية كما يتضح من الفرمانات الصادرة من الباب العالي إلى ولاة مصر منذ عهد محمد علي ، ومن ثم فقد كانت الاتفاقية بما تضمنته من اشتراك إنجلترا في حكم السودان ، بمثابة إهدار لحقوق مصر وسيادة الدولة العثمانية على الأراضي المصرية كلها .

راشد البدوي : مجموعة الوثائق السياسية (الجزء الأول) ـ المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس ـ الطبعة الأولى ـ عام ١٩٥٢ ـ مكتبة النهضة القاهرة : ص ١٠٨ .

ولكن لورد كرومر ذاته تولى تفسير ذلك وتحديد مداه . فقد أوضح في تقريره عن سنة ١٩٠٣ أنه سئل أحياناً : « لماذا لا تتحمل الخزانة البريطانية جزءاً من مصاريف الإدارة في السودان ما دام العلم البريطاني يخفق إلى جانب العلم المصري ؟ » وقد ذكر أن الجواب على هذا السؤال سهل ، لأن اتفاقية سنة ١٨٩٩ قد وضعت للسودان نطاقاً سياسياً خاصاً ، لغرض مقصود هو تخليص السودان ، ومن ثم تخليص مصر أيضاً بصفتها حاكمة هذا الإقليم ، من كل هذه الأنظمة الدولية المتبعة التي زادت تعقيد الإدارة المصرية » ، ثم أضاف إلى ذلك : « ولولا هذا الاعتبار لما كان هنا ما يدعو من وجهة النظر البريطانية البحتة ، إلى أن يكون العلم البريطاني مرفوعاً في الخرطوم ، شأنها في ذلك شأن أسوان أو طنطا » .

فليس رفع العلم البريطاني في السودان إلاّ نتيجة لإقامة نظام إداري مصري - إنجليزي منفصل عن نظام مصر . وليس علامة على اشتراك في السيادة ، فإن هذا الاشتراك ما كان ليتوفر لبريطانيا إلاّ بمقتضى وثيقة دولية صريحة .

وهكذا فإنه منذ حملة السودان إلى وقت مفاوضات معاهدة التحالف ، لم تنازع بريطانيا في انفراد مصر بحق السيادة على السودان ، وفي معاهدة سنة ١٩٣٦ ذاتها تركت هذه المسألة لمباحثات تجرى مستقبلاً .

واليوم وقد عزمت مصر وبريطانيا على السير معاً في طريق جديد واضح ، أصبح من غير المستطاع تجنب بحث هذا الموضوع ، كما لا يجوز الاحتجاج بمصالح السودانيين لتأجيل الاعتراف بسيادة مصر ، إذ الواقع أن مشروع البروتوكول المقدم من الوفد البريطاني يقدر أنه لن « يكون السودانيون أحراراً في تقرير علاقاتهم المستقبلة مع الطرفين الساميين المتعاقدين إلاّ حين يصبحون قادرين على القيام بإدارة شؤونهم » .

وفي هذا اعتراف بأن الشعب السوداني غير قادر في هذه اللحظة الراهنة على تقرير مصيره ، فهو إذن غير قادر على رفض سيادة قائمة منذ سنين عديدة .

فليس في ذكر السيادة المصرية في بروتوكول المعاهدة مساس بأي حق يتمتع به الشعب السوداني في الوقت الحاضر ، فلن يتسنى له اتخاذ موقف بمحض اختياره بالنسبة لهذه السيادة إلاّ في مستقبل الأيام ، حينما تتوفر له الأهلية الكافية .

هذا هو تلخيص لموقف الجانب المصري أثناء المناقشات التي جرت مع الجانب البريطاني بشأن مصير السودان .

وهو تلخيص متخذ مما دار في بحوث شفهية وفي مذكرات تبودلت بين الطرفين على أنه ليس كل ما عرض من الجانب المصري ، بل ان هناك مناقشات أخرى سيأتي الكلام عنها بشأن بروتوكول السودان ، وهي ضمن ما جرى عليه الحديث بيني وبين مستر بوكر وزير بريطانيا بمصر في الوقت الذي سافر فيه السفير بالإجازة إلى إنجلترا مما سيرد ذكره في حينه ، كما أن أقوالاً أخرى تتعلق بموقفنا من السودان جرت أثناء المفاوضات مع مستر بيفن نفسه مما سيرد ذكرها عند التحدث عن محادثات لندن ، ومعروف أن هذه المحادثات الأخيرة كان كلها متعلقاً بالسودان ومسألة السيادة التي لم يقبل الإنجليز في الآونة الحاضرة أن يعترفوا بها كما سبق لهم الاعتراف .

الحزبية تعرقل سير المفاوضات

أوردنا نص البيان الذي كلفني الوفد المصري للمفاوضات بإبلاغه للجانب البريطاني وفيه يصر الوفد على وجهة نظره ، ويتمسك بمذكرته المقدمة في أول أغسطس وما صاحبها من نصوص سبق نشرها . وقلنا إنه بعد المناقشة والأخذ والرد بيني وبين رئيس الوفد البريطاني والسير رونالد كامبل ، انتهينا إلى صيغة أعلنا بمقتضاها أن الباب لا يزال مفتوحاً لتبادل جديد في الآراء بقصد الوصول إلى نتيجة ملائمة لمصالح البلدين . . وقد كان مفهوماً ـ وهذا على الأقل من الناحية الرسمية ـ أن عقدة العقد هي مسألة السودان وبالأخص مسألة « السيادة » عليه التي بدأ الإنجليز ينازعون حق مصر الصريح فيها . على أنه قد تبين في غضون المناقشات الحادة التي تميز بها الدور الأخير من المفاوضات في النطاق المصري أن عوامل جديدة سيطرت على الموقف ، بعضها يرجع إلى تحول من وجهة النظر العامة تلقاء أغراض المعاهدة ، وبعضها إلى تيارات بدأت خفية ـ أو على الأقل غير واضحة ـ ثم أصبحت سافرة وأكثرها من صنع المؤثرات السياسية والحزبية التي وجدت ـ في مناقشات المعاهدة ومداولاتها المضنية ـ مرعى خصيباً تتغذى فيه المساعي والأطماع ذات الطابع الداخلي المحض . . ومن أسف أنها امتدت إلى دائرة المفاوضة نفسها وهي التي كان يجب ألا تتطاول إلى حرمها المساعي والتدبيرات .

محاولة جـديدة لتعكير الجـو

وقد غدا أمر المحالفة مع بريطانيا ممقوتاً لدى فريق من الرأي العام الذي صوروا له هذه المحالفة في صورة قيد جديد تكبل به مصر فترزح تحت نيره كما كان الحال في الزمن الغابر . وأصبح هـذا الفريق يعتقـد أنه بشيء من الضغط ومن معاملة إنجلترا بالشدة والحزم نتخلص من المحالفـة والتزامـاتها ونتخلص تبعاً لذلك من لجنة الدفاع ومن مخاوفها وأخطارها ، ونفرض نحن على إنجلترا الجـلاء التام النـاجز ، ونضـطرها اضـطراراً إلى ترك السـودان وإلى الاعتراف بحقوقنا على هذا القطر من غير منازع ومن غير مقابل !

وإذا سألت : « كيف يكون الاعتراف من جانب بريطانيا وحدها ونحن في حل من كل شيء ؟ » قالوا : حسبنا قوة الحق والعـدل التي لا تقف في سبيلها قوة مهما عظم بطشها واشتد خطرها . . وقالوا أيضاً : « ما لنا ولإنجلترا وعندنا حلفاؤنا الطبيعيون من العرب الذين تربطنـا بهم الأواصر المتينـة والذين يهبـون لنجدتنا متى حزب الأمر وأحدقت بنا الأخطار . . ! » .

وكـان كل ذلـك ـ مع الأسف ـ وليـد الأوهام والأفكـار غير النـاضجـة ، وبالأخص وليد سياسة المزايدة التي كان الساسة يعملون لها ألف حساب ، وهي السياسة التي طالما أفسدت على مصر ثمار جهودها وخيبت آمالها . .

وقد كان لبيان الوفد المصري بالاعتراض على كل محالفة مع إنجلترا الأثر الكبير في أذهان قوم تولاهم الملل والسأم ، كما سبق لنا القول . . وهنا رأيت من حسن التصرف وضعاً للأمور في نصابها الصحيح أن أرفع استقـالة الـوزارة إلى السدة الملكية ، ذاكـراً في كتابي : « إني قـد مضيت وزملائي في القيـام بمهمة المفاوضات وقطعنا شوطاً كبيراً منها ، ولـم تبقَ إلَّا مرحلة كنت وما زلت كبير الرجاء أن نجتازها في نجاح وتوفيق ، غير أن متاعب داخلية قد نبتت وتفاقم أمرها بغيـر مبرر لـه وزن ، وأصبح من العسيـر علي أن أستمر في الاضـطلاع بالعبء الجسيم في وجه هذه المتاعب ؟ وقد رأيت أن أفتح الطريق لغيري وأن أضـع الأمر بين أيـديكم (مخاطبـاً جلالـة الملك) لتتصـرفـوا فيـه بحكمتكم

السامية ، وليستطيع من يخلفني أن يعالج البقية الباقية من شؤون المفاوضات بما يحقق للبلاد ما رجوناه لها من استقلال وحرية في ظل الكرامة القومية » .

على أن هذه الاستقالة لم تقبل ووجه إليّ النطق السامي في أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ بأن أستمر في العمل على « تحقيق أهداف البلاد الوطنية التي هي أعز أمانينا »[١] .

التفـــاؤل

ويحسن هنا أن أشير إلى أسباب التفاؤل التي حدت بي إلى المضي في المفاوضات وقتذاك رغم ما أحاط بها من متاعب[٢] وما تولى القوم في مصر من

---

(١) إزاء تعثر المفاوضات قدم إسماعيل صدقي استقالة وزارته في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، إلَّا أن الملك فاروق أصدر مرسوماً في أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ يرفض الإستقالة وطلب منه الاستمرار في الحكم ، وفي المقابل اشترط صدقي أن يرسل إليه الملك خطاباً يعبر فيه عن ثقته في تضحياته وجدوى الوسائل التي أدار بها المفاوضات . وبالفعل أرسل الملك فاروق كتاباً إلى صدقي يحثه فيه على الاستمرار في الحكم ، الأمر الذي اعتبره السفير البريطاني خطوة من جانب القصر من شأنها أن تجعل تأييد الملك لصدقي في المستقبل بلا قيد أو شرط .

وواقع الحال أن تلك الخطوة لم تكن تعكس نوايا القصر في استبقاء صدقي في الحكم بقدر ما كانت تصدر عن رغبة القصر في أن يتيح لنفسه متسعاً من الوقت كما يجري مشاوراته في إطار تشكيل الوزارة القومية التي سوف تخلف وزارة صدقي . وإزاء فشل القصر في تلك المحاولة التي استغرقت ثلاثة أيام بسبب موقف الوفد ورغبته في الانفراد بتشكيل الوزارة ـ خلافاً لرغبة القصر ـ فما كان من الملك إلَّا أن أرسل في أول أكتوبر كتابه إلى صدقي يطلب منه الاستمرار في الحكم .

سامي أبو النور ـ دور القصر في الحياة السياسية في مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٥٢) ـ القاهرة ١٩٨٧ ـ مكتبة مدبولي : ص ١٢٩ ـ ١٣٠ ، الوقائع المصرية ـ العدد ٩٧ لسنة ١١٧ ؛ نص كتاب استقالة الوزارة والمرسوم الملكي برفضها .

(٢) ويشير بوكر ـ القائم بأعمال السفير البريطاني إلى أن شريف صبري وحسين سري وعلي الشمس ـ وهم من أعضاء وفد المفاوضة ـ كانوا يشكلون مجموعة معارضة تماماً لتوقيع المعاهدة مع صدقي . ويشير بوكر إلى مخاوفه من أن صدقي ـ في ضوء تقديره

ملل وسأم ، ورغم محاولات العاملين على إفساد الجو السياسي بمصر بتغليب عناصر المزايدة والتطرف على عناصر الحكمة والاعتدال .

وقد كنت متفائلاً ، لأن المصاعب ليس معناها الفشل والإخفاق ، بل قد توائم التفاؤل وقد تعالج ويستعان عليها به . . ومن الذي كان يتصور من العقلاء أن قضية كبيرة الشأن كالقضية المصرية تنتهي في كلمات أو في تبادل المذكرات ، أو تحل بضيق الصدر وقلة الصبر من أحد الجانبين المتفاوضين أو من كليهما . ومع ذلك فقد كانت ثلاثة أرباع المسائل التي تناولتها المفاوضة بين مصر وبريطانيا قد انتهت إلى التفاهم التام ، بل وضعت لها الصيغ الملائمة ، فصار مفروغاً منها .

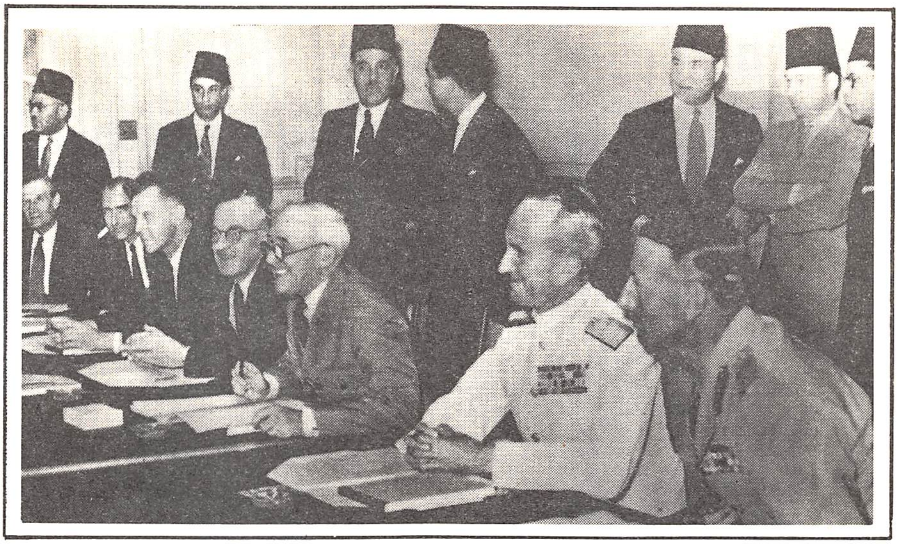
مسألة السيادة . . ووحدة الرأي

أما مسألة السودان ، فهي التي أشعرت بوادرها بما تنطوي عليه من الخلاف بين وجهتي النظر واستعصاء الحل . غير أنني كنت كبير الأمل في أن الجانب المصري سوف يوفق إلى إقناع الجانب البريطاني بأننا لا نطلب جديداً غير موجود ، وإنما نطلب الاعتراف بحقوق قائمة لا شك فيها مستندة إلى مظاهرها القانونية والفعلية ، فإن السيادة على وادي النيل ووحدة ذلك الوادي الممثلتين في التاج المصري ، حقيقتان ملموستان برغم محاولة الحكام البريطانيين وبالأخص المحليون منهم تجاهلهما أو الغض من شأنهما .

ولم يكن مطلب مصر في مسألة السودان مستنداً إلى نزعة استعمارية أو ميل إلى سيطرة يتولاها المصريون على شعب يعتبرونه شعباً شقيقاً عزيزاً على قلوبهم ، وإنما يقصد المصريون أن يحفظوا لأهل السودان عهد الأخوة الكاملة الشاملة ، المؤسسة على ما أوجدته الطبيعة من التعاطف والتحاب بين الأخ الكبير والأخ الصغير .

= للمصاعب ـ قد يصبح محاصراً من داخل وفد المفاوضات على نحو يشل فاعليته .
Fo: 371/93312: Bowker to Fo: Oct, 16, 1946. Conf.

فإذا ما تبين الإنجليز هذه الحقائق كان الرجاء عظيماً في ألا يتشبثوا بما يتجافى والأوضاع السليمة فيما يتعلق بالسودان ، خصوصاً وقد صار واضحاً استمساك المصريين بهذه الأوضاع الأساسية التي لا يستطيعون التغاضي عنها بأي حال في حين أنهم في استمساكهم هذا منزهون عن مظنة الشهوة والغرض .



أعضاء الوفد البريطاني في المفاوضات يتوسطهم لورد ستانسجيت ، وإلى يمينه السير رونالد كامبل السفير البريطاني ، وإلى يساره المستشاران العسكريان .

التحالف قائم .. ولا بد منه

أما رغبتنا في التحالف معهم ، فلم يكن بحاجة إلى التدليل عليها ، كما أنه لم تكن بنا من حاجة للبحث عن أمة كبيرة تساعدها وتساعدنا عند وقوع الخطر .. فإن بيننا وبين بريطانيا العظمى حلفاً قائماً فعلاً ظهر أثره في أثناء الحرب الأخيرة ، وجنى الإنجليز من مزاياه بقدر ما جنى المصريون ، فلم نكن

ذوي مصلحة في النكوص عن حلف الإنجليز فتستفيد من ذلك دولة أخرى .

وقد أقرت مصر وجهة النظر هذه ، جاعلة شرطها الأساسي في تجديد العهد مع بريطانيا العظمى ضرورة استقلال البلاد استقلالاً صحيحاً لا شائبة فيه ، مظهره الجلاء التام ، مستمسكة بأمنية غالية أخرى وهي حل مسألة السودان ، والانتهاء من الوضع الشاذ الخاص به ، وذلك على أساس وحدة الوادي في رعاية تامة لرفاهية الشعب السوداني الشقيق .



إسماعيل صدقي باشا - رئيس وفد المفاوضين المصريين - وإلى يمينه لورد ستانسجيت - رئيس وفد المفاوضين الإنجليز - في جلسة هادئة بسراي الزعفران . . عقب النقاش الذي دار بشأن مسألة السودان

استئناف المفاوضات

في الفترة التي أعقبت بقاء الوزارة في مركزها مؤيدة برضى المليك وثقة البرلمان ، وفي الوقت الذي كان شعوري برغبة غالبية هيئة المفاوضة في الوصول إلى إتمام الاتفاق مع إنجلترا لا يزال قوياً برغم المصاعب التي جاءت من الناحية البريطانية التي كانت متأثرة بنزعة استعمارية قديمة ، تركزت بنوع خاص في مسألة السودان ، ورغم متاعبنا الداخلية والمعارضة الجامحة التي ما كان يغمض لها جفن أثناء هذه المفاوضات ، فكرت طويلاً فيما يجب أن تكون خطواتي المقبلة في سبيل تنفيذ البرنامج الوزاري بشأن أهداف البلاد . . وكان رئيس هيئة المفاوضة البريطانية والسفير البريطاني قد غادرا البلاد ، مما كان يتوقع معه أن تمضي فترة طويلة تعمل في غضونها جميع القوى المتضافرة على إفشال مساعي التفاهم والتوفيق .

وقد هداني التفكير أولاً إلى أنه من الخير أن نعدل عن الرأي السائد في الناحيتين البريطانية والمصرية ، ومؤداه أن تكون تسوية مشكلة السودان على مرحلتين : الأولى يتقرر فيها المبدأ والثانية تشمل التحقيق الذي يقوم به الجانبان للتفاهم على الأوضاع التي تهيىء للسودان أكثر قسط من الرفاهية والرقي . . وقد رأيت أن تكون المفاوضة الحالية مؤدية إلى إنهاء مسألة السودان دفعة واحدة حتى لا تتعثر علاقاتنا مع الدولة البريطانية من جديد في أخذ ورد قد يؤدي بكل المصالح المشتركة ، سواء ما كان منها متعلقاً بالسودان أو ما كان خاصاً بمصر نفسها . . وقد يتحقق هذا الغرض بتضمين الإتفاق الخطوط الأساسية والمبادىء

التي تسمح للدولتين المصرية والإنجليزية عن طريق حكومتيهما ، بمباشرة مهمتهما في هدوء وانسجام ، مستعينين بشعور واحد هو وضع خبرتهما ومقدرتهما في خدمة السودان ، حتى يأتي الزمن الذي تريان فيه أن تسليم مقاليد الحكم لأهله أصبح واجباً محتوماً . .



اختلى إسماعيل صدقي باشا بالسير رونالد كامبل السفير البريطاني طويلاً في برج العرب . . وهو هنا يتحدث إلى السفير عن الإصلاحات التي أدخلت على منطقة برج العرب . . خلال فترة الاستراحة من المفاوضات

وقد أدركت أن الدقة التي تحيط بأمور السودان واختلاف وجهات النظر بين كل من تصدوا لمعالجة هذه الأمور ، يقضيان حصر المناقشة بين الجهتين اللتين تستطيعان توجيه النتائج إلى نهاية حاسمة ، ولذلك نبتت عندي فكرة مقابلة مستر بيغن شخصياً ، وهو - على ما فهمت - لم يكن قد أحاط تماماً بأغراض مصر وبموقف مصر ، ولم يكن قد اطمأن من ناحية نوايانا نحو هذا الإقليم ومركز إنجلترا منه ، وكانت المسألة بحسب تقديري ، لا تعدو أن تكون عند مستر بيغن مسألة ثقة واطمئنان على مصالح رئيسية لإنجلترا ، لا على أوضاع لا تهم السياسة العليا .

وإذ قابلت المستر بوكر الوزير المفوض النائب عن السفير البريطاني عند عودتي من مصيف الإسكندرية شافهته في أمر هـذه المقابلة ، فسألني عما إذا كنت قد حددت موضوعـات الحديث مـع مستر بيغن ، فأخبرتـه أن الفكرة لم تختمر بعد ولكنها مبنية على الرغبة في استعراض موضوعات الخلاف لعلنا نجد الحلول اللائقة والمريحة لضمـائرنـا جميعاً . . ولم أخف على مستـر بوكـر أن مسألة السودان ـ ولو أنها شغلي الشاغل ـ ليست هي كل ما يثير هواجسي ، فإن نصـوص المعاهـدة نفسها تحتـاج لبعض التنقيـح والتنـويـر مـع السعي لإزالـة الشبهات .

وإذ استعلم مني بعد أيام (ولعله أمضاها في مخابرات مع لندن) عما إذا كنت أنـوي استئناف السعي في أمر الاعتراف بحق مصر في السيـادة ، أفهمته « أن هذا التسليم من ناحيتكم هو الغرض الأساسي لهذا السعي » فقال : « إن هناك صعوبة كبرى تقف في سبيل الاعتراف بالسيادة ، وهي تعهدنا للسودانيـين بأننا سوف نعمل على منحهم الاستقلال » .

فقلت : « إنه تعهد ينصب على ما يأتي من الزمان وقد يكون طويلاً . ومع ذلك فمصر لا تعترض على تحقيق رغائب الشعوب التي تصبو لـلاستقلال متى آن أوانه . . على أنني ـ محافظة على شعور إخواننا السودانيـين ـ لا أرى ما يمنع من أن تتمثل السيادة في التاج المشترك للبلدين وهو تاج مصر » .

ولقد كانت أحاديثي مع مستر بوكر أحاديث خاصة غير ذات صفة رسمية ، ولذلك فإنها لم تدون في مذكرات أو محاضـر فلا يمكن أن يتمسـك بها أحـد الطرفين على الآخر .

وقد قابلني مستـر بوكـر بعد ذلـك بأيـام أخرى وقـال لي : إن الحكومـة البـريطانيـة ترحب بقـدومي مع من أريـد من الزمـلاء ، وإنها تـرجـو أن أقبـل ضيافتها .

وهكذا قررت بعد استئذان جلالة الملك ، وبرضى تام من جلالته ، وبعد أن عرضت الأمر على أعضاء هيئة المفاوضات الـذين رحب أكثرهم بـالفكرة ،

وعلى حضرات الوزراء الذين وافقوني كل الموافقة على ما كنت أنتويه من سعي جديد في سبيل القضية المصرية أقوم به مع وزير خارجيتنا (معالي) إبراهيم عبد الهادي ، قررت أن أسافر وزميلي إلى لندن على طائرة خاصة أقلتنا إلى إنجلترا ، وكان معنا بعض هيئة السكرتيرية المصرية والصحفيين .

أما استقبالنا فقد أحاطته الحكومة البريطانية بالشيء الكثير من مظاهر التكريم والاحترام .

ويجدر بي قبل الانتقال إلى ماجريات المفاوضة ، أن أنوه هنا بالروح العالية التي كان المستر بيغن ، ذلك الرجل العصامي القدير ، حريصاً على أن تكون السائدة في المناقشة . وقد حرص جنابه على إثارة الشعور ـ بل العقيدة ـ لدينا بأننا وإياه أنداد متساوون على الرغم من أننا كنا طلاب حق لا سبيل لنا إلى انتزاعه بغير طريق الاقناع ومن أيدٍ طالما أحسسنا بشدَّةِ بأسها وبقوة وسائلها !

وإنه ليؤسفني أن كانت مفاوضاتنا مع الوزير البريطاني ومع أعوانه ومنهم لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل قد أدت إذ ذاك إلى إقلاق كبير في راحتهم ، لأن حالتي الصحية منذ اليوم التالي لوصولي لإنجلترا أدت إلى تجشم الجميع الكثير من التعب في مداومة الانتقال من « هوايت هول » إلى محل الضيافة ، وقد تركت في نفسي مجاملتهم الكريمة لممثل مصر ـ الكثير من الأثر .

ولا بد لي أيضاً من التنويه بمظاهر الإكرام التي قابلنا بها مستر إتلي رئيس وزارة إنجلترا في مقر رئاسة الحكومة بداوننج ستريت ، وهي مظاهر زاد في روعتها أن كان الاستقبال في ذلك المكان التاريخي المشهور الذي شهد أهم أحداث إنجلترا السياسية . . وزاد في معانيها حرص رئيس الحكومة على دعوة أكبر رجالات الدولة البريطانية إلى مائدة الغداء ليشاركون في تكريم ممثلي مصر .

ولا يسعني قبل الانتقال إلى موضوع المفاوضات وإلى نتائجها الطيبة إلاَّ الإشارة بصفات عمرو باشا كرجل وكسفير . . وقد بدا لي سعادته كعنوان حي

للهمة وحسن التصرف . كما قدم من الخدمات لقضية مصر ما يستحق معه كل ثناء وكل تقدير .

وإذا نسيت فهـل أنسى أن زميلي إبراهيم عبـد الهـادي رئيس حكـومتنـا الحالي أثبت في مناسبة المفاوضات التي جرت بلندن أن رجل الثورة يستطيـع متى آن أوان جني ثمراتها أن يكون السياسي الحازم الدقيق ، وأن يفسـح أمام ناظريـه الأفق فلا يستـوقفـه التافـه من الأمر ويعـطل جهوده ، ولا يلهيـه الخيال الكاذب عن الواقع المحسوس .

المسائل الكبرى في المفاوضات

في فصل سابق أشرت إلى أحاديثي مع المستر بوكر نائب السفير البريطاني التي انتهت إلى اعتزامي السفر إلى إنجلترا ، بعد أن أخبرني جنابه رسمياً بما يفيد ارتياح المستر بيغن إلى لقائي . . ويجدر بي هنا وأنا أتحدث عن المباحثات التي جرت بلندن أن أشير إلى الفوارق الكبيرة بين مفاوضة ومفاوضة . . فبينما كنا بمصر ، وجو التحفظ والحذر يحيط بنا من كل جانب ، وبينما كانت كل صغيرة وكبيرة من الشؤون التي كنا نعالجها في المفاوضة مدعاة لأخذ ورد طويلين بين القاهرة ولندن إلى درجة إثارة القلق والسأم ـ بل التشاؤم من ناحية مصير المفاوضات ـ جئنا إلى لندن وإذا الجو الذي صادفنا يتحول إلى الصفاء بعد التلبد ، وإذا الصراحة تحل حيث كانت الريب والوساوس .

ولا غرو ، فإن مستر بيغن من الطراز الجديد للسياسيين الذين لا يضيعون الوقت في اللف والمداورة ، ويهجمون على الموضوع مزودين بالحجة ، إذا ما أسعفتهم الحجة ، فإذا شعروا بضعف موقفهم انتقلوا إلى موضوع آخر ريثما يعاودون البحث والتفكير في الموضوع الأول أو يسلمون بوجهة نظر الطرف الآخر في غير تردد طويل أو « مناكفة » . . وكنت أشعر برغبة الوزير في الانتهاء السريع، لا لأن السرعة في ديدنه، بل لأن تزاحم القضايا العالمية كان يقتضي ذلك . . أضف إلى ما تقدم أن الرجل كان مرتبطاً بموعد يحل بعد أيام قلائل في واشنجتون للمباحثة في بعض الشؤون الهامة التي رأى أن يعالجها بنفسه مع الساسة الأميركيين .

وقد وضحت نزعة مستر بيفن إذ قال في أول جلسة لنا معه ـ بعد عبارات الترحيب والاستفسار عن الكيفية التي نرى أن تدار بها المناقشات ـ إنه يعمل دائماً وفقاً لنظريته المعروفة ، وهي « وضع أوراق اللعب مكشوفة على المائدة ، فإن ذلك أسهل وأدنى إلى تحقيق الأغراض » ، وفي الواقع إن محادثات لندن لم تدم طويلاً فهي لم تستغرق أكثر من ثمانية أيام ، عقدنا فيها خمس جلسات ، يضاف إليها بضع جلسات عقدها الخبراء أو هيئة التحرير ، وحضرها من الجانب المصري إبراهيم عبد الهادي باشا ، وعمرو باشا ، وحسن سعيد بك مستشار السفارة ، والأستاذ حنا سابا سكرتير هيئة المفاوضة ، ويدعوني واجب الإنصاف أن أنوه بالروح الطيبة التي سادت جميع المناقشات سواء السياسية أو الفنية ، وأن أشير إلى المساعدات القيمة التي قدمها وكيل الخارجية « مستر هاو » الذي كان يبدو أنه المعاون الأول لمستر بيفن في شؤون هذه المفاوضات[1] . و« مستر هاو » هذا هو الذي أصبح بعد ذلك « سير روبرت هاو » حاكم عام السودان .

كبرى المسائل التي تناولها البحث

ولقد تناول البحث في أحاديثنا على صورة خاصة مسألة السودان التي كان لها النصيب الأوفى في المداولات ، كما كان تحديد أغراض المعاهدة ولجنة الدفاع المشتركة ومسألة الجلاء من أهم ما دار بشأنه البحث . . وأستطيع أن أقرر هنا أن للجانب المصري أن يفخر بنجاح محقق واضح في كل هذه القضايا المتشعبة النواحي التي تعرض لمعالجتها . وأن نظرة منصفة لمشروع المعاهدة الذي اتفق عليه الرأي بلندن كفيلة بتأييد ما ذهب إليه أولو الرأي من أن « مشروع لندن » حقق من التحسين في الصيغ التي انتهت إليها هيئة المفاوضة

---

(١) بدأت الجلسة الأولى للمفاوضات بمقر الخارجية البريطانية في يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

Fo: 371/93312: Minutes of First Meeting Held at Foreign office, Oct, 18, 1946, Top secret.

المصرية بالقاهرة ما جعله أفضل وأدنى إلى تحقيق الأهداف القومية من كل مشروع سواه . .

مسألة السودان

وإذا تحدثنا عن السودان أظهر مستر بيغن دهشته للاهتمام البالغ الذي يبديه الجانب المصري بشأن هذا الإقليم ! فكان ردي عليه أن عدم الاهتمام هو الذي يدعو إلى الدهشة . . أليست مصر كما كتب « هيرودتس » من أكثر من ألفي سنة هي « هبة النيل ؟ » أليست مصر هي التي رأت من مصلحتها الحيوية ومن مقومات كيانها أن تضع يدها على السودان منذ ثلاثة آلاف سنة في عهد تحتمس الثالث بينما كانت شقيقة الملكة « هتشبسوت » قد استولت على السودان الشرقي وغزت بلاد الصومال[1] ؟

ولقد أدرك مستر بيغن في آخر الأمر أن سيادة مصر لا تحتمل الشك ولا الجدل ، وقد سبق لغيره من الساسة البريطانيين ـ وأخصهم لورد كرومر ـ الاعتراف بها . غير أنني إذ لاحظت أن القوم سيستغلون مطالبتنا بالسيادة لإظهار مصر في صورة المستعمر الطامع أوضحت أن مصر لا تقصد منها غير استظهار الوضع الذي يسمح لها بتقديم جميع صنوف المعاونة التي ينتظرها الشقيق الأصغر من شقيقه الكبير ذي الحول والخبرة الممتزجين بالعطف والحب . وقد

---

(١) في الجلسة الثانية للمفاوضات والتي عقدت يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ قدم إسماعيل صدقي مذكرة شخصية إلى مستر بيغن بشأن مسألة السودان أشار فيها إلى أن المقصد الأساسي لاتفاقية سنة ١٨٩٩ هو تنظيم إدارة السودان ، وأن بريطانيا قد طلبت حق الاشتراك في هذه الإدارة اشتراكاً بعيد المدى وحصلت عليه فعلاً ، إلَّا أنها لم تقصد مع ذلك المساس بمبدأ السيادة المصرية ، بل على النقيض فلقد أكدت بريطانيا على هذه السيادة في مناسبات عديدة خلال اتصالاتها بالدول الأجنبية ، كما أنها كانت تعلن دائماً أنها لا تعمل في السودان إلَّا لإقامة سلطان السيادة المصرية مؤكداً أن مصر لن تستطيع الموافقة أبداً على فصم روابطها مع السودان .

رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ـ ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ـ المطبعة الأميرية ـ القاهرة : ص ١٠٦ ـ ١٠٨ .

تتمثل هذه المعاني وما يلازمها من تبعات في كلمة « الوحدة تحت تاج مصر المشترك » وهو الرمز الذي يسعد السودان أن يعيش في ظله . .

ولقد طالت مناقشاتنا في أمر السودان وتبادلنا بشأنه المذكرات ، وعاد مستر بيفن إلى ما كان مستر بوكر وزيره بمصر قد أشار إليه من « وعود » يقولون إن إنجلترا بذلتها للسودانيين بشأن استقلال بلادهم متى حانت الساعة وجاء الوقت . وكان ردي أن البلد التواقة إلى الاستقلال ـ كما كانت مصر دائماً ـ ليست هي التي تقوم في وجهه وتضع في سبيله العراقيل ، غير أن هذا الاستقلال ليس محله معاهدة تبرم بين مصر وإنجلترا بل ستمنحه مصر يوماً لشقيقتها الصغرى متى تفاهمنا على أن وقته قد حان ، ومتى اتفقنا على الأوضاع التي تحقق مصالح الطرفين .

وقد انتهينا في آخر الأمر مع الجانب الإنجليزي الذي سلم بوجهة نظرنا على الصيغ الأخيرة بشأن السودان ، وكان بحثاً احتاج إلى شيء كثير من التشدد المقترن بسلامة التقدير ومن الإيمان بالحق حتى أن الفراغ من وضع صيغة البروتوكول السوداني لم يتم إلاّ في الساعة التاسعة والربع من ليلة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، أي قبل إمضاء مشروع المعاهدة بفترة يسيرة .

وما كنت لأتصور وقد فزت باعتراف الجانب البريطاني بوحدة الوادي تحت تاج مصر ، أن تقوم في وجه هذه النتيجة الباهرة الصعاب من كل فج ، والاعتراض من كل ناحية : وإني إذ أفهم رد الفعل في الناحية البريطانية وفي بعض الأوساط السودانية الواقعة تحت تأثير الفريق الاستعماري من موظفي حكومة السودان ، لا أفهم كيف يكون الحل الذي وصلنا إليه محل الانتقاد ـ بل محل المقاومة ـ في بعض الأوساط المصرية !

وقد بلغ سروري لبلوغ هذه النتيجة إلى الدرجة التي دفعتني للاتصال ليلاً بالقصر الملكي بالإسكندرية لإبلاغه بأن تاج مصر قد ازدان بدرة جديدة ، وأن ملك مصر قد عاد إلى الحدود التي رسمتها الطبيعة وسجلها التاريخ !

وأستميح القارىء بمناسبة التكلم عن التاريخ أن أقول له كم أنا آسف إذ

أغفلت في ذلك الحين مستنداً له قيمة بشأن إثبات حقوقنا في السودان ، وذلك جهلاً مني إذ ذاك بوجوده ! فقد أرشدني الأخصائيون منذ أسبوعين فقط أثناء زيارة جديدة قمت بها لذلك الأثر الرائع المعلن عما بلغته مصر من عظمة ومن مجد وما أحرزته من إتقان في الفن ، وأقصد به أثر الكرنك ـ أقول إنهم أرشدوني إلى واجهة المعبد الخاص بتحتمس الثالث في داخل المعبد الكبير ، وإذا بالنقوش التي تعلو الواجهة المذكورة تمثل الملك الفاتح ومن حوله الرموز تشير إلى فتوحاته ، وإذا جانب كبير من هذه الرموز يتعلق بالمقاطعات السودانية التي ضمت في عهده إلى الإمبراطورية المصرية ، وهي تمتد في الجنوب إلى خط الاستواء !

أليس هذا المستند الذي يرجع إلى بضعة آلاف من السنوات ، مما لم تفز به دولة أخرى غير مصر في صدد الدفاع عن حقها أمام شره الطامعين .

أغراض المعاهدة

كانت المادة الثانية من مشروع المعاهدة وهي المتعلقة بالأغراض التي توخاها الطرفان من ربط بعضهما ببعض لدرء العدوان ، محل بحث مستفيض في لندن ، أدى بحمد الله إلى تحقيق وجهة النظر المصرية ، وحصر التدخل البريطاني في أضيق الحدود ، وقصر المعاونة المصرية على ما هو لازم لمصلحة مصر صوناً لحقوقها هي وذوداً عن حدودها . .

ويذكر القارىء أن الجانب البريطاني كان يلح قبل ذهابنا إلى لندن في قبول مصر لنظرية التدخل متى وجدت حالة خطرة ولاحت نوايا المعتدين . . وكان هذا الجانب يلح أيضاً في مد التزامات مصر إلى حالة الاعتداء على البلاد « المجاورة » لا على البلاد « المتاخمة » . . أما الجانب المصري فقد كان همه الأول عدم تعريض البلاد لعودة الجيوش البريطانية بعد جلائها تذرعاً بأسباب قد تكون من نسج الخيال ، أو بناءً على أوهام تقوم في أذهان البريطانيين نتيجة لانقلابات سياسية أو نزاع دولي لا يمت إلى مصر بسبب .

كذلك كان الجانب المصري شديد الرغبة في حصر التزاماته ضمن

الحدود التي رسمها ميثاق الأمم المتحدة بمعنى أن لا تتعدى المحالفة العسكرية مع إنجلترا الزمن الذي تصبح فيه جامعة الأمم قادرة على درء العدوان بوسائلها الخاصة . وأخيراً كان الجانب المصري يرمي بشدة إلى ضرورة إجراء مشاورات بين الحليفتين قبل أن تتحرك جيوشهما ، وذلك تمكيناً لمصر من أن تقترح أو تعمل على إيجاد الحلو التي تباعد بينها وبين المخاطر التي تجرها الحروب . .

وقد نجحنا في حمل البريطانيين على قبول جميع رغائبنا هذه ، وأصبحت المادة الثانية من مشروع المعاهدة بحيث جنبت مصر سواطن الأخطار جميعاً ، وحصرت التزاماتها في أضيق الحدود ، بل مكنت من تحديد الصيغ تحديداً أدخل التحسين على مركز مصر ما سيأتي الكلام عنه متى انتقلنا إلى موضوع المناقشات التي جرت بمصر بعد عودتنا من رحلة لندن[1] .

وسنتحدث في المقال القادم عن « لجنة الدفاع المشتركة » و« موعد الجلاء » ثم نأتي بعد ذلك على نصوص مشروع المعاهدة كما صيغت بلندن وعلى ملابساتها .

---

(١) يتضح من محضر الجلسة الأولى للمفاوضات أن وجهة النظر البريطانية كانت تستهدف التوسع في مفهوم التدخل البريطاني ودخول مصر الحرب في حالة قيام خطر أو تهديد للأقطار « المجاورة » لمصر ، بينما عبر إسماعيل صدقي عن وجهة النظر المصرية والتي كانت بدورها تستهدف حصر هذا التدخل في حالة قيام خطر أو تهديد لكي يكون قاصراً على الأقطار « المتاخمة » لمصر ، مشيراً إلى أنه لا يمكن لمصر تجاهل ميثاق الجامعة العربية ـ إشارة إلى عدم إمكان مصر التدخل في شؤون شقيقاتها ـ وذلك بمقتضى الميثاق المذكور .

Fo: 371/93317: Minutes of First Meeting Held at foreign office, Oct, 18, 1946, Top secret.

مفاوضاتي في لندن
لجنة الدفاع المشترك

كان لا بد لنا من بذل الجهود المستطاعة لإبعاد ما رسخ في ذهن الكثيرين من أن هذه اللجنة قد يؤدي وجودها إلى شبه سيطرة يستمدها مندوبو الدولة البريطانية من قوة دولتهم وعظم وسائلها ، فترهق مصر بالمطالب عن طريق الضغط على المصريين من أعضاء اللجنة ، وهم أقل خبرة من زملائهم البريطانيين وأبعد عن إدراك الملابسات السياسية والحزبية وقد خشي الوفد المصري للمفاوضات إثر اشتغال اللجنة بدراسة الأحوال القائمة في البلاد القريبة من مصر ومبلغ الخطر منها على السلام مما قد يجرنا من حيث لا نشعر في مشكلات قد تؤدي إلى الوقوع في المصاعب والمخاطر .

أدرك الجانب البريطاني بغير عناء كبير أن من حسن السياسة العمل على إزالة الوساوس القائمة في نفوس المصريين من هذه الناحية ، فقبل المفاوضون الإنجليز ما عرضناه من النص الصريح على الصفة الاستشارية للجنة ، وقبلوا ما هو أهم من ذلك ، وأعني به عدم تعرض اللجنة « لبحث الأثر المترتب على الحالة الدولية » إلاَّ إذا طلبت الحكومتان منها ذلك وقدمتا لها المعلومات التي تعين على هذا البحث[1] . . وواضح من مثل هذا القيد أنه لم يبقَ مجال لأن

(١) رغم ما أشارت إليه المذكرات ، فإن وجهة النظر البريطانية رأت بقيام لجنة الدفاع المشترك بإعداد الخطط مسبقاً بالتنسيق بين الطرفين - باعتبار أنه في حالة قيام الاعتداء فلن يكون هناك وقت للتشاور ، وإنما للعمل فقط ، ورد صدقي مؤيداً وجهة نظر بيغن في =

تتعرض اللجنة لاقتراحات أو لأن تشير بتدابير لا يكون مصدرها الحكومات نفسها . فإذا ما وثقنا أنها لن تعمل عملاً أو تدبيراً أياً كان خطره إلاّ إذا كان بوحي من حكومة مصر وبموافقتها ، امتنع كل داع للريبة من ناحية تصرفات اللجنة التي يصبح عملها مقصوراً على البحث الفني ، واختصاصها بعيداً عن صفة التنفيذ .

وستتكلم فيما بعد ، أي عندما ندخل في تفاصيل الاعتراضات التي واجهتها بمصر لدى عرض الصيغة الخاصة باللجنة المشتركة ، عن قيمة هذه الاعتراضات وما قدمناه من أدلة على قلة أثرها . ويكفي أن أشير إلى أن هذه اللجنة ـ وقد أنشىء في كثير من البلاد التي ارتبطت بمحالفات عسكرية نتيجة لاتفاقات إقليمية ـ قد بلغت بها قوة هذه الارتباطات درجة روعي معها إنشاء إدارات مخصوصة خارجة عن نطاق الدولة ، وتعيين قواد أجانب يقيمون في أحد البلاد الداخلة في الحلف مزودين باختصاصات ما كنا لنقبل مثلها أو شبيهاً بها ولو من بعيد !

الجلاء . . وموعده

لم يأتِ مستر بيغن بجديد فيما يتعلق بتقريب موعد الجلاء . واكتفى بأن يستدر العطف على الجندي البريطاني الذي لا يزال بعد متاعب الحرب الضروس التي عانى أخطارها واكتوى بنارها يقيم بالخيام في فيافي مصر

= هذا الصدد ، وتساءل الأخير عما إذا وقع اعتداء ولم يوافق أحد الطرفين على التحرك واتخاذ الإجراءات اللازمة ؟ فعقب صدقي على ذلك بأن أي مسؤول مصري ـ إذا ما قامت الحرب ـ لن يكون في وسعه التردد بين القبول أو الرفض ودلل على ذلك بأنه في خلال الحرب العالمية الثانية تعاقب على حكم مصر ثلاث أو أربع رؤساء وزراء مختلفين لم يقصروا في تقديم المساعدات لإنجلترا عندما طلبتها . . وأكد صدقي أنه لن يكون بمقدور أي طرف الانسحاب من مشاورات اللجنة ، وأن توصياتها يتعين تنفيذها بواسطة الطرفين .

Ibid.

وصحاريها ، بينما قد استحق الراحة التي تؤهله لها خدماته للإنسانية ولمصر بنوع خاص ، وما تأخير سنة عن الموعد الذي يظهر أن مصر قد تقبله اتباعاً لرأي الخبراء بالشيء الكثير[1] ، وهو لذلك يطلب أن يكون موعد الجلاء التام نهاية سنة ١٩٥٠ إذ بذلك يمكن كسب الوقت الكافي لإقامة الأبنية اللازمة بالبلاد التي تنتقل إليها الجنود بعد جلائها عن مصر . .

ويقول المستر بيغن : إن تأخير الجلاء لا ينبغي أن يعتبره المصريون مرهقاً لهم وجارحاً لشعورهم ، بل إن له لنتائج تعود على مصر وعلى بلاد العالم التواقة للسلام بأعظم الفوائد . فقد يغري « الفراغ » الذي يحدثه الجلاء العاجل دولاً عرفت بالعدوان وباقتناص فرص السيطرة على العالم فيستخدمه في قضاء الغايات التي جعلتها من أهدافها . . ولا شك أن كسب سنة في سبيل بقاء القوة التي يعمل لها الخصوم ألف حساب لن يكون إلاّ في مصلحة السلام . .

وقد تحدثنا كثيراً في هذه المسألة وذكرنا ما لها من تأثير في إحساس المصريين الذين انتظروا طويلاً الوفاء بالوعود التي بذلت لهم ، فإذا دبت الشكوك من جديد في نفوسهم نحو حق استعداد البريطانيين للجلاء العاجل ،

---

(١) أشار صدقي في المفاوضات إلى أن مسألة الجلاء أولى المطالب المصرية أهمية ، لأن مصر منذ ستون عاماً تسعى لتحرير أرضها من القوات البريطانية ، وليس ذلك من قبيل العداء لإنجلترا ، ولكنها النزعة الطبيعية للاستقلال . . وفيما يتعلق بمسألة « الفراغ » التي أثارها الجانب البريطاني ، لن يكون لها وجود إذ أن هذه المعاهدة سوف تمكن مصر من الدفاع عن نفسها ، بعد أن ظل دورها سلبياً في إطار معاهدة سنة ١٩٣٦ . وأنه في ظل المعاهدة الجديدة سيكون بمقدور القوات البريطانية القدوم للدفاع عن مصر وقت الضرورة . وتطرق بيغن إلى مدة الجلاء فأشار إلى أن ما يراه الجانب المصري من أن عام أو عامين بمثابة مدة كافية للجلاء ، يتعارض مع إمكان إعداد الجيش المصري للاضطلاع بمسؤولياته لتأمين البلاد في خلال تلك الفترة ، بالإضافة إلى أنه سوف يؤدي إلى تقلص النفوذ البريطاني ـ باعتبار أن الفترة غير كافية ـ بما يضر بأهداف إنجلترا الاستراتيجية وأظهر تمسكه بإتمام الجلاء في عام ١٩٥٠ ، فرد عليه صدقي بأنه سوف يعيد دراسة تلك المسألة .

Ibid.

أضعنا الكثير من الثقة التي ننشدها ، باعتبارها الدعامة القوية التي تستند عليها المعاهدة . . وقد انتهينا في آخر الأمر إلى تحديد يوم أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ لإتمام عمليات الجلاء الشامل جواً وبحراً وبراً ، وأظنني في حل الآن من أن أقول إن غالبية خبرائنا العسكريين ما كانوا ليقدروا لنهو الجلاء مدة أقل من تلك التي قبلناها بلندن وكان رئيسهم قد أبدى في ذلك رأياً قاطعاً . . وإنه لمما يدعو للأسف أن اليوم الذي أسطر فيه هذا الكلام لم يبقَ بينه وبين الموعد المتفق عليه للجلاء غير بضعة أشهر ، وإني لأسائل نفسي : هل أصبحت الظروف السياسية والعسكرية السائدة على الموقف مما يؤمل معه إنجاز الجلاء في الموعد الذي فزنا بتحديده ؟

بيغن يقنع زملاءه

هذه هي المسائل التي دارت من أجلها مباحثات لندن . وهناك طائفة من المسائل الثانوية التي اتفقنا عليها أيضاً ، كما أن من المسائل ما أرجأنا بحثه لأن موضوعاتها مما لا يحتاج لتدوين عاجل بينما هي لا تؤثر على شروط المعاهدة وإذ جاءت الساعة التاسعة والربع مساء من يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وكنا مجتمعين بغرفة الاستقبال المخصصة لنا بفندق « كلاردج » تلا المستر بيغن الوثيقة التي اقترح أن تكون مرافقة لمشروع المعاهدة ، وقال إنه كان قد وعد صدقي باشا بأن يؤيد « بحرارة » هذا المشروع لدى مجلس الوزراء ، ومضى قائلاً : إنه ليكفي صدقي باشا أن يعلم أن جهوده ـ أي جهود مستر بيغن ـ ستبذل في سبيل إقرار المجلس للمشروع المعروض ، فإذا لم يفز بهذا الإقرار استقال من منصبه . . هذا هو الذي قاله مستر بيغن أمام جميع الحاضرين ، على أنه اختلى بي بعد ذلك وأسر إليّ بأنه قد أطلع مجلس الوزراء فعلاً على المشروع ، فوافق عليه بصفة غير رسمية . وقد عملت صور للمشروع وأمضيت بالأحرف الأولى من أسماء مستر بيغن ولورد ستانسجيت وإبراهيم عبد الهادي باشا وسير رونالد كامبل ، واسمي . . وفيما يلي نص مشروع المعاهدة التي أطلق عليها اسم « معاهدة صدقي ـ بيغن » .

معاهدة صدقي ـ بيغن

هذا هو النص الرسمي لمشروع المعاهدة الذي وضع في لندن باللغتين الفرنسية والإنجليزية ، ووقعته بالحروف الأولى من اسمي مع المستر أرنست بيغن الذي وقعه بالحروف الأولى هو وبقية ممثلي الجانبين المصري والبريطاني ، وقد ترجمت النص بنفسي ، وأعتبر هذه الترجمة هي النص الرسمي الصحيح دون سواه .

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند

وصاحب الجلالة ملك مصر

مدفوعين برغبتهما الخالصة في تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما ، وتأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة .

وراغبين في عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط المودة ، والعمل ـ بوساطة تبادل المعاونة والمساعدة ـ على تقوية النصيب الذي يستطيع كل منهما الاضطلاع به في سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولي ، طبقاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة .

فقد عينا المذكورين بعد : . . . . . . بصفة كونهم مفاوضين عنهما .

المادة الأولى :

ينتهي العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمذكرة المقبولة الملحقة بها ، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بخصوص الإعفاءات والمزايا ، الملحقة أيضاً بهذه المعاهدة .

المادة الثانية :

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة ما إذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح ، أو في حالة ما إذا اشتبكت المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد

المتاخمة لمصر ، فإنهما يتخذان بالتعاون الوثيق ، وبعد المشاورة ، أي إجراء تتبين ضرورته ، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لإعادة السلم .

المادة الثالثة :

تحقيقاً للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكيناً من تنسيق التدابير التي تتخذ لدفاعهما المشترك ، تنسيقاً فعالاً ، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه إليها من المندوبين .

وهذه اللجنة هي أداة استشارية مهمتها أن تدرس ـ لكي تقدم اقتراحاتها إلى الحكومتين عما توصي به من الإجراءات ـ المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو ، بما في ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها ، وخصوصاً ما يتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين ، والتدابير التي تتمكن بها قواتهما المسلحة ، بصفة فعالة ، من مقاومة الاعتداء .

وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة مأموريتها . وعند الاقتضاء تدرس اللجنة أيضاً ـ بناء على دعوة الحكومتين وعلى أساس المعلومات المقدمة من كلتيهما ـ العواقب العسكرية للحالة الدولية ، وبخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الأمن في الشرق الأوسط ، وتقدم في هذا الصدد إلى الحكومتين التوصيات الملائمة ، ويكون على الحكومتين في حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أي بلد من البلدان المجاورة لمصر ، أن تتشاورا لكي تتخذا بالاتفاق بينهما أية إجراءات قد ترى ضرورتها .

المادة الرابعة :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يعقدا محالفة ما ،

ولا ينـدمجا في حلف قـائم ، تكون أغـراضهمـا مضـادة لمصـالـح أحدهما .

المادة الخامسة :

لا يجوز أن أي شرط من شروط هذه المعاهدة يحدث تأثيراً ، بـأية صـورة كانت ، في الحقـوق والالتزامـات المترتبـة أو التي قد تترتب ، لواحد أو لآخر من الطرفين الساميـين المتعـاقدين ، على ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المادة السادسة :

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه ـ مع عدم المساس بما صار إعلانه من كليهما تطبيقـاً للفقرة ٢ من المـادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية ـ كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكـون قد تعـذر عليهما حله بمفـاوضات تجـري بينهما ، يصفى طبقاً لنصوص هيئة الأمم المتحدة .

المادة السابعة :

يجب التصـديق على هـذه المعـاهـدة (التي يعتبـر نصـاهـا الإنجليزي والعربي رسميـين) وتتبادل وثائق التصديق في القاهرة في أقرب وقت مستطاع ، وتدخل المعـاهدة في دور التنفيـذ من تاريـخ تبادل هذه الوثائق ، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاماً من تاريخ دخولها في دور التنفيـذ ، كما أنهـا تستمر بعـد ذلك نافذة المفعول إلى أن تنقضي مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديـدها من أحد الطرفين الساميـين المتعاقـدين إلى الطرف الآخـر بالـطرق الدبلوماسية .

وتأيـيداً لما تقدم . . . .

بـروتوكـول خـاص بـالسودان :

إن السيـاسة التي يتعهـد الطرفـان السـاميـان المتعـاقـدان بـاتبـاعهـا في

السودان ، في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر ، سيكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة مجدة للحكم القانوني ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم في السودان مستقبلاً .

وانتظاراً لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩ كما أن المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ و ١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول ، دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة .

بروتوكول خاص بالجلاء :

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الأراضي المصرية (مصر) بوساطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تمّ في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وإن مدينتي القاهرة والإسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخليت قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، وأن يستمر في إخلاء باقي الأراضي المصرية غير منقطعة أثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر في الفقرة الأولى .

وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالإعفاءات والمزايا نافذة ، بصفة انتقالية ، لصالح القوات البريطانية أثناء سحبها من مصر وكل تعديل للإتفاقية البادي ذكرها تتضح ضرورته لداعي لزوم إخلاء الدلتا والمدينتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يصير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضة فيه بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ .

قد اتفق على أن المستندات المرفقة طيه لم توضع إلَّا على سبيل المراجعة على أنه من المقرر أنه في حالة ما إذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية أي تعديل بعد عرضها عليها رسمياً ، فإن المستر بيغن سيوصي الحكومة البريطانية بقبولها .

ملحقات :

١ ـ مشروع معاهدة إنجليزية مصرية .

٢ ـ مشروع بروتوكول خاص بالسودان .

٣ ـ مشروع بروتوكول خاص بالجلاء .

وضعت الحروف الأولى الآتية على هذا المستند :

(ا . س .) أي دولة إسماعيل صدقي باشا .

(ا . ب .) أي سعادة المستر آرنست بيغن .

(س .) أي اللورد ستانسجيت .

(هـ .) أي معالي إبراهيم عبد الهادي باشا .

(ر . ك .) أي سعادة السير رونالد كامبل .

وحدة الوادي في المفاوضات

وفي الجلسة قبل الأخيرة لمفاوضات لندن وجه لي مستر بيغن السؤال الآتي : « ماذا تنوون في أمر اللقب الذي يتخذه ملك مصر ، متى اتفق على تمثيل وحدة الوادي في تاج مشترك ؟ وهل يكون هو اللقب القديم الذي كان قد اتخذه لنفسه الخديو « إسماعيل » ؟ . . فأجبته : إن ذلك اللقب الذي اعترفت به إذ ذاك الدولة العثمانية وهو « خديو » مصر وصاحب Souverain بلاد النوبة والدارفور ، وكردفان والسنار . . قد لا يتفق في تفاصيله مع بعض الأوضاع الحالية ولذلك فإن النية تتجه إلى أن يكون اللقب « ملك مصر والسودان » وكفى . . وقد وضح أن مستر بيغن لم يكن له على هذا اللقب اعتراض فقد قبل النص الذي يشير إلى ذلك ببروتوكول السودان وهو نص التاج المشترك الموحد .

وقد بدا لبعض البريطانيين غريباً ـ حتى للرسميين منهم ـ أن يصدر مني بعد عودتي لمصر ما يفيد أنني وصلت إلى تحقيق الوحدة ممثلة في التاج . . ويقيني أن مغادرتي للندن فور انتهائي من المحادثات ومن التوقيع على المشروع ، ومغادرة مستر بيغن في الوقت نفسه للعاصمة البريطانية شاخصاً إلى وشنجتون ، كان من شأنهما إفساح المجالات لشتى الدسائس التي كان الغرض منها تصوير بريطانيا سواء للبريطانيين غير الملمين بحقيقة الأغراض التي توخيناها نحن المفاوضين ، أو لفريق السودانيين الواقعين تحت تأثير دعاة الاستعمار من موظفي حكومة السودان ، في صورة الناقض للعهد ، الجانح إلى

خدمة الأطماع المصرية على حساب آمال « السودان » !

والـواقـع أن شيئـاً من ذلـك لم يكن ليهـدف إليـه أحـد من طـرفي المتفـاوضين ، وقـد سبق لي أن أوضحت ذلـك بمـا لا يـدع مجـالاً للبس ولا للريبة . فمحاضر المفاوضة ناطقة بأن مصر التواقة بفطرتها للاستقلال لن تقف دون تحقيق الاستقلال لغيرها وبالأخص إذا كـان هذا الغيـر هو الشعب الشقيق وإذا كان موعـده هو متى آن أوانـه وبلغت الأمة السـودانية الشـأن الذي تنشـده وننشده لها .

إذن لم يكن هناك ما يدعو للصيحة وللضجة اللتين رددهما المغرضون ، سواء بالخرطوم أو بلندن ، لما علموا بتحقيق الوحدة بين القطرين . وقـد فهم مني مستـر بيغن ـ مما هو مدون في مضـابط جلسات المفـاوضة ـ أن مصـر لن تعارض في استقلال السودان على أن يتفق الجانبان على أن موعده قد حان وأن هناك تفاهماً وتوافقاً على الأغراض والمصالح المشتركة بين القطرين . ولعمري ما كان لمستر بيغن أن يقبل النص الـذي عرضـه الجانب المصـري ـ وهو نص واضح الأغراض مستكمل المرامي ـ ما كان ليقبله ومسألة السـودان هي النقطة الشائكة في محادثاتنا . النقطة التي تركزت فيهـا آراء بعض الدوائـر البريـطانية فرفعوها إلى مصاف العقائد . ولكننا حرصنا ـ نحن المصريـين ـ على أن تكون الصيغة وما تؤدي إليه من معانٍ صيغـة بريئـة محققة لكـل الأهداف المشـروعة ومرضية قبل كل شيء لإخواننا السودانيـين ، فلما أيقن ذلك مستر بيغن ـ وهـو الرجل الذي يوازن بين كل الاعتبارات غيـر عابىء بمـا يلقاه من عنت أو سـوء إدراك حتى من مـواطنيه ـ نـزل على الرغبـة المصريـة التي لا تتعارض مـع أية مصلحة يسلم بها الحق ويقتضيها العدل .

ولقد وصلت ومن معي إلى مطار ألماظة عائدين من لندن وكانت حـالتي الصحيـة من السـوء بحيث تسلم أمـري الأطبـاء على الفـور ، ولم أتمكن من الاتصال إلاّ قليلاً بأعضاء هيئة المفاوضة المصرية ، بل وبالرأي العام ممثلاً في طبقاته المستنيرة .

على أنني منذ غادرت مصر ، وقبل ذلك بوقت ليس بالقصير ، أدركت أن هناك من العوامل السافرة والخفية ما كان لا بدّ من أن يفعل فعله ويحدث أمره . فالمعارضة بالمرصاد ، وقد غذاها طول الأخذ والرد ، وشجعها ما كان قد عرف من اتجاهات بعض حضرات المفاوضين .

يـد شيوعية تـلعب في الخفاء

وإذا ذكرت العوامل الخفية فلا بد ، للحقيقة وللتاريخ ، أن أذكر هنا أن مساعي إحدى الدول الشيوعية الكبرى ، اتجهت بكل قوتهـا وبكل وسـائلها ، إلى إفشال كل محاولة للتقرب بين مصر وإنجلترا وقد نجحت هذه الدولة على الخصوص في إقناع الكثيرين منا بأن قضية مصر ليس لها حل إلاّ على يد مجلس الأمن ومنـظمة الأمم المتحـدة ، وإنها كفيلة (أي هـذه الدولـة) بتوجيـه هـذه الهيئات إلى ما يحقق أغراض مصر دون تمكين لإنجلترا من أن تنفرد بمصـر ، فتطلق لمطامعهـا العنان ، وتستـأثر بمـزايا الحلف الـذي سوف يمتـد ـ حسب تقديرها ـ إلى الشرق الأدنى جميعاً[1] .

وعلى الرغم من أن أنباء المفاوضة كانت قد سبقتني إلى مصر وعرف منها المطلعون على الحقائق ، بل وغير المطلعين أنها مرضية بوجه عام ، فقد فهمت أنني لن ألقى تأييداً يتفق مع ما حصلنا عليه من نتائج ، ووضح ذلك من تغيـير آراء أولئك الذين كانوا إلى العهد الأخير متحمسين للمعاهدة قبل أن يدخل عليها ذلك التحسين الملموس . وكانت حجة البعض أن الـرأي العام لم يعـد يطيق المحـالفـة ومـا تستتبعـه من التـزامـات ، وليس يـرغب إلاّ في تحقيق الجـلاء

---

(١) هيأ فشل مفاوضات صدقي ـ بيغن الفرصة لروسيـا لتخفيف الضغوط التي تعـرضت لها الحركة الشيوعية وتنظيماتها في مصر على يد صدقي ، فقـام مولـوتوف وزيـر خارجيـة روسيـا ، باستـدعاء كـامل البنـداري سفير مصـر في موسكـو ـ ووكيل الـديوان الملكي السابق ـ في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ونصحه بأن تقوم مصر بعرض قضيتهـا على عصبة الأمم ، وأنه بمقدور مصر أن تعتمد على تأيـيد روسيا ، كما وعد باستخدام نفوذه لتجنب استخدام بريطانيا حق « الفيتو » .

Fo: 371/6260: From Moscow to Fo, Jan, 1, 1947, No: 11.

والاعتراف بسيادة مصر على السودان ، وما على إنجلترا إلّا أن تحزم أمتعتها وتخلي المكان بغير إمهال !

وعبثاً كنت تحاول مع أولئك المعارضين المستنيرين منهم وغير المستنيرين ، أن تعود بهم إلى الرأي الإجماعي الذي صدر به قرار الهيئة السياسية في عهد المرحوم أحمد ماهر باشا من أنه لا بدّ لمصر من أن يكون لها حليف ذو بأس وذلك إلى أن يقوى ساعد جامعة الأمم الجديدة وينظم حالها . فقد كان هذا القول يرتطم بدعوى نفور الرأي العام من كل اتفاق يظنون دائماً أن الضغط الأجنبي كان من خلفه .

خيبة أمل

ولقد رجوت إذ ذاك زميلي إبراهيم عبد الهادي أن ينوب عني في اطلاع أعضاء هيئة المفاوضة المصرية على ما وصلنا إليه من نتائج ، فتفضل وقام بهذه المهمة ، ولما عاد إليّ وأنا في فراش المرض لحظت في عباراته ما يدل على شيء من خيبة الأمل !

ولمّا سمح لي الطبيب بأن أتصل بالهيئة دون أن أبرح منزلي تبين لي من أول اجتماع أن الزملاء في غالبيتهم كانوا حريصين لا على استظهار مزايا المعاهدة الجديدة ، ولكن على التنقيب وراء كل ما يمكن أن يكون محلاً للنقد . . وهكذا كانت مناقشات هيئة المفاوضة مظهراً من المظاهر المخيبة لآمال جميع التواقين إلى تصفية ما بين مصر وإنجلترا من مشكلات طال أمد حلها . . فلما وصلنا إلى هذا الحل وحققنا الأمنيتين الغاليتين العزيزتين ـ الجلاء ووحدة الوادي ـ اصطدمنا بالعراقيل وبالاعتراضات ، وكلها غير ذات وزن يذكر أمام جدية النتائج التي وصلنا إليها وقوتها مما سنقيم عليه الدليل ، وقد أصبحنا في حالة من أغرب ما يمكن أن يصادف بلداً يسعى إلى تحقيق أهدافه . . حالة تقوم على مرأى من الخصوم ومن الأصدقاء على السواء ، والكل في حيرة من أمرنا : يضيق المستعمرون من الإنجليز فيتبينون أن مصر أفادت فوق ما كان ينتظر أن تفيد من سخاء سياستهم ، بينما يعمل البعض منا على تصوير مكاسبنا

البارزة الواضحة في الصورة التي تثير الريب وتبلبل أفكار المـواطنين ، فينتهي الحال بأن يكون الفائز ، لا نحن ـ وقد كلل سعينـا بالنجـاح ـ ولكن المستعمر الذي كانت قد أفزعته مساعينا الناجحة ، وما كان ليقدر أن يأتيه الفرج والخلاص من ناحيتنا نحن لا من ناحيته .

ردي على المعارضين[1]

تحدثنا في الفصل السابق عن معارضة غالبية هيئة المفاوضة لمشروع المعاهدة المبرمة في لندن ، وقلنا إن هذه المعارضة لم تكن مبنية على أسباب لها وزن يذكر ، ووعدنا بإقامة الدليل على سلامة موقفنا ، وعلى ما قلناه من أن ما عدنا به من لندن يعتبر تحسيناً ذا شأن حتى على مشروع الهيئة الذي اعتبر بالإجماع المشروع الذي لا يمكن قبول ما هو أدنى منه . . ويقتضينا الإنصاف ـ وقد نشرنا فيما مضى المشروع الذي أقررناه أنا ومستر بيغن في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ـ أن نورد هنا نص البيان الذي نشرته غالبية هيئة المفاوضة المصرية ،

(١) وتجدر الإشارة إلى انقسام وفد المفاوضات المصري إلى فريقين ، الأول كان يضم النقراشي وهيكل وحافظ عفيفي بالإضافة إلى إسماعيل صدقي ، وكانوا يرون باستمرار المفاوضات ويحذوهم الأمل في نجاحها ، أما الفريق الآخر فكان يضم باقي أعضاء الوفد ويتزعمه علي ماهر ومكرم عبيد ، وهؤلاء هم الذين أصدروا بدورهم بيان ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ والذي نشر في الصحف ـ على نحو ما سيرد ذكره ـ رفضوا فيه مشروع المعاهدة الجديد . وراح الفريقان يتبادلان الاتهامات ففي الوقت الذي وصفت فيه جريد السياسة مكرم عبيد بأنه « الظل الدائم للأزمات والفشل » إشارة إلى مساعيه لإحداث الانقسام بين وفد المفاوضات ، راحت جريدة الكتلة ـ لسان حزب الكتلة ـ تفرد صفحاتها للهجوم على إسماعيل صدقي ومن والاه وتندد بمسعاهم في التفاوض .
السياسة : العدد ٦٧٥ ـ ١٩٤٦/١٠/٢ ، الكتلة : العدد ٦٢٣ ـ ١٩٤٦/١١/٢ .

في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وقد تضمن الأسباب التي دعت هذه الغالبية إلى عدم الموافقة على المشروع الجديد :

١ ـ بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطاني بمشروع اتفاق نص في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه « في حالة تهديد سلامة أي دولة من الدول المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان على أن يتشاورا معاً لأجل القيام بالعمل الذي تتبين ضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

ولكن الهيئة رفضته في مذكرتها الإجماعية التي أقرتها بجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدي إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانية إلى احتلال أراضيها ، فضلاً عن أن عبارة « تهديد السلامة » عبارة مطاطة تحمل تأويلات متباينة .

وبمراجعة مشروع « بيفن ـ صدقي » يتبين أن هذا النص وإن كان قد حذف من المادة الثانية إلاّ أنه أضيف بما يحقق كل معناه ، ويكاد يتفق مع حرفه ، إلى المادة الثالثة . ولم يكن من المستطاع أن نقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالإجماع ولا أن نجيز نصاً يجر البلاد إلى الاشتراك في اتخاذ تدابير غير محددة قد يكون منها تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها إلى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدي ـ كما سبق القول ـ إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية .

أما إبدال كلمة « عمل » بكلمة « تدابير » فإنه لا يغير من الموقف شيئاً لأن من التدابير ما قد ينتهي إلى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة .

٢ ـ أما عن مطلبي الأمة الأساسيين : الجلاء ووحدة وادي النيل فقد وقع إجماع الهيئة ـ فيما يختص بالجلاء ـ على أن تقدير ثلاث سنوات أجلاً لإتمامه تقدير مبالغ فيه ، وأن الجلاء مستطاع في أقل من هذا الأجل بكثير من الناحية المادية وخاصة إذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفاً تاماً منذ

أكثر من سنة ، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التي جلبت بسبب الحرب في الجلاء عن المدن والأراضي المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة لا سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجز لهم إلّا البقاء في منطقة محدودة ، وبقوات محدودة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندي وأربعمائة طائرة .

٣ ـ وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقاً للنص الذي اقترحته الهيئة يتضمن تعهد الطرفين « بالدخول فوراً في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر » .

وجاء النص في مشروع الاتفاق الأخير « بأن السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان وإنه إلى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل إتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذاً » .

ومن المقارنة بين النصين يتبين :

أولاً : إنه بينما يشير مشروع ـ بيغن ـ صدقي ـ في الفقرة الأولى إلى السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها فإن السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر فإن الفقرات التي تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها .

ثانياً : يحتفظ النص المشار إليه بالحالة الراهنة في السودان دون أن يعد بإجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر .

ثالثاً : إن النص على تخويل السودان حق اختيار نطاق المستقبل يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر ويلزمنا منذ الآن بقبول مبدأ الفصل وفي ذلك هدم حتى للوحدة الاسمية ذاتها ، فإذا قورن ذلك بما هو جارٍ فعلاً في السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص .



الجلسة الأولى بين وفدي المفاوضين المصريين والبريطانيين . . وقد وقف لورد ستانسجيت يلقي خطاباً وإلى يمينه السفير البريطاني - سير رونالد كامبل

ولا عبرة بما جاء في المذكرة التفسيرية التي أعدها دولة صدقي باشا من أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم في السودان إنما يكون في نطاق الوحدة ، فإنه فضلاً عن أن عبارة النص جلية في هذا الصدد فإن تفسير دولة صدقي باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطاني .

وغني عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادي النيل وحدة فعلية لا ينطوي على أية نية من نوايا التوسع والاستعمار ، ولكنه حرص جاء محققاً لما تجلى من رغبة شعب وادي النيل في تـأليف وحدة تؤكـدها الـروابط التاريخيـة والجغـرافيـة والاقتصاديـة والـروحيـة ، ولا تتعـارض مـع رغبـة المصـريـين والسودانيـين معاً في إقرار الحكم الذاتي للسودان بل تساعد عليه .



وصل إسماعيل صدقي باشا إلى لندن في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ لاستئناف المفاوضـات مع مستر أرنست بيغن - وزير الخارجية البريطانية - وقد وقفا في انتظار مستر كليمنت اتلي رئيس الوزراء .

لهذه الأسباب رفضنا المشروع بوضعه الجديد ، ورأينا إصدار هذا البيان

الموجز ، توضيحاً للموقف الذي آثرناه قياماً بواجبنا ، وتأدية للأمانة الموكولة إلينا .

شريف صبري ـ علي ماهر ـ عبد الفتاح يحيى ـ حسين سري ـ علي الشمس ـ أحمد لطفي السيد ـ مكرم عبيد .

وقد كان للبيان الذي أعلنه حضرات أعضاء الغالبية من المفاوضين المصريين أهميته وخطورته ، وكان له بطبيعة الحال أثر ذو شأن على الرأي العام وإن لم يمتد هذا الأثر إلى البرلمان . . وننشر اليوم البحث المقارن الذي وضعناه في مختلف المشروعات وأخصها مشروع هيئة المفاوضة ومشروع لندن .

ختام المفاوضات

تضمن الفصل السابق نص البيان الذي وضعته غالبية هيئة المفاوضة المصرية التي رأت رفض المشروع الذي عدنا به من لندن في وضعه الجديد . ولم يكن هذا البيان محل بحث ومداولة في الهيئة التي كان مزمعاً عقدها من جديد، لعرض البيانات التفصيلية والردود التي كنا نؤمل معها إقناع الهيئة بسلامة موقفنا ، وبطوب الآراء التي انتهينا إليها، واتفاقها لا مع مصلحة البلاد فحسب ، بل مع التوجيهات العامة والمفصلة التي كانت الهيئة قد أشارت بها ، فوصلنا مع الجانب البريطاني إلى ما هو أفضل منها ، مما بيناه فيما سبق بالتفصيل ، وكنا قد وضعنا من أجل ذلك بحثاً مقارناً نشره « المصور » لم نترك فيه نصاً ولا اعتراضاً إلاَّ وسلطنا عليه أنوار الحقيقة والواقع ، وفندنا فيه ما جاء على لسان بعض أعضاء الهيئة من اعتراض . . على أن البحث المذكور ـ وقد وضع الآن تحت نظر الكافة ـ لم يفز بأية عناية من جانب غالبية الهيئة التي أصرت على موقفها إلى الدرجة التي رأت معها تجنب كل مداولة جديدة ، والإصرار على الرفض بغير ما بحث ولا مناقشة .

وقد أدت هذه الحالة الواضحة الشذوذ إلى استصدار مرسوم بحل الوفد الرسمي للمفاوضات ، بني على أن أغلبية هذه الهيئة أعلنت جهاراً رأيها في المفاوضات الجارية وبذلك أصبحت مهمتها غير ذات موضوع[1] . ولما كان من

(١) في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر مرسوم ملكي بإلغاء المرسوم الملكي الصادر في =

المتفق عليه مع الجانب البريطاني هو عرض المشروع على مجلس وزرائهم ، فقد أبلغنا عمرو باشا تلغرافياً أن مجلس الوزراء الذي عرض عليه المشروع لدى عودتنا من لندن فأقره ، قد أعاد النظر فيه تفصيلاً بجلسة خاصة فأيد قراره الأول بإجماع آراء أعضائه . ولم يكتفِ المجلس بذلك بل رأى ـ على إثر بعض استجوابات تقدمت بمجلس النواب ـ أن يكون مشروع المعاهدة محل بحث هذه الهيئة في جلسة سرية تطلب منها الحكومة منحها الثقة اللازمة للمضي في تحديد العلاقات المصرية البريطانية تحديداً يتفق وأهداف البلاد .

وقد عقدت جلسة مجلس النواب في اليوم التالي لقرار مجلس الوزراء ، ووضعت تحت أنظاره جميع البيانات الخاصة بالموضوع بما فيها اعتراضات غالبية هيئة المفاوضة ورددنا عليها ، فنالت الحكومة الثقة بغالبية ١٥٩ صوتاً مع امتناع ثلاثة أصوات وتخلف ٥٥ نائباً ، اعترضوا على سرية الجلسة فانسحبوا من المجلس ولم يشتركوا في المداولات .

ومما هو جدير بالذكر أن المغفور له « النقراشي باشا » ـ وكان عضواً في هيئة المفاوضة المنحلة ـ قد تولى في هذه الجلسة الدفاع عن المشروع ، مبيناً في بلاغه وفي تعيينه ، النواحي العديدة التي جعلت منه مشروعاً متفقاً مع مصلحة البلاد كل الاتفاق . وقد كان لبيان رئيس الحزب السعدي الأثر الكبير في توجيه رأي النواب نحو الثقة بالحكومة والموافقة على تصرفها .

الدفاع المشترك ، وحلف الأطلنطي

وغني عن البيان ، أن مسائل السودان وشروط المحالفة ، والأوضاع الجديدة لهيئة الدفاع المشترك التي أقامت الكثيرين وأقعدتهم ، فجعلت منها التكأة التي حاولوا بها تأليب الرأي العام على المعاهدة . . كان كل ذلك مثاراً

= ٧ مارس من نفس العام بتشكيل الوفد الرسمي للمفاوضات وقد جاء في مرسوم الإلغاء بأنه « نظراً لأن أغلبية هذا الوفد قد أعلنوا جهاراً رأيهم في المفاوضات الجارية وأصدروا قرارهم في موضوعها ببيان مذيل بإمضاءاتهم بعثوا به إلى الصحف ونشر فيها » .
الوقائع الرسمية : العدد ١١٦ في ١٩٤٦/١١/٢٨ ، ص ١ .

للكثير من الأخذ والرد اللذين انتهيا باقتناع النـواب بصلاحيـة المشروع بكـامل نصوصه ، بل بالترحيب به .

وعلى ذكـر المحالفـة والدفـاع المشترك ، لعله يكـون من الخيـر ، ومن الإنصاف في الوقت ذاته ، لواضعي مشـروع المعاهـدة المصريـة البريـطانية ، الإشـارة إلى تأيـيـد الرأي العـام الـذي أجمعت عليـه دول الغـرب في الآونـة الأخيـرة ، ممثلاً في نصـوص « حلف الأطلنطي » الـذي عقد أخيـراً بين دول عدة ، ومرده إلى ضرورة التحالف بين الدول ذات المصالح المتماثلة ، للدفاع عن الكيان المشترك وعن المبـادىء التي رأت هذه الـدول ضرورة الاستمسـاك بها . . وقد بني حلف الإطلنطي أول ما بني على ضرورة إنشاء مجالس الدفاع المشتركة التي جعل من المهام الموكولـة إليها ـ كمـا كان الحـال في المشروع المصري البريطاني ـ تنسيق أدوات الدفاع ، وتتبع أمور التسليح وتقويته ، صوناً لتراث الإنسانية ، ومحافظة على الحريات . ولم يقل أحد إن إيجاد أمثال هذه الهيئـات مؤدٍ إلى سيطرة بعض الـدول على بعض ، بل قـد شعـر الجميـع أن الوضع الجديد كفيل باحترام جميع الحقوق ومؤدٍ إلى نشر الـطمأنينـة وتجنيب الإنسانية شر الحروب والخصومات .

لمـاذ فشـل المشـروع ؟

وقد كان من المنتظر بعد أن أقر الجانب المصري مشروع المعاهدة ، أن يتوج بالتصديق الرسمي من الـطرفين ، ولكن عين الاستعمار كـانت ساهـرة ، والدسائس التي أشرنا إليها فيما سبق ـ ومقرها دوائر حكومة السودان من ناحية ، وبعض دوائر وزارة الخارجية البريطانية من نـاحية أخـرى ـ كانت تعمـل عملها فتمخض كل ذلك عن مـذكرة سلمت إلينـا في ٦ ديسمبر سنـة ١٩٤٦ ، رددنا عليها بمذكرة في اليوم التالي لورودها ، وفي هذه المذكرة التي نختتم بها بيان الأوضاع الأخيرة للموقف المصري في عهد الوزارة التي كنت متشرفاً برئاستها ، جميع ما يحتاج إليه كـل راغب في تتبع الحـوادث والمرامي ، ليبـدي في أمر المفاوضات الأخيرة بين مصر وبريطانيا حكماً صحيحاً عادلاً .

وفيما يلي ترجمة المذكرة التي وضعناها في هذا الصدد ورأينا بعد وضعها التخلي عن الحكم ، سواء لحالة صحية استبدت بنا ، أو لأننا رأينا ، أن الأولى بتولي الحكم في مثل الظروف التي صادفتنا يومئذٍ من يكون أقدر منا على الاستعانة بالرأي العام ممثلاً في الأحزاب صاحبة الأغلبية .

مذكرتي الأخيرة للحكومة البريطانية

تعقيباً على مذكرة صاحب الجلالة البريطانية التي سلمت في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى سعادة سفير مصر في بريطانيا العظمى تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن ترد فيما يلي على مختلف المسائل التي عولجت في المذكرة المشار إليها . فيما يتعلق بالسودان ، يتضح من مشروع الخطاب الذي أعده مستر بيغن ، ومن التصريحات التي قد يدلي بها في مجلس العموم ، أن بروتوكول السودان سينص على منح السودانيين من الآن حق المطالبة بالاستقلال التام ، أي بعبارة أخرى حق الانفصال التام عن مصر . . لكن المفاوضين المصريين لم يوافقوا ـ ولم يكن في وسعهم أن يوافقوا ـ على أن يكون النص الذي تعترف بريطانيا العظمى بموجبه بوحدة مصر والسودان تحت تاج واحد ، هو التاج المصري ، متضمناً في آنٍ واحد التخلي عن هذه السيادة بمنح السودانيين حق المطالبة بالاستقلال والانفصال عن مصر .

وقد حدث فعلاً أن اقترح المفاوضون البريطانيون مشروعاً لبروتوكول ذكر فيه حق السودانيين في أن يعلنوا استقلالهم ، ولكن المفاوضين المصريين رفضوا هذا النص وأقر الفريق البريطاني هذا الرفض . بل إن النص النهائي للبروتوكول لم يقصد به غير الحكم الذاتي ، فضلاً عن أنه حرص على تحديد حق السودانيين في اختيار نظام السودان المقبل ، فوصفه بأنه حق ناتج عن « قدرة الشعب على إدارة نفسه » أي لا يتعدى الإدارة الذاتية الداخلية ولا يعني مطلقاً الانفصال سياسياً عن مصر، وزيادة عما تقدم ، فإن سياسة الطرفين الساميين المتعاقدين في السودان ، يجب أن تطبق في نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، وهذا يستبعد اعتراف مصر وبريطانيا العظمى

بحق السودانيين في قطع العلاقات التي تربطهم بمصر وتاج مصر قطعاً تاماً .

وعلى هذا ، فلا يسع الحكومة الملكية المصرية إلاَّ أن تبدي دهشتها من تفسير الحكومة البريطانية لنصوص البروتوكول تفسيراً يفقد هذا البروتوكول كل معنى وكل مفعول . والحكومة الملكية المصرية حريصة على أن توضح مرة أخرى ، أن سيادة مصر على السودان قائمة من الوجهتين التاريخية والشرعية ، بصرف النظر عن اعتراف بريطانيا العظمى بهذه السيادة ، فهي ليست حادثاً جديداً من شأنه تعديل النظام الذي يخضع له السودانيون ، بل هي تسجيل لحالة قائمة ليس في وسع أية هيئة دولية أن تعترض عليها .

وقد يحدث في المستقبل أن يؤثر السودانيون الاستقلال على الإتحاد مع مصر ، ففي هذه الحالة ستتخذ مصر القرار الذي تمليه عليها الروابط الأخوية التي تربط مصر بالسودان .

غير أن الاستقلال مسألة قومية تهم فقط الشعب الذي يطلب الاستقلال والدولة التي تمنحه أو تعترف به . وليس من شأن أية دولة ، حتى ولو كان لها حق الاشتراك في إدارة الشعب الذي يهمه الأمر ، أن تتدخل فتطلب باسم هذا الشعب استقلالاً لا يملك الشعب بعد قدرة للمطالبة به .

وفضلاً عن هذا ، فإن التخلي عن السيادة المصرية على السودان ، لمدة غير محددة في المستقبل لا يصح تسجيله في بروتوكول ملحق بمعاهدة تحالف ثنائية تعقد لمدة عشرين سنة. فلهذا لا يسع الحكومة الملكية المصرية، بهذا الصدد ، أن توافق على تفسير الحكومة البريطانية لبروتوكول السودان سواء في التصريحات التي قد يدلي بها مستر بيغن في البرلمان ، أو في مشروع الخطاب الذي عرضه على الحكومة الملكية .

وطلب مستر بيغن أن يكون مفهوماً بصورة قاطعة أن نظام الحكم الحاضر في السودان سيظل محترماً . وقد وافق المفاوضون المصريون في لندن على أن النظام الإداري الذي نصت عليه اتفاقية ١٨٩٩ وعدلته معاهدة ١٩٣٦ سيظل نافذاً ، غير أن الموافقة على استمرار نظام إداري معين ، لا تعني مطلقاً أن هذا

النظام يجب أن يظل نافذاً في المستقبل بدون أي تعديل . بل العكس ، فإن البروتوكول نفسه ينص على أن يكون الهدف الجوهري لسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين ، ورفاهية السودانيين وإنماء مصالحهم ، وإعدادهم باطراد للحكم الذاتي ومن ثم لممارسة ما ينتج عنه من حق اختيار النظام القادم للسودان .

فمن واجب الحكومة المصرية إذن أن تتأكد من أن الإدارة الحالية تسير وفقاً للتوجيهات التي رسمها البروتوكول ، فالنظام الإداري القائم الآن ليس نهائياً غير قابل للتعديل ، بل بالعكس ، فإنه يجب أن يتطور لبلوغ الهدف الذي حدده الطرفان الساميان المتعاقدان . . ولتحقيق هذا التطور ، يحق لمصر ويجب عليها أن تبدي الملاحظات والاقتراحات التي تراها لازمة . كما أنه لا بدّ لها من الاطلاع إطلاعاً تاماً ومستمراً على التدابير التي تتخذها الإدارة الحاضرة في السودان ، لتنفيذ السياسة التي تعهد الطرفان الساميان المتعاقدان على تطبيقها في السودان . .

فتفسير البروتوكول على النحو الذي يبدو أن الطرف البريطاني يريد التمسك به ، يكون معناه تجريد نص البروتوكول الخاص بالسودان ، والسياسة التي تعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ، من مفعولهما بتاتاً .

ويحوي مشروع الخطاب أيضاً الاعتراف لبريطانيا العظمى بحق تأمين الدفاع عن السودان بوساطة القوات المسلحة والتسهيلات التي قد تطلبها . . ويبدو من هذا النص أن مهمة الدفاع عن السودان تقع على عاتق بريطانيا العظمى وحدها ، في حين أن لمصر حقاً على الأقل متساوياً مع حق بريطانياً العظمى في هذا الصدد . . فعلى مصر إذن أن تقول كلمتها أيضاً في المسائل المتعلقة بالدفاع عن السودان لأنه جزء من الدفاع عن مصر نفسها ، وفي المسائل المتعلقة بالقوات البريطانية التي قد توجد في السودان ، إذ أن مصر نفسها قد تضطر إلى إرسال قوات مصرية إليه . . فهذه المسائل يجب أن تكون في الوقت المناسب موضوعاً للبحث من جانب مصر وبريطانيا العظمى خصوصاً

وأن وجود قوات بريطانيا الآن في السودان لم يكن موضع اعتراض من جانب مصر .

ومشروع الخطاب يمس مسألتين أخريين ، **الأولى** : حق المرور أو « الترانزيت » لبريطانيا العظمى في مصر ، وحق تحليق الطائرات البريطانية في جو مصر خلال مدة الجلاء ، ثم حق تحليق الطائرات بعد الجلاء . . **والثانية** : بقاء الالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق معاهدة ١٩٣٦ بعد إلغاء هذه المعاهدة. وقد تمّ الإتفاق في لندن على أن تكون مسألة تحليق الطائرات بعد الجلاء موضع مناقشة تجري بعد التوقيع على المعاهدة للوصول إلى اتفاق بهذا الصدد . أما تصفية الحقوق والالتزامات المالية الخاصة بالطرفين فإنه لا يمكن إجراؤها إلاّ بعد أن توضع المعاهدة الجديدة موضع التنفيذ ، فضلاً عن أن هذه التصفية تتطلب اتفاقاً بين الحكومتين .

وقد رفض المفاوضون المصريون في محادثات لندن الاقتراح البريطاني الرامي إلى حل هذه المسائل بموجب رسائل تلحق بالمعاهدة ، فإن الطرف المصري لم يشأ أن يكرر الإجراء الذي اتبع في معاهدة ١٩٣٦ ، باعتبار أن معاهدة التحالف المثالية بين بلدين يعترف كل منهما بسيادة الآخر واستقلاله ، لا يمكن أن يكون غير اتفاق بسيط واضح . وإذا اقتضت هذه المعاهدة إضافة ملاحق عديدة مفصلة ، فمعنى هذا أنها تحوي بنوداً غير عادية لا تنسجم مع معاهدة تحالف مثالية .

وقد رفض المفاوضون المصريون ـ وهم محقون ـ أنه إذا نشأت في المستقبل مسائل تقتضي إتفاقاً تكميلياً ، فالمفهوم أن تدرس الحكومتان تلك المسائل في وقتها ، بغية الوصول إلى حلها بتفاهم متبادل. لهذا كله لا يسع الحكومة الملكية المصرية أن تقبل اقتراح مستر بيغن بالتوقيع على مشروع الخطاب الذي أعده[1] .

---

(١) وفي تحليل سياسي أضيف للقسم المصري بالخارجية البريطانية على الموقف الداخلي في مصر في حالة فشل المفاوضات جاء به « الفكرة السائدة حالياً في مصر أن إبرام =

أما فيما يتعلق باستقلال السودان وباستمرار النظام الإداري الحـاضر فيـه فإن الحكومة الملكية المصرية لا يسعها أيضاً قبول تفسير الجانب البريطاني كما هو موضح في مشروع الخطاب أو في ملخص للتصريحـات التي قد يـدلي بها مستر بيغن في مجلس العموم، وتحرص الحكومـة الملكية على أن تـوضح من ناحية أخرى ، أن مقدمة النصوص التي وقع عليها بـالحروف الأولى في لنـدن تقضي بأن تعرض هذه النصوص على الحكومة المصرية ، حتى إذا مـا وافقت عليها عمد مستر بيغن إلى توصية الحكومة البريطانية بإعطاء موافقتها أيضاً .

وقد نفذ الجانب المصري هذا الشرط ، ولم يوافق على النصوص مجلس الوزراء فحسب ، بل ان مجلس النواب أيضاً قد وافق على السياسة التي أثبتتها الحكومة . فكـان يجب أن تكون هـذه النصوص ومـوافقة الحكـومتين عليها ، بمثابة المرحلة الختامية للمفاوضات . . غير أنه يبدو الآن أن الحكومة البريطانية تريد إعادة فتح المفاوضات وإدخالها في مرحلة جديـدة لا يرغب المفـاوضون المصـريون الاشتـراك فيها ، لأن الحكـومة المصـرية لا يسعهـا إلاَّ أن تتمسك بالنصوص التي وافقت عليها وأقرها مستر بيغن .

= المعاهدة ليس أكثر من مجال للعداء بين الملك والوفـد ، فالمعـاهدة ـ وهـذا صحيح ـ كانت المحك الحقيقي بين الطرفين ، إلاَّ أنها قد أصبحت الآن مجال للصراع أكثر منها خلافاً على نصوص . فمنذ الخريف والربيع الماضي كـانت الاعتراضـات ظاهـرة ضد معاهدة ١٩٣٦ من جميع جوانبها بين غالبية الاتجاهات السياسية السائدة في مصر .

وتشير بعض العناصر المستقلة إلى أن مشروع المعاهدة جـد مناسب ، إلاَّ أنـه لم يمكن لأي من صدقي والنقراشي الدفاع عنه في مواجهة هجوم الـوفـد وبعـض القـوى الأخرى عليه . ومن المؤكـد أن الوفـد ـ إذا كان في الحكم ـ سـوف يكون أكثـر سعادة وترحيباً بتوقيع مثل تلك المعاهدة .

أما عن أوضاع القوى السياسية في الوقت الحالي فيمكن القول بأن القصر والأحرار والسعـديـين وبعض العناصـر المستقلة في جانب ، والـوفـد والحـزب الـوطني والكتلة والأخوان ومصر الفتاة في جانب آخر ويسعى الملك حاليـاً لتشكيل وزارة قـومية . وفي الواقع يبدو أنه قرر خوض الصراع ضد الوفد .

Fo: 371/62960: FO «Egyptian Dep» Jan, 1, 1947.

لا يخامر الحكومة الملكية المصرية شك في أن الاعتبارات الموضحة فيما تقدم ، ستحمل مستر بيفن على أن يعرض على مجلس الوزراء البريطاني النصوص التي وضعت في لندن ووقعت بالحروف الأولى ، بدون أي تعديل أو إضافة ، وأن الاعتبارات المشار إليها ستحمل الحكومة البريطانية من ناحيتها على الموافقة على النصوص التي سبق للحكومة المصرية أن وافقت عليها .

٧ ديسمبر ١٩٤٦ .

بحث مقارن
في مختلف مشروعات المعاهدة

المـادة الثانية :

١ ـ تقتضي الصيغة الجديدة للمادة الثانية التي تضمنت « أنـه في حالـة اشتباك المملكة المتحدة في حرب بسبب اعتداء على البلاد المتاخمة لمصر » توافر ثلاثة شروط مجتمعة لكي تشتبك مصر في حرب . وهذه الشروط هي :

أ ـ أن يكـون هنـاك اعتـداء مسلح ، فخـرج بـذلـك اشتــراك في حــرب هجومية .

ب ـ وأن يقع هذا الاعتداء على إحدى البلاد المتاخمة لمصر .

جـ ـ وأن يجر فعلاً هذا الاعتداء ، بريطانيا إلى حرب ضد البلد المعتدي ، فإذا وقع اعتداء على بلد متاخم ورأت بريطانيا العظمى عدم التدخل عسكرياً ، رغبة منها في حصر النزاع محلياً مثلاً ، بقيت مصـر على الحياد ، وكذلك الشأن إذا هوجمت القوات البريطانية في بلد متاخم بوساطة قوات هذا البلد أو سكانه فإنه لا يترتب على ذلـك أي التزام على مصر لأن الاعتداء لم يقع على البلد نفسه .

وهـذه الصيغة التي تمتـاز على الصيغة الأولى تحقق الـرغبـات التي أبدتها هيئة المفاوضات المصرية .

٢ ـ إن فكرة تبادل المشاورة مقدماً قبل اتخاذ أي عمل جاءت في المادة الثـانية الجديدة مطابقة من حيث المدلول للصيغة الأصلية للمادة كما ارتأتها هيئـة

المفاوضات وإن اختلفت عنها في الصياغة .

على أن هناك تعديلاً أدخل على العبارة الأخيرة من المادة يعد كسباً جديداً ، ذلك أن المتعاقدين وإن يكونا قد التزما بمقتضى النص الجديد بأن يقوما ـ بالتعاون الوثيق بينهما ـ بالعمل الذي يريانه ضرورياً إلاّ أن هذا العمل لم يوصف بأنه « عمل مشترك » إذ حذفت هذه العبارة الأخيرة التي كانت واردة في المادة الأصلية وقد كان التعاون بين المتعاقدين يتناول فضلاً عن الاستعداد للعمل العمل نفسه بحكم أنه كان لزاماً أن يكون « عملاً مشتركاً » ، أما بحسب الصيغة الجديدة فإنه من الجائز أن ينتهي القرار مثلاً إلى أن تعمل كل من القوات المصرية والبريطانية منفردة عن الأخرى ولأهداف وأغراض مختلفة أو أن يتم الاتفاق على أن العمليات الحربية خارج مصر تقوم بها القوات البريطانية وحدها بينما تبقى القوات المصرية داخل الحدود المصرية للدفاع عن المراكز الاستراتيجية أو المحافظة عليها .

ومن الجائز أيضاً ، نظراً لتفوق بريطانيا العظمى في القوات الجوية والبحرية أن تتولى هي العمليات البحرية والجوية بينما يقوم الجيش المصري بالعمليات البرية .

والنتائج المترتبة على هذا التعديل تقضي بها طبائع الأشياء نظراً لما بين البلدين من عدم التناسب في القوات ولضرورة أن يكون اشتراك مصر في العمليات الحربية في حدود مقدرتها العسكرية والاقتصادية والمالية . وما دام أنه ليس بلازم أن يكون القيام بالعمل الواجب « عملاً مشتركاً » فسيكون لمصر حرية أوسع في الدفاع عن أراضيها . ولذلك أثره في أبحاث اللجنة المشتركة ما دام أن للجيش المصري من الآن أن يعمل مستقلاً عن القوات البريطانية مع بقائه في اتصال وثيق معها طبقاً للخطط الموضوعة بالاتفاق بينهما .

المادة الثالثة :

١ ـ أضيفت إلى الفقرة الثالثة الجديدة « إن اللجنة هيئة استشارية » . وأهمية

هذه العبارة من الـوضوح بحيث لا تحتـاج إلى تعليق إذ أنها تقـرر بإعـلان صريح وبصورة لا تقبل الجدال أن هذه اللجنة مجرد هيئة استشارية . وهذا الطابع الاستشاري لعمل اللجنة منصرف إلى أحكام المادة بأكملها بما فيها العبارة التي أضيفت أخيراً إلى الفقرة الثالثة لأنه يتناول مجموع اختصاصات اللجنة المشتركة وسيكون أساساً لتحديدها . فالواقع أنه إذا قام خلاف حول مدى السلطة المخولة للجنة أو إذا حاولت الحكومة البريطانية بطريق الضغط إقرار وجهة نظرها بوساطة اللجنة فـإن النص صراحـة على أن اللجنة هيئـة استشـارية يمكن مصـر من أن تعترض بصـورة فعالـة على الادعاءات التي يخشى البعض وقوعها من الجانب البريطاني .

٢ أضيفت إلى الفقرة الثالثة من المادة الأصلية . بعد عبـارة « بناء على دعـوة الحكومتين » عبارة « وعلى أساس البيانـات المقدمـة منهما » وهـذه العبارة الأخيرة تحدّ من سلطة اللجنة وتمكن مصر من أن تعين المسـألة التي يـراد طرحها على اللجنة وأن تحدد مداها وأن تبدي وجهة نظرها فيها قبل عرضها على اللجنة .

وقـد استبدلت عبـارة «Les cas échéant» بعبارة Si besoin en est إظهاراً لأن اللجنة لا تباشر اختصاصاتها المنصوص عليها في الفقرة الثـالثة إلاّ عند الحاجة .

٣ ـ إن الإضافة التي أدخلت في لندن على الفقرة الأخيـرة من المادة الثـالثة لا تزيد في اختصـاصات اللجنـة ، فقد كـان النص الأصلي يجيز لهـا التقدم بالتوصيات المناسبة بعد درس أي حادث من شأنه أن يهدد الأمن في الشرق الأوسط . وهذه عبارة عامة تشمل طبعاً البلاد المجاورة لمصر .

على أنه لما كان الخطر الذي يهدد البلاد المجاورة أقرب إلى مصر وأكثر تهديداً لها فقد نصت المادة الجديدة على أنه بعد أن تقدم اللجنة توصياتها تقوم الحكومتان بتبادل الرأي فيما بينهما بقصد اتخاذ جميع التدابير التي يرى ضرورة اتخاذها .

وهذه البلاد المجاورة هي البلاد العربية التي ارتبطت مصر معها بميثاق الوحدة العربية . وتقضي المادة السادسة من هذا الميثاق بأنه في حالة وقوع أي اعتداء ضد إحدى الدول الأعضاء فإن الدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء يكون لها الحق في أن تطلب انعقاد المجلس فوراً وبأن للمجلس أن يحدد بالإجماع ، التدابير التي يراها ضرورية لرد الاعتداء .

وتكاد تكون هذه الحالة هي الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة المشار إليها لأن كلتيهما تتناول في الواقع حالة تهديد موجه لبلد عربي . ولما كانت بريطانيا العظمى حليفة للعراق وشرق الأردن فإنه من الطبيعي أن يقتضي هذا التهديد مشاورات بينها وبين حليفتيها وذلك بخلاف ما قد يدور بين البلاد العربية من مشاورات لنفس الغرض . ولقد أثارت عبارة « بقصد اتخاذ . . . » مخاوف أحد أعضاء هيئة المفاوضة ظناً منه أن هذه العبارة لا تقرر وجوب التشاور فحسب ولكنها تقرر كذلك في جميع الحالات وجوب اتخاذ تدابير عقب هذه المشاورة . على أن عبارة « بقصد اتخاذ تدابير » إنما تحدد موضوع المشاورة والغرض منها ولكنها لا تعني أن هناك تدابير يجب حتماً اتخاذها على أثر هذه المشاورات قد تنتهي المشاورة إلى أنه من المستحسن عدم اتخاذ أي تدبير . وهذا ما قد يحدث إذا ما اجتمع مفوضون بقصد إعادة النظر في معاهدة أو إبرام اتفاق أو عند عقد مؤتمر دولي بقصد تسوية مسألة معينة فقد ينتهي الأمر بسبب عدم الاتفاق في الرأي إلى عدم إعادة النظر في المعاهدة أو عدم إبرامها أو أن تبقى المسألة المطروحة للنظر بغير حل ، فالقول إذن بأن المشاورة تقتضي حتماً وبصفة آلية اتخاذ تدابير ، يتنافى مع فكرة التشاور التي تقوم على حرية التقدير .

يضاف إلى ذلك أن نص الفقرة الثالثة صريح في هذا الخصوص إذ أنه ينص صراحة على أن هذه التدابير يجب اتخاذها «بالإتفاق بينهما» فيتعين إذن أن يكون هناك قبول صريح من جانب الحكومة المصرية لكي يكون القرار صحيحاً ولكي يمكن تنفيذ أي تدبير . هذا فضلاً عن أن التدبير يجب أن يكون معترفاً بضرورته ، الأمر الذي من شأنه أن يترك للحكومة المصرية حرية التقدير

المطلقة وأن يسمح لها برفض كل توصية أو اقتراح متذرعة في ذلك بأنها لا ترى وجه الضرورة فيه .

وهكذا يكون للحكومة المصرية في جميع مراحل الإجراءات المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة ، الحق في أن ترفض بمقتضى هـذا النص السير في طريق يحاول الجانب البريطاني أن يدفعها فيه .

فمن المتعين أولاً أن يكون توجيه الدعوة للجنة المشتركة من الحكومتين معاً ، ويجب أن يكون بحث اللجنة على أساس البيانات المقدمة منهما . وإذن لا تملك الحكومة البريطانية وحدها أن تطلب إلى اللجنة درس إحدى المسائل أو تقديم توصيات في الحالة المنصوص عليها في المادة الثالثة .

وفضلاً عن ذلك فإن اللجنة عندما تطرح عليها مسألة معينة لا تستطيع أن تقدم بشأنها توصية للحكومتين إلاّ باتفاق رأي المندوبين المصريين والبريطانيين . ولما كان البلدان ممثلين في اللجنة على قدم المساواة ولكل منهما حقوق متساوية فليس هناك أغلبية تستطيع إملاء إرادتها على أقلية . فإن لم يتفق مندوبو الدولتين فلا تكون هناك توصيات تقدمها اللجنة إلى الحكومتين . وفي اللجنة المشتركة بين كندا والولايات المتحدة والتي أخذت عنها فكرة اللجنة المصرية البريطانية يكون ممثلو هذين البلدين في اللجنة فريقين مستقلين أحدهما كندي والآخر أمريكي ، وتتعين موافقة هذين الفريقين حتى يمكن التقدم بتوصية للحكومتين . ولكل من الحكومتين الموافقة على التوصيات أو مطالبة الحكومة الأخرى بتعديلات أو رفض التوصية ، وهكذا لا يمكن وضع التوصية موضع التنفيذ إلاّ في الحالة التي تتفق فيها الحكومتان عن طريق تبادل مذكرات في هذا الخصوص .

وستوضع فيما بعد لائحة داخلية للجنة المشتركة المصرية والبريطانية . ولما كانت موافقة الحكومة المصرية على هذه اللائحة لازمة فإن من حقها أن تطالب عند ذاك بتطبيق القواعد المتقدم ذكرها إذ أن اللجنة الأمريكية الكندية هي التي يجب بطبيعة الحال اتخاذها نموذجاً للسير عليها .

لقد أثيرت المخاوف من أن الفقرة الجديدة للمادة الثانية يمكن أن تتخذها الحكومة البريطانية ذريعة لإعادة قواتها إلى البلاد المصرية في حالة تهديد الأمن في بلد مجاور لمصر .

وقد بينا فيما تقدم أنه في هذه الحالة الخاصة كما في الحالات الأخرى التي يراد فيها إنفاذ تدبير معين ، يجوز لمصر في أثناء المشاورة أن ترفض الاقتراح وأن تعارض في تنفيذه .

وفي هذا الخصوص يلاحظ إلى جانب ما تقدم أن المادة الثانية إنما تتكلم عن عمل action بينما المادة الثالثة تتكلم عن تدابير mesures ويفرق ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الخامس بما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم « تفرقة كاملة بين العمل من جهة والتدابير من جهة أخرى » . فالعمل المنصوص عليه في المادة ٤٢ يشير بنوع خاص إلى استعمال القوات المسلحة ويجوز أن يشمل العمل المظاهرات démonstrations . والحصر وغيرها من العمليات التي تنفذ بوساطة هذه القوات العسكرية . أما كلمة التدابير فإنها على العكس يراد بها طريقة تدخل مجلس الأمن في المرحلة الأولى ولا تنطوي على استعمال القوة المسلحة وتدخل فيها محاولة التوفيق والتوسع والتدخل الودي لتسوية الخلاف ثم فيما بعد قطع العلاقات الاقتصادية والمواصلات من أي نوع قطعاً كلياً أو جزئياً وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية . « تراجع المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ من الميثاق » .

وقد كانت المقترحات البريطانية تتضمن في المادة الثالثة كلمة « العمل » ولكني رفضت أن يكون هناك ارتباط ما بين فكرة « العمل » وفكرة « تهديد الأمن » . ولذلك اعترضت في محادثاتي مع مستر بيغن على هذا النص واقترحت أن تستبدل به كلمة « تدبير » ملاحظاً أن الأمر يتعلق بتدابير ذات صبغة سياسية واقتصادية ، وقد أقر مستر بيغن وجهة النظر هذه وقبل النص المعدل وفقاً لاقتراحي .

وأخيراً فإن اتفاقاً كالإتفاق المصري البريطاني يدخل في رأي هيئة الأمم

المتحـدة في عداد الاتفـاقات الإقليميـة وبهـذا الـوصف يكـون لمجلس الأمن الإشراف على كل عمل تمّ أو يراد اتخاذه طبقاً لاتفاقات إقليمية « مادة ٥٤ » ، كما أنه لا يجوز اتخاذ أي عمل من أعمال القمـع تنفيذاً لمثـل هذه الاتفـاقات بدون إذن مجلس الأمن « مادة ٥٣ » .

وفي هذا ضمان إضافي لمصر تأمن معه احتمال حصول ضغط من جانب الحكومة البريطانية لحملها على قبول تدابير لا ترضاها كدخول قوات بريـطانية أرض مصر في حالة التهديد بوقوع الحرب .

فإذا حدث بعد الجلاء أن أعادت بريطانيا العـظمى قواتهـا إلى الأراضي المصرية على غير إرادة مصر فإنها بـذلك تكـون معتديـة على القانـون الدولي اعتـداء لا يقل خـطورة ولا جرأة عن اعتـدائهـا على بلد ليس بينهـا وبينـه أيـة معاهدة . فقد يكون لها في هذه الحالة الأخيرة أن تدفع بعدم وجود روابط وأن الضرورة ألجأتهـا إلى الانفراد في العمـل لتحقيق الدفـاع عن نفسها ، بيـد أن تصرفها على هذا الوجه مع قيام الاتفاق المصري البريطاني يعتبر خـروجاً على صريح النصوص التي وقعتها ، الأمير الذي يمكن مصر أولاً من إعلان أن اتفاق المساعدة المتبادلة لاغياً وكأن لم يكن ، وثانياً من أن تطلب إلى مجلس الأمن أن يتدخل على أساس انتهاك حرمة تعهدات صريحة .

المـادة السادسـة :

سبق أن قبلت الحكـومة المصـرية في سنـة ١٩٣٩ أسوة بـأغلب البـلاد الأخرى المعاملة بمقتضى المادة ٣٦ فقرة ٢ من نظام محكمة العدل الدولية كما قبلت الاختصـاص الإلزامي لتلك المحكمـة في فض الخلافـات ذات الطابـع القانوني الوارد ذكرها في هذه المادة .

ولما كانت بريطانيا العظمى قد قبلت هي الأخرى هذا الشرط فـلا يكون ثمة مانع من الإشارة إلى ذلـك في المعاهـدة ما دام أن هـذا لا يضيف التزاماً جديداً إلى النصوص التي سبق أن قبلتهما هيئة المفاوضات المصرية .

بروتوكول خاص بالسودان :

يتضمن البروتوكول أولاً إعلان وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري . وهذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها بريطانيا العظمى اعترافاً قاطعاً صريحاً في وثيقة دولية بسيادة مصر على السودان . وهذا الاعتراف من شأنه أن يضع حداً نهائياً للسياسة التي تتبعها بريطانيا العظمى أو ممثلوها في السودان لكي تضمن لنفسها جزءاً من السيادة على السودان بطرق مختلفة كتسميته في الوثائق الرسمية بالممتلكات الإنجليزية المصرية المشتركة «Condominium anglo-égyptien» تلك التسمية التي تفرض وجود سيادة مشتركة . وقد أوجدت هذه السياسة فكرة خاطئة في الخارج عن حقوق مصر في السودان حتى بين ممثلي الحكومات ورجال الفقه ، نذكر منهم على سبيل المثال الفقيه المعروف فوشيل Fauchille في كتابه المعنون « القانون الدولي العام » فقد ذكر السودان تحت باب عنوانه Copropriété, Condominium, Co-impérium. وهو يتكلم عن السيادة المشتركة بين مصر وبريطانيا العظمى على السودان .

ولهذا البروتوكول مزية كبرى وهو أنه سيجعل سيادة مصر وحدها على السودان في نظر جميع الدول أمراً لا جدال فيه . وقد يكون لذلك في المستقبل أهمية كبرى فيما لو طرحت يوماً أمام هيئة الأمم المتحدة ، مسألة ما تتعلق بالسودان .

غير أن إعلان هذه السيادة لقي اعتراضاً أساسه ما ورد في البروتوكول خاصاً بالسياسة التي سيتبعها المتعاقدان في السودان والتي نص على أن يكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين وإعدادهم الفعلي للحكم الذاتي ومباشرة الحقوق المترتبة على ذلك وهي اختيار نظام الحكم في السودان في المستقبل .

ولكي يمكن تفهم مدلول هذا النص يتعين أولاً تحديد المعنى المقصود بالحكم الذاتي self-government وهذه العبارة بحسب القانون الدولي لا تعتبر معادلة لكلمة « الاستقلال » ولا لعبارة « حق السيادة » . وقد استعمل ميثاق الأمم المتحدة عبارة « الحكم الذاتي » في الباب الخاص بنظام الوصاية الدولي

وذلك عندما تكلم عن التقدم المطرد لسكان البلاد الخاضعة للوصاية الأمر الذي عبرت عنه المادة ٧٦ من الميثاق المذكور بالنص الآتي :

Their progressive development towards self-government or independence».

وترجمته بالفرنسية كالآتي :

«Leur évolution progressive vers la capacité à s'administrer eux-mêmes ou l'indépendance».

وعلى هذا لا تفيد عبارة «Self-government» إلاّ الحكم الذاتي الإداري «Autonomie administrative» وذلك بحسب ما انتهى إليه التفسير الرسمي الأخير الصادر عن أكبر هيئة مختصة وهو التفسير الذي أقرته مصر وبريطانيا العظمى ومعهما جميع الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة . وهذا الحكم الذاتي الإداري يختلف عن الاستقلال «indépendance» الذي عرفه الفقهاء بأنه السيادة الداخلية «La souveraineté intérieure» .

على أن هذه المسألة لم تثر أي اعتراض في محادثاتنا بلندن ، فقد فرق كل من الطرفين المصري والبريطاني بين الحكم الذاتي وبين الاستقلال .

لقد بينت في وضوح في مناسبات متعددة أننا نرغب في أن يتولى السودانيون إدارة شؤونهم بأنفسهم وأنه ليس في ذلك ما يتنافى مع ما لمصر من حق السيادة على السودان .

ولكن مما كان يشغل بال مستر بيفن على الخصوص ، احتمال أن يطالب السودانيون بالاستقلال . فقد كان يرى في بدء المحادثات أن عليه التزامات قبل السودانيين ولا يستطيع أن يربطهم بمصر برباط لا تفصم عراه . لذلك كان يرى أن يدخل في المعاهدة نصاً يتضمن تأكيدات للسودانيين عن مسألة الاستقلال وقد نص في أحد المشروعات المقدمة من الجانب البريطاني على أن أحكام البروتوكول لا تمنع السودانيين من أن يختاروا في المستقبل نظاماً يتضمن استقلال بلادهم استقلالاً تاماً وفقاً لأحكام ميثاق الأطلنطي . ولكنني حذفت

هذا النص ورفضت رفضاً باتاً أن ترد في البروتوكول أية إشارة تفيد التنازل ولـو بطريق العرض عن سيادة مصر على السودان .

لقد بينت لمستر بيغن أنه لا يتصور أن يطالب السودانيون يوماً بانفصالهم عن مصر وأن هذا على كل حال مجرد فرض قد لا يقع إلاّ في المستقبل البعيد بينما الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى محدد له مدة عشرين سنة ، بانتهائهـا يسترد كل بلد حريته كما أوضحت له من جهة أخرى أنه إذا أثيرت هذه المسألة فإن مصر على استعداد لحلها مع السودان بروح تسوده الصـداقة الكـاملة طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

غير أن مستر بيغن مـع استبعاده فكـرة الاستقلال والتنـازل فيما بعـد عن السيادة المصرية كان يريد أن يعطي السودانيـين تأكيدات عن مصيرهم . لذلك أصرّ على أن يضمن البروتوكول إشارة عن النظام المقبل للسودان .

إن كلمـة نـظام «Statut» ليس لهـا تعـريف قـانـوني يحـددهـا كعبـارة «Self-government» بل هي كلمة عامة تتسع لشتى التفسيرات تبعـاً للمناسبـة التي تستعمل فيها ، وتلافياً للعيوب التي قد تنشأ عن عدم وجود تعريف لكلمة نظام «Statut» انتهى الجانب المصـري بعد بحث مختلف الصيـغ إلى اختيار الصيغة الواردة في البروتوكـول وهي الصيغة التي وافق المستـر بيغن في نهايـة الأمر على قبولها . وهذه الصيغة ترتب على الحكم الذاتي الحق للسودانيـين في أن يختـاروا نـظام الحكم في المستقبـل . وإذن فـإن هـذا النص لا يمنـح السودانيـين بادىء الأمر الحكم الذاتي ثم يمنحهم فيما بعد شيئاً يخرج عن نطاق الحكم الذاتي وهو حق اختيار نظام سياسي دولي قد يتضمن الانفصال عن مصر بـل على العكس إن هـذا النص يبين بجـلاء أن حق اختيـار نـظام الحكم في المستقبل إنما يأتي كنتيجة تبعية لتطبيق الحكم الذاتي . ولما كان الحكم الذاتي لا يعدو أن يكون استقلالاً إدارياً فإن النظام المقبل لا يمكن أن يتجاوز الحدود المرسومـة للاستقـلال الذاتي ولا يمكن أن يكـون سوى مجـرد نظام إداري أو استقلال داخلي .

هـذا إلى جانب أنـه إذا أريد الادعـاء بأن نـظام الحكم المقبل «Statut futur» المنصوص عليه في البروتوكول هو نظام سياسي دولي فإن في ذلك مـا يتعارض مع صريح نصوص البروتوكول نفسه . فإن البروتوكول يوضح أن سياسة الحكومتين المتعاقدتين ستجري في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج واحد هو التاج المصري ، وإذن تكون هذه السياسة خاضعة لمبدأ سيـادة مصر وعلى ذلك لا يمكن أن تتضمن هذه السياسة تدابير تتعدى حدود السيادة أو تخرج عن نطاق وحدة البلدين تحت تـاج واحد وفي ذلـك ما ينفي حق الانفصـال أو حق مطالبة السودانيـين بقطع رابطة السيادة التي لمصر عليهم .

وزيادة على ما تقدم فإن الفقرة الثانيـة من البروتـوكول تضمنت أن نـظام الحكم المقبل سيتقرر باتفاق المتعاقدين بعد استشارة السـودانيـين . فإذا كـان حق اختيـار نظام الحكم في السـودان المتفرع عن الحكم الـذاتي يشمـل حق السودانيـين في الانفصال عن مصر فإنه من الواضح أن نظام الاستقلال التام إذا ما اختاره السودانيون يجب أن يتم بدون تدخل مصر لا أن يكون بموافقة الطرفين المتعاقدين بمجرد استشارة السودانيـين .

ومهما يكن وجه التفسير الذي يرد أن يعطى للنصوص الحالية فإن سيادة مصر على السودان لا يمكن أن تزول إلاّ بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر في المستقبل وذلك إما عقب ثورة يقوم بها الشعب السوداني أو انفصال بـالقوة فتـرضخ لـه مصر وإمـا بتنـازل اختيـاري وذلـك في حـالـة التسليم جـدلاً بـأن للسودانيـين حق إعلان رغبتهم في الاستقلال على ما في ذلك من الخروج على أحكام البروتوكول .

فـالواقـع أنه ليس للسـودانيـين بمقتضى نص البروتـوكول حق المـطالبة بالانفصال .

يضاف إلى هذا أن النص على التنازل عن سيادة مصر أو إنهاء هذه السيادة ولو بالنسبة للمستقبل ليس مما يجوز درجه في بروتوكول من هـذا القبيل يلحق بمعاهدة ثنائية .

إن إحداث مثل هذا التغيير الخطير في علاقة مصر بالسودان لا يمكن أن يتم إلاّ بإعلان صريح ورسمي يعلن أولاً للشعب السوداني ويجوز قبوله ثم يعلن بعد ذلك إلى جميع الأمم المتحدة لأن سيادة مصر قائمة قبل المعاهدة وذلك بالنسبةلجميع الدول . وقد تضمن البروتوكول موافقة بريطانيا العظمى على هذا الوضع فيما يتعلق بها ، فهو لم ينشىء هذه السيادة .

والواقع أن البروتوكول نفسه فيما تضمنته الفقرة الأولى منه ، يفرض على بريطانيا العظمى تغيير النظام الحالي وذلك لا لمصلحة مصر بل لمصلحة السودانيين . وإذا كانت سيادة مصر لها صفة الدوام فإن النظام الإداري الحالي على عكس ذلك له طابع وقتي ما دام أنه يجب أن يتدرج إلى الحكم الذاتي أي استبعاد العناصر غير السودانية تدريجاً .

وقد نص البروتوكول علاوة على ذلك على أن التغيير في النظام الحالي يقتضي اشتراك مصر وبريطانيا العظمى والسودانيين أنفسهم .

وبذلك تكون مصر قد اِكتسبت حق الاشتراك في إعداد الإصلاحات الواجب إدخالها على نظام الحكم في السودان . وعليها من الآن أن تدرس وأن تقترح التعديلات التي تراها ضرورية لتحقيق السياسة التي تعهدت مصر وبريطانيا العظمى بأن تنتهجاها . وسيكون لها أيضاً ، قبل إقرار التعديلات المتقدم ذكرها الحق في أن تبحث وأن تتحقق مما إذا كان النظام المقرر باتفاق سنة ١٨٩٩ يحقق بصورة كافية رفاهية السودانيين وهي من الأغراض التي يهدف إليها المتعاقدان ومما إذا كان هذا النظام يصلح أساساً يقام عليه الحكم الذاتي .

وستتمكن مصر بما لها من حق التدخل والإشراف من أن تحمي مصالح السودانيين وأن تعمل على تحسين حالهم . وبفضل هذا الحق من جهة وتحللها من جهة أخرى من الاحتلال والنفوذ البريطانيين سيكون في استطاعتها أن تسترد ولو بعضاً على الأقل من سلطانها ونفوذها في السودان لأنها ستباشر نشاطها في ميدان أهم في نظر السودانيين من الإدارة العادية باعتبار أنه سيكون

هدفه تحقيق الآمال القومية السودانية وتسوية مستقبل السودان تسوية دائمة .

لقد اعترض على البروتوكول أنه جاء خلواً من الإشارة إلى المفاوضات المقبلة ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بأن البروتوكول بعد أن اعترف بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري قد حدد السياسة المقبلة التي يلتزم المتعاقدان بانتهاجها . وما كادت المحادثات لترمي إلى أغراض أخرى سوى تحديد تلك السياسة .

ومؤدى هذه السياسة منح السودانيين الحكم الذاتي وتحديد نظام الحكم المقبل في السودان . غير أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه تفصيلاً في الحال بل يقتضي دراسات ومباحثات طويلة إذ الأمر يتعلق بتطور مطرد يستغرق سنوات . وتنفيذ هذه السياسة التي سجل البروتوكول أغراضها نهائياً عمل يحتاج تحقيقه إلى وقت طويل بالاتفاق بين الحكومتين وهو يستلزم تبادل وجهات النظر بينهما ومناقشات وإعداد البرامج فضلاً عن الدخول في مفاوضات قد يكون لها طابع شبه دائم في خلال السنوات القادمة .

وفي أثناء المحادثات التي جرت في لندن ، أعرب المستر بيغن عن ميله لإنشاء لجنة مشتركة دائمة للسودان تقوم بدراسة وسائل النهوض بالسودانيين .

ويصعب من الآن معرفة أفضل وسيلة تستطيع بها مصر التدخل في الشؤون السودانية ، قد يكون في مصلحتها القيام بدراسات في السودان إما منفردة أو بالاشتراك مع البريطانيين ، وقد تفضل أن يكون لها في الخرطوم ممثل سام دائم أو مكتب دائم ، وأخيراً قد يكون من الأفضل لها أن تعمل عن طريق اللجنة المشتركة التي اقترح المستر بيغن إنشاءها ، ومهما يكن الأمر فقد يكون من سبق الحوادث بالنسبة لمصر أن ترتبط من الآن في هذا الخصوص .

ويتعلق بالحكومات المصرية القادمة أن تباشر في يقظة وبالوسائل التي تراها أكثر ملاءمة ، الحقوق التي تم الاعتراف بها لمصر ومراقبة النظام الحالي والمساهمة في إعداد نظم الحكم المقبل في السودان .

الملاحق

إتفاقيتي السودان سنة ١٨٩٩

---

(١) وفـــاق

بين حكومة جلالة ملكة الإنكليز وحكومة الجناب العالي خديو مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل

حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنكليز والجناب العالي الخديوي ،

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسنّ القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخّر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة ،

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل ،

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادي حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما ؛

فلذلك قد صار الإتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

المـادة الأولى :

تـطلق لفظة السـودان في هذا الـوفاق على جميـع الأراضي الكائنـة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

أولاً : الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ .

ثانياً : الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيـرة وفقدت منهـا وقتياً ثم افتتحتهـا الآن حكومـة جلالـة الملكة والحكومة المصرية بالإتحاد .

ثالثاً : الأراضي التي قد تفتتحها بالإتحاد الحكومتان المـذكورتـان من الآن فصاعداً .

المـادة الثانية :

يستعمـل العلم البريـطاني والعلم المصري معـاً في البر والبحـر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلاَّ العلم المصري فقط .

المادة الثالثـة :

تفوّض الرئاسة العليا العسكرية والمدنيـة في السودان إلى مـوظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيـينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلاَّ بأمر عال خديوي يصدر برضـاء الحكومة البريطانية .

المـادة الـرابعة :

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لهـا قوة القـانون المعمـول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق المِلْكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحـاكم العام وهـذه القوانين والأوامـر واللوائح يجـوز أن

يسري مفعولهـا على جميع أنحـاء السودان أو على جـزء معلوم منه ويجـوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أيّ قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلّغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرهـا من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي .

المـادة الخـامسة :

لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامـر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلاّ ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المـادة السادسـة :

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيـين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك مِلكْ كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولـة أو دول .

المـادة السابعـة :

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصريـة حين دخـولها إلى السـودان ولكنه يجـوز مع ذلـك تحصيل الـرسوم المـذكـورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصريـة إلاّ أنه في حـالة مـا إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من مواني ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليهـا عن القيمة الجـاري تحصيلها حينئذٍ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخـرج من السودان بحسب مـا يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

المـادة الثامنـة :

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

المـادة التاسعـة :

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

المـادة العاشـرة :

لا يجوز تعيـين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلانات بـالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المـادة الحـادية عشـرة :

ممنوع منعاً مطلقاً إدخـال الرقيق إلى السـودان أو تصديـره منه وسيصـدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

المـادة الثانيـة عشـرة :

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيمـا يتعلق بإدخـال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

الإمـضـــاءات :

(بطرس غالي)   (كرومر)

حيث قد تقرر في المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتـد على أي قسم من أقسامه ولا يعتـرف بها فيـه بوجـه من الوجـوه ما عـدا مدينـة سواكن ؛

وحيث أنه لم تشكل محكمـة مختلطة بسواكن في أي وقت من الأوقـات

وقـد تراءى عـدم مناسبـة ذلك التشكيـل الآن وخصوصـاً لما يتـرتب عليـه من النفقات ؛

وحيث أن عـدم وجـود محكمـة أهليـة بسـواكن لفصـل مـا يحـدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضـرراً جسيماً فيكـون حينئذٍ من الصـواب إجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقي السودان ؛

وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه .

فبما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام في ذلـك قد حصـل التراضي والإتفاق بيننا على ما هو آتٍ :

المـادة الأولى :

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة في وفاقنا الرقم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذي تقرر في ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل .

تحريراً بمصر في ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ .

إمضاء	**إمضاء**
(بطرس غالي)	**(كرومر)**

السودان في معاهدة سنة ١٩٣٦

(١) المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ وملحقها

١ ـ مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الإتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ ـ وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ ـ يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين .

٤ ـ تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلّا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ ـ لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في المِلْكية .

٦ ـ اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

ملحق المادة الحادية عشرة :

ما لم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة يتعيّن أن يكون المبدأ العام الذي يراعيانه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلّا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه .

والاتفاقات التي يراد سريانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالإنضمام إليها فيما بعد . وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً في السودان ويجري الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

وإذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاقٍ ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا

يكونان إلّا بعمل مشترك يجري خصيصاً بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجري فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

جزء من المحضر المتفق عليه :

١٤ ـ من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى ومن المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

١٥ ـ من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الخالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفقرة تسري فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعاً للجدارة الشخصية .

ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعيّن أحياناً في بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوي المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .

١٦ ـ من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في

السودان والأماكن التي يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم . وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ هذه المعاهدة ضابطاً مصرياً عظيماً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور .

محتويات الكتاب

الموضوع | الصفحة